مبادئ الإقتصاد



الاستاذ الدكتور

استاذ الا

جامعة الاسكندرية

مكتبة



مبادئ الإقتصاد

الاستاذ الدكتور
عون خير اللّه عون
استاذ الاقتصاد
جامعة الاسكندرية



اسم الكتاب: مبادئ الاقتصاد

المؤلف : أ د/ عون خير الله عون

٢٠١٥

رقم الايداع : ١٩٣١٤/ ٢٠١٤

الترقيم الدولى:٣-١٧٩-٣٩٣- ٩٧٧- ٩٧٨

الفهرسة: مبادئ الاقتصاد ، عون، خير الله عون

مكتبة بستان المعرفة ٢٠١٥

٢٦٣.ص ١٧ * ٢٤

تدمك : ٣-١٧٩-٣٩٣- ٩٧٧- ٩٧٨

أ- العنوان-

الناشر

مكتبة بستان المعرفة

ج. م .ع - كفر الدوار - الحدائق -أمام أبراج الحلوانى

☎: ٠٤٥/٢٢٠٢٦٢٩ & ٠١٢١١٥١٢٣٧

E-mail: bostar. _elma3rafa@yahoo.com

المحتويات

الباب الأول

علم الإقتصاد والمشكلة الإقتصادية

الفصل الأول

علـــم الإقتصـــاد

(ماهيته - علاقته بالعلوم الأخرى - فروعه - أدواته)

ماهية علم الإقتصاد

ينتمى علم الإقتصاد إلى مجموعة العلوم الإجتماعية، أى تلك العلوم التى تعنى بدراسة السلوك الإنسانى مثل علم الإجتماع، وعلم النفس، وعلم السياسة... إلخ. حيث أنه يختص بذلك الجانب من السلوك الإنسانى الذى يتصل بإنتاج، وتبادل، وإستهلاك السلع والخدمات، وهذه المجالات ليست منفصلة تماماً عن بقية النواحى الأخرى للسلوك الإنسانى، ويجب على الإقتصادى فى دراسة أى مشكلة ألا يهتم فقط بالجوانب الإقتصادية للمشكلة، ولكن عليه أيضاً الإهتمام بالجوانب السياسية والإجتماعية والنفسية.

ولعلم الإقتصاد تعاريف كثيرة تتباين بإختلاف الوسائل ومناهج البحث العلمى فيه وقد درج الإقتصاديون التقليديون الأوائل على أنه علم الثروة وكان رائدهم الإقتصادى الإنجليزى آدم سميث (Adam Smith) الذى كتب مرجعاً فى علم الإقتصاد وهو البحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم، وإذا كان هؤلاء أتفقوا على وصف علم الإقتصاد بأنه علم الثروة إنما كانوا يركزون الضوء على سلوك الفرد من أجل تجسيم مصلحته الفردية بغض النظر عن أى من الإعتبارات الأخرى الأخلاقية أو الإنسانية لذا لم يكن غريباً أن ينتقد هذا التعريف على أساس أنه جعل من علم الإقتصاد علماً مفحماً بالأنانية والقيم

الفردية البحتة إذ يجعل هدف الفرد فى المجتمع تجميع أكبر قدر من الثروة دون النظر إلى الإعتبارات الأخرى - يضاف إلى ماسبق من نقد قصر الثروة على ذلك الجزء المادى منها حيث لم يعتبر أصحاب هذا التعريف بأن الخدمات جزء من الثروة مما أدى بهم إلى تعريف الإقتصاد بأنه علم الرفاهية المادية والرائد فى هذا التعريف هو الإقتصادى الإنجليزى الفريد مارشال (Alfred Marshall) حيث عرفه بأنه العلم الذى يدرس نشاط الفرد فى المجتمع من أجل الحصول على الأشياء المادية أو إستعمالها من أجل المعيشة الطيبة، ويعاب على هذا التعريف أنه أغفل الإشارة إلى الخدمات حيث لايمكن قياس الرفاهية الإنسانية بقياسات مادية فالكثير من مسببات الرفاهية كالحب والعاطفة والهدوء النفسى وحب المناظر الطبيعية الجميلة وحب الأسرة.. كلها أمور لايمكن أن تدخل فى دراسة الإقتصاد على الرغم من كونهامن العناصر التى لاغنى عنها لإستكمال مفهوم رفاهية الفرد ومعيشته السعيدة الطيبة وكان يتزعم الناقدين لتعريف الرفاهية الإقتصادى الإنجليزى روبنز (Lord-Robbins) حيث عرفه بأنه علم الندرة أو الإختيار فيقول روبنز "أن علم الإقتصاد هو دراسة سلوك الأفراد لحل المشكلة الإقتصادية فى شكل العلاقة بين الموارد النادرة أو المحددة ذات الإستعمالات البديلة بالنسبة للحاجات المتعددة عن طريق إجراء عملية المبادلة فى الأسواق.

ويمكن تعريف علم الإقتصاد بأنه علم إجتماعى يجمع بين دفتيه جميع الحقائق والأراء والمذاهب والقوانين والنظريات التى يجرى عليها إنتاج السلع والخدمات الإقتصادية وتوزيعها وتداولها وإستهلاكها، نتيجة للمجهودات التى تبذل لإشباع الرغبات الإنسانية وقد وضعت تلك الأراء والمبادىء والقوانين والنظريات نتيجة للإستقصاء والمراقبة والبحث والدراسة.

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه علم إجتماعى يستهدف دراسة تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تنظيم وتدبير موارد الثروة الإنسانية والطبيعية غير الكافية فى المجتمع الإنسانى لإشباع الرغبات الإنسانية بالسلع والخدمات الإقتصادية المختلفة، وهذه السلع منها ماهو غير كاف لإشباع كل الرغبات لندرته أو لإعتماده على موارد غير كافية ولذا فدراسة وسائل إستغلال هذه الموارد وتنظيمها وإدارتها هو أساس دراسة علم الإقتصاد.

ولعلم الإقتصاد تعاريف أخرى كثيرة منها:

- علم الإقتصاد هو العلم الذى يبحث فى المشاكل الإقتصادية.
- علم الإقتصاد هو العلم الإجتماعى الذى تتناول مباحثه النشاط الإنسانى (الإنتاجى والإستهلاكى)
- علم الإقتصاد هو العلم الذى تتناول مباحثه الظواهر الإجتماعية الناتجة عن النشاط الإنسانى فيما يتعلق بالحصول على الثروة.
- علم الإقتصاد هو ذلك العلم الذى يتناول بالبحث مختلف الروابط والعلاقة الإجتماعية المتعلقة بتنظيم إستغلال توجيه الموارد الإقتصادية بهدف الوصول بالرغبات البشرية إلى أقصى حد ممكن من الإشباع.
- علم الإقتصاد هو ذلك العلم الذى يدرس الأنشطة المتعلقة بعمليات التبادل فيما بين الناس بعضهم البعض سواء بإستخدام أو عدم إستخدام النقود.
- علم الإقتصاد هو العلم الذى يدرس الكيفية التى يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التى يستخدمون بها مواردهم النادرة (الأرض – العمل – السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات والمعارف التكنولوجية) لإنتاج السلع المختلفة على مدى الزمن وكيفية توزيع السلع لغرض الإستهلاك على مختلف الأفراد والجماعات فى المجتمع.

وفى الوقت الحاضر إتفق الإقتصاديون على تعريف علم الإقتصاد تعريفاً شاملاً كما يلى:

علم الإقتصاد علم إجتماعى يتضمن مجموعة من الآراء والأفكار والفروض والنظريات والقوانين التى يهتدى بها الإنسان فى إستخدام الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج السلع والخدمات المختلفة على مدى الزمن وكيفية توزيع هذه السلع والخدمات لغرض الإستهلاك سواء فى الوقت الحاضر أو المستقبل على مختلف أفراد المجتمع.

علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الأخرى

نظراً لأن علم الإقتصاد كما سبق بيانه يهتم بالإنتاج والإستهلاك والتوزيع وإشباع الحاجات ونظراً لأن الذى يقوم بذلك هو الإنسان من خلال وسط إجتماعى محدد

فإن علم الإقتصاد مرتبط بغيره من العلوم الإنسانية الأخرى. ويمكن بيان هذا من خلال دراسة العلاقة بين علم الإقتصاد والعلوم الإجتماعية الأخرى.

علاقة علم الإقتصاد بعلم الإجتماع: يقوم علم الإجتماع على دراسة النظم والوقائع والظواهر الإجتماعية دراسة علمية منهجية بقصد الوصول إلى المبادىء العامة التى تخضع لها هذه الظواهر. والتى تجمعها سمة واحدة فى أنها لاتقوم إلا فى مجتمع وبالمجتمع. وبما أنها ناتجة عن الحياة الإجتماعية أو عن جسم إجتماعى واحد فإن كلاً منها تتأثر بالأخرى وتؤثر فيها. فهناك تأثير متبادل بين الظواهر الإقتصادية وغيرها من الظواهر الإجتماعية الأخرى.

أما علم الإقتصاد والتحليل الإقتصادى يشرح ويصف لنا سلوك الأفراد فى والإستهلاك والإنتاج والآثار المترتبة على هذا السلوك.. إلخ. وفى ضوء ذلك يمكن القول بأن علم الإجتماع يقدم لنا تفسير للدوافع المختلفة التى دفعت الأفراد مثل هذا السلوك وبالتالى تظهر الأهمية التى تربط كل من دراسات علم الإجتماع والدراسات الإقتصادية عند رسم السياسات الإقتصادية المختلفة التى تهدف إلى تحقيق نتائج إقتصادية محددة فى مجتمع محدد بعينه، وبمراعاة كافة المعطيات الإجتماعية السائدة.

علاقة علم الإقتصاد بعلم السياسة: ينصب موضوع السياسة كعلم على دراسة الحكم والسلطة، وتنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع وبعضهم البعض، وبينهم وبين الحكومة، وبين المجتمع (أو الدولة) والمجتمعات (أو الدول) الأخرى. وبالتالى فهو يتناول دراسة أشكال وهياكل المؤسسات والتنظيمات العامة والخاصة ودور كل منها فى منظومة الحكم داخل المجتمع بمستوياته المختلفة بدءاً من القواعد الشعبية ووصولاً إلى قمة السلطة.

فإذا ماتيقنا من الطبيعة الإجتماعية للظواهر الإقتصادية من إنتاج وتوزيع وإستهلاك وإدخار وإستثمار إلى غير ذلك، لأدركنا مدى أهمية أن يأتى التنظيم على مستوى المجتمع بمختلف طبقاته وفئاته معبراً عن رغبة الغالبية من أفراده، وقادراً على تحقيق صالحهم.

من هنا لايمكن للإقتصاد إلا أن يكون سياسياً. فكل القرارات الإقتصادية التى تؤثر على مصالح أفراد المجتمع فى إنتاجهم وإستهلاكهم وإدخارهم وإشباع حاجاتهم

اليومية ونصيب كل منهم فى توزيع الدخل القومى، إنما تصدر عن مؤسسات سياسية من المفروض أنها نابعة منهم وتعمل بكفاءة بإسمهم ولصالحهم. فكل قرار إقتصادى إنما يصدر من مؤسسة سياسية، ويعكس رؤية محددة ومصلحة محددة لتلك المؤسسة التى يفترض أنها إتخذت قرارها بوعى بمداه وتأثيره. وإن كان ذلك لايمنع غياب العلم الكافى ومحدودية الكفاءة الإدارية من أن يؤديا إلى إتخاذ العديد من القرارات دون تحسب لآثارها السلبية.

وإذا كان الوضع الإقتصادى فى المجتمع يلعب الدور الأكبر فى تركيبه الطبقى وتشكيل مؤسساته الحاكمة، فلاغرابة إذن أن تأتى قرارات تلك المؤسسة عاكسة لمدى تصورها لمصالحها دون أن تؤدى بالضرورة إلى تحقيقها.

<u>علاقة علم الإقتصاد بعلم القانون</u>: يقوم علم القانون على مجموعة القواعد العامة المجردة المتمتعة بصفة الإلزام والتى تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع، سواء بين الأفراد وبعضهم البعض، أو بينهم وبين السلطة العامة. ولايقتصر دور التنظيم القانونى على العلاقات الداخلية، بل يمتد أيضاً إلى العلاقات الدولية.

وبما أن العلاقات الإقتصادية (علاقات الملكية والبيع والشراء والإيجار والعمالة.. إلخ) تمثل ركناً أساسياً فى مجموع العلاقات بين أفراد المجتمع، فأن التنظيم القانونى يعد عنصراً من العناصر المكونة للنظام الإقتصادى. فإذا كان النظام الإقتصادى الرأسمالى يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فمن الضرورى وضع التنظيم القانونى الكفيل بحماية هذه الملكية وإحترام الحرية الفردية والحرية التعاقدية.

ومن ثم فإن النظام الإقتصادى والتنظيم القانونى يؤثر كلاهما فى الآخر بشكل بالغ. فتنفيذ أية سياسة إقتصادية فى نظام إقتصادى محدد يحتاج إلى وضع تنظيم قانونى معين ييسر ويسهل إمكانية التنفيذ بعيداً عن المشاكل والعراقيل (فيما يعرف بالبيروقراطية والروتين). كذلك فإن طبيعة النظام القانونى السائد، من حيث مرونته ومسايرته للتطورات السريعة المتلاحقة فى المجال الإقتصادى (وغيره)، تؤثر بشكل بالغ على مستوى أداء النظام الإقتصادى ككل وقدرته على تحقيق أهدافه.

لذلك لم يكن من الغريب أن يظهر فرع جديد بإسم القانون الإقتصادى ينصب على دراسة كافة التنظيمات القانونية الخاصة بالنشاط الإقتصادى (المشروعات بصفة

خاصة). وأصبح محور إهتمام المتخصصين فى هذا الفرع الجديد هو البحث عن أفضل صيغ التنظيم القانونى الأقدر على تحقيق الأهداف الإقتصادية المختلفة.

<u>علاقة علم الإقتصاد بعلم الأخلاق:</u> لايعنى العالم الإقتصادى بما إذا كانت دوافع السلوك الإقتصادى للفرد أو للجماعة تتمشى مع مبادىء الأخلاق أم لا. فالتمييز بين ماهو أخلاقى، وبين ماهو غير أخلاقى فى أى سلوك إقتصادى لايدخل فى دائرة إختصاص العالم الإقتصادى بل هو مجال دراسات إجتماعية أخرى. وبعبارة أخرى فالعالم الإقتصادى لايعنى إلا بالوسائل التى تشبع الرغبات الإنسانية، بغض النظر عن طبيعة هذه الرغبات أو دوافعها. فقد تكون الرغبة فى شرب الخمر باعثة على الإنحلال الخلقى، وقد يكون الغش والخداع فى عمليات المبادلة، أو الربا الفاحش فى عمليات الإقراض أمراً يجافى مبادىء الأخلاق، ومع ذلك فكل هذه النواحى الأخلاقية لاتهم العالم الإقتصادى فى كثير أو قليل. وليس معنى ذلك أن العالم الإقتصادى لايقيم وزناً لكل هذه الإعتبارات الأخلاقية فى حد ذاته، بل أن كل مايعنيه هو أن هذه الإعتبارات جميعاً لاتدخل فى دائرة إختصاصه أصلاً. فهو يترك مجال البحث فيها لغيره من الباحثين الإجتماعيين.

وخلاصة القول أن مايهم العالم الإقتصادى – بوصفه إقتصادياً – هو البحث فى مختلف الطرق التى يمكن بواسطتها إستخدام الوسائل النادرة على أفضل صورة لتحقيق أهداف معينة طالما لما يتم إختيار هذه الأهداف بمعرفة أفراد الجماعة، ولكنه لايهتم بما يجب إختياره من أهداف، ومالايجب فهو أخصائى فى وسائل تحقيق الأهداف لا فى إختيارها.

<u>علاقة علم الإقتصاد بعلم النفس:</u> لايعنى العالم الإقتصادى بعلم النفس كدراسة إجتماعية أخرى تدرس الأحاسيس للفرد وكأداة لتفسير سلوكه الخارجى العالم. فالعالم الإقتصادى يأخذ السلوك الخارجى للأفراد كما هو وعلى علاته دون أن يبحث فيما يكمن وراء هذا السلوك من دوافع داخلية. فإذا إرتفع ثمن سلعة معينة فى السوق مثلاً، فكل مايمكن أن يستخلصه العالم الإقتصادى من نتائج هو أن إستهلاك هذه السلعة سيهبط إلى حد معين مع كل إرتفاع معين فى ثمنها. وهو يبنى هذه النتيجة على أساس الحقائق المشاهدة، والمعرفة

العامة يزد الفعل الذى يحدثه إرتفاع الثمن فى سلوك الأفراد كمستهلكين لهذه السلعة، أما حالاتهم النفسية عند إرتفاع الثمن فلا إعتبار لها فى نظر العالم الإقتصادى.

علاقة علم الإقتصاد بالتاريخ: أن تسجيل الأحداث الإقتصادية أمر فى غاية الأهمية للتحليل الإقتصادى. وكلمة "التاريخ" هنا لايجب أن توحى خطأ للدارس أننا نهتم بأحداث قديمة أو بأحداث تاريخية بارزة فى النشاط الإقتصادى. أن المقصود فى المجال الحالى بالتاريخ الإقتصادى هو سجل الأحداث الإقتصادية فى أى فترة زمنية سابقة للفترة الزمنية التى تدور فيها عملية البحث والتحليل.

وترجع أهمية العلاقة بين علم الإقتصاد والتاريخ إلى الآتى:

- أن الأحداث الإقتصادية فى حد ذاتها أمور ذات طابع مميز تتوالى أمامنا فى تسلسل تاريخى. ولذلك فإن محاولة فهم ظاهرة إقتصادية معينة فى الحاضر أو فى الماضى لابد أن تعتمد على إمتلاك الحقائق التاريخية وفهم وإدراك لمنطق التاريخ أو التجربة التاريخية.
- أن التقرير التاريخى بطبيعته لايسجل لنا العوامل الإقتصادية بصفة مستقلة وإنما يربطهما بالعوامل الأخرى غير الإقتصادية التى تمتزج معها فى واقع الحياة. ولهذا فإن التقرير التاريخى يتيح لنا فرصة فريدة فى فهم كيفية إرتباط العوامل الإقتصادية وغير الإقتصادية معاً. وهكذا نستطيع أن نحدد وبدقة إرتباط الإقتصاد بالعلوم الإجتماعية الأخرى. ويلاحظ أن هذه النقطة الأخيرة شديدة الأهمية فقط لمن يراعون أهمية الروابط بين الإقتصاد وبقية العلوم الإجتماعية الأخرى، ولكنها تعتبر ثانوية أو حتى عديمة الأهمية بالنسبة للذين يتصورون إمكانية عزل الظاهرة الإقتصادية عزلاً تاماً عن كل مايحيط بها.
- أن كثيراً من الأخطاء التى يرتكبها رجال الإقتصاد فى وقتنا الحاضر ترجع فى عديد من الحالات إلى عدم الإلمام بالتجربة التاريخية ودراستهم لها.

فروع علم الإقتصاد

ينقسم علم الإقتصاد إلى قسمين رئيسيين هما:

١- **النظرية الإقتصادية**: وتنقسم النظرية الإقتصادية بدورها إلى فرعين رئيسيين هما:

أ- **الإقتصاد التحليلى الجزئى**: الإقتصاد الجزئى ينشغل بسلوك وحدة إقتصادية واحدة كالمستهلك الفرد أو رجل الأعمال أو إحدى الصناعات أو المنشآت أو أحد الأسواق .. إلخ، حيث يهتم الإقتصاد الجزئى بدراسة كيفية إنفاق الفرد لدخله، والعوامل التى تتحكم فى الكمية المطلوبة أو المعروضة من إحدى السلع ، والعوامل التى تتحكم فى قرار المنظم بالإستثمار وكيف يحدد ثمن السلعة، وكيفية تنظيم الأسواق والصناعات الفردية وكيف يجرى التنافس بينها، وكيف يؤثر ذلك على الكفاءة والرفاهية الإقتصادية.

ب- **الإقتصاد التحليلى الكلى**:

ويُعنى فرع الإقتصاد التحليلى الكلى بدراسة وتحليل النشاط الإقتصادى ككل حيث يهتم بالآتى:

- دراسة وتحليل المتغيرات الإقتصادية الكلية كالناتج الكلى فى المجتمع والدخل القومى والعمالة والمستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور كما يدرس العلاقة بين الدخل والإستهلاك والإدخار والإستثمار.
- تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ويحاول تقديم حلول لها، كما يدرس المشكلات المتعلقة بالنمو الإقتصادى وميزان المدفوعات.
- دراسة دور الدولة فى النشاط الإقتصادى عن طريق السياسات النقدية (مثل زيادة أو تخفيض عرض النقود) والسياسات المالية (عن طريق الإنفاق والضرائب) وهى سياسات تتعلق بتحقيق الإستقرار الإقتصادى فى المجتمع.
- يتناول الإقتصاد الكلى الطلب الكلى فى المجتمع ويمثل الإنفاق الكلى خلال فترة معينة والعرض الكلى ويمثل جميع السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع خلال فترة معينة.

٢ – الإقتصاد التطبيقي: وهو الذى يقوم بإستخدام أسس ومبادىء علم الإقتصاد في حل المشاكل التى تواجه فروع الإقتصاد القومى وينقسم الإقتصاد التطبيقى إلى العديد من الأقسام، منها على سبيل المثال:

- إقتصاديات الزراعة
- إقتصاديات الصناعة
- إقتصاديات النقل
- إقتصاديات السياحة
- إقتصاديات المناطق
- إقتصاديات المعلوماتية
- إقتصاديات البيئة والمحافظة عليها
- إقتصاديات الخدمات
- إقتصاديات الأمن ومحاربة الجرائم على المستوى المحلى والدولى
- إقتصاديات التأليف والإبداع الفكرى والإعلان والطباعة والنشر.
- إقتصاديات الفضاء والأقمار الصناعية.
- الإقتصاد الدولى (العلاقات الإقتصادية الدولية)
- الإقتصاد النقدى والمصرفى

أدوات التحليل فى علم الإقتصاد

لعلم الإقتصاد مجموعة من الأدوات التحليلية التى تستخدم فى البحث وأهم هذه الأدوات مايلى:

١- *النظرية الإقتصادية .*

٢- *الإحصاء.*

٣- *التاريخ الإقتصادى.*

وتعد النظرية الإقتصادية من أشهر وأهم أدوات التحليل الإقتصادى، والنظرية الإقتصادية كنظرية علمية لها أركان معينة نعرضها فيما يلى:

أ- **التعريفات**: أول شيء في بناء النظرية هو إرساء معاني محددة لكافة المصطلحات الجديدة التي سوف تستخدم في النظرية. وبدون تحديد تعريف للمصطلحات يثار الجدل حولها وتصبح النظرية مبهمة أو غير محددة المعنى ومن ثم تقل فائدتها أو تنعدم من الناحية العلمية.

الفروض الأساسية: تحتوى كل نظرية على عدد من الفروض الأساسية أو البديهية عن السلوك الإنساني للمؤسسات التي تعمل في دائرة في دائرة النشاط الإقتصادى. هذه الفروض الأساسية عبارة عن تمثيل أو تصوير مبسط وعام لواقع الحياة

ج- **الفرض المفسر**: تحتوى أى نظرية علمية على مايسمى بالفرض المفسر وهو أداة النظرية في تفسير الظاهرة التي تتعرض لها. وصاحب النظرية يستنتج الفرض المفسر أو يستدل عليه إجتهاداً وذلك باستخدام المناهج العلمية للبحث المنطقي (وهى الإستنباط أو الإستقراء). ويلاحظ أن صاحب النظرية لابد وأن يتقيد بالفروض الأساسية للنظرية خلال عملية الإستنباط أو الإستقرار التي يستخرج من خلالها فرضه المفسر.

أما بالنسبة للإحصاء والذى يعد ثاني أدوات التحليل التي تستخدم في علم الإقتصاد فقد تبينت للإقتصاديين أهميتها كأداة من أدوات التحليل الإقتصادى، وتعتبر درجة نجاح إستخدام الإحصاء كأداة للتحليل الإقتصادى على درجة الإعتماد على بيانات إحصائية صحيحة ودقيقة حيث تظهر خطورة كبرى متزايدة من جراء الإعتماد على بيانات إحصائية غير صحيحة أو غير دقيقة. كما أن هناك خطورة كبيرة أيضاً في محاولة إستخدام أساليب غير علمية أو غير دقيقة في عرض البيانات الإحصائية أو في طرق إستخدامها لإستنتاج الفروض أو لإختبار النظرية. ولانقصد بهذا التقرير الأخير أن نقلل من أهمية الأسلوب الإحصائي في التحليل الإقتصادى بإثارة الشكوك حول قواعده الأساسية أو الطريقة إستخدام، وإنما القصد هو التحذير من إعتماد الإقتصادي على هذا الأسلوب دون إلمام كاف بتفاصيله. بعبارة أخرى أن الإلمام بالطرق الإحصائية المستخدمة في عملية تجميع البيانات وكيفية إستخدامها، والتدقيق في مصادر البيانات الإحصائية وتحديد درجة الثقة في هذه المصادر لمسائل كلها في غاية الأهمية لرجل الإقتصاد الذى يريد أن يعتمد على الأسلوب الإحصائي في البحث.

وحيث تعتمد الأعمال الإحصائية على الرياضيات فإن هذه الأخيرة قد أصبحت جزء لايتجزأ من الأسلوب الإحصائي. ومن ثم فقد أصبحت المهارة الخاصة فى إستخدام الإحصاء والرياضة معاً مسألة في غاية الأهمية فى عملية التحليل الإقتصادى.

أما بالنسبة لثالث الأدوات التحليلية لعلم الإقتصاد وهو **التاريخ الإقتصادى** حيث الوثائق والمستندات أهمية كبيرة في إثبات الأحداث الإقتصادية وبالتالى فإن التاريخ كأداة فى التحليل الإقتصادى دوراً كبيراً لايقل أهميته فى تفسير وتحليل الظواهر الإقتصادية عن أهمية النظرية الإقتصادية.

الفصل الثانى
المشكلة الإقتصادية والنظم الإقتصادية

المشكلة الإقتصادية وخصائصها

يعكس تاريخ الفكر الإقتصادى محاولات الإنسان المتعددة والمستمرة لعلاج ما إصطلح على تسميته بالمشكلة الإقتصادية والتى تتمثل ببساطة فى الندرة النسبية للموارد الإقتصادية المتاحة على إختلاف أنواعها ومهما بلغت أحجامها فهى محدودة إذا ماقورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة بإستمرار وبذلك تبقى المشكلة قائمة نظراً لمحدودية الموارد المتاحة.

وللمشكلة الإقتصادية عدة خصائص من أهمها مايلى:

١- **الندرة:**

تعتبر الندرة من أهم خصائص المشكلة الإقتصادية فلو توافرت الموارد الإقتصادية بكميات كبيرة وكافية لإشباع الرغبات البشرية المختلفة لما نشأت أصلاً أى مشكلة إقتصادية ، وعلى سبيل المثال فإن الهواء رغم أهميته الحيوية للإنسان لايمثل الحصول عليه أى مشكلة إقتصادية على الإطلاق وذلك نظراً لكفايته لإحتياجات البشر.

والندرة فى لغة الإقتصاد تعنى الندرة النسبية أى العلاقة بين الرغبات الإنسانية وكمية الموارد الإقتصادية اللازمة لإشباعها. فقد توجد كميات كبيرة من مورد معين ولكنه يعتبر فى نفس الوقت مورداً نادراً نسبياً إذا ماقيس بالرغبات الإنسانية التى ينبغى أن يشبعها أى أنه نادراً بالنسبة للحاجة إليه.

ومشكلة الندرة تنطبق على الفرد وعلى المجتمع. فالفرد لايستطيع أن يشبع كل رغباته بسبب موارده المحدودة وخاصة وأن هذه الرغبات تتعدد وتتجدد بإستمرار وحتى مع تزايد قدرة الفرد المادية فإنه لايستطيع أن يفى أو يشبع كل رغباته. إذ بإستمرار تنشأ رغبات جديدة مع تقدم العلوم وإستمرار الحياة. وتبقى دائماً الموارد محدودة بالنسبة للرغبات البشرية. وعلى ذلك يجب أن يرتب الإنسان رغباته تنازلياً حسب أهميتها بالنسبة

له بحيث يشبع أولاً الرغبات الملحة والأكثر أهمية ويلى ذلك الأقل أهمية بـالأقل أهمية وهكذا، والمجتمع أيضاً يجب أن يرتب رغباته بنفس الطريقة لأن موارده أيضاً محدودة بالنسبة لهذه الرغبات المتعددة والمتجددة بإستمرار.

وجدير بالذكر أن الأهمية بالنسبة للرغبات البشرية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية معينة إلى فترة أخرى فى نفس المجتمع وذلك حسب درجة التطور الإقتصادى والإجتماعى.

٢- الإختيار:

نظراً لأن الموارد الإقتصادية للفرد والمجتمع محدودة والرغبات متعددة ومتجددة بإستمرار ولاتستطيع هذه الموارد الوفاء بإشباع كافة هذه الرغبات فأنه يتعين على الفرد وكذلك على المجتمع أن يختار بين أى من رغباته يقوم بإشباعها أولاً وأيها يضحى بها ويتخلى عن إشباعها ولو مؤقتاً فالمشكلة الإقتصادية والأمر كذلك تنشأ من الحاجة إلى الإختيار بين الإستعمالات البديلة للموارد المختلفة.

٣- التضحية:

أن من صفات وخصائص الموارد الإقتصادية انها ذات إستعمالات بديلة مختلفة فلكل مورد من الموارد منافع عدة فالأرض مثلاً وهى من أهم الموارد منافع عدة فالأرض مثلاً وهى من أهم الموارد الإقتصادية يمكن زراعتها بمحاصيل مختلفة ومن الممكن إستخدامها فى البناء للسكن أو إقامة المشروعات المختلفة وهكذا. فإذا إستخدمنا الأرض للبناء فسيكون ذلك على حساب المساحة المنزرعة بالمحاصيل المختلفة حتى ولو أردنا زيادة المساحة المنزرعة قطناً مثلاً فسيكون ذلك على حساب المساحات التى ستزرع بباقى المحاصيل وهكذا والحديد كمورد إقتصادى هل يستخدم فى التشييد مثلاً أم فى الصناعة وأى صناعة هل السيارات أم القاطرات أم الأسلحة ومآإلى ذلك. أى أن توجيه أى مورد إقتصادى نادر لإستعمال معين يكون نتيجة للتضحية بكل الإستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد. تخلص من ذلك إلى أن تخصيص الموارد النادرة لإشباع حاجة معينة أنما يتضمن فى ذات الوقت التضحية بإشباع حاجة أخرى.

وقد أتفقت الآراء على أن حل المشكلة الإقتصادية يمر بالخطوات الآتية:

١-ماذا ينتج المجتمع من السلع والخدمات؟

٢-كيف ينتج المجتمع هذه السلع والخدمات؟

٣-لمن تنتج هذه السلع والخدمات؟

وهذه التساؤلات الثلاثة هي التي تواجه أي إقتصاد في العالم، مـــاذا؟ وكيـــف؟ ولمن؟

ويعني السؤال الأول: ماذا ينتج؟، إن على المجتمع أن يختار من بين قائمـة طويلة جداً من السلع والخدمات تلك التي ينبغي عليه إنتاجها وبأية كمية. وتختلف بـــالطبع هذه القائمة من مجتمع لأخر كما تختلف داخل المجتمع نفسه من وقت لأخر وذلك علـــى حسب كمية ونوعية عناصر الإنتاج المتوافرة الإنتاج المتوافرة بالمجتمع. كما تعتمد علـى أسلوب إدارة الإقتصاد نفسه والأولويات التي يضعها المجتمع بالنسبة لإنتاج هـــذه السـلع والخدمات طبقاً لإحتياجاته.

أما السؤال الثاني، كيف تنتج؟ فعندما تتقرر الإجابة علـى السـؤال الأول، يبدأ المجتمع في إختيار الأسلوب أو الوسيلة التي يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات وهـى الكيفية التي سيتم عن طريقها مزج وإستغلال عناصر الإنتاج المتوافرة بالمجتمع. ويعتمـد ذلك على درجة التقدم التقني الذي وصل إليه المجتمع ومدى توافر كل عنصر من عناصر الإنتاج فالمجتمع الذي تتوافر لديه أعداد كبيرة من السكان سيعمل على إختيـــار أسـلوب إنتاجي يعتمد على اليد العاملة، والمجتمع الذي يتوافر لديه رأس المال سيعمل على إختيـار أسلوب إنتاجي يعتمد على رأس المال وهكذ.

أما السؤال الثالث، لمن ينتج؟ فيقصد به على مــن يتـم توزيــع السـلع والخدمات التي تم إتخاذ القرار بإنتاجها؟، وتجيب على هذا السؤال نظرية التوزيــع. وإذا تركت الإجابة لآلية السوق أي لآلية العرض والطلب، فهذا يعني أن القدرة الشرائية لــدى الأفراد الممثلة في دخولهم هي التي تؤهلهم للحصول على هذه السلع والخدمات. ولكن في كثير من الأحيان تجد الدولة أن هذا الأسلوب يحرم كثيراً من أفراد المجتمع من الحصــول على بعض السلع والخدمات فتتدخل عن طريق سياساتها المختلفة لإعادة الدخــل لصــالح الطبقات الفقيرة.

هذه التساؤلات – كما أسلفنا – تواجه أى إقتصاد فى العالم ومن ثم تختلف الإجابة عليها تبعاً للنظام الإقتصادى المتبع لإختلاف الأساليب والسياسات التى يتخذها كل نظام للقيام بوظائفه نحو تحقيق الأهداف المحددة.

النظام الإقتصادى

النظام الإقتصادى: عبارة عن مجموعة من الأوضاع الخاصة بأغراض وفنون وتنظيم النشاط الإقتصادى التى تسود فى وقت ومكان معينين بالمجتمع. والنظام الإقتصادى ككل يتكون من مجموعة هياكل تتحرك إلى غرض معين فى إطار قانونى وسياسى يتفق مع هذا الغرض ووفق مستوى معين من الفن الإنتاجى ولكل نظام إقتصادى مذهب يقوم عليه ،خطط له ويوجهه نحو هذا الغرض.

وقد إختلف الإقتصاديون فى تحديد المقصود بالنظام الإقتصادى وإتخذوا أسساً كثيرة متباينة للتفرقة بين النظم الإقتصادية، يمكن حصر أهمها فى خمسة أسس رئيسية هى: (١) طبيعة النشاط الإقتصادى ، (٢) وسيلة التبادل الإقتصادى، (٣) نطاق مجال النشاط الإقتصادى، (٤) شكل الإنتاج وصور التوزيع، (٥) الإنتاج والإستهلاك والتوزيع والتبادل.

عناصر النظام الإقتصادى :

النظام الإقتصادى الذى يوجد فى مكان محدد ووقت معين تكون له ثلاثة عناصر أساسية تشكل وتهيمن على النشاط الإقتصادى الذى يسود فيه هى: (١) هدف، (٢) فن، (٣) بتنظيم.

الهدف: يعتبر هدف النشاط الإقتصادى أحد عناصر النظام الإقتصادى إذ يتجلى هذا الهدف فى الدوافع والسيطرة على القائمين بالإنتاج، فقد يكون الدافع هى السعى المباشر لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة أفضل وقد يكون الدافع أيضاً هو البحث عن أكبر كسب نقدي ممكن.

الفن: يستعان بأسلوب معين فى تحقيق الهدف ويطلق على هذا الأسلوب بالفن وهو مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بالتحويل المادى للموارد الطبيعية والبشرية إلى سلع وخدمات، وتختلف هذه الطرق أى الفنون من نظام إقتصادى إلى آخر.

التنظيم: لكل نظام إقتصادى تنظيم سياسى وإجتماعى يهيىء المناخ اللازم لتحقيق الهدف المقصود بواسطة الفن الموجود. وهذه التنظيمات لها تأثير حيوى على شكل ملكية قوى الإنتاج ونوع التوزيع وحجم المبادلات ونوع العلاقات الموجودة بين الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات على المستوى المحلى والقومى والعالمى.

النظام الرأسمالى

الرأسمالية: يمكن تعريف الرأسمالية بأنها تنظيم النشاط الإقتصادى فى المجتمع على أساس قيام فرد ، هو الرأسمالى، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين ، هى الشركات الرأسمالية، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التى يشترونها وقوة العمل المستأجرة فى شكل مشروع، هو المشروع الصناعى، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجى وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائماً من الثروة يمكنهم من الحصول على أرباح يحتفظون بها لأنفسهم ومن ثم زيادة تراكم رأس المال لديهم بإستمرار.

وللنظام الرأسمالى عدة خصائص تميزه عن النظم الأخرى وهذه الخصائص هى:

١- *الملكية الفردية (الملكية الخاصة):* حيث يعتبر الفرد فى النظام الرأسمالى هو مصدر النشاط الإقتصادى فهو الذى يقوم به، ويكفل النظام الرأسمالى للفرد حرية إمتلاك سلع الإنتاج وسلع الإستهلاك دون حدود. وعلى ذلك فلا توجد حدود لملكية الفرد من الأراضى أو المبانى أو المصانع أو الأوراق المالية أو الأموال النقدية وغيرها من سلع الإنتاج. وكذلك الأمر بالنسبة لسلع الإستهلاك سواء إستخدم فى ذلك مدخراته أو حصل عليها عن طريق شرعى آخر كالميراث أو الهبة.

٢-***حافز الربح:*** حيث يعتبر السعى وراء تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح الحافز الأول للنشاط الإقتصادى للفرد فى النظام الرأسمالى. فصاحب رأس المال يتجه إلى إستثماره فى نوع النشاط الذى يحقق له أكبر ربح ممكن سواء كان ذلك النشاط صناعياً أو زراعياً أو تجارياً أو لإنتاج سلع أو خدمات كمالية أو ترفيهية. وهو يبذل كل جهد ممكن فى مشروعه كى يزيد من الأرباح. كذلك الأمر بالنسبة للعامل حيث أنه يتجه نحو العمل الذى يدر عليه أكبر أجر ممكن.

٣-***الحرية الإقتصادية:*** حيث يتمتع الفرد فى النظام الرأسمالى بحرية إختيار نوع النشاط الإقتصادى الذى يرغب فى ممارسته دون تدخل الحكومة، سواء كان ذلك المشروع صناعياً أو زراعياً أو تجارياً مادام ذلك النشاط شرعياً ولايخالف القانون. كذلك للفرد أن يمارس أى نشاط مهنى يرغب فى أدائه كأن يكون طبيباً أو مهندساً أو محامياً أو محاسباً. وكما أن الفرد يتمتع بحرية الإنتاج فإنه يتمتع بحرية الإستهلاك، فله الحرية فى أن ينفق دخله على مختلف السلع والخدمات دون حدود أو قيود. وليس للحكومة حق التدخل لتحد من حرية الفرد الإقتصادية بأن توجه نشاطه نحو إتجاه معين أو أن تضع العراقيل أمام تصرفاته مادامت هذه التصرفات شرعية وقانونية.

٤-***المنافسة الحرة:*** تعتبر المنافسة الحرة شرطاً أساسياً للتقدم الإقتصادى وإرتفاع درجة الإشباع لأفراد المجتمع، فهى الطريق الذى يكفل تحقيق الرفاهية. ويرجع ذلك لأن المنافسة الحرة تجعل كل من المنتجين يعمل جاهداً على تخفيض تكاليف الإنتاج لكى يخفض من ثمن السلعة أو السلع التى يقوم بإنتاجها وبذلك يستطيع مواجهة منافسة الآخرين ويزيد من حجم مبيعاته وبالتالى من أرباحه، هذا علاوة على أن المنتج يحرص فى ظل هذا النظام على تقديم السلع الجيدة التى ترضى المستهلك كى يجذب مزيداً من العملاء نحوه. وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعين بوسائل التقدم العلمى ويستخدم أفضل طرق الإنتاج ويعمل على التجديد والإبتكار. فالمنافسة الحرة إذا تكفل توفير الرفاهية كما أنها تكفل تحقيق التقدم الإقتصادى.

٥-***التدخل الحكومى فى أضيق الحدود:*** حيث تلتزم الحكومة تحت هذا النظام بأضيق الحدود فى نشاطها حيث يقتصر وظيفتها على القيام بوظيفة الدفاع الخارجى والداخلى وتحقيق العدالة على وجه الخصوص، أما بالنسبة للنشاط الإقتصادى فيقتصر على المشروعات التى لايقبل الأفراد على إقامتها لضآلة ماتدره من ربح أو لأنها لاتدر

ربحاً أى المشروعات الخدمية. فالنظام الرأسمالى يؤمن [illegible] ويثق به، ويرى أنه قادر على حل المشكلة الإقتصادية. ولذلك يتركه يحلها [illegible] دون حاجة لتدخل الحكومات إلا فى أضيق الحدود.

٦-*حل المشكلة الإقتصادية من خلال جهاز الثمن*: حيث تتم كافة العمليات الإقتصادية من إنتاج وإستهلاك وتوزيع من خلال قوى السوق وجهاز الأثمان فى النظام الإقتصادى الرأسمالى. فلما كانت وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة، ويخضع توظيفها لسلطان الإدارة الحرة لمالكها، أصبحنا بصدد كم هائل من القرارات الفردية التى تحتم وجود كيفية ما للتنسيق بينها. وهذا مايقوم به جهاز الأثمان وقوى السوق وتفاعل قوى العرض والطلب فيه.

فالمنتج يحدد ماينتجه ، والكمية التى سينتجها، وكمية عناصر الإنتاج التى سيستخدمها، والأثمان التى سيبيع بها، والأماكن التى سيبيع فيها وفقاً لمستويات الأثمان السائدة (أو المتوقعة) فى السوق والتفاعل بين قوى العرض والطلب.

وبالتالى فإن توزيع الموارد الإنتاجية للمجتمع بين الإستخدامات المختلفة سيحكمه التفاعل بين قوى عرضها وقوى الطلب عليها، ومستويات الأثمان التى ستتحدد وفقاً لها. ومن جهة أخرى فإن توزيع العائد من العملية الإنتاجية على عناصر الإنتاج المختلفة سيتحدد أيضاً وفقاً لقوى العرض والطلب فى الأسواق الخاصة بها.

وأخيراً فإن الإستهلاك من حيث حجمه وأنواعه إنما يتحدد أيضاً وفقاً لمستويات الأثمان، وحجم الدخول السابق توزيعها وتحديدها وفقاً لقوى السوق على النحو السابق ذكره.

ولهذا النظام شعار هو:

"دعه يعمل دعه يمر"

غير أن النظام الرأسمالى به كثير من المساوىء أهمها مايلى:

١-*عدم تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد*: لو كانت تقلبات الأثمان تعبر دائماً عن الحاجات الجماعية لكان جهاز الثمن كفيلاً بتحقيق أفضل إستخدام ممكن للموارد الإقتصادية. إلا أنه قد يشتد طلب الأغنياء على السلع الكمالية والترفيهية. فيرتفع ثمنها وتتجه الموارد نحو إنتاجها فى سبيل الحصول على أكبر ربح ممكن. وهكذا قد

يحدث أن تتجه الموارد الإنتاجية المحدودة والنادرة نحو إنتاج السلع الكمالية منصرفة عن إنتاج السلع الضرورية التى يستهلكها السواد الأعظم من المجتمع. ويعنى ذلك سوء توزيع الموارد على أوجه النشاط المختلفة ويتضمن إسرافاً فى إستخدامها. وبذلك قد لايكفل جهاز الثمن إستخدام الموارد أفضل إستخدام ممكن لإشباع الحاجات الجماعية.

٢-*جهاز الثمن لايكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية*: من البديهى أن تنقل عناصر الإنتاج من نوع معين من النشاط إلى نوع آخر ليس بالأمر الهين، فإن الآلات التى تستخدم فى إنتاج سلعة ما آلات متخصصة أعدت خصيصاً لإنتاج هذه السلعة ولايمكن توجيهها لإنتاج سلع أخرى بالصورة التلقائية والفورية التى يضعها أنصار النظام الرأسمالى، بل لابد من إدخال بعض التعديلات فيها لتصلح لإنتاج السلع الجديدة مما يحتاج لإنقضاء بعض الوقت لإنجاز هذه التعديلات. كذلك العمال الذين يقومون بإنتاج سلع معينة هم عمال متخصصون متوافر فيهم شروط معينة من جهة التعليم والتدريب والخبرة على الأقل ولايمكن أن نتصور أنهم يتحولون بسرعة لإنتاج سلعة أخرى قد تحتاج إلى تعليم وتدريب خاص. ومعنى ذلك ضرورة إنقضاء فترة من الزمن قد تطول أو تقصر لتدريبهم وتعليمهم للوصول إلى درجة الخبرة اللازمة ليستطيعوا إنتاج السلع الجديدة.

والنتيجة أن الموارد الإنتاجية لابد وأن تبقى عاطلة لفترة من الزمن كى تعد لإنتاج السلع الجديدة. أى أن الإعتماد على جهاز الثمن كأساس لتوجيه الموارد الإنتاجية نحو سد الحاجات قد يؤدى إلى تعطيل هذه الموارد وعدم تحقيق التوظيف الكامل لها.

٣-*القضاء على المنافسة الحرة وسيادة الإحتكار*: لكى تسود المنافسة الحرة لابد من توافر عدد كبير من البائعين والمشترين بحيث لايكون لأى منهم أية قدرة على التحكم فى السعر ويتنافس مجموع المنتجين بين بعضهم البعض فى تقديم أجود السلع بأرخص الأثمان. غير أنه قد يتاح لبعض المنتجين الإنفراد بمعرفة الأسرار الصناعية أو السيطرة على مصدر المادة الخام اللازمة لإنتاج السلعة أو الإستئثار بمعرفة إختراع معين، مما يضع هؤلاء المنتجين فى ظروف أفضل من المنتجين الأخرين. وقد يتوافر لدى البعض رأس مال نقدى أكثر من غيره وبذلك كل منهم

الإنتفاع بوفورات الإنتاج الكبير من حيث إستخدام أحسن الآلات وأفضل طرق الإنتاج والخبرات التنظيمية والإدارية العالية مما يمكن من إنتاج أجود السلع بأقل التكاليف ومما لايمكن المشروعات الصغيرة من مجاراته

وفى هذه الحالات تنتهى المنافسة الحرة ويسود الإحتكار حيث تتحكم فئة محدودة من المحتكرين فى إنتاج السلعة أو أداء الخدمة وتسيطر على سوقها وتفرض السعر المرتفع. كما يلجأ المحتكر إلى فرض الأجور المنخفضة على العمال الذين لايجدون سبيلاً أمامهم سوى قبولها لإنفراد المحتكر بإنتاج السلعة، وكثيراً ماتبتلع المشروعات الكبيرة المشروعات الصغيرة لعدم مقدرتها على منافستها بسبب عجزها عن خفض تكاليف الإنتاج أو البيع بسعر منخفض. وعليه فإن المنافسة الحرة غالباً لاتظل باقية فى النظام الرأسمالي بل أنها لاتلبث أن تزول ويحل محلها المشروعات الإحتكارية

٤-*تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة الجماعية*: فى النظم الرأسمالية تسمو تقديم المصلحة الخاصة على مصلحة المجتمع كثيراً - تندفع الفرد نحو الحصول على الربح شخصى سريع بدلاً من تحقيق نفع كبير يعود على المجتمع مع إهدار الوقت السلازم لتحقيق النفع الذاتى. ولذلك قد تتجه الإستثمارات فى الدول المتخلفة نحو الصناعات ذات العائد السريع وإن قل دون الإتجاه نحو الصناعات ذات العائد البعيد وإن كان كبير.

ويعد أن تزول المنافسة الحرة ويسود الإحتكار فإن المشروعات الكبيرة تفرض الأسعار المرتفعة على المستهلكين والأجور المنخفضة على العمال، الأمر الذى يضر كل من الطائفتين. هذا علاوة على عدم عناية المحتكر بالتجديد والإبتكار وإنتاج السلع الجيدة التى يرغب المستهلك فيها.

٥-*التوزيع غير العادل للدخل*: لقد إستطاعت الطبقة الرأسمالية التى تمتلك وسائل الإنتاج من مضاعفة دخولها وثرواتها بينما بقيت النسبة الكبرى من المجتمع تعانى من الفقر والحرمان. ولقد ساعد على وضوح التفاوت فى توزيع الثروة والدخل تسليم الأفراد بحق الملكية وسيادة الإحتكار وحق الميراث والحرية الإقتصادية والسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن. ولاشك أن وجود هذا التفاوت فى توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع لايضمن لهم تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الإقتصادية.

٦-*الحرية الإقتصادية محدودة لفئات معينة*: لايتمتع بالحرية الإقتصادية فى الواقع سوى الطبقة الرأسمالية فحرية إنتقال رأس المال بين أوجه النشاط المختلفة لايتمتع بها إلا

من يملكون رأس المال هذا. أما غيرهم ممن لايملكون المال فلاجدوى لتمتعهم بالحرية الإقتصادية وهم الذين يشكلون الجانب الأكبر من المجتمع الرأسمالي. كما أن حرية إختيار العمل قد تقف أمامها عقبات تقيد هذه الحرية قد تقضي عليها. وبذلك فإن ملكية المال هي الأساس في تمتع الفرد بالحرية الإقتصادية سواء بالنسبة لنوع النشاط الإقتصادي الذي يرغب في ممارسته أو بالنسبة للمهنة التي يرد ممارستها.

٧- *الأزمات والبطالة*: من أهم مساوىء النظام الرأسمالي تعرض النشاط الإقتصادي لهزات عنيفة نتيجة لحدوث الأزمات الإقتصادية ويرجع ذلك إلى أن النشاط الإقتصادي يسير بطريقة تلقائية دون أن يخضع لتخطيط دقيق يكفل توازن الإنتاج مع الإستهلاك. وبذلك يخضع النشاط الإقتصادي في الدول الرأسمالية لفترات متعاقبة من الرواج والكساد. فتارة يسود المنظمون ورجال الأعمال موجة من التفاؤل فيندفعون نحو زيادة إستثماراتهم فيزداد الإنتاج وترتفع الأثمان ويتحقق التوظيف الكامل وتزول البطالة وتتضاعف الأرباح. ولكن ذلك الإندفاع وراء زيادة الإستثمارات وزيادة الإنتاج كثيراً مايعقبه إفراط في الإنتاج وتجاوز حاجة الإستهلاك فتحدث الأزمة والكساد والبطالة.

النظام الإشتراكي

الإشتراكية: يمكن تعريف الإشتراكية بأنها تنظيم إقتصادي يعني إشتراك أفراد الشعب في إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعاً عادلاً ولفظ الإشتراكية من الألفاظ التي يستخدمها السياسيون والإقتصاديون للتعبير عن كثير من المعاني المختلفة. فهو يُطلق أحياناً على مجرد تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بأية صورة من الصور فتكون الإشتراكية بذلك نقيضاً "السياسة الحرية الإقتصادية" . كما يستعمل أحياناً للدلالة على تدخل الدولة لتحسين حالة العمال والطبقات الفقيرة، بسن تشريعات إجتماعية "إشتراكية" تخفف عنهم وتمنحهم بعض المزايا.

ولكن المعنى العلمي الدقيق لكلمة الإشتراكية هي أنها النظام الذي يتميز بتملك الدولة (أي الملكية الجماعية) للأموال، وخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات

والمصانع . فهي بذلك نظام يختلف كل الإختلاف عن الرأ... حرية تملك الأفراد لكافة أنواع الأموال.

وللنظام الإشتراكي عدة خصائص تميزه عن النظم ... وهذه الخصائص هي:

١-الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج: يقوم النظام ... على مبدأ الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج وهي لاتتحقق إلا في ظل الإنتاج الكبير الذي يتم في وحدات إنتاجه ذات سعات إقتصادية كبيرة. وقد يقتضي ذلك، تأميم وسائل الإنتاج وتأميم وحدات الإنتاج الكبيرة حيث يبرز الطابع الجماعي للإنتاج. وتتخذ الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج صورة الملكية العامة وهي ملكية الدولة وتظهر في شكل قطاع عام، وصور ملكية تعاونية وهي ملكية مشتركة بين الأعضاء المتعاونين .

٢- الإدارة الديمقراطية لوسائل الإنتاج: تتم الإدارة الديمقراطية عن طريق تنظيم الصناعات في شكل مؤسسات أو مشروعات حكومية تزيد من قوة ونفوذ القطاع العام، وهذا يعطي للحكومة أمر الإدارة والتنظيم وتوجيه الموارد الإقتصادية القومية لخدمة المجتمع.

٣- التوجيه الإقتصادي للموارد القومية: يتم الإنتاج وفق خطة إنتاج ضمن إطار خطة إقتصادية قومية شاملة وتوضع لفترة معينة من الزمن، تهدف إلى تحقيق كل من الملائمة بين الإنتاج كماً نوعاً وبين الإستهلاك أي حاجات الأفراد بالمجتمع وبين موارد الدولة ومواردها الإنتاجية، بالإضافة إلى توزيع عناصر الإنتاج توزيعاً يتفق وحاجات الإنتاج، بغية التغلب على مشكلتي البطالة والأزمات الإقتصادية التي قد يتعرض لها النظام الإقتصادي بالإضافة إلى تحقيق التنمية الإقتصادية.

٤- توزيع الناتج أو الدخل القومي حسب إسهام الأفراد في العمل: يتم توزيع الناتج أو الدخل القومي من قبل السلطة على الأفراد في صورة أجور ومرتبات تقدر حسب عمل كل فرد أخذاً في الحسبان ظروفه الأسرية وذلك لتوخي عدالة التوزيع ومصلحة الإنتاج مع وضع حد أدنى للدخل الفردي يسمح له بحصوله على ضروريات الحياة.

... **الإقتصادي الإشتراكي:** ويتوقف ... الإقتصادي في النظام ... العامة ...

وأهميتها وليست حسب القدرة الشرائية للأفراد ولذلك فأن الدولة تقوم بتحديد السلع التي سيجرى إنتاجها مرتبة حسب أهميتها وضروريتها وتحدد أثمانها بحيث يكون في مقدور كل فرد أن يشبع حاجاته الأساسية في حدود دخله.

٦-**التخطيط الإقتصادى الشامل لحل المشكلة الإقتصادية:** يقصد بالتخطيط الشامل حصر الموارد الإنتاجية التى فى حوزة المجتمع وتعبئتها وتوجيهها لإنتاج السلع والخدمات بعد ترتيبها حسب درجة أهميتها من خلال هيئة التخطيط المركزى. ويتطلب ذلك المقارنة بين السلع والخدمات من حيث مدى إشباعها لحاجات الأفراد، ثم وضع أولويات لها تبعاً لدرجة أهميتها وبعد ذلك توجه الموارد الإنتاجية من موارد مالية وبشرية وطاقات لإنتاج السلع والخدمات حسب أولويتها وتهدف الخطة بذلك نحو تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية خلال فترة زمنية محددة (سنة أو خمس سنوات أو عشر سنوات مثلاً). كذلك يهدف التخطيط نحو زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومى ورفع متوسط دخل الفرد وزيادة حجم العمالة، كما يرمى إلى تحقيق العدالة الإجتماعية. ويقضى التخطيط على الإنحرافات التى يتعرض لها جهاز الثمن فى النظام الرأسمالى بإتجاه المنتجين نحو إنتاج السلع الكمالية والترفيهية وضياع الموارد الإنتاجية أو سوء إستخدامها فى إنتاج هذه السلع وبالتالى التعرض للأزمات الإقتصادية، كما يمكن بواسطة التخطيط توجيه الإقتصاد القومى نحو الطريق الذى يكفل تحقيق النمو الإقتصادى المتوازن للإقتصاد القومى وزيادة الدخل القومى. والمقصود بالنمو المتوازن النمو الإقتصادى فى جميع قطاعات النشاط الإقتصادى.

ولهذا النظام شعار هو:

"من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله"

غير أن النظام الإشتراكى تكتنفه عدة مساوىء أهمها مايلى:

١- أن حل المشكلة الإقتصادية بهذا الشكل فى ظل هذا النظام أنما يتم بطريقة تحكمية حيث أن الهيئة أو الإدارة المركزية للتخطيط مهما أوتيت من حكمة فلن تستطيع بأى حال أن تلم بكل حاجات أفراد المجتمع، وبالأهمية النسبية لكل منها ولذلك فهى لايمكن أن توجه موارد المجتمع النادرة توجيهياً سليماً يتفق مع مايرغب أفراد الجماعة فى إشباعه من حاجات بكل دقة.

٢-يعجز هذا النظام عن تحقيق الإقتصاد في إستخدام موارده النادرة، أي إستخدام تلك الموارد بحيث يمكن الحصول منها على أكبر عائد ممكن، وذلك على أساس أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تلقى بعيداً بسوق الموارد الإنتاجية، وبذلك لايكن هناك ثمن صحيح لها. وبدون تلك الأثمان التى تبين الأهمية النسبية للموارد الإنتاجية، يكون الحساب الإقتصادى قليل الأهمية فى مثل تلك الأحوال.

٣-يعتقد البعض أن أثمان الموارد الإنتاجية ستكون تحكمية فى ظل هذا النظام على أساس أنه لن تكون هناك أسواق لها. وعلى ذلك يجوز أن تخطيء الإدارة المركزية فتخصص قيمة لمورد من الموارد أقل مما ينبغى بحيث تكون منخفضة للغاية وبحيث تنطوى على إسراف لامبرر له فى إستخدام هذا المورد.

النظام الشيوعي

تعتبر الشيوعية صورة من صور الإشتراكية المتطرفة والتى لها صفات وخصائص خاصة بها تجعلها مميزة عن باقى صور الإشتراكية بل وتجعلها نظاماً إقتصادياً مستقلاً وأهم هذه الخصائص هى:

١-ملكية جميع المشروعات الإنتاجية تقع فى يد الهيئة المركزية أو الحكومة التى تقوم بإدارتها.

٢-عند توزيع الدخل القومي لايعطى عنصرى الأرض ورأس المال نصيباً، أما عنصر العمل فيحصل على الأجر بالمقدار الذى تراه الحكومة مناسباً حيث أنها المستخدم الوحيد له.

٣-تقوم الحكومة أو الهيئة المركزية بتوزيع الدخل القومى تبعاً للمعايير الموضوعة لذلك، وتكون فئات الأجور فى العادة واحدة لجميع أنواع العمل المتشابهة. وتدفع الأجور بواسطة بطاقات أو كوبونات تعطى العامل حق الحصول على السلع والخدمات الإستهلاكية المقررة له أى بمعنى أن الحكومة أو الهيئة المركزية تكون بهذه الطريقة متحكمة فى حرية الفرد الإستهلاكية.

٤- تضمن الشيوعية تحقيق المساواة بين الأفراد – و هذه هي القاعدة – وعلى الأفراد أن يقدموا خدماتهم إلى المجتمع كل بحسب طاقته الإنتاجية أما الأجر فيحصل الفرد عليه بقدر مايحتاج إليه.

٥- يبطل إستخدام النقود كوسيلة من وسائل المبادلة ويقوم الأفراد بإستبدال خدماتهم التى يقدمونها للحكومة مقابل السلع والخدمات التى تقدمها الحكومة لهم:

ولهذا النظام شعار هو:

"من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته"

وهذه هى الخصائص الهامة للنظام الشيوعى ويجب أن نتذكر أنها ليست مطبقة بهذه الصورة فى الدول التى تستخدم هذا النظام.

النظام المختلط

فى المجتمعات التى تتبع نظاماً إقتصادياً مختلطاً أى ذلك الذى يجمع بين الحرية والتوجيه كما كان الحال فى النظام الإقتصادى المصرى يتم حل المشكلة الإقتصادية جزئياً عن طريق جهاز الثمن ، وجزئياً عن طريق إدارة التخطيط المركزية.

فهذا النظام لايلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلغاء يقضى على مظاهر المشروع أو القطاع الخاص قضاءاً مبرماً لما فى ذلك من خطورة على الإقتصاد القومى كما أنه لايهدف إلى تركيز تلك الوسائل فى يد المشروع الخاص كلية وإبعاد الدولة عن أى تدخل فى النطاق الإقتصادى، لما فى ذلك من قيام للإحتكارات الكبيرة التى تعمل جاهدة على زيادة أرباحها عن طريق فرض أثمان إحتكارية لاتقبل فيها المناقشة ولكن يهدف إلى الإبقاء على المشروع الخاص، وعلى مظاهر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فى الميادين التى تكون فيها المنافسة نافعة وفعالة، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للصناعات الصغيرة الحجم، والزراعة – على أساس أن تطبيق نظام الإنتاج الوفير على هذه الميادين ليس أكثر إقتصاداً بدرجة كبيرة من الوحدات الصغيرة – مع التخلص فى نفس الوقت من العيوب التى تنجم من الإحتفاظ بمظاهر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فى هذه الحدود

بفرض رقابة حكومية على الإنتاج والإستثمار بغرض منع الإحتكار والقضاء على السياسات التقليدية.

وينبغى أن يكون مفهوماً هنا أنه ليس المقصود بالرقابة التدخل فى صميم حياة المشروعات الخاصة، وإجبارها على تنفيذ أمور تتعارض وطبيعتها الخاصة بقصد منع المغالاة فى تحقيق الأرباح، لأن هذا إنما يؤدى إلى إضطراب هذه المشروعات شل حركتها، وإعاقة نموها. بل أن الرقابة التى يقصد بها هنا هى الرقابة النسبية المعقولة، والواعية التى تستهدف ضمان مصلحة المنتج والمستهلك على السواء.

أما الصناعات الإحتكارية ، والأساسية، وصناعات الموارد الطبيعية، والبنوك فهذه تنتقل ملكيتها إلى يد الدولة، وذلك لأن هذه المشروعات بما تتمتع به من مركز إحتكارى، ومزايا الإنتاج الكبير، تستطيع القضاء على المشروعات الصغيرة والإحلال محلها فى جزء كبير من قطاعات الإقتصاد القومى، وتكون النتيجة أن تضعف قوى المنافسة بدرجة خطيرة قد تصل إلى حد الإختفاء التام وبذلك تختفى حاجة المشروع الخاص إلى إدخال التجديدات إلا بعد أن يتم إستهلاك رأس المال القديم، اللهم إلا إذا كان إدخال هذه التجديدات سيؤدى إلى إنخفاض تكلفة الإنتاج بدرجة كبيرة بحيث تكفى لتعويض الإنخفاض الذى يحدث لرأس المال المستثمر حالياً.

وبذلك يقتصر تطبيق النظام الإشتراكى فى ظل هذا النظام على نوع خاص من الملكية الخاصة، وهو ذلك النوع الذى لايضع العقبات فى طريق التقدم والنمو الإقتصادى. أما بقية وسائل الإنتاج فتهدف إلى ضمان النفع العام، وينبغى الإبقاء على النظام الرأسمالى فيما يختص بها. ويجب أن تتمتع بحماية الدولة وإعانتها وليس هناك خوف من وجود ذلك الجزء من الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج إذ لايمكن له أن تقيم إحتكارات على النحو المعروف وذلك للرقابة الشديدة المفروضة عليه من جانب الدولة.

وميزة هذا النظام أنه تختفى فى ظله تلك الصعوبات التى تواجه الإدارة المركزية فى المجتمعات ذات النظام الإقتصادى الموجه توجيهاً شاملاً كاملاً فيما يتعلق بمشكلة تقييم الموارد الإنتاجية، حيث يتمكن هذا النظام من الإبقاء على الأسواق الخاصة الإنتاجية، فتتحدد أسعارها عن طريق عرض وطلب هذه الموارد فى مثل هذه الأسواق التنافسية الحرة.

. يتعلق بذلك الجزء من وسائل الإنتاج الذى طبق عليه النظام الإشـــتراكى

... ـه يصبح ميسوراً بعد أن أصبح محدوداً، وواضح المعـــالم، وبذلـــك نضمـــن

... رشيد للموارد الإنتاجية، أى نضمن الإقتصاد فى إستخدامها.

النظام الإسلامى

النظام الإقتصادى فى الإسلام هو نظام فريد ولايجب أن ينظر إليه كمـــا يحلـــو لبعض الكتاب تسميته بأنه نظام وسط بين الرأسمالية والإشتراكية لأنه نظام من لدن حكيـــم عليم جاءت تشريعاته لتتناسب وطبيعة البشر الذين إستخلفهم الله فـــى الأرض لعمارتـــها وإستغلال ثرواتها حسب القواعد والأسس الشرعية التى وضعها الإسلام، ويقـــوم النظـــام الإقتصادى الإسلامى على عدة دعائم وأسس إقتصادية وإجتماعية تمثل خصـــائص هـــذا النظام وهذه الخصائص هى:

١- مبدأ الملكية الفردية أو الخاصة: الإسلام يحترم الملكية الخاصة ويعتبرها حق فطرى للإنسان، وحق الملكية فى الإسلام ليس حقاً مطلقاً وإنما حقاً مقيـــداً بتحقيـــق منفعـــة الجماعة وهذه القيود يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات هى:

- قيود على الملكية من حيث إكتسابها.
- قيود على الملكية من حيث تنميتها والإنتفاع بها.
- قيود على الملكية من حيث نقلها إلى الآخرين.

٢- مبدأ الملكية العامة: الملكية العامة هى التى يقصد بها تخصيص المال للمنفعة العامـــة وتشمل :

- الملكية الشائعة الإنتفاع.
- الأراضى الموقوفة للمصلحة العامة والتى تقع تحت حماية الدولة.
- كافة المعادن الموجودة فى باطن الأرض والتى تتوقف عليها المصلحة العامة.

وحين يقرر الإسلام حق الفرد في الملكية الخاصة تحقيقاً للمصلحة الشخصية واحتراماً لفطرته التي خلق عليها لايغفل مصلحة الجماعة لتكون هناك الملكية العامة على أن يتحقق توازن بين المصلحتين الخاصة والعامة.

٣-مبدأ إحترام وتقدير العمل: ينظر الإسلام إلى العمل نظرة إحترام وتقدير ، كما أن العمل في الإسلام يستهدف تنوع الإنتاج لكي يشمل كافة الحاجات الإنسانية.

٤-مبدأ تحليل البيع وتحريم الربا.

٥-مبدأ عدم التفاوت الشديد في الثروات: وضع الإسلام التشريعات الكفيلة بالحد من تضخم الملكية والتفاوت الشديد في الثروات الناجم عن سريان مبدأ الملكية الخاصة من خلال تشريعات مثل الميراث والهبة والزكاة .... إلخ.

٦-مبدأ تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لحل المشاكل الإقتصادية: فدور الدولة يكون ضمن حدود معينة لعدم طغيان الفرد في تصرفاته وفي تملكه على مصلحة الجماعة مع ضمان حرية الأفراد في التصرف وفي إتخاذ القرارات كما تعمل الدولة على منع إحتكار السلع والخدمات والعمل على توفيرها بالكمية والنوعية التي تشبع رغبات الأفراد مع ضمان حد الكفاية لغير القادرين على الحصول عليها وهو الحد الذي يحقق حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع غنيهم وفقيرهم. وذلك عن طريق الوسائل المختلفة التي حددها الإسلام من تكافل بين الأفراد وصدقات وزكاة ومسئوليات على أولي الأمر وغيرها.

الباب الثاني

نظرية سلوك المستهلك

الفصل الاول

نظرية الطلب

في البداية يجب أن نفرق بين الرغبة في الحصول على سلعة معينة وبين المقدرة على شراء هذه السلعة فمجرد الرغبة في الحصول على شئ ما لا يمثل من وجهة نظر الاقتصاديين اي معنى ولا يمثل طلبا على هذا الشئ على الاطلاق ولكنه فقط مجرد تمني ولكن الرغبة المدعمة بالقوة الشرائية اللازمة للحصول على هذه السلعة هى ماتمثل فى رأى الإقتصاديين الطلب الحقيقى على هذه السلعة.

ويعرف الطلب على سلعة أو خدمة معينة بأنه مقدار ما يطلبه الفرد من هذه السلعة او الخدمة عند سعر معين وفي فترة زمنية محدودة او معينة .

ويتضح من التعريف السابق أن الطلب يقوم على الاسس الاتية :

١ – تحديد الكمية المطلوبة عند سعر معين وذلك لأن الكمية تختلف من سعر الى آخر اما بالزيادة أو النقص ولابد من اقتران الكمية المطلوبة بسعر معين ، فلا معنى على الاطلاق لأن نقول الكمية المطلوب مثلاً ١٠٠ أردب من القمح فقط وحتى يكتمل المعنى لابد وأن نذكر عند سعر كذا .

٢- تحديد الطلب خلال فترة معينة ، فلا شك أن الكمية المطلوبة من سلعة معينة في اليوم مثلا تختلف عن الكمية المطلوبة من نفس السلعة في أسبوع وفي عام مثلا .

٣- لابد من أن يكون الطلب مدعم بقوة شرائية قادرة على تحقيق هذا الطلب والا فأنه سيتحول الى مجرد رغبة وتمنى وهذا خارج عن مجال علم الاقتصاد .

نستنتج مما سبق أن الطلب على سلعة أو خدمة معينة لابد وأن يكون مقترنا بسعر معين وأن يحدد بفترة زمنية معينة وأن يكون مصحوبا بقوة شرائية .

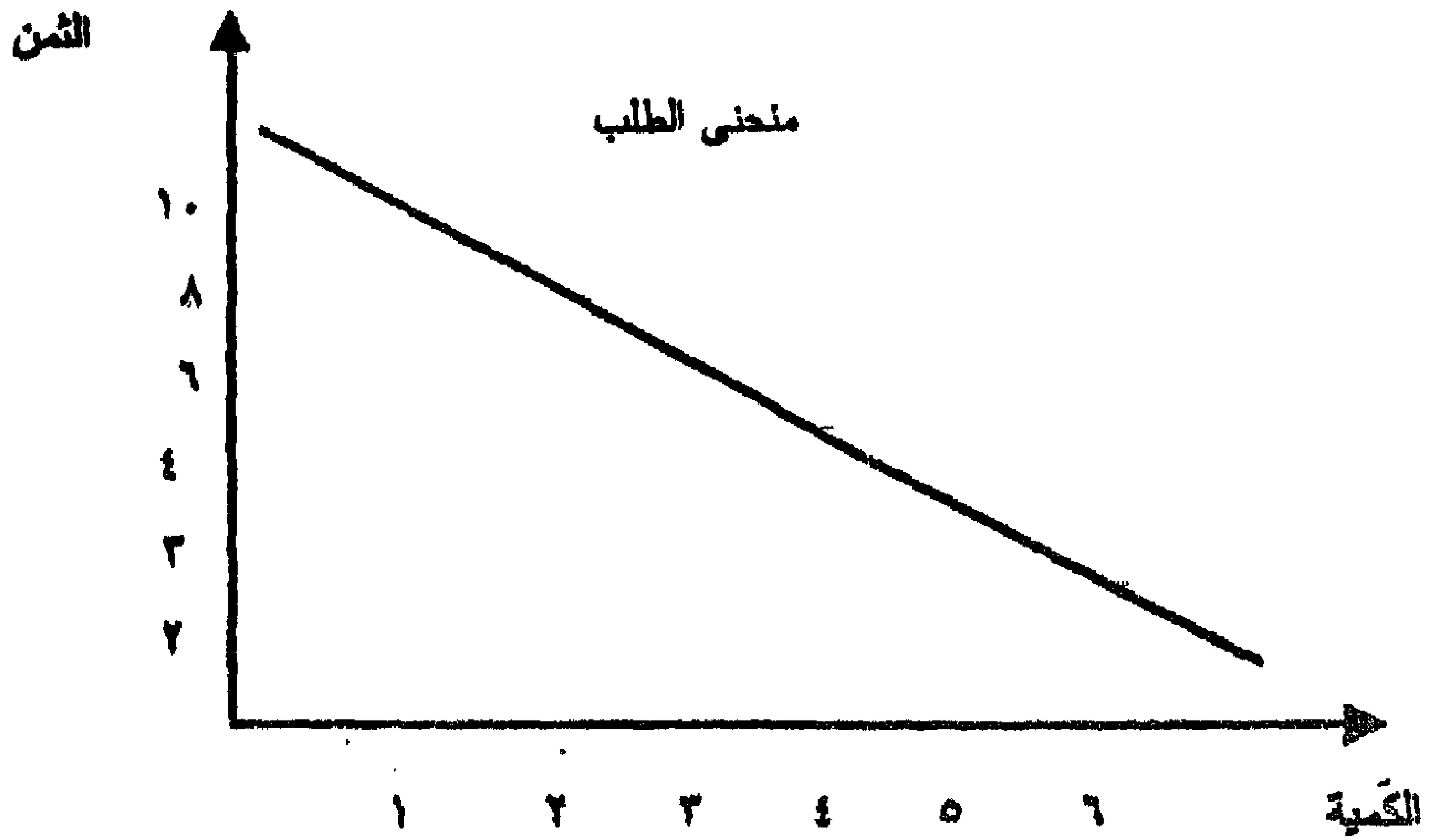
قانون الطلب

ينص قانون الطلب على أن هناك علاقة عكسية بين التغير في ثمن السلعة أو الخدمة والتغيير في الكمية المطلوبة منها أي كلما ارتفع ثمن السلعة او الخدمة كلما قلت الكمية المطلوبة منها . والعكس صحيح عند ثبات العوامل الاخرى التي تؤثر على الطلب وهى : (الدخل – ذوق المستهلك – أثمان السلع البديلة والمكملة– عدد المستهلكين) .

وعند وضع العلاقة بين الكميات المشتراة من سلعة أو خدمة عند الاسعار المختلفة لها في صورة جدولية فإننا نطلق عليه **جدول الطلب** ، وبوضع تلك العلاقة في صورة بيانية وكما جرى العرف يستعمل المحور الافقي للدلالة على عدد الوحدات المطلوبة او المشتراة من السلعة او الخدمة ، كما يستعمل المحور الرأسي للدلالة على الأسعار المقابلة لتلك الكميات ، فإن المنحنى المعبر عن تلك العلاقة يطلق عليه منحني **الطلب** . ويمكن توضيح كل من جدول ومنحنى الطلب كالآتي :

جدول الطلب

ثمن السلعة	الكمية المطلوبة
١٠	١
٨	٢
٦	٣
٤	٤
٣	٥
٢	٦



دالة الطلب

يتأثر الطلب على سلعة أو خدمة معينة بعدة عوامل أهمها سعر السلعة أو الخدمة، دخل المستهلك وذوق المستهلك ، وأسعار السلع البديلة والمكملة ، ......الخ من العوامل . ويطلق على العلاقة الرياضية بين الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة كمتغير تابع ، والعوامل الأخرى كمتغيرات مستقلة دالة الطلب وتأخذ هذه الدالة الصورة التالية :

$ك_{ط}$ = د (س ، د ، ق ، $س_{1}$ ، $س_{2}$ ، ..... $س_{ن}$)

حيث : $ك_{ط}$: الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة .

س : سعر السلعة أو الخدمة .
د : دخل المستهلك
ق : ذوق المستهلك
$س_{1}$ ،...... $س_{ن}$ أسعار السلع البديلة والمكملة .

وتميل الكمية التي يطلبها المستهلك من سلعة أو خدمة معينة عند سعر معين إلى الزيادة إذا حدث الآتي :

- زاد دخله .
- زاد تفضيله لهذه السلعة أو الخدمة .
- أرتفعت أسعار السلع البديلة .
- إنخفضت أسعار السلع المكملة .

- وتميل الكمية التى يطلبها المستهلك من سلعة أو خدمة معينة عند سعر معين إلى النقصان اذا حدث الآتي :
- إنخفض دخله .
- قل تفضيله لهذه السلعة أو الخدمة .
- انخفضت أسعار السلع البديلة .
- ارتفعت أسعار السلع المكملة .

أنواع الطلب

يمكن تصنيف الطلب على النحو التالي :

١- الطلب الفردي والطلب الاجمالي :

الطلب الفردي :

يمكن تعريف الطلب الفردي بانه الكميات التي سيتم شراؤها من سلعة أو من خدمة معينة بواسطة وحدة اقتصادية واحدة عند مختلف الاسعار المحتملة لها في السوق .

الطلب الاجمالي :

يمكن تعريف الطلب الأجمالي والذي يطلق عليه طلب السوق للدلالة على المجموع الكلي لمختلف الكميات التي تشتريها جميع الوحدات الاقتصادية من أيه سلعة أو خدمة وذلك عند مختلف الأسعار المحتملة لها في سوق معينة .

ويوضح الجدول التالي العلاقة بين الطلب الفردي والطلب الإجمالي .

السعر	الكمية المطلوبة			الطلب الاجمالي
	الفرد أ	الفرد ب	الفرد جـ	
٦	صفر	١	١	٢
٥	٢	٣	٢	٧
٤	٤	٥	٤	١٣
٣	٦	٧	٦	١٩

أي أن الطلب الاجمالي هو مجموع طلب الأفراد عند مختلف المستويات السعرية .

٢ – الطلب المباشر والطلب غير المباشر :

الطلب المباشر

يستعمل للدلالة على طلب المستهلك النهائي الذي يشتري السلع والخدمات بغرض أو بهدف تدمير منافعها أثناء أشباع رغباته واحتياجاته الانسانية المباشرة وبعبارة أخرى نقول ان الطلب المباشر هو طلب المستهلك او هو الطلب الناشئ عن ممارسة الوحدات الاقتصادية لنشاط ذو طابع استهلاكي بحت . مثل هذا النوع من الطلب يقابله نوع اخر يعرف باسم الطلب الغير مباشر او الطلب المشتق .

الطلب الغير مباشر :

الطلب الغير مباشر يمثل الرغبة المقرونة بالقدرة على شراء السلع والخدمات وذلك بغرض او بهدف استخدامها او استغلالها في إنتاج سلع او في تقديم خدمات اخري اي هو يمثل الطلب على السلع والخدمات لاغراض انتاجية بحتة وليس لاغراض إستهلاكية فمن الطلب المباشر على الطعام لإشباع الجوع مثلا ينبثق طلب هو لاشك غير مباشر على المزارع وعلى العمال الزراعيين ومستلزمات الانتاج وعلى غير

ذلك من السلع والخدمات اللازمة لانتاج المواد الغذائية وتقديمها الى المستهلك النهائي فـي الشكل والمكان والزمان المناسبين .

٣- طلب المنتج وطلب المستهلك :

يقسم الطلب على اساس الطابع الاقتصادي لنشاط الوحدة التي ينبع او ينبثق منـها الطلب الى طلب المنتج وطلب المستهلك وذلك حسبما كان الطلب نـابع أو منبثقـا مـن الوحدة الاقتصادية لأسباب تتعلق مباشرة بوضعها كوحدة إنتاجيـة أو لاسـباب متعلقـة بوضعها كوحدة استهلاكية .

٤ - الطلب المشترك :

الطلب المشترك يمثل الطلب على سلعتين مرتبطتين اي تستهلكان معا كالشـاي والسكر ، والخبز والزبد وتلك السلع المرتبطة عادة مايكون الطلب عليـها متناسـبا - بمعنى ان الزيادة في الطلب على احداها سوف ينتج عنه تغير في نفس الاتجاه في الطلـب على السلعة الاخري .

٥ - الطلب المشتق :

في بعض الاحيان يكون التغير في الطلب على سلعة معينة ما هـو الا نتيجـة للتغير في الطلب على سلعة اخري وهذا مايسمي بالطلب المشتق .

٦ - الطلب المتنافس :

قد توجد سلعتان يمكن ان تحل إحداهما محل الأخرى بمعـدل معقـول كـالزبد الطبيعي والزبد الصناعي ففي تلك الحالة فإن الزيادة في الطلب على احداها سوف ينتـج عنه نقص في الطلب على السلعة الاخري وبالتالي خفض سعرها .

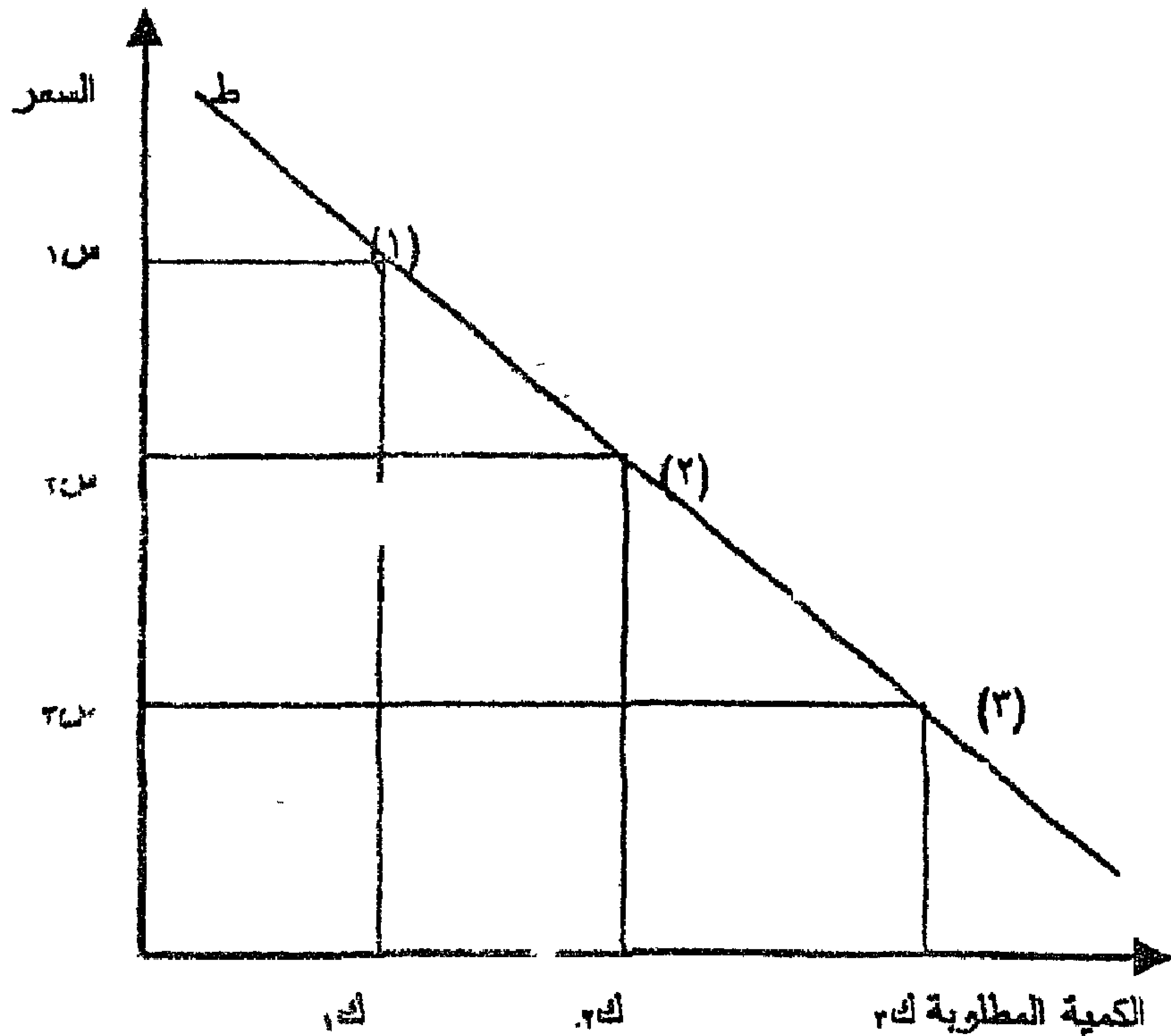
٧ - الطلب المركب :

ان الطلب المركب ما هو الا نتيجة لمقدرة سلعة ما على اشـباع العديـد مـن الرغبات او ان يكون لها العديد من الاستخدامات . كالصوف للملابـس او السـجاد فـان

الزيادة في الطلب على الملابس الصوفية سوف ينتج عنه نقص في الكمية المتاحـــة مـــن الصوف لانتاج السلعة .

<u>إنكماش وتمدد الطلب :</u>

يطلق على الإنتقال من نقطة الى اخرى على نفس منحنى الطلب نتيجـــة لتغـــير السعر بإنكماش أو تمدد الطلب والرسم التالي يوضح ذلك

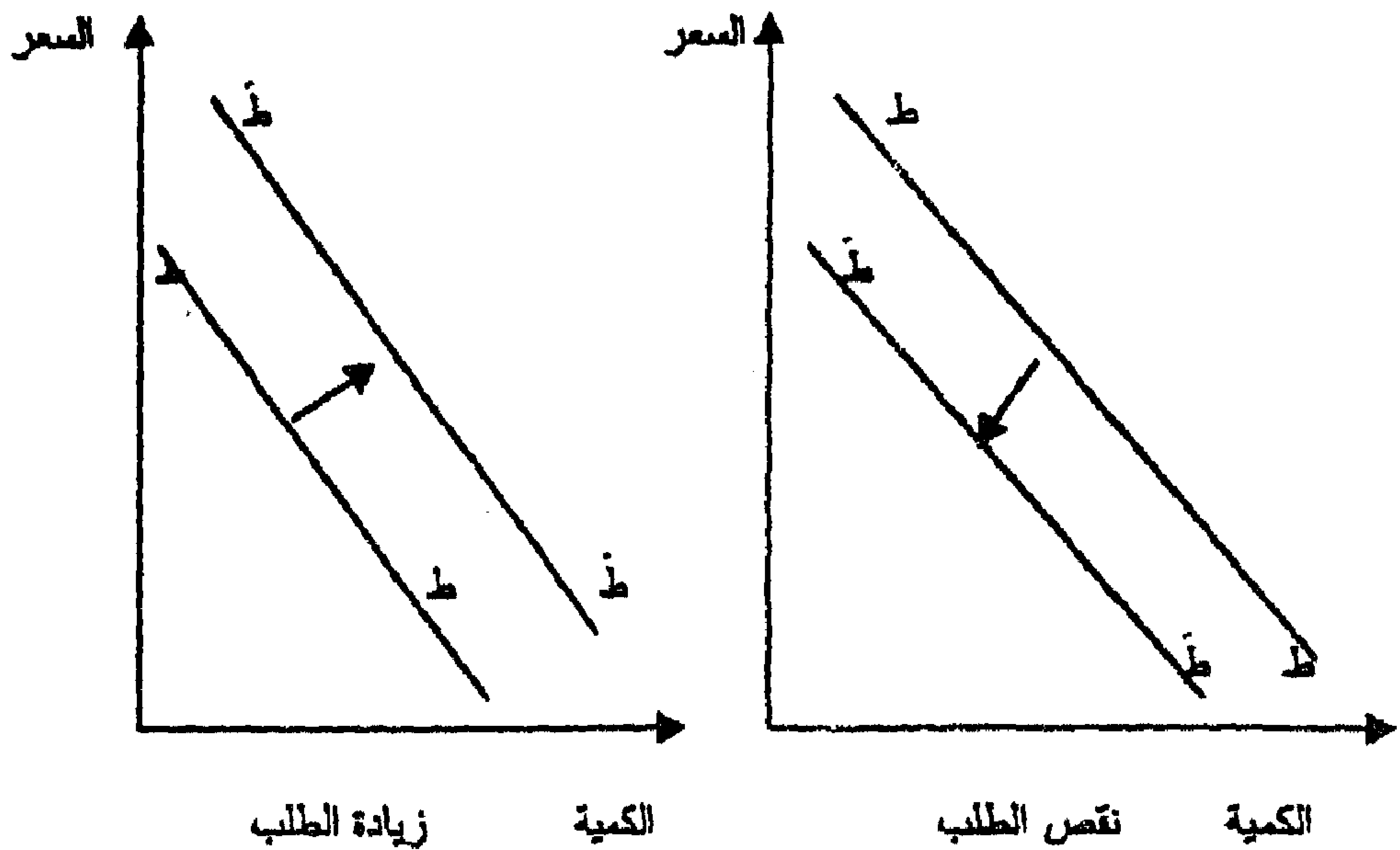


ومن الرسم يتضح أنه إذا كان السعر س١ فإن الكمية المطلوبة من السلعة فـــي هذه الحالة هي ك١ ، وإذا إنخفض السعر الى س٢ فإن الكمية المطلوبة من السلعة تـــزداد الى ك٢، أي يحدث إنتقال على منحنى الطلب من النقطـــة (١) الـــى النقطـــة (٢) وهـــذا الانتقال هو مايطلق عليه تمدد الطلب ، أما إذا كان ســـعر السلعة س٣ لتكـــون الكميـــة المطلوبة من السلعة هي ك٣ ، فإذا ارتفع سعر السلعة إلى س٢ فإن ذلك من شأنه أن يقلل

الكمية المطلوبة من السلعة إلى ك٢ أي يحدث إنتقال على منحنى الطلب من النقطة (٣) إلى النقطة (٢) وهذا الانتقال هو مايطلق عليه انكماش الطلب .

تغير (إنتقال) الطلب :

يتغير الطلب على سلعة ما من وقت لأخر وبالتالي ينقل منحنى الطلب نتيجة لتغير الطلب . وتغير الطلب اما أن يكون بنقص الطلب أو زيادة الطلب .
والشكل التالي يوضح ذلك :



حيث أن نقص الطلب يعني إنتقال منحنى الطلب من مكانه إلى مكان آخر جديد إلى يسار وإلى أسفل المنحنى الأصلي ، هذا في حين أن زيادة الطلب تعنى إنتقال منحنى الطلب من مكانه الى مكان جديد إلى اليمين والى أعلى المنحنى الأصلي، ويحدث نقص الطلب أى إنتقال منحنى الطلب بشكل موازى إلى يسار منحنى الطلب الأصلى فى حالات كثيرة منها إنخفاض دخل المستهلك أو تحول ذوق المستهلك فى غير صالح السلعة أو إرتفاع أسعار السلع المكملة أو إنخفاض أسعار السلع البديلة، كل ذلك فى ظل ثبات سعر السلعة ذاتها،

كما يحدث إنتقال لمنحنى الطلب على سلعة ما بالكامل إلى اليمين في حالة زيادة دخل المستهلك أو تحول ذوق المستهلك في صالح السلعة أو إنخفاض أسعار السلع المكملة أو إرتفاع أسعار السلع البديلة، وذلك أيضاً في ظل ثبات سعر السلعة.

مرونة الطلب

تعريف المرونة:

يعد تعبير " المرونة " أحد الإصطلاحات الهامة في علم الاقتصاد ، والمرونة مقياس يبين مدى إستجابة متغير معين للتغيرات التي تطرأ على متغير آخر فكما سبق أن رأينا فالكمية التي يشتريها المستهلك من سلعة ما تتأثر بعدة متغيرات كالدخل والسعر مثلاً الا أن مدى إستجابة الكمية للتغيرات الدخلية والسعرية يختلف من سلعة إلى أخرى إختلافاً بينا وعلى ذلك لجأ الإقتصاديون إلى تمييز دوال الطلب بعضها عن بعض بإستخدام مقاييس المرونة.

أنواع مرونات الطلب

١- مرونة الطلب السعرية : تقيس مرونة الطلب السعرية مدى إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغيرات في سعرها .

هذا وقد يخطر ببال البعض أنه يمكن إتخاذ ميل منحنى الطلب كمقياس جيد لمدى الإستجابة الكمية للتغيرات السعرية ، إلا أن هناك اعتبارين رئيسيين يعيبان الميل كمقياس لإستجابة الكمية المطلوبة وأولى عيوب الميل أن ميل المنحنى يتأثر بالوحدات التي يقاس بها كل من الكمية والسعر وعلى سبيل المثال إذا ماترتب على إنخفاض قدرة عشرة قروش في سعر الوحدة من سلعة معينة ازدياد الكمية المستهلكة بما مقداره ١٠٠ وحدة فأن ميل منحنى الطلب يكون (-١٠/١٠٠) أو (-١/١٠) أما إذا كان السعر مقاسا بالجنيهات بدلا من القروش فأن ميل منحنى الطلب في هذه الحالة يكون:

$$\left(\frac{(-1/10)}{100}\right) \text{ أو } (-1/1000)$$

وبمعنى آخر فإن تغيير وحدة قياس السعر من قروش إلى جنيهات أدى إلى تغيير كبير فى ميل المنحنى رغم أن منحنى الطلب لم يتغير على الإطلاق ، هذا ويظهر عيب إستخدام الميل كمقياس عند عقد المقارنات بين إستجابة مختلف السلع كالقمح والسيارات مثلا ، فإذا أردنا أن نقارن أية سلعة من هاتين السلعتين أكثر إستجابة للتغييرات السعرية فإن ميلى دالتى الطلب لاتدلان على شىء فى هذا الشأن وعلى سبيل المثال فقد يؤدى إنخفاض قدرة جنيه فى سعر أردب القمح إلى ازدياد الكمية المطلوبة بما يقرب من ألفى أردب شهريا بينما يؤدى نفس القدر من الإنخفاض فى سعر السيارة إلى أزدياد المباع منها شهريا بحوالى خمس سيارات إلا أن هذا لايعنى على الإطلاق أن الكمية من القمح أكثر إستجابة للتغيرات السعرية من الكمية المطلوبة من السيارات ،

وللتغلب على هذه المشكلة تستخدم المرونة كمقياس بدلا من الميل حيث أن قيمة المرونة لن تتغير بين نقط معينة على دالة الطلب بغض النظر عن وحدات القياس سواء بالنسبة للسعر أو الكمية ،

ولمرونة الطلب السعرية نوعان :

أ- مرونة النقطة :وهى التى تقيس المرونة عند نقطة معينة على منحنى الطلب.

$$\text{مرونة النقطة} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبى فى السعر}}$$

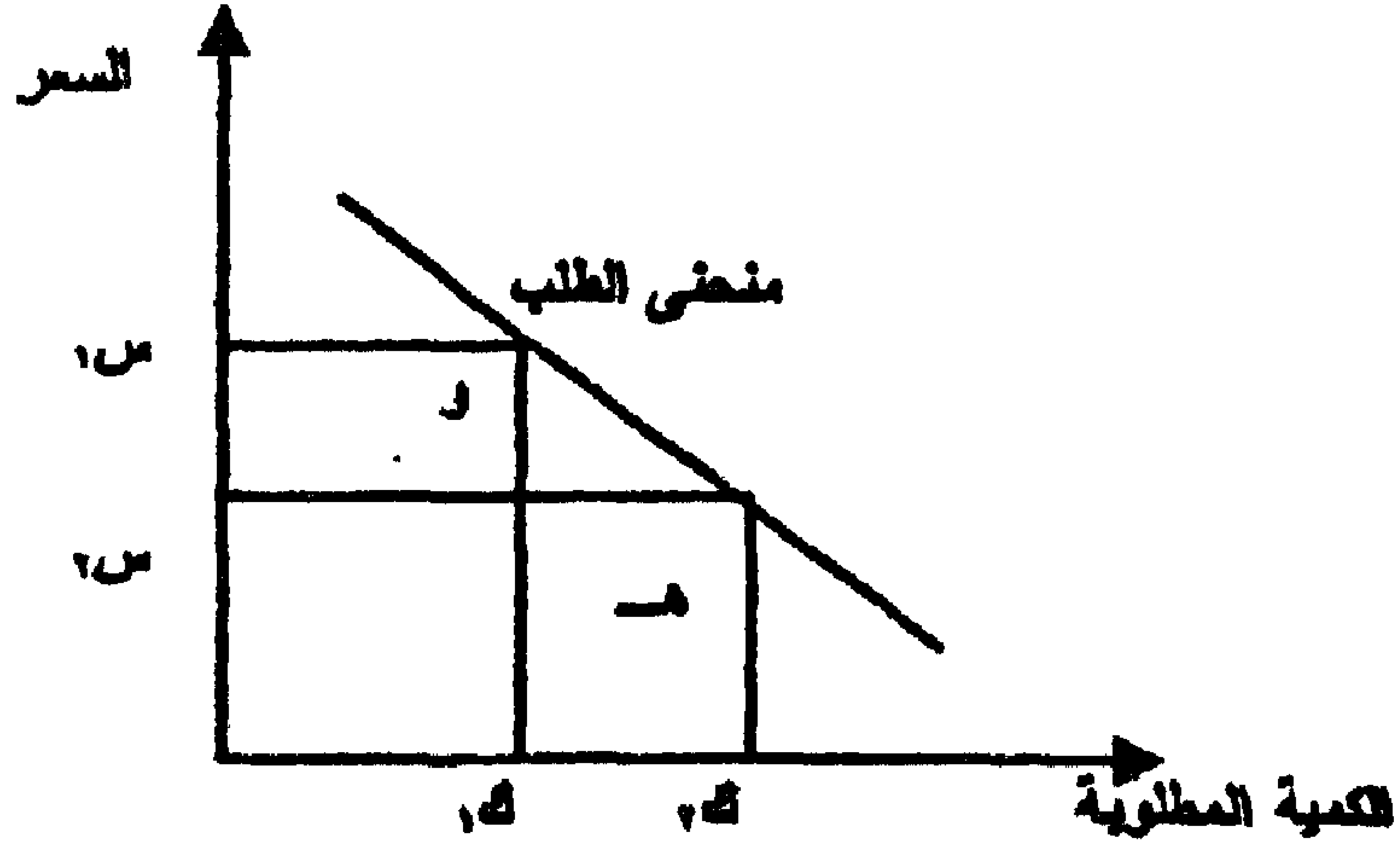
بفرض أن سعر السلعة قد تغير من س إلى س + Δ س فإن الكمية المطلوبة من السلعة ستتغير من ك إلى ك + Δ ك

وفى ضوء ذلك تكون :

$$\text{مرونة النقطة} = \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{س}}{\text{س}}$$

$$\text{مرونة النقطة} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{س}} \times \frac{\text{س}}{\text{ك}}$$

ب- مرونة القوس : وهى التى تقيس المرونة بين نقطتين على منحنى الطلب .



$$\text{مرونة القوس} = \frac{ك_2 - ك_1}{ك_2 + ك_1} + \frac{س_2 - س_1}{س_2 + س_1}$$

وتعتبر مرونة النقطة مقياس أدق من مرونة القوس ، وتعتبر مرونة النقطة هى نفسها مرونة القوس عندما تقترب النقطتان من بعضهما البعض حيث يتلاشى الفرق بينهما.

ومعامل مرونة الطلب السعرية تكون إشارته سالبة لأن الكمية المطلوبة تتغير عكسيا للتغير الذى يحدث فى السعر .

والمثال التالى يوضح كيفية حساب مرونة الطلب السعرية.

مثال : إذا علمت أن جدول طلب سلعة معينة كالآتى :

النقط	أ	ب	جـ
سعر السلعة (س)	٣	٢	١
الكمية المطلوبة (ك)	٤٠	٥٠	٦٠

إحسب كل من :

- مرونة النقطة إذا إنتقلنا من النقطة أ إلى النقطة ب
- مرونة القوس بين النقطتين أ ، ب

<u>حساب مرونة النقطة :</u>

الحــــل

عند الانتقال من النقطة أ إلى النقطة ب فإن

التغير فى الكمية المطلوبة (Δ ك) = ٨٠ - ٤٠ = ٤٠

التغير فى السعر (Δ س) = ٢ - ٣ = - ١

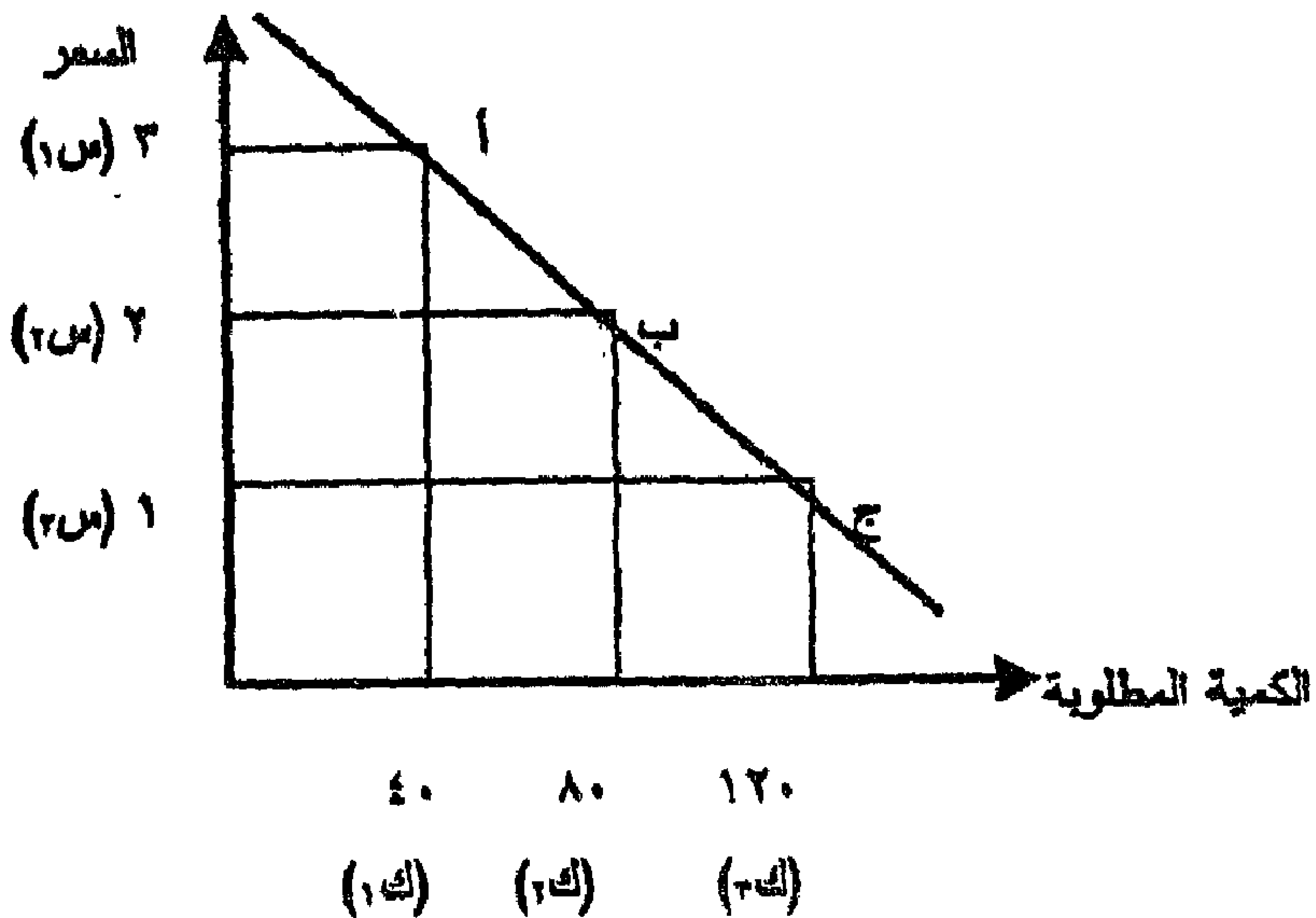
السعر الأصلى (س) = ٣

الكمية الاصلية (ك) = ٤٠

$$\text{مرونة النقطة} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{س}} \times \frac{\text{س}}{\text{ك}}$$

$$= \frac{٤٠}{-١} \times \frac{٣}{٤٠} = \frac{٣}{-١} = -٣$$

<u>حساب مرونة القوس :</u>



$$\text{مرونة القوس} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{ك}_2 + \text{ك}_1} \times \frac{\text{س}_2 + \text{س}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1}$$

$$= \frac{٨٠ - ٤٠}{٨٠ + ٤٠} \times \frac{٢ + ٣}{٢ - ٣}$$

$$= \frac{٤٠}{١٢٠} \times \frac{٥}{-١}$$

$$= \frac{٢٠٠}{-١٢٠} = -١,٦$$

٢- **مرونة الطلب الدخلية** : تقيس مرونة الطلب الدخليـة مـدى إسـتجابة الكميـة المطلوبة من سلعة معينة للتغير فى الدخل •

مرونة الطلب الدخلية = التغير النسبى فى الكمية المطلوبة / التغير النسبة فى الدخل

وبفرض أن

دخل المستهلك زاد من د إلى د + Δ د

فإن ذلك يتبعه زيادة فى الكمية المطلوبة من سلعة من ك إلى ك + Δ ك

وفى ضوء ذلك تكون :

$$\text{م ط} = \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{د}}{\text{د}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{د}} \div \frac{\text{د}}{\text{ك}}$$

وتبدو أهمية مرونة الطلب الدخلية فى تحديد كيفية توزيع المستهلك لما يطرأ على دخله من تغيرات على مختلف أوجه الانفاق ٠

اذا كانت مرونة الطلب الدخلية أكبر من صفر أى موجبة فهذا يعنى أن السلعة توصف بأنها سلعة عادية حيث تزداد الكمية المطلوبة بزيادة الدخل وهنا يجب أن نفرق بين حالتين هما:

<u>الحالة الأولى:</u> اذا كانت مرونة الطلب الدخلية موجبة وأقل من واحد صحيح فهذا يعنى أن السلعة ضرورية حيث أن زيادة الإنفاق على السلعة تكون بنسبة معينة تؤدى إلى زيادة الأنفاق على السلعة بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل ٠

<u>الحالة الثانية:</u> إذا كانت مرونة الطلب الدخلية موجبة وأكبر من واحد صحيح فهذا يعنى أن السلعة كمالية حيث أن زيادة الإنفاق على السلعة تكون بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل ٠

إذا كانت مرونة الطلب الدخلية أقل من صفر أى سالبة فهذا يعنى أن السلعة رديئة حيث تقل الكمية المطلوبة من السلعة بزيادة الدخل ٠

والمثال التالى يوضح كيفية حساب مرونة الطلب الدخلية :

<u>مثال:</u> إذا علمت أن الكميات المطلوبة لأحد الأفراد فى ضوء مستويات دخله كالاتى :

الدخل (جنيه)	١٠٠	١٢٠
الكمية المطلوبة (وحدة)	٣٠	٤٠

إحسب مرونة الطلب الدخلية لهذه السلعة وحدد نوع هذه السلعة ٠

عند تغير الدخل من ١٠٠ جنيه إلى ١٢٠ جنيه تبعه تغير في الكمية المطلوبة من السلعة من ٣٠ وحدة إلى ٤٠ وحدة

التغير فى الدخل (Δ د) = ٢٠ جنيه

التغير فى الكمية المطلوبة (Δ ك) = ١٠ وحدة

وحيث أن : الدخل الأصلى (د) = ١٠٠ جنيه

الكمية الأصلية (ك) ٣٠ وحدة

فإن

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\Delta \text{ ك}}{\Delta \text{ د}} \times \frac{\text{د}}{\text{ك}}$$

$$= \frac{١٠}{٢٠} \times \frac{١٠٠}{٣٠}$$

وحيث أن مرونة الطلب الدخلية = ١,٦ وهي أكبر من الواحد الصحيح وموجبة فهذه السلعة سلعة كمالية ٠

٣- مرونة الطلب التقاطعية (العبورية) : تقيس مرونة الطلب التقاطعية مدى إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير فى سعرسلعةأخرى

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المطلوبة من السلعة أ}}{\text{التغير النسبى فى سعر السلعة ب}}$$

بفرض أن السلعة ب تغير سعرها من س ب إلى س ب +Δ س ب فهذا يتبعه تغير فـى الكمية المطلوبة من السلعة أ من ك١ إلى ك١ +Δ ك١ وفي ضوء ذلك يكون :

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\Delta \text{ ك}}{\text{ك أ}} \div \frac{\Delta \text{ س ب}}{\text{س ب}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ ك أ}}{\Delta \text{ س ب}} \times \frac{\text{س ب}}{\text{ك أ}}$$

ويمكن استخلاص مؤشرات هامة من مرونة الطلب التقاطعية توضح طبيعة العلاقة بين سلعتين من حيث كونهما سلع إستبدالية أو سلع تكاملية .

- اذا كانت مرونة الطلب التقاطعية موجبة وأكبر من الصفر فهذا يعنى أن العلاقة بين السلعتين علاقة إستبدالية أى أن هاتين السلعتين بديلتين لبعضهما مثل البوتاجاز والكيروسين فإرتفاع سعر أحدهما يؤدى إلى زيادة الكمية المستهلكة من السلعة الأخرى .

- إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية سالبة أى أقل من صفر فهذا يعنى أن العلاقة بين السلعتين تكاملية مثل البنزين والسيارات ، الشاى والسكر حيث أن الزيادة فى سعر سلعة منهما تؤدى إلى نقص فى الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى .

والمثال التالى يوضح كيفية حساب مرونة الطلب التقاطعية .

<u>مثال :</u> إذا علمت أن سعر السلعة ب انخفض من ٤ جنيه إلى ٣ جنيه وتبع ذلك زيادة فى الكمية المطلوبة من السلعة أ من ٢٠ وحدة إلى ٤٠ وحدة .

إحسب مرونة الطلب العبورية بين السلعتين أ ، ب وحدد العلاقة بين السلعتين .

الحـــل

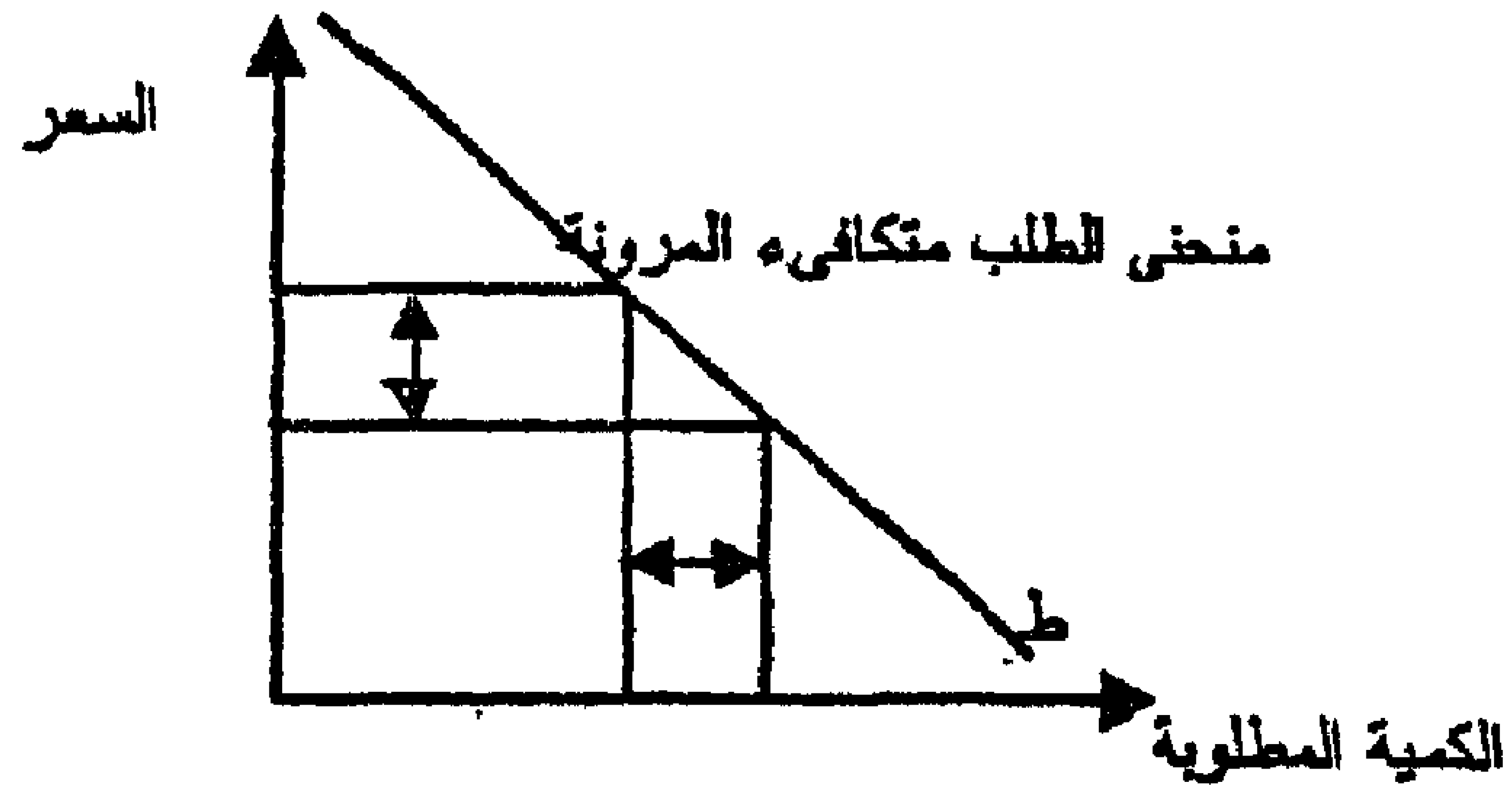
$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\Delta \text{ ك أ}}{\Delta \text{ س ب}} \times \frac{\text{س ب}}{\text{ك أ}}$$

$$= \frac{٢٠}{١-} \times \frac{٣}{٢٠} = ٣-$$

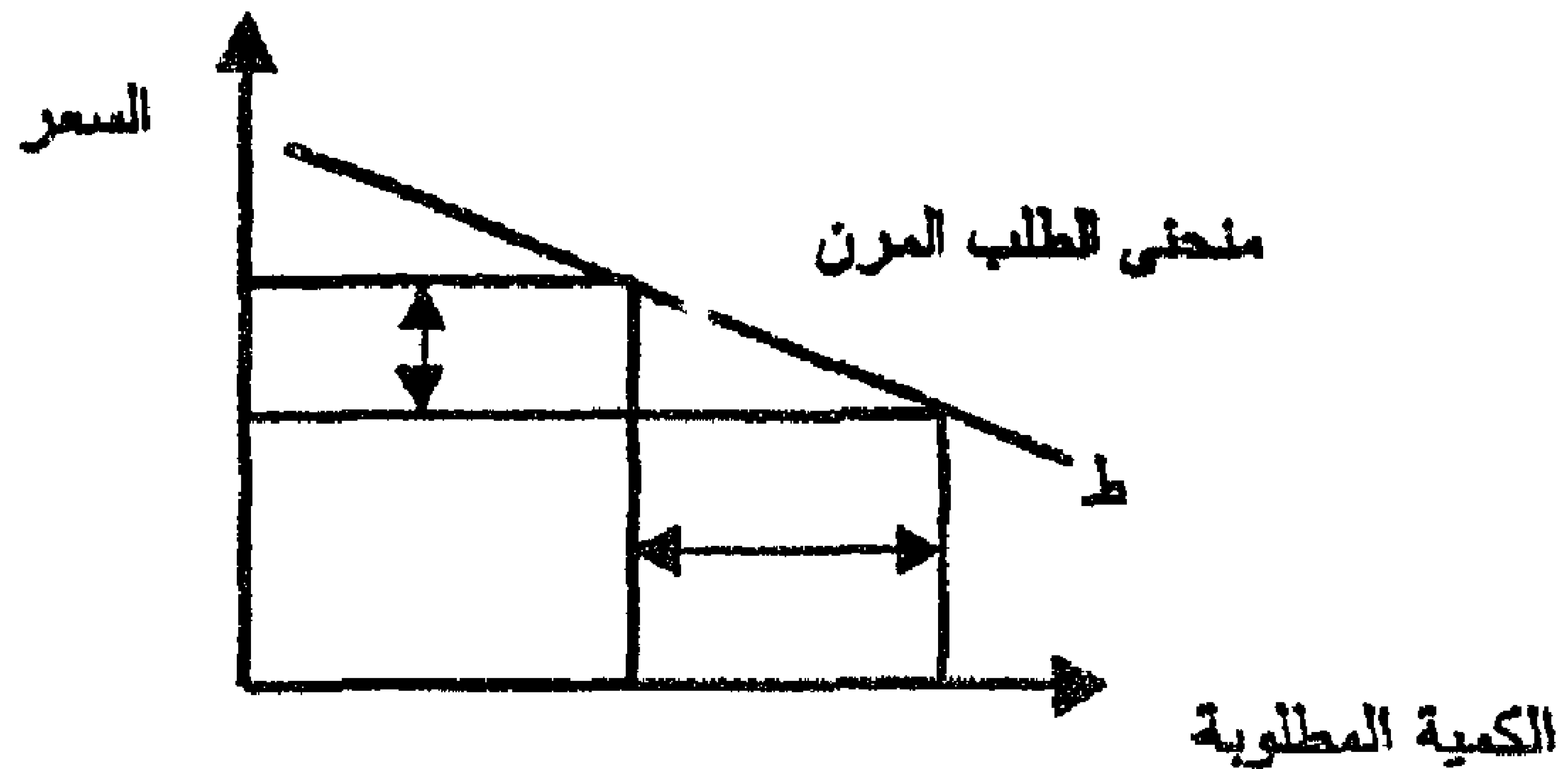
وفى ضوء ذلك تكون العلاقة بين السلعتين تكاملية .

<u>حالات مرونة الطلب :</u> يمكن من خلال مقياس مرونة الطلب السعرية إستعراض خمســة حالات هي :

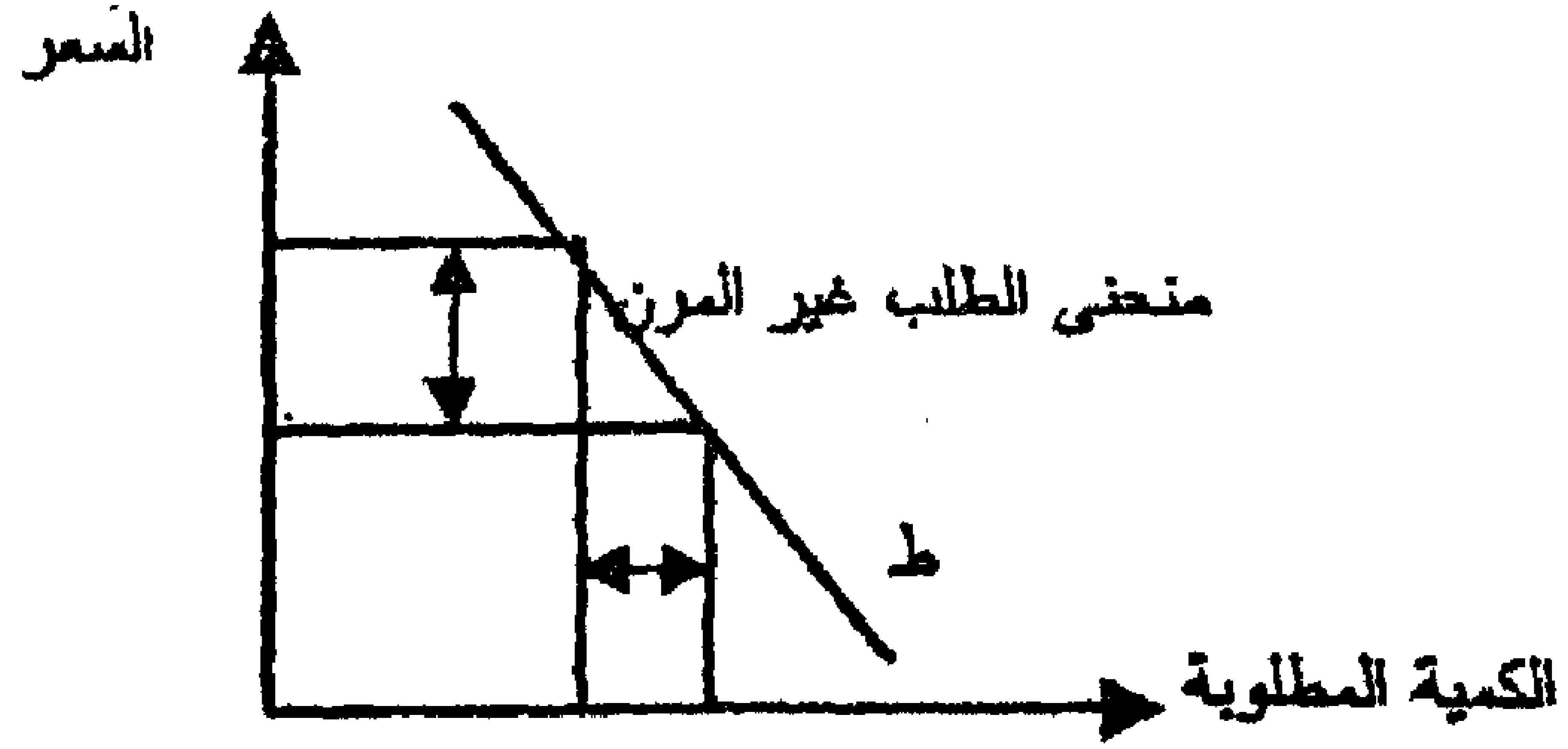
١- الطلب متكافىء المرونة : حيث يكون معامل مرونة الطلب مساويا الواحد الصحيح ، وهذا يعنى أن التغير فى السعر بنسبة معينة يؤدى إلى تغير فى الكمية المطلوبــة من السلعة بنفس النسبة ، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالى :



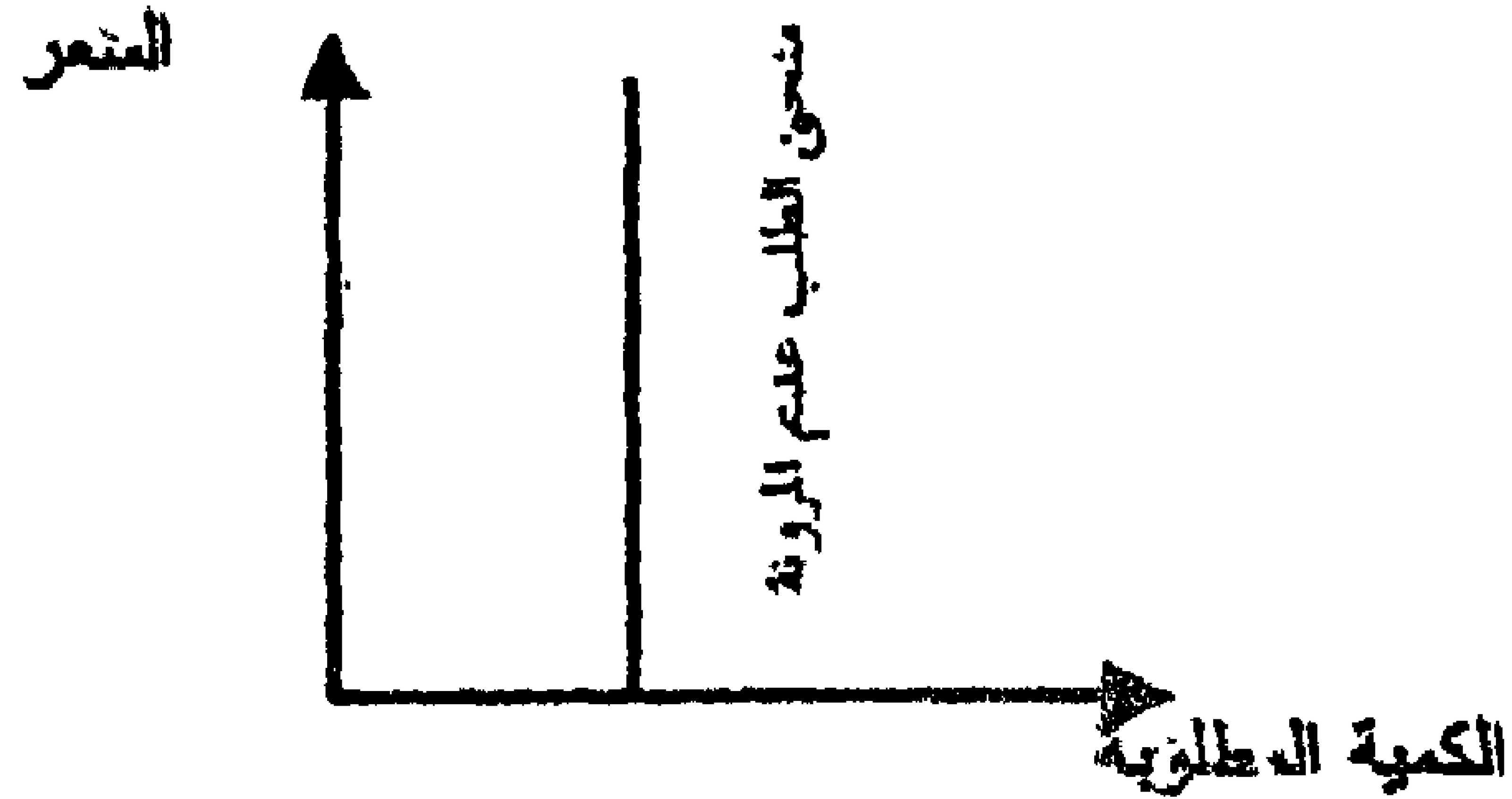
٢- الطلب المرن : حيث يكون معامل مرونة الطلب أكبر من الواحــد الصحيــح ، وهذا يعنى أن التغير فى السعر بنسبة معينة يؤدى إلى تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة أكبر ، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالى :



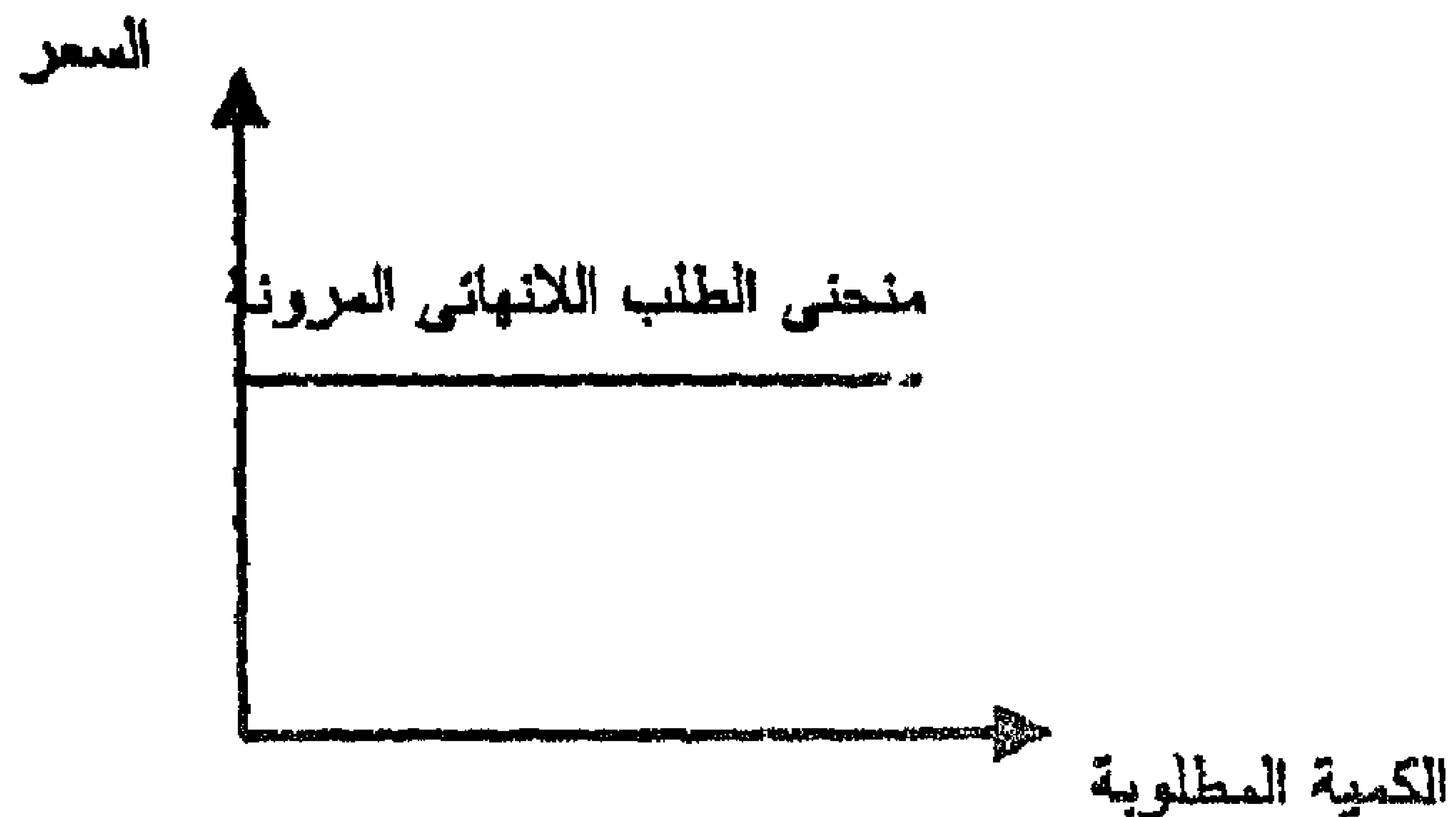
٣- الطلب غير المرن : حيث يكون معامل مرونة الطلب أقل من الواحد الصحيــح ، وهذا يعنى أن التغير فى السعر بنسبة معينة يؤدى إلى تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة أقل ، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالى :



٤- الطلب عديم المرونة : حيث يكون معامل مرونة الطلب مساويا للصفر وذلك لأن أى تغير فى السعر لا يؤدى إلى حدوث أى تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة ، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالى :



٥- الطلب لانهائى المرونة (كامل المرونة) : حيث يكون معامل مرونة الطلب مساويا مالانهاية وفى هذه الحالة يكون السعر ثابت ويأخذ منحنى الطلب الشكل الأفقى كما بالشكل التالى:



<u>العوامل التى تؤثر فى مرونة الطلب</u> : تتوقف مرونة الطلب على العوامل التالية :

١- ضرورة السلعة : فكلما كانت السلعة ضرورية فى نظر المستهلك كان الطلب عليها غير مرن • وكلما كانت كمالية كان الطلب عليها مرنا • فالخبز مثلا لا يتغير المقدار الذى يستهلكه فرد ما منه بتغير سعر الخبز ، إلا أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن السلعة الواحدة قد تكون ضرورية لفرد ما فى الوقت الذى تكون فيه غير ضرورية لفرد آخر •

٢- وجود سلع بديلة : فكلما وجد للسلعة بديلا كان الطلب عليها مرنا ، فمثلا أى إرتفاع فى أسعار نوع من أنواع الفاكهة يؤدى إلى إتجاه المستهلكين إلى شراء نوع آخر •

٣- عمر السلعة الاستهلاكى : فالسلع المعمرة مثل الثلاجات والسيارات التى يمكن استعمالها عدة سنوات يكون مستهلكوها أقل حساسية وتأثيرا بالتغير النسبى فى سعرها.

٤- تنوع إستعمال السلعة : فكلما زادت أوجه واستعمالات السلعة زادت مرونة الطلب عليها •

٥- النمط الاستهلاكى : فكلما تعود المستهلكون على استهلاك قدر معين من سلعة معينة كان طلبهم غير مرن ، مثل الطلب على بعض أنواع السلع فى الاعياد والمواسم الدينية •

٦- الاهمية التى تحتلها السلعة فى ميزانية أو إنفاق المستهلك : فإذا كان الإنفاق على سلعة مايمثل نسبة ضئيلة من ميزانية المستهلك وإنفاقه على مختلف السلع والخدمات فإن الطلب على هذه السلعة يكون غير مرن• فالإنفاق على الكبريت مثلا يمثل نسبة بسيطة من الإنفاق على الإستهلاك ، ولذلك فإن ارتفاع ثمن علبة الكبريت لن يؤدى إلى تخفيض كبير فى الكميات المطلوبة من الكبريت ، وبالتالى يكون الطلب على الكبريت طلبا غير مرن•

الفصل الثانى
نظرية المنفعة التقليدية

مفهوم المنفعة:

المنفعة: تتسم كل السلع والخدمات بسمة مشتركة هى المنفعة التى تعنى إقتصادياً قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع حاجة أو إشباع رغبة يشعر بها الإنسان بغض النظر عما إذا كان إشباع هذه الحاجة ضرورياً أو غير ضرورى.

وتتوقف قيمة الشيء على مقدار منفعته أى قدرته على إشباع الحاجات الإنسانية، وحيث أن الحاجة إلى الشيء يختلف تقديرها من شخص لآخر، فلهذا تعتبر المنفعة نسبية فهى تختلف من شخص لآخر لنفس الشيء الواحد حسب حاجته إليه ورغبته فيه. وإذا كان المجتمع يقدر خدمة معينة بثمن معين فإن ذلك يتوقف إلى درجة كبيرة على مدى منفعتها، وعليه فإن درجة منفعة الشيء تقاس بالثمن الذى يقبل معظم المستهلكين دفعه لحيازة هذا الشيء سواء كان سلعة أو خدمة.

أنواع المنافع:

١- <u>المنفعة الشكلية</u>: هى تغيير شكل المادة أو السلعة من شكل إلى آخر يتفق وطبيعة الإستهلاك كتحويل القطن الزهر إلى قطن شعر والقطن إلى غزل ثم الغزل إلى منسوجات فكل شكل من هذه الأشكال قابل للإستخدام أو للإستهلاك فى وجه معين.

فالأشياء التى نستعملها أو نستهلكها فى حياتنا اليومية إن هى إلا منتجات الطبيعية غير أنها قد تختلف قليلاً أو كثيراً عن حالتها الأصلية وفقاً لمدى وطبيعة عمليات الإنتاج التى أجريت عليها لإكسابها مواصفات شكلية تجعلها صالحة أو أكثر صلاحية لإشباع الرغبات أو الحاجات الإنسانية.

٢- المنفعة المكانية: يعتبر نقل السلعة من مكان لآخر عملاً منتجاً مادام هذا النقل يزيد من منفعتها أو يخلق مثل هذه المنفعة، فإذا نقلت السلعة من مكان توجد فيه بكثرة غير أنها ليست مطلوبة فيه أو مطلوبة بكميات اقل نسبياً عن حجم تواجدها إلى مكان آخر يكثر فيه الطلب عليها، فإن هذا النقل يعتبر عملاً منتجاً. ويطلق على المنفعة التى تضاف إلى السلعة نتيجة لنقلها من مكان إلى آخر المنفعة المكانية.

٣- المنفعة الزمنية: هي المنفعة التي تحدث نتيجة عملية تخزين السلعة، ويعتبر ذلك عملاً نافعاً ومنتجاً وبالتالي يضيف إلى تلك السلعة مايعرف بالمنفعة الزمنية. فبعض المنتجات الزراعية كالطماطم والخضروات والفواكه والحبوب والمنتجات الصناعية الموسمية توجد بوفرة فى زمن إنتاجها فيكون المعروض منها أكبر بكثير من الطلب عليها فى هذه الفترة مما يؤدى إلى إنخفاض قيمتها. ومن الواضح أن تخزين هذه السلع عن طريق حفظها فى العلب أو تجفيفها أو الإحتفاظ بها فى شون لتوزيعها على مدار السنة سعياً إلى موازنة عرضها بالطلب عليها طوال العام يعتبر عملاً نافعاً ومنتجاً لأنه لو لم يخزن الفائض منها عن حاجة الطلب عليها أو إستهلاكها لأصابه التلف أو أصبح عديم المنفعة. ويطلق على منفعة التخزين إسم المنفعة الزمنية.

فالمنفعة الزمنية إذاً هى تغير زماني بالتخزين يسمح بتنظيم عرض السلعة على مدى الزمن في الأسواق عن طريق تخزين السلعة حين يقل الطلب عليها بالنسبة للكمية الموجودة منها إلى أن يزيد الطلب عليها فى وقت لاحق كما هو الشأن فى الإنتاج الزراعي الموسمي. وقد يكون للمنفعة الزمنية أثراً أو دوراً إقتصادياً آخر غير ذلك، كما هو الشأن فى حالة تخزين الموز لفترة قصيرة نسبياً حتي يكتمل نضجه أو تخزين بعض أنواع الجبن لنفس الغرض. ففى هذه الحالة أدت المنفعة الزمنية إلى منفعة شكلية مما يدل على أنه ليس هناك حدوداً فاصلة ودقيقة بين المنافع المختلفة.

٤- المنفعة التملكية: يقوم الوسطاء والتجار بعملية التبادل أى نقل ملكية السلع بين الأفراد فهم يخلقون هذا النوع من المنافع عندما يقومون بنقل ملكية السلع من المنتجين إليهم ثم منهم إلى مستهلكيها، فهو عمل منتج أدى إلى نقل السلع من الأفراد الذين ليسوا فى حاجة إليها مقابل إمدادهم بالنقود أو بسلع أخرى هم فى حاجة إليها وذلك إلى

المستهلكين الذين هم في أشد الحاجة إلى الاستفادة بهذه السلع مقابل مايقدمونه من جهود أو نقود. فإذا إنتقلت ملكية هذه السلع عن طريق التبادل إلى الشخص الذى ينتفع بها فى إشباع حاجاته أضيفت لها منفعة تسمى المنفعة التملكية.

فالمنفعة التملكية أو الحيازية على هذا النحو تعنى نقل ملكية أو حيازة الأشياء من شخص إلى أخر طبيعى أو معنوى عن طريق عملية التبادل أى البيع والشراء فهى عمليتان إقتصاديتان يقوم بهما البائع والمشترى بغرض نقل ملكية أو حيازة الشىء من الأول إلى الثانى بعد الإتفاق على الثمن وتسديده.

٥- المنفعة الخدمية : يوجد نوع أخر من المنافع هو المنفعة الخدمية أو المنفعة الشخصية كالتى يوفرها الطبيب لمرضاه والمحامى لموكليه والمعلم لتلاميذه والأديب لقراؤه والموسيقى لمستمعيه وغيرهم من الأفراد يقدمون خدمات للمجتمع. فالمنفعة الخدمية تمثل نوعاً أخر من المنافع ليس له علاقة إطلاقاً بتغيير صور المادة أو نقلها أو تخزينها أو نقل ملكيتها وإن كانت مثل هذه الخدمات لاغنى عنها فى تسهيل جميع العمليات الإنتاجية بما توفره للمنتجين من صحة وعلم وثقافة وترفيه. وتسمى هذه المنافع بالمنفعة الشخصية أو المنفعة الخدمية.

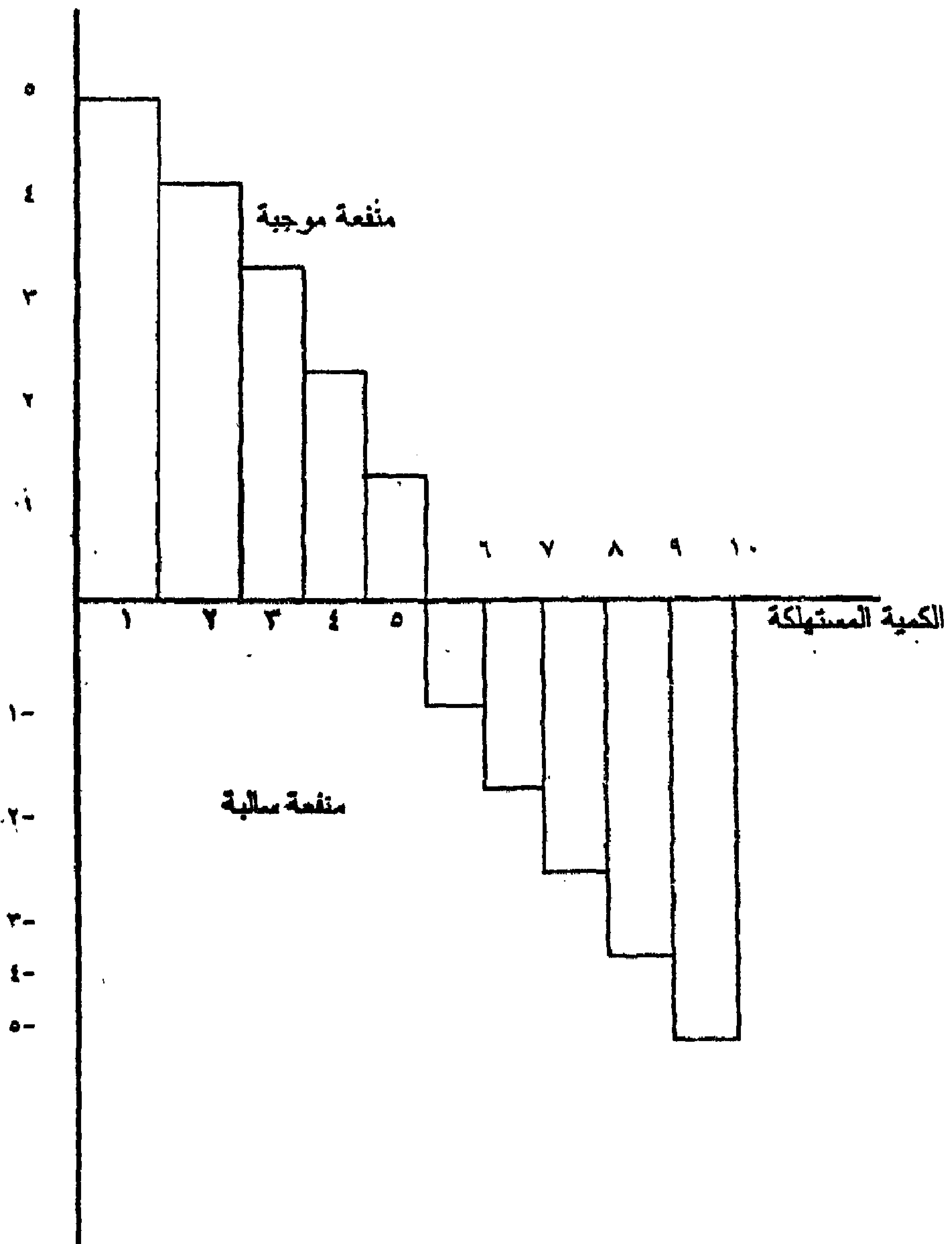
٦- المنفعة الأولية: وأخيراً تظهر المنافع الأولية أو الإنتاجية المباشرة فى عمل المزارع فى حقله حيث يستطيع من خلال توليفة من الموارد إنتاج أو إبراز نواتج جديدة لم تكن موجودة من قبل وذلك من خلال إنتاجه لكثير من الزروع النباتية والحيوانية وكذلك تظهر فى جهود الصيادين عندما يسعون إلى إستخراج كنوز كثيرة من أحجار كريمة وأصداف، والأسماك وغيرها من البحر. وكذلك تبدو فيما يستخرجه عمال المناجم من مختلف المعادن. وكلها جهود تؤدى إلى إضافة منافع جديدة لمواد لم يكن لها منفعة من قبل وهى فى جوف البحر أو فى باطن الأرض وهذه تعرف بالمنافع الأولية.

ويجدر التنويه بأن تقسيم المنافع على هذا النحو تقسيماً ظاهرياً أى غير حقيقى فى حياتنا العملية بل أن الإنتاج بطبيعته يخلق أو يضيف معظم إن لم يكن جميع هذه المنافع للأشياء، فصناعة الخبز مثلاً مرت بعدة مراحل إنتاجية من الزراعة حتى جصاد

القمح وتخزينه ثم طحن الحبوب ونقلها إلى المخابز ثم عمليات التصنيع كل هذه العمليات تمت خلالها عمليات إنتاج من شأنها تغيير الشكل والمكان والزمان والتملكية والخدمات.

ويمكن أن يقوم الشخص بعمليات إنتاج معينة تضيف منافع متنوعة للأشياء. فالشخص مثلاً الذى يعمل فى مصنع ملابس يمكن إعتباره خالق للمنفعة الشكلية وإذا عمل فى إدارة النقل فأنه يضيف منفعة مكانية وأن عمل فى المخازن فإنه يضيف منفعة زمنية وأن عمل فى قسم المبيعات أو المشتريات فإنه يضيف منفعة تملكية وأن عمل فى قسم الدعاية والإعلان فانه يضيف منفعة خدمية وهكذا. وبالمثل بالنسبة للأشخاص المعنويين فمثلاً شركة التأمين تنتج منافع زمنية إذ أنها تأخذ أقساط التأمين من الأفراد ثم تدفع لهم قيمة التأمين أو لورثتهم فى ميعاد أجل حين تكثر الحاجة إليه، وفى نفس الوقت فأن شركة التأمين تضيف منافع تملكية أو حيازية إذ تضع الأموال فى حوزة المؤمن عليه كذلك تنتج منافع خدمية أخرى للجمهور تفيده فى حياته العملية.

<u>قانون تناقص المنفعة</u>: ينص قانون تناقص المنفعة على أنه بزيادة إستهلاك الفرد لوحدات متتالية متماثلة من سلعة معينة فإن المنفعة الكلية التى يحصل عليها تزيد بمعدل متناقص، لعندما يستهلك فرد ما سلعة معينة، فإنه يشعر دائماً برغبة شديدة للوحدة الأولى من هذه السلعة، وتبدأ بعد ذلك رغبته فى إستهلاك وحدات متتالية فى التناقص، وتلاحظ هذه الظاهرة يومياً عند إستهلاك السلع والخدمات المختلفة ؛ فالشخص الظمآن يشعر برغبة شديدة إلى إستهلاك الكوب الأول من الماء وتقل هذه الرغبة بإستهلاك الكوب الثانى وهكذا إلى أن يصبح إستهلاك الماء ضار، ولو فُرض أنه يمكن قياس المنفعة التى يتحصل عليها الفرد نتيجة إستهلاكه وحدات متتالية من سلعة أو خدمة ما فإنه يمكن فى هذه الحالة توضيح فكرة تناقص المنفعة بالرسم التوضيحى المبين فى الشكل التالى:


وحدات المنفعة
٥
٤
٣
٢
١
منفعة موجبة
٦ ٧ ٨ ٩ ١٠
١ ٢ ٣ ٤ ٥
الكمية المستهلكة
١-
٢-
منفعة سالبة
٣-
٤-
٥-

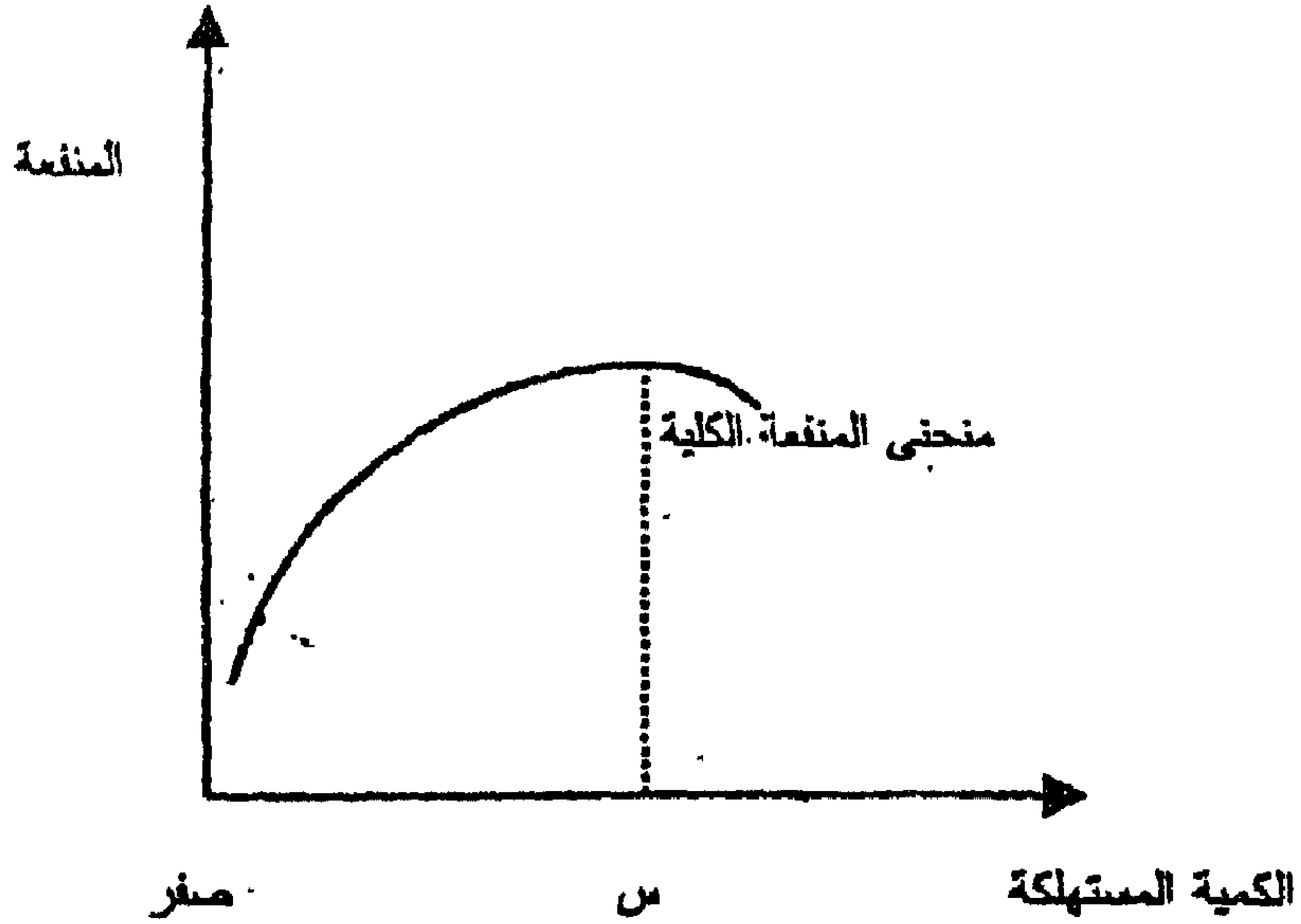
وفى الواقع فإن الإنسان يستمر فى إستهلاك تلك السلعة إلى الحد الذى لايضيف أى زيادة جديدة إلى منفعته الكلية، ولكنه يستمر فى العادة فى إستهلاك تلك السلعة إلى الحد الذى يشعر عنده أنه بإستهلاك وحدة أولى من سلعة أخرى فإنها ستشبع رغبة أشد إلحاحاً وتزيد منفعتها على ماكان ينتظر أن يتحصل عليه من الوحدة التالية من السلعة الأولى.

ويتلخص قانون تناقص المنفعة فى الآتى:

تقل المنفعة لأى سلعة كلما زاد إستهلاك الفرد منها خلال فترة زمنية معينة فبعد إستهلاك الوحدة الأولى من السلعة تبدأ المنفعة الناتجة عن إستهلاك وحدات متتالية منها فى التناقص، بمعنى أن الوحدة الثانية تضيف عند إستهلاكها منفعة أقل مما أضافته الوحدة الأولى وهكذا فإن الوحدة الثالثة تضيف منفعة أقل من الوحدة الثانية.

وترجع أهمية قانون تناقص المنفعة إلى أنه فتح المجال أمام الإقتصاديين لتفهم وتفسير كثير من العلاقات الإقتصادية التى ترتبط إرتباطاً وثيقاً بتصرفات الإنسان الإجتماعية والإقتصادية، لقد ساعد قانون تناقص المنفعة فى إستنتاج وتفهم العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة والأسعار التى يقبل أن يدفعها المستهلكون فى فترة معينة.

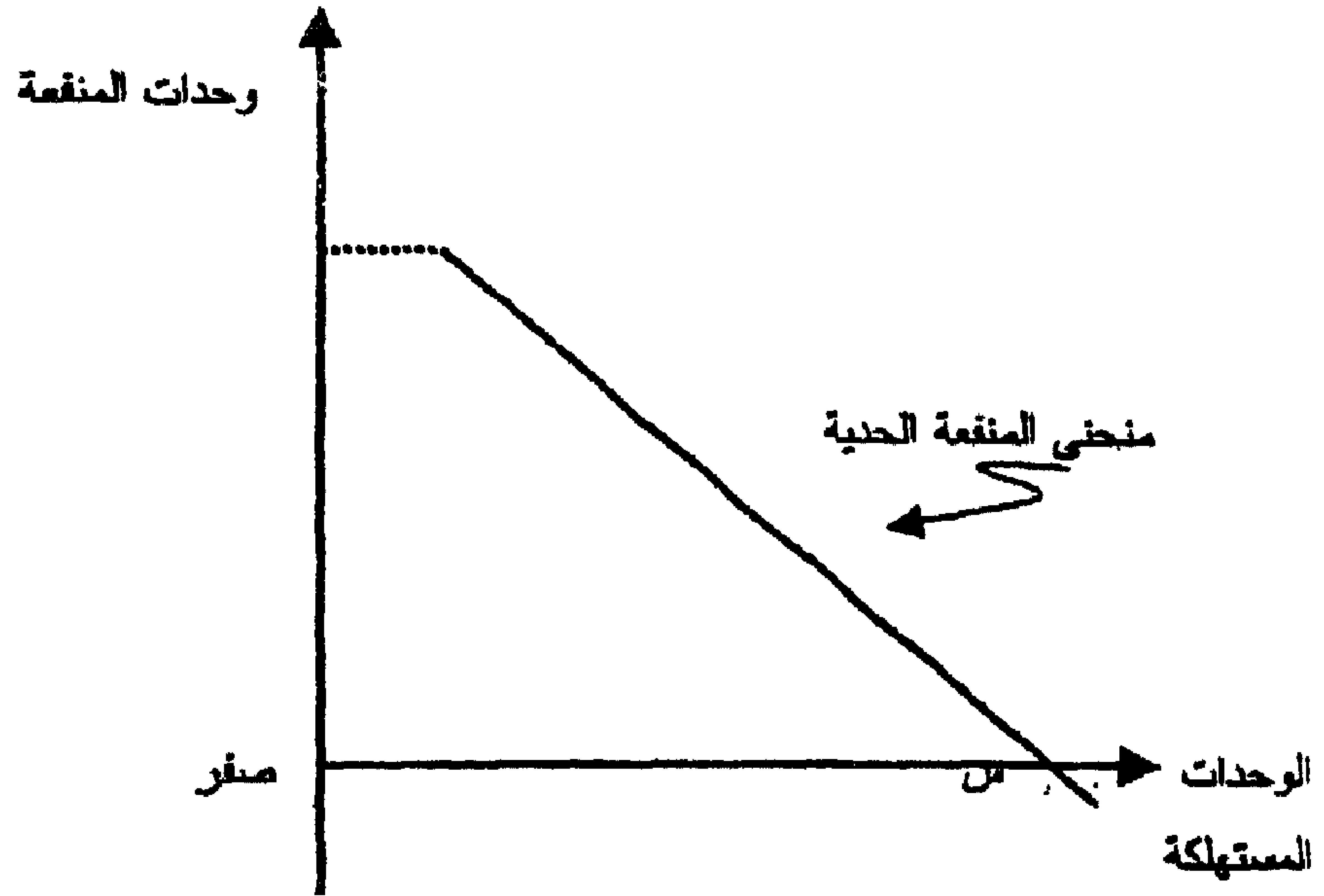
<u>المنفعة الكلية:</u> يقصد بالمنفعة الكلية إجمالى عدد وحدات المنفعة التى يحصل عليها المستهلك نتيجة لإستهلاكه مقداراً من سلعة أو خدمة ما خلال فترة زمنية محددة ، وهى مجموع المنافع الحدية للوحدات المستهلكة من السلعة، ومن الطبيعى أن يزداد القدر الكلى للإشباع أى المنفعة الكلية بإزدياد الوحدات المستهلكة من السلعة حتى يبلغ المستهلك حد الإشباع الكامل وهذا يأتى عندما يصبح المستهلك غير قادر على إستهلاك المزيد من وحدات هذه السلعة وبمعنى آخر فإن الإشباع الكامل هو ذلك المستوى من الإشباع الذى عنده لايترتب على إستهلاك الفرد لمزيد من وحدات السلعة أى زيادة فى المنفعة الكلية، بل والعكس قد يترتب على إستهلاك الفرد لعدد أكبر عن حد الإشباع من السلعة المزيد من الضرر، والشكل التالى يوضح المنفعة الكلية لسلعة.



ومن الشكل يتضح أن المنفعة الكلية تزداد بزيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة وتصل إلى أقصاها عند الكمية (س) من السلعة وعند هذا الحد يكون المستهلك قد وصل إلى درجة تعظيم الإشباع ثم تبدأ المنفعة الكلية بعد ذلك في التناقص.

<u>المنفعة الحدية</u>: يقصد بالمنفعة الحدية لسلعة ما بأنها التغير الذي يحدث في المنفعة الكلية نتيجة للتغير في الكميات المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة خلال فترة زمنية معينة ويبين الشكل التالي منحنى المنفعة الحدية.

ومن الجدول التالي والشكل المرفق يتضح أن المنفعة الحدية تتناقص كلما زاد إستهلاك وحدات السلعة من الصفر إلى الكمية (س) وهذا يعني أن كل زيادة في الإستهلاك مقدارها وحدة واحدة ستضيف منفعة أقل فأقل إلى المنفعة الكلية، وأخيراً يلاحظ أن الوحدة رقم (٧) لم تضف شيئاً إلى المنفعة الكلية ، كما أن الوحدة رقم (٨) المستهلكة من السلعة تؤدي إلى تخفيض المنفعة الكلية لأن منفعتها الحدية سالبة.



ويتم حساب المنفعة الحدية من المنفعة الكلية وذلك بقسمة التغير في المنفعة الكليـــة علـــى التغير في عدد الوحدات المستهلكة من السلعة، والجدول التالي يوضح ذلك:

وحدات السلعة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
١	٦	٦
٢	١١	٥
٣	١٥	٤
٤	١٨	٣
٥	٢٠	٢
٦	٢١	١
٧	٢١	صفر
٨	٢٠	-١
٩	١٩	-٢

شروط تعظيم المنفعة:

أولاً: فى حالة سلعة واحدة:

يتحقق توازن المستهلك فى حالة إستهلاك سلعة واحدة عندما يصل إلى نقطة تعظيم المنفعة الكلية (أى تصل المنفعة الكلية إلى أقصاها)، وتصل المنفعة الحدية إلى الصفر.

ثانياً: فى حالة سلعتين أو أكثر:

يتحقق توازن المستهلك فى حالة إستهلاكه لسلعتين أو أكثر بتحقق الشرطين التاليين:

١- $\frac{\text{م ح}_1}{\text{س}_1} = \frac{\text{م ح}_2}{\text{س}_2} = \dots\dots = \frac{\text{م ح}_{\text{ن}}}{\text{س}_{\text{ن}}} = \lambda$ (الشرط الضرورى)

٢- الدخل = $\text{س}_1\,\text{ك}_1 + \text{س}_2\,\text{ك}_2 + \dots\dots + \text{س}_{\text{ن}}\,\text{ك}_{\text{ن}}$ (الشرط الكافى)

حيث :

م ح_1 : المنفعة الحدية للسلعة الأولى

م ح_2 : المنفعة الحدية للسلعة الثانية

$\text{م ح}_{\text{ن}}$: المنفعة الحدية للسلعة ن

س_1 : سعر السلعة الأولى

س_2 : سعر السلعة الثانية

$\text{س}_{\text{ن}}$: سعر السلعة ن

λ : منفعة وحدة النقود المنفقة على السلعة.

ك_1، ك_2 ...$\text{ك}_{\text{ن}}$ الكميات المستهلكة من السلع ١، ٢، ....، ن.

ويمكن التعبير عن القانون العام لتوازن المستهلك كالآتى:

يحقق المستهلك أكبر منفعة كلية ممكنة من توزيع دخله علـــى مختلـف السـلع والخدمات عندما تتعادل المنافع الحدية للسلع أو الخدمات منسوبة إلى أسعارها مع المنفعـة الحدية لوحدة النقود المنفقة.

مثال توضيحى:

الجدول التالى يبين المنفعة الحدية للسلعتين أ، ب ، وبإفتراض أن سعر الوحـــدة من السلعة أ وحدة نقدية واحدة، وسعر الوحدة من السلعة ب وحدتين نقديتيـــن، كمـا أن دخل الفرد يبلغ ٢٢ وحدة نقدية تنفق بالكامل على السلعتين، والمطلوب هو تحديد أفضـــل توليفة من السلعتين أى التوليفة التى تحقق توازن المستهلك؟

الكمية	م حأ	م حب	م حأ / س أ	م حب / س ب
١	١١	٣٨	١١	١٩
٢	١٠	٣٤	١٠	١٧
٣	٩	٣٠	٩	١٥
٤	٨	٢٦	٨	١٣
٥	٧	٢٤	٧	١٢
٦	٦	٢٠	٦	١٠
٧	٥	١٦	٥	٨
٨	٤	١٢	٤	٦

من الجدول السابق وبعد قسمة المنافع الحدية على الأسعار يتضح الآتى:

يتحقق الشرط الضرورى لتوازن المستهلك فى حالة إستهلاكه لأى من التوليفات التالية من السلعتين أ، ب:

	كمية السلعة أ	كمية السلعة ب	منفعة وحدة النقود (م ح / س)
التوليفة رقم (١)	٢	٦	١٠
التوليفة رقم (٢)	٤	٧	٨
التوليفة رقم (٣)	٦	٨	٦

إلا أن هناك توليفة واحدة من تلك التوليفات هى التى تحقق الشرط الكافى لتوازن المستهلك بالإضافة إلى الشرط الضرورى وهى التوليفة رقم (٣)، حيث أن مجموع حاصل ضرب الكميات فى الأسعار يبلغ ٢٢ وحدة نقدية وهى تعادل دخل المستهلك المخصص للإنفاق على السلعتين ، أى أن:

الدخل = (كا × سا) + (كب × سب)

∴ ٢٢ = (٦ × ١) + (٨ × ٢)

وبالتالى فإن المستهلك يحقق أكبر منفعة كلية نتيجة إستهلاكه لعدد ٦ وحدات من السلعة أ، ٨ وحدات من السلعة ب وتبلغ المنفعة الكلية عند وضع التوازن (التوليفة رقم (٣)) ٢٤٥ وحدة منفعة وهى عبارة عن مجموع المنافع الحدية لعدد ٦ وحدات من السلعة أ+ مجموع المنافع الحدية لعدد ٨ وحدات من السلعة ب.

إشتقاق دالة الطلب وفقاً لمنهج المنفعة:

لإشتقاق دالة الطلب على السلعة أ مثلاً نفترض حدوث تغير فى سعر السلعة أ إما بالزيادة أو بالإنخفاض فى ظل ثبات كل من الدخل، وسعر السلعة ب، ثم يتم تحديد وضع التوازن الجديد أي بعد تغير سعر السلعة أ، ويتم تكوين جدول الطلب على النحو التالى:

جدول الطلب على السلعة أ

السعر	الكمية التوازنية
قبل التغير $س_1$	$ك_1$
بعد التغير $س_2$	$ك_2$

وبتوقيع البيانات الموجودة فى جدول الطلب بحيث تكون الكمية على المحور الأفقى والسعر على المحور الرأسى يتم رسم خط الطلب على السلعة أ، كما يمكن إشتقاق دالة الطلب رياضياً بإستخدام القانون التالى:

$$\frac{ك - ك_1}{س - س_1} = \frac{ك_2 - ك_1}{س_2 - س_1}$$

مثال: بإستخدام البيانات الواردة فى جدول المنفعة الحدية للسلعتين أ، ب التالى، علماً بأن سعر الوحدة من أى من السلعتين ٢ وحدة نقدية وأن دخل المستهلك المخصص للإنفاق على السلعتين يبلغ ٢٠ وحدة نقدية، ماهو وضع التوازن؟ وإذا علمت أن سعر السلعة أ إنخفض من ٢ إلى ١ وحدة نقدية لكلّ وحدة من السلعة مع ثبات سعر السلعة ب والدخل النقدى، المطلوب تحديد وضع التوازن الجديد، وإشتقاق دالة الطلب على السلعة أ

جدول المنفعة الحدية للسلعتين أ، ب

الكمية	م حأ	م حب
١	١٦	١٥
٢	١٤	١٣
٣	١١	١٢
٤	١٠	٨
٥	٩	٦
٦	٨	٥
٧	٧	٤
٨	٦	٣
٩	٥	٢
١٠	٣	٢
١١	١	صفر

الحل: بتطبيق الشرط الضرورى لتوازن المستهلك يتبين الآتى:

$$\frac{\text{م حأ}}{\text{سأ}} = \frac{\text{م حب}}{\text{عب}} = ٤$$

وذلك التى تتكون من ٦ وحدات من السلعة أ، ٤ وحدات من السلعة ب وهذه التوليفة من السلعتين تحقق الشرط الكافى أيضاً لتوازن المستهلك حيث:

٢٠ = (٦ × ٢) + (٤ × ٢)

وبعد حدوث إنخفاض في سعر السلعة أ ليصبح وحدة نقدية واحدة مع ثبات الدخل وسعر السلعة ب يتبين أن أفضل توليفة من السلعتين تتحقق عندما :

$$\frac{م ح_أ}{س_أ} = \frac{م ح_ب}{س_ب} = ٢$$

أي أن كمية السلعة أ تصبح ١٠ وحدات وكمية السلعة ب ٥ وحدات.

وهذه التوليفة تحقق أيضاً الشرط الكافي لتوازن المستهلك حيث:

٢٠ = (١٠ × ١) + (٥ × ٢)

وبالتالي يمكن إستنتاج جدول الطلب على السلعة أ التي تغير سعرها كما يلي:

س_أ	ك_أ
٢	٦
١	١٠

كما يمكن إشتقاق دالة الطلب على السلعة أ رياضياً كما يلي:

$$\frac{ك - ك_١}{س - س_١} = \frac{ك_٢ - ك_١}{س_٢ - س_١}$$

$$\therefore \frac{ك - ٦}{س - ٢} = \frac{١٠ - ٦}{١ - ٢}$$

$$\therefore \frac{ك - ٦}{س - ٢} = \frac{٤}{-١}$$

أي أن - ك + ٦ = ٤ س - ٨

∴ ك = ١٤ - ٤ س

الأحوال التى لايسرى فيها قانون تناقص المنفعة:

إذا كان مبدأ تناقص المنفعة صحيحاً من واقع التجربة، فإنه لايعتبر صحيحاً فى الأحوال الآتية:

١-تغير ظروف المستهلك:

فإذا قام المستهلك بإستهلاك وحدات متماثلة متتابعة من سلعة أو خدمة معينة فإن مبدأ تناقص المنفعة يسرى، أما إذا قام المستهلك بإستهلاك وحدات متماثلة على فترات منفصلة فإن مبدأ تناقص المنفعة لايسري فى هذه الحالة.

٢-عدم وصول المستهلك إلى الحد الأنسب:

فإذا كان المستهلك فى ظروف غير عادية فإن منفعة الوحدات المستهلكة المتتالية تزيد حتى يبدأ فى الوصول إلى الوضع الطبيعي ثم تأخذ بعد ذلك منفعة الوحدات المستهلكة فى التناقص.

٣-ظهور إستعمالات جديدة للسلعة:

فهناك شرط لسريان قانون تناقص المنفعة هو عدم تغيير إستعمال السلعة، فإذا ظهرت إستعمالات جديدة للسلعة لم تكن موجودة من قبل فإن هذا المبدأ لايمكن تطبيقه، فمثلاً يستعمل الماء للشرب ولاشك أن الكوب الثانى منفعته الحدية أقل من الكوب الأول، ولكن إذا قرر الفرد أن يستعمل الماء الذى لديه فى المنزل فى غسيل الأوانى وإستعمل لذلك قدراً من الماء وليكن ثلاث أكواب فى هذه الحالة لايمكن لنا أن نقول إن منفعة الكوب الأول المستعملة فى الغسيل أكبر من منفعة الكوب الثانى وهكذا.

٤-حالة تكامل السلع بعضها مع البعض:

فمثلاً تحتاج السيارة إلى أربع عجلات وعجلة إحتياطى أى لابد من توافر خمس عجلات فى السيارة، هذه الخمس عجلات يجب أن ينظر إليها كوحدة واحدة، وفى هذه

الحالة لانستطيع أن نقول أن منفعة العجلة الثانية أقل من منفعة العجلة الأولى أو أن الثالثة أقل من الثانية، ولانستطيع أن نقول أن منفعة الخامسة أقل من منفعة الرابعة.

نقد نظرية المنفعة:

تتمثل أهم أوجه النقد الموجهة إلى نظرية المنفعة الحدية فيما يلى:

١-أنها نظرية طلب وأنها أهملت جانب العرض تماماً.

٢-أن أصحاب هذه النظرية يتحدثون وكأن فى الإمكان قياس المنفعة الحدية، وهو ماقامت به مدرستان.

المدرسة الأولى: تزعمها مارشال وخلفه روبرتسون وهم يدافعون بأنه من الممكن إيجاد قياس موضوعى لقياس المنفعة الحدية.

المدرسة الثانية: وهى المدرسة المناهضة لهذا الرأى وعلى رأسها هيكس وهو يقول بعدم إمكانية قياس المنفعة بل من الممكن فقط قياسها نسبياً وليس كمياً، أى أنه يمكن فقط القول بأن منفعة الوحدة الأولى أكبر من منفعة الوحدة الثانية من السلعة، هذه المدرسة الثانية هى التى أدت إلى إستنباط الطريقة الجديدة للتوازن بواسطة منحنيات السواء.

الفصل الثالث
نظرية منحنيات السواء

للتغلب على مشكلة عدم إمكانية قياس المنفعة أو التعبير عنها بأرقام والانتقادات الموجهة لمبدأ تناقص المنفعة ، ظهرت نظرية أو منهج منحنيات السواء وهى تفترض أن المستهلك قادر على ترتيب المنفعة فقط وليس قياسها أى أنه يستطيع أن يقول أن هذه التوليفة أو هذه الكمية أفضل بالنسبة له من كمية معينة أخرى ، ولذلك يطلق على هذه النظرية أحيانا نظرية المنفعة الترتيبية .

وتعطى منحنيات السواء صورة بيانية لدرجة تفضيل المستهلك وذوقه بالنسبة للسلع والخدمات المختلفة ، وللتبسيط تفترض أن لدينا سلعتين فقط ، وأن هاتين السلعتين يمكن أن تحل إحداهما محل الأخرى فى الإستهلاك وأن هذا الإحلال هو إحلال جزئى وليس إحلال كامل ، ويمكن تعريف منحنى السواء بأنه ذلك المنحنى الذى يمر بمختلف التوليفات من سلعتين والتى تعطى المستهلك نفس المستوى من الإشباع .

خصائص منحنيات السواء :

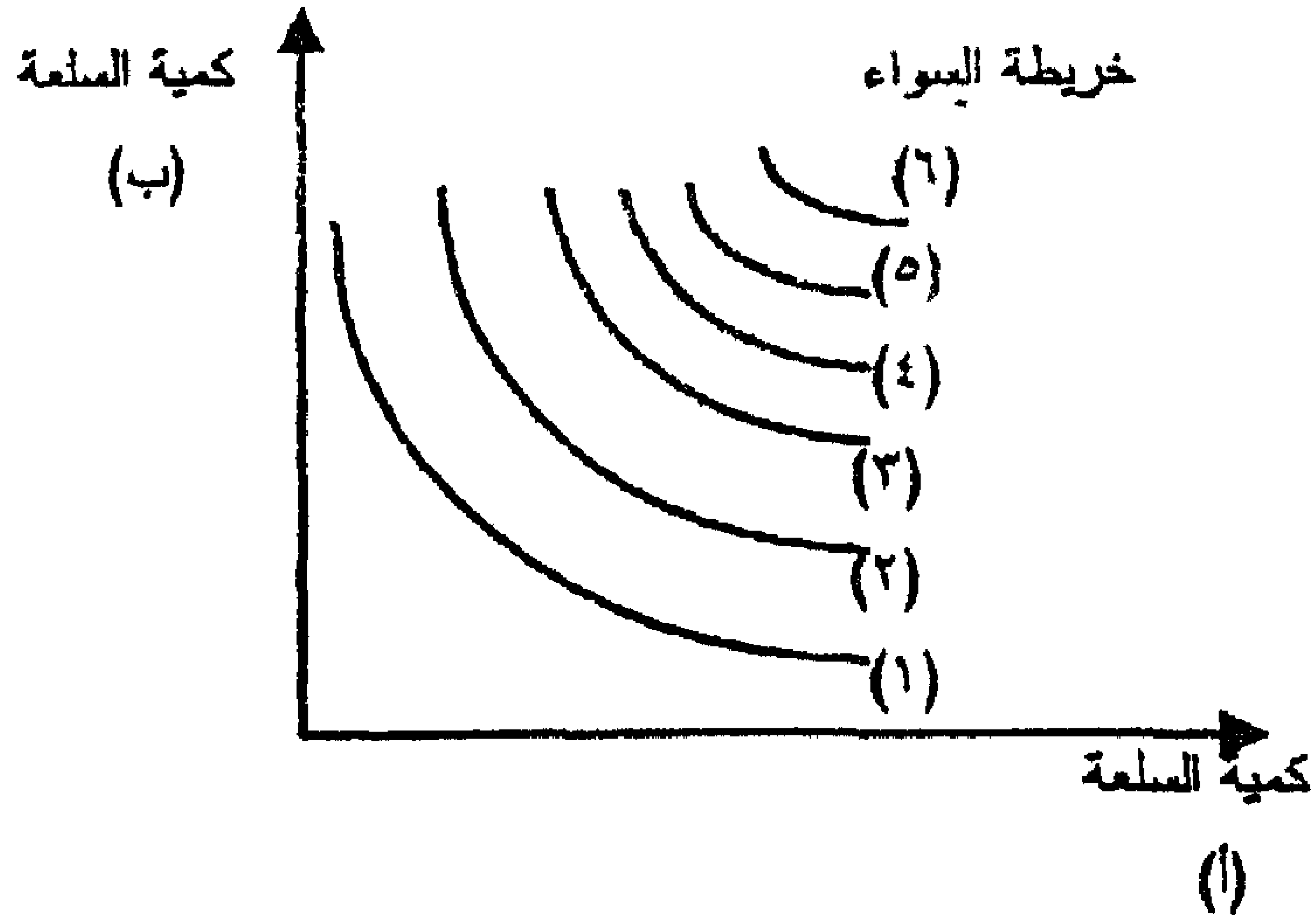
تبين خريطة السواء ثلاث خواص رئيسية لمنحنيات السواء وهى:

١- أنها تنحدر إلى أسفل وإلى اليمين .

٢- انها محدبة تجاه نقطة الأصل .

٣- أنها لاتتقاطع على الإطلاق .

والشكل التالى يوضح الشكل العام لخريطة سواء المستهلك فيما يتعلق بالسلعتين أ ، ب



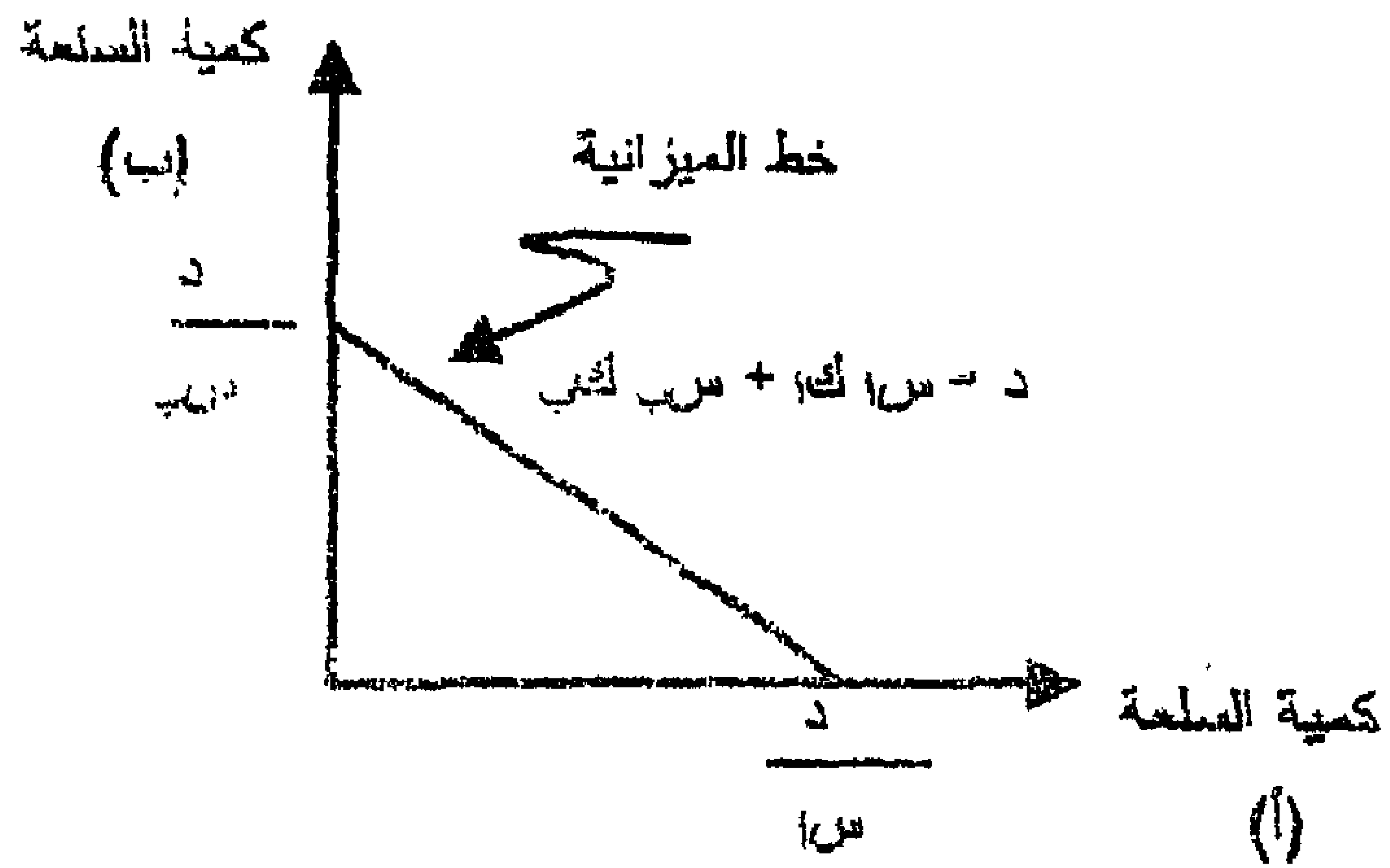
ومن هذا الشكل يتبين أن جميع التوليفات من السلعتين أ ، ب على منحنى السواء رقم (١) تعطى مستوى إشباع أقل من توليفات منحنى السواء رقم (٢) ، ومستوى الإشباع على المنحنى رقم (٢) أقل من مستوى الإشباع المتحقق من التوليفات الموجودة على منحنى السواء رقم (٣) وهكذا .

ومعنى أن منحنى السواء ينحدر من أعلى إلى أسفل إلى اليمين هو أن هناك علاقة إحلال أو إستبدال بين السلعتين ، ومنحنيات السواء لاتتقاطع أبدا لأن كل منها يمثل مستوى من مستويات الإشباع ومن غير المنطقى أن تتقاطع .

وكون منحنيات السواء محدبة تجاه نقطة الاصل معناه أن المعدل الحدى للإحلال بين السلعتين هو معدل متناقص ، ويقصد بالمعدل الحدى للإحلال بين السلعتين كمية السلعة الثانية التى تحل محل وحدة واحدة من السلعة الأولى للحصول على نفس المستوى من الإشباع أى مع البقاء على نفس منحنى السواء ، والمعدل الحدي للإحلال بين السلعتين (Δ ك٢ / Δ ك١) هو ميل منحنى السواء ، ومعنى أنه متناقص أن رغبة المستهلك فى التضحية بوحدة واحدة من السلعة الأولى وإستبدالها بكمية من السلعة الثانية هى رغبة متناقصة ، أى أن كمية السلعة الثانية التى تحل محل وحدة واحدة من السلعة الأولى للحصول على نفس المستوى من الإشباع هى كمية متناقصة .

شروط توازن المستهلك وفقا لمنهج السواء :

يستهدف المستهلك تعظيم إشباعه أى أنه يستهدف الوصول إلى أعلى منحنى سواء ممكن فى ظل قيد الدخل ، ويمكن توضيح قيد الدخل (الميزانية) بالرسم على النحو التالى :



ويمكن تعريف خط الميزانية بأنه ذلك الخط الذى يمر بمختلف التوليفات من السلعتين أ ، ب والتى يمكن الحصول عليها بنفس القدر من النفقات ، وتأخذ معادلة خط الميزانية الصورة التالية :

د = س أ ك أ + س ب ك ب

حيث :

د : الميزانية أو المبلغ المخصص للإنفاق على السلعتين ،

س أ : سعر السلعة أ

س ب : سعر السلعة ب

ك أ : كمية السلعة أ

ك ب : كمية السلعة ب

ويمكن إستنتاج ميل خط الميزانية على النحو التالى :

ميل خط الميزانية هو ظل الزاوية التي يصنعها مع المحور الأفقي ويأخذ إشارة سالبة نظرا للعلاقة العكسية بين كميتي السلعتين

أي أن ميل خط الميزانية $= \frac{\text{د}}{\text{س ب}} \div \frac{\text{د}}{\text{س ا}}$

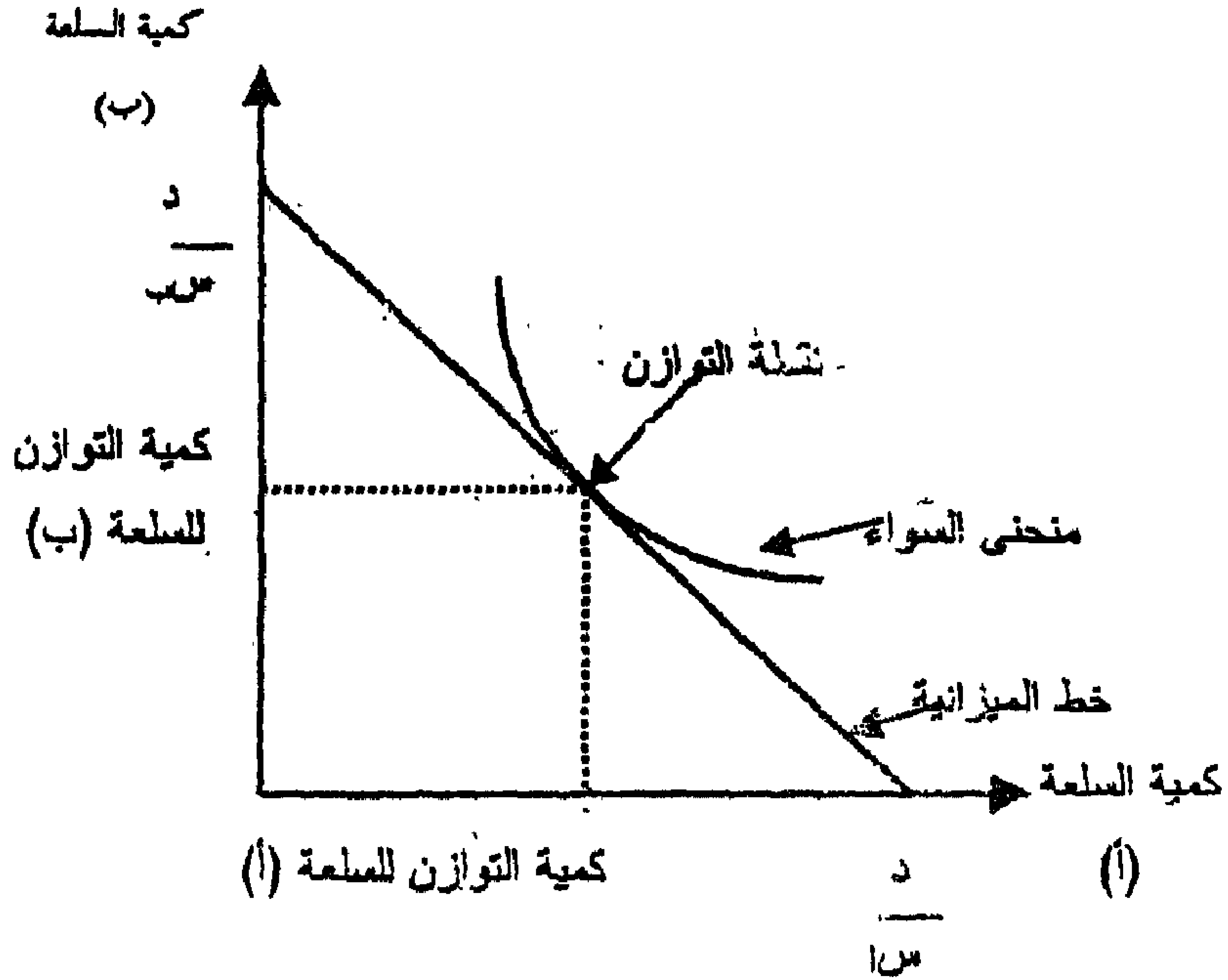
$= - \frac{\text{س ا}}{\text{س ب}}$

أي أن ميل خط الميزانية هو النسبة السعرية بين السلعتين ويتحقق توازن المستهلك عند نقطة التماس وليس نقطة التقاطع بين أعلى منحنى سواء ممكن وخط الميزانية ، وعند نقطة التماس يتساوى كل من ميل منحنى السواء وميل خط الميزانية ، أي أن شرط توازن المستهلك هو :

المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين = النسبة السعرية

أي أن: $\frac{\Delta \text{ك ب}}{\Delta \text{ك أ}} = - \frac{\text{س أ}}{\text{س ب}}$

ويمكن توضيح وضع التوازن بيانيا كما هو في الشكل التالي :



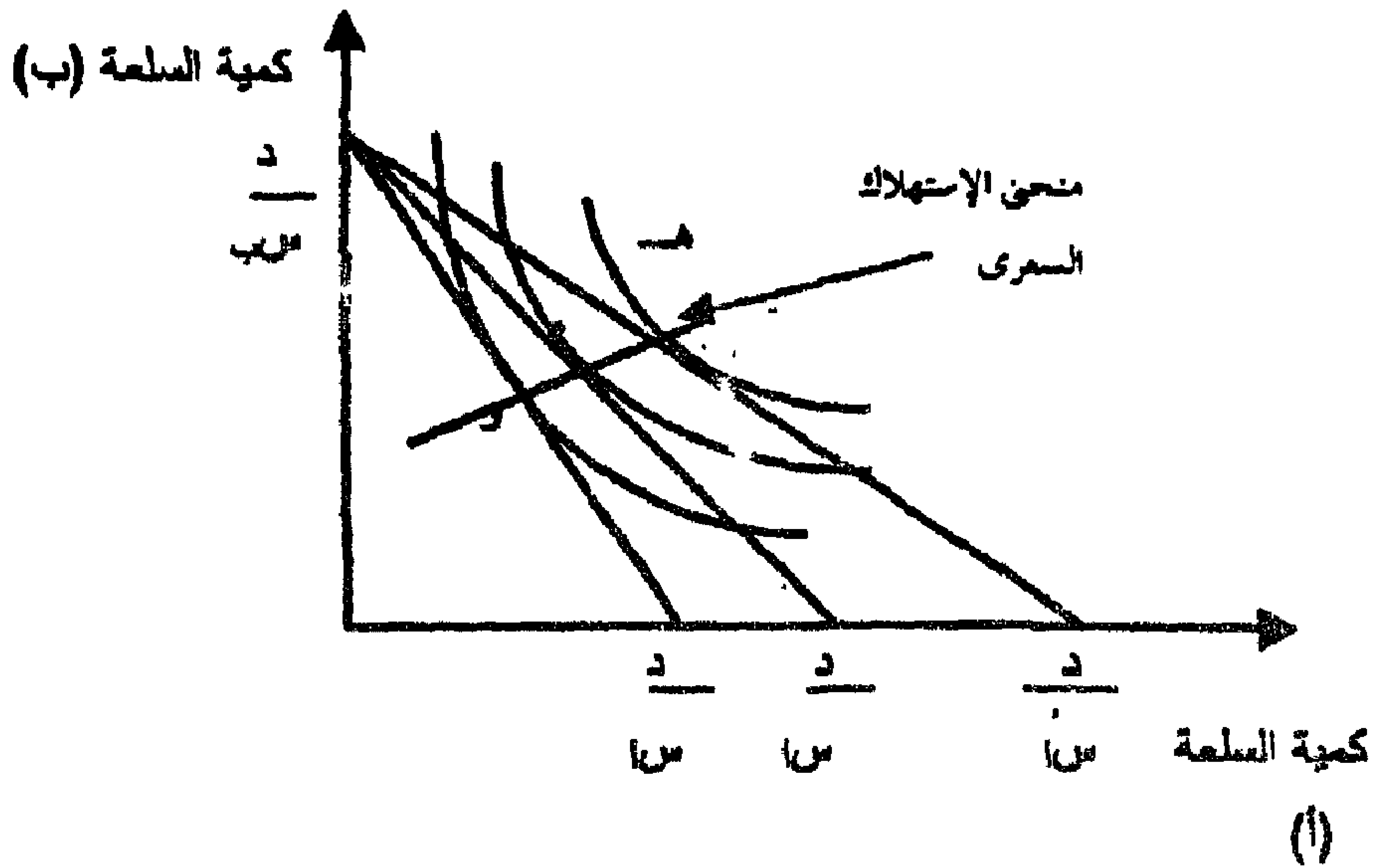
<u>إشتقاق دالة الطلب وفقا لمنهج السواء :</u>

لإشتقاق دالة الطلب على السلعة أ مثلا نفترض حدوث تغير فى سعرها فى ظل ثبات كل من الدخل وسعر السلعة ب ، ثم نقوم بتحديد وضع التوازن الجديد أى تحديد التوليفة التى تحقق توازن المستهلك بعد تغير سعر السلعة أ ، ويتم وضع كل من الأسعار والكميات التوازنية للسلعة أ قبل وبعد التغير فى السعر فى شكل جدول للطلب على السلعة أ ، ولإشتقاق دالة الطلب رياضيا يتم التعويض فى نفس القانون المستخدم سابقا وهو :

$$\frac{ك - ك١}{س - س١} = \frac{ك٢ - ك١}{س٢ - س١}$$

<u>حالات تغير وضع التوازن :</u>

١- فى حالة تغير سعر إحدى السلعتين بالزيادة أو الإنخفاض مع بقاء كل من الدخل وسعر السلعة الثانية بدون تغير ، ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلى:



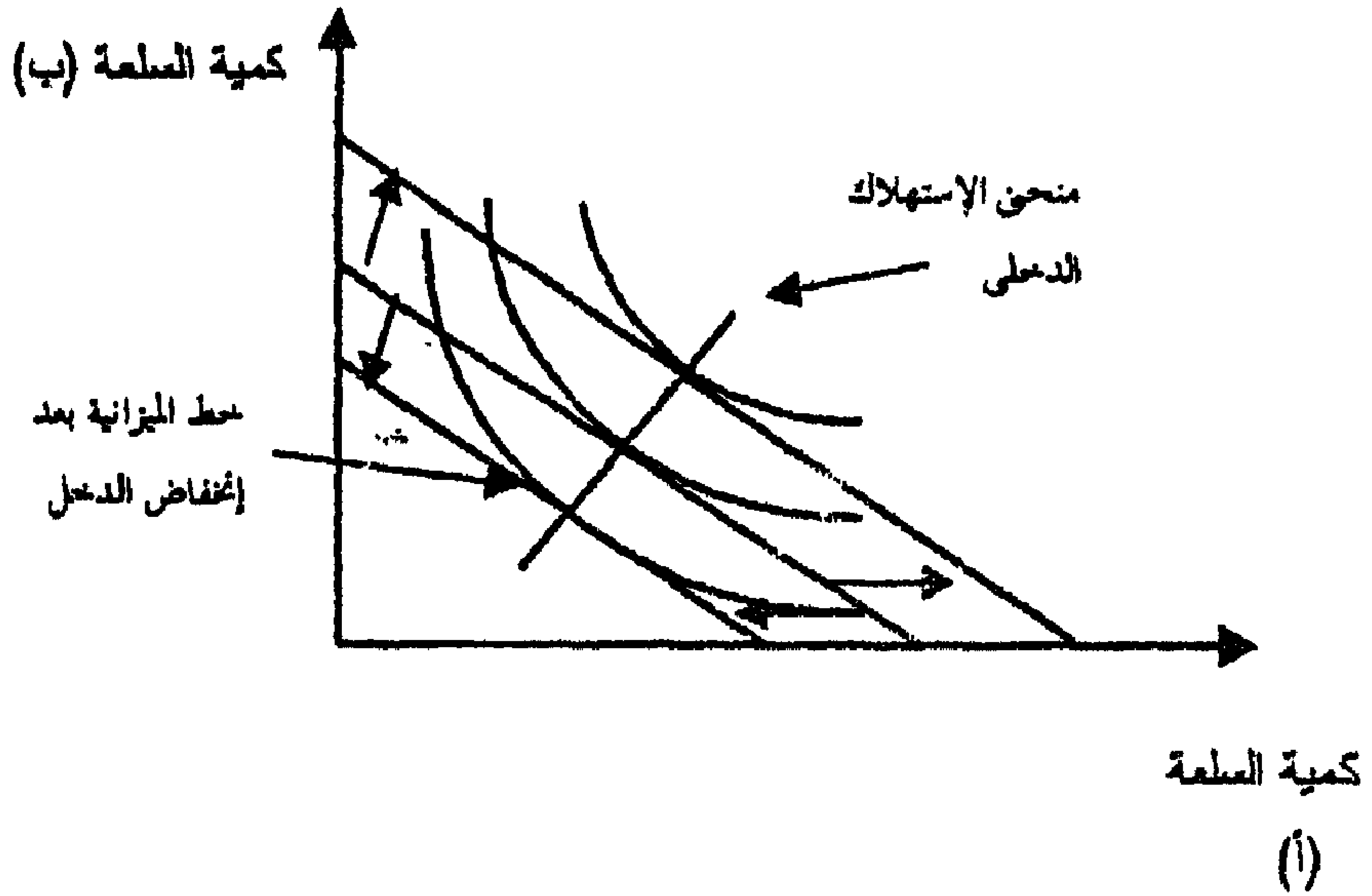
ويتضح من الشكل البيانى أنه بإنخفاض سعر السلعة أ من س أ إلى س أ¯ إلـــى س ا¯ فإن وضع التوازن يتغير من النقطة و إلى النقطة م إلى النقطـــة هـــ وهـى جميعها نقاط تماس بين خطوط الميزانية ومنحنيات السواء ،

وكذلك الحال فى حالة تغير سعر السلعة ب مع ثبات كل مـــن الدخـــل وســـعر السلعة أ ،

ويطلق على الخط الذى يصل بين مختلف نقاط توازن المستهلك فى حالة تغـــير سعر إحدى السلعتين مع ثبات الدخل وسعر السلعة الأخرى منحنى الاستهلاك السعرى ،

٢-فى حالة تغير الدخل وثبات سعرى السلعتين :

فى حالة تغير الدخل بالزيادة أو الإنخفاض مع ثبات سعرى السلعتين فـــإن خـــط الميزانية ينتقل بالكامل إلى اليمين أو إلى اليسار بشكل موازى لخـــط الميزانيـــة الأصلى كما هو فى الشكل التالى :



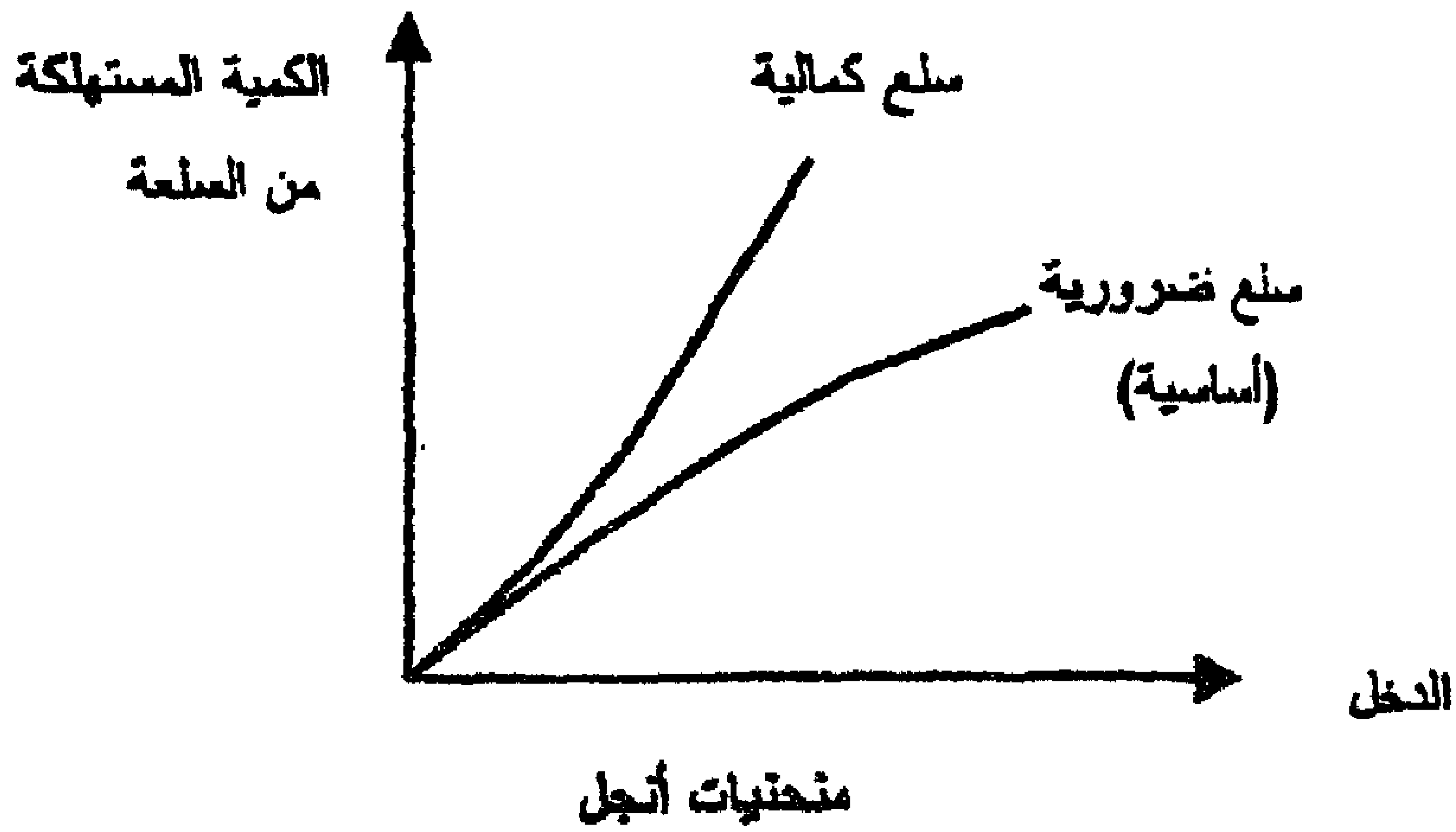
كمية السلعة

(أ)

ونتيجة زيادة الدخل فقط ينتقل المستهلك إلى مستوى إشباع أعلى أما فـــى حالـــة إنخفاض الدخل فإن المستهلك ينتقل إلى مستوى أشباع أقل ، ويطلق على المنحنى الـــذى

يمر بمختلف نقاط توازن المستهلك فى حالة تغير الدخل مع ثبات سعرى السلعتين منحنى الاستهلاك الدخلي .

ويطلق على العلاقة البيانية بين الكمية المستهلكة من السلعة كمتغير تابع ودخل المستهلك كمتغير مستقل منحنى إنجل . وتأخذ منحنيات إنجل الصور المبينة فى الشكل التالى :



منحنيات أنجل

وعلى أساس شكل العلاقة بين الدخل والاستهلاك تقسم السلع إلى :

(١) سلع كمالية وهى السلع التى يزيد الطلب عليها بمعدل متزايد بزيادة الدخل .

(٢) سلع ضرورية أو أساسية وهى السلع التى يزداد الطلب عليها بمعدل متناقص بزيادة الدخل .

ويطلق على كل من السلع الكمالية أو السلع الضرورية سلع عادية نظر لوجود علاقة طردية بين الكمية المستهلكة منها والدخل ، أما فى حالة وجود علاقة عكسية بين الكمية المستهلكة ودخل المستهلك فيطلق على السلعة سلعة غير عادية أو سلعة رديئة أو سلعة جيفن .

الباب الثالث

نظرية الإنتاج

الفصل الأول
عناصر الانتاج

يتطلب إنتاج السلع والخدمات تضافر مجموعة من العناصر يطلق عليها إصطلاح " عناصر أو عوامل الإنتاج فإنتاج الأثاث مثلا يتطلب توفير الأخشاب من مصادرها الطبيعية ، وهي غابات الأشجار ونشرها وتصنيعها مع الاستعانة بالآلات والمعدات في أداء هذه العمليات • وبذلك نجد أن إنتاج هذه السلع يحتاج إلى تضافر ثلاثة عوامل هي :

الموارد الطبيعية أو (الارض) ، ممثلة في الغابات التي تمدنا بالأشجار الخشبية •

الجهد البشري أو العمل ، وهو المجهود الإنساني في العملية الإنتاجية •

رأس المال، ممثلا في الآلات والمعدات التي تعين العامل في أداء النشاط الاقتصادي•

ويضيف بعض الإقتصاديين عاملا رابعا وهو التنظيم ، لأهميته في الدول التي تأخذ بمبدأ الحرية الإقتصادية ونظام السوق حيث يتولى المنظم مسئولية تجميع عناصر الإنتاج سالفة الذكر ويتحمل المخاطر الناجمة عن النشاط الإنتاجي•

ولقد أثار هذا التقسيم الرباعى لعناصر الإنتاج جدلا كبيرا بين الإقتصاديين ، ويستند مؤيدوا هذا التقسيم إلى وجود فروق جوهرية بين العناصر الإنتاجية تستدعى تمييز كل عنصر عن الآخر ، فالأرض هبه من الله تعالى وهى محدودة الكمية ولايصح إعتبارها من قبيل رأس المال الذى هو من صنع الانسان وقابل للزيادة ، وكذلك يختلف التنظيم عن العمل لأن المنظم يحتاج إلى صفات ذهنية ومهارات فكرية خاصة ويتحمل مخاطر المشروع ونتائج أعماله ، بينما يعتمد العامل بدرجة أكبر على المجهود العضلى ويحصل على دخل ثابت دون التعرض لأية مخاطرة ، أضف إلى أن تقسيم عناصر الإنتاج إلى أربعة يتفق والتقسيم الرباعى للدخول حيث يحصل العامل على الأجر ، وصاحب الأرض على الريع ، وصاحب رأس المال على الفائدة ، ويحصل المنظم على الربح •

أما الفريق المعارض ، فيرى أنه لاتوجد حدود فاصلة بين عوامل الإنتاج تبرز الأخذ بهذا التقسيم الرباعى ، فالموارد الطبيعية لاتصلح بحالتها الأولى لإشباع الحاجة وتحتاج إلى تدخل الإنسان بالعمل وبالتعاون مع رأس المال لجعلها صالحة للاستخدام ، فالارض الصحراوية تحتاج إلى عمليات إستصلاح وإستزراع حتى تصبح مواتيه لإنتاج الحاصلات الزراعية ، والمعادن فى باطن الأرض تتطلب بدورها جهد الانسان لإستخراجها ومعالجتها لخدمة أغراض التصنيع والإستهلاك ، ويضيف أصحاب هذا الرأى أن التفرقة بين الأرض ورأس المال على أساس الندرة لاتعد تفرقة سليمة ، حيث يمكن زيادة المساحات الأرضية بتجفيف المستنقعات والبحار ويمكن رفع إنتاجيتها من خلال التوسع الرأسى فى الزراعة • أما رأس المال ، فلا يصح النظر إليه على أنه مورد غير محدود بصفة مطلقة لأنه عرضة للتقادم والبلى مع مرور الزمن ، وتتوقف إمكانية زيادة الكميات المتاحة منه على قدرة المجتمع على الإدخار والإستثمار ، علاوة على ذلك هناك درجة من الإحلال بين الأرض ورأس المال ويمكن تعويض محدودية المساحة الأرضية بالتوسع فى إستخدام الآلات والأساليب الحديثة فى الزراعة والرى ، مثل التوسع فى نظام الميكنة الزراعية والصوب والرى بالتنقيط •

[illegible] التفرقة بين العمل والتنظيم ، [illegible] يقوم به الآن بمجهود فكري [illegible] مجهوده العضلي ، خاصة مع التقدم العلمي والتوسع في إستخدام الآلات والأجهزة الحديثة التي تتطلب مهارات عمالية عالية ، كما أن العامل عرضة بدوره للمخاطر في حالة المرض أو الإصابة أو في حالة كساد النشاط الذي يعمل به والإستغناء عنه ومن ناحية أخرى لاينبغي المغالاة في تقدير المخاطر التي يتعرض لها المنظم إذ ساعد تقدم وسائل الاتصال وتطور نظم المعلومات والأساليب العلمية في التنبؤ في تقليل الكثير من إحتمالات مخاطر النشاط ناهيك بدور شركات التأمين في التخفيف من حدة مخاطر الإستثمار .

أما القول بأن التقسيم الرباعي لعناصر الإنتاج يتفق وتوزيع العوائد ، فيرد عليه بأن التقسيم المذكور إلى أربعة أنواع إنما جاء نتيجة وليس سبباً ، حيث يمكن أن يحصل الشخص الواحد على أكثر من عائد ، فقد يحصل العامل مثلاً على نصيبة من الربح بجانب الأجر ، كما قد تتضمن الفائدة على القروض في جزء منها ، عائدا نظير مخاطر عدم السداد ، وهو مايمثل ربحا وليس فائدة بالمعنى الصحيح .

ويتضح مما تقدم إختلاف وجهات نظر الكتاب الإقتصاديين في [illegible] عناصر الإنتاج ، فهناك من يقصر هذه العناصر على إثنين فقط ، أما العمل ورأس المال ، باعتبار التنظيم نوعاً من العمل والأرض من قبيل رأس المال ، والأرض على أساس أن رأس المال ناتج مشترك لتضافر القوة البشرية مع قوى الطبيعة أو باعتبار من قبيل العمل [illegible] أو المختزن .

أما التقسيم الرباعي لعناصر الإنتاج ، فيلقى التأييد [illegible] جانب الكثير من الإقتصاديين لإبرازه الدور المتميز لكل عنصر من عناصر الإنتاج ، وبصفة خاصة عنصر التنظيم في المجتمعات الحديثة ، ولإتساق هذا التقسيم مع نظرية توزيع الدخول ، فضلا عن سهولة المعالجة العلمية لكثير من الظواهر الإقتصادية في إطار التقسيم الرباعي [illegible] .

والواقع أن أى تقسيم من التقسيمات السابقة لعناصر الإنتاج لايخلو من عيـــوب ، فالشرط الأساسي لقبول أى تقسيم هو تجانس مفردات المجموعة الواحـــدة مـــن ناحيـــة ، واختلاف هذه المفردات – كمجموعة – عن مفردات بقية المجموعات من ناحية أخـــرى • وهذا الشرط الهام لايتوفر فى تقسيمات عناصر الإنتاج ، إذ توجد صعوبة فى الإحلال بين وحدات العنصر الواحد لعدم تجانس هذه الواحدات ، فعنصر العمل غير متجـــانس نظـــرا لوجود أنواع مختلفة من العمالة الماهرة والعادية وغير الماهرة ، ولتعدد وتفاوت الأعمـــال والمهن ، مما يتعذر معه إحلال نوعية من العمل محل الأخرى ، فعمل المهندس ، مثــــلا لايستطيع أن يقوم به المحامى أو الطبيب • وبالمثل تختلـــف المـــوارد الأرضيـــة فـــى خصوبتها وفيما تحويه من ثروات ومعادن وقد يتعذر تحويلها فنيا من إستخدام لآخر أو قد يقترن ذلك بتكلفة مالية مرتفعة لاتحفز على إجراء مثل هذا التحويـــل ، مثـــل إســـتغلال الأرض الصخرية فى الزراعة أو الأرض الطفلية أو الرخوة فى تشييد المبانى على نقيض ذلك ، هناك إمكانية لتطبيق مبدأ الإحلال بين العناصر المختلفة ، مثل إحلال الآلات محـــل العمالة فى الزراعة أو الصناعة ومثل إحلال الآلات والأسمدة محل الأرض •

الموارد الطبيعية (الأرض)

معنى " الأرض " :

يقصد " بالطبيعة أو الأرض " جميع الموارد الطبيعية التى لادخل للانســـان فـــى وجودها

والتى تعينه على تدبير وسائل إشباع حاجاته •

وتضم هذه الموارد :

أ- سطح القشرة الأرضية ، أى التربة الأرضية التى يســـتغلها الإنســـان فـــى نشـــاط الزراعة وتنمية المراعى وفى أغراض البناء والتشييد •

ب- مافى باطن الأرض من بترول وفحم وغاز طبيعى ومعادن كالحديد والنحـــــاس والرصاص والمنجنيز •

جـ- مايقع على سطح الأرض من جبال وهضاب وغابات ومحيطات وبحـار ومسـاقط مياه، وماتحتويه هذه الموارد من ثروات معدنية ونباتية وحيوانية وسمكية ٠

ويرى بعض الاقتصاديين أن مفهوم : الأرض يتسع ليشمل الظروف المناخية من درجات حرارة ورطوبة وأمطار ورياح ن باعتبارها عوامل طبيعية تسهم فـي تحديـد النشاط الانسانى وفى تباين الموارد الاقتصادية ٠

الأهمية الاقتصادية للأرض :

تؤثر الموارد الطبيعية - بكافة أنواعها - فى الحياة الإقتصادية وفى مسـتويات التنمية والرفاهية فى البلاد المختلفة ٠ فالدول التى تتوفر بـها مسـاحات شاسـعة مـن الأراضى كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى ، تكون أمامها فرصة أكبر مـن غيرها فى إحداث التقدم الإقتصادى وفى استغلال ما تذخر به من ثروات ، حيث يـؤدى إتساع الإقليم إلى تعدد المناطق المناخية وإلـى تعـدد أنـواع التضـاريس والمعـادن والمزروعات ، وبالتالى إلى دعم القدرة الإقتصادية للدولة ، وتنوع هيكلها الإنتـاجى ٠ وكذلك تستطيع الدول الغنية بالبترول ، مثل دول منطقة الشرق الأوسط ، إستغلال هـذه الثروات فى توفير احتياجاتها من الطاقة بأسعار رخيصة وتنمية الصناعات التى تقـوم عليها ، فضلا عن تصدير الفائض من خلال التجارة الخارجية ، والحصول على دخـل من العملات الأجنبية ٠

والظروف المناخية تؤثر بدوها على النشاط الاقتصادى ، حيث نجد أن المنـاطق التى تسودها ظروف مناخية صعبة ، مثل المناطق الجليدية والاستوائية ، عادة مـايتعذر استغلال ثرواتها المتاحة أو الكامنة ، فى حين أن المناطق معتدلة المناخ تكون فى وضـع أفضل نسبيا من حيث امكانات التقدم الاقتصادى ، علاوة على أن اختلاف المنـاخ مـن اقليم لاخر يساعد على تنوع الحياة الاقتصادية ، فنجد على سبيل المثال سويسرا تشـتهر بسياحة الجبال لبرودة الجو وانتشار الثلوج ، كما تشتهر أسبانيا وايطاليا واليونان بسـياحة الشواطىء أو الاصطياف لاعتدال درجات الحرارة وامتداد الشواطىء ٠

الخصائص المميزة لعنصر الأرض :

تتسم الموارد الطبيعية عن غيرها من العناصر بعدة خصائص يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

أولا: الأرض هبة الله ، فهي ليست من صنع الانسان ولادخل له في نشأتها فالمعادن موجودة في باطن الأرض ولافضل للإنسان في ذلك كما أن مناطق الغابات والجبال والبحار لادخل للانسان في وجودها ولاتخضع لسيطرته ٠ ويصدق نفس القول بالنسبة لسطح القشرة الأرضية وللظروف المناخية التي لايستطيع الإنسان التحكم فيها ، اللهم الا بقدر ضئيل ٠

ثانيا: الثبات النسبي للأرض ، تتمتع الأرض بدرجة كبيرة من الثبات ، على خلاف عناصر الإنتاج الأخرى فالمساحات الأرضية المتاحة للزراعة وللامتداد العمراني محدودة بطبيعتها وغير قابلة للزيادة إلا بدرجة طفيفة للغاية وبتكلفة إقتصادية عالية ٠

ثالثا: إختلاف القدرات الإنتاجية لوحدات الأرض تختلف الأرض في خصائصها الإقتصادية وقدرتها الإنتاجية فالملاحظ تفاوت الأرض الزراعية في خصوبتها ، وإختلاف المناطق في مراعيها الطبيعية ، وفيما تحوية من ثروات معدنية وبترولية ، وكذلك بحرية ، وتؤدى هذه الخاصية - مع خاصية الثبات النسبي للأرض - إلى ظهور مايسمى بالريع الإقتصادي وهو عبارة عن الفرق بين أثمان المنتجات التي تتحدد على أساس نفقات إنتاجها في الأراضي الأقل خصوبة وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة التي تم إستزراعها في البداية ، ويحصل على هذا الدخل أصحاب الأراضي ، وهو يزداد باستمرار مع نمو السكان وزيادة الطلب على الحاصلات الزراعية من ناحية ، ومع اضطرار المجتمع إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة لقلة الأراضي الجيدة من ناحية أخرى٠

العمـــل

معنى العمل:

ينصرف معنى العمل إلى أى مجهود عقلى أو بدنى يبذله الانسان فى سبيل تدبير معيشته أى فى سبيل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته ٠

ويتضح من هذا التعريف مايلى :

أ- أن مفهوم العمل يقتصر على المجهود الإنسانى فقط ولايدخل فـى نطاقـة بالتـالى مجهودات العناصر غير البشرية ، مثل عمل الدواب فى جر العربات أو فى حـرث الأرض ٠

ب- أن العمل الإنسانى يضم كافة المجهودات البشرية سواء الفكريـة أو العضليـة ، فالأعمال التى يقوم بها الزراع والصناع والتجار ، وكذلك خدمات الطبيب والمحامى والمهندس والمدرس ، تدخل جميعها فى نطاق مفهوم العمل ٠

جـ- يرتبط العمل بتحقيق منفعة إقتصادية ، بمعنى أنه يقابله إنتاج سلعة أو خدمـة ذات منفعة فقد يبذل الفرد جهدا كبيرا فى صنع شىء غير قابل للاستخدام لافائدة منه ، لذلـك المقصود بالعمل هو العمل الإقتصادى الذى يسفر عنه منفعة ٠

ويشترط بعض الإقتصاديين أن يكون العمل نظير ثمن أو أجر حتى يدخل فـى عداد الأعمال الاقتصادية ٠

خصائص العمل :

يختلف عنصر العمل عن غيره من العناصر فى أنه يجمع بين صفتين ، الأولـى بصفته أداة من أدوات الانتاج ، والثانية بصفته الإنسانية ٠ وتعنى الصفة الأولى أنه يسـهم فى العملية الإنتاجية شانه فى ذلك شأن عناصر الإنتاج الأخرى ، وتعنى الصفـة الثانيـة أنه محور النشاط الإقتصادى وغايته النهائية ، فالهدف من الإنتـاج ، أولا وأخـيرا هـو إشباع الحاجات الإنسانية٠

وإذا أمعنا النظر فى عنصر العمل لوجدنا أنه يتسم بخصائص وسـمات معينـة تتفق وطبيعته الخاصة ، ويمكن ايجاز أهم هذه الخصائص فيما يلى :

أ- شخصية العمل : وتعنى هذه الخاصية عدم إمكانية فصل العمل فصلا ماديا عن الشخص الذى يؤديه فلايستطيع العامل أن يقبع فى منزله مثلا بينما يستمر عمله فى الحقل أو المصنع إذ يلزم للقيام بالعمل التواجد الشخصى لصاحبه • ومن هنا تبرز أهمية توفير البيئة والمناخ الملائم للعامل حتى يمكنه أداء عمله على أكمل وجه •

ب- إستقلالية العمل: بمعنى أن العامل يعرض العمل ويظل مستقلا مالكا لذلك ، وذلك على خلاف السلع التى تنتقل ملكيتها من يد إلى يد عن طريق التبادل •

جـ-محدودية الأفق الزمنى للعمل : يعرض العامل خدماته فى سوق العمل لمدة زمنية محددة ، وهى سنوات العمل ، ويتوقف طول هذه المدة على فترة حياته وظروفه الصحية وقدرته على العطاء لذى يمر على العامل بمثابة اقتطاع لجزء من قوة عمله وهو جزء غير قابل للتعويض ولعل هذا هو السبب فى ضعف القدرة التفاوضية للعمال إزاء أرباب العمل • فالعامل يقبل أجرا منخفضا بدلا من البقاء عاطلا لانه يعلم تماما أن قبول أى أجر هو أفضل من أن يترك قوة عمله تضيع هباء بلا مقابل ، بمعنى آخر ، لايوجد سعر إحتياطى للعامل يدفع العامل إلى عدم قبول سعر أدنى منه •

د-اختلاف درجة الاستجابة للمؤثرات المختلفة: تلعب الصفة الانسانية والاجتماعية للعامل دورا هاما فى إتخاذ قراراته الاقتصادية فنجد مثلا إن احساس العامل بالراحة والسعادة فى أداء عمل معين قد يجعله يتمسك به رغم توفر فرص عمل أخرى أعلى دخلا كما قد تدفعه الرغبة فى الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية إلى نبذ فكرة الهجرة أو العمل خارج الدولة الأم وتفضيل البقاء فى وظيفته الحالية بصرف النظر عن مستوى الدخل المحقق منها •

كذلك يلاحظ أن استجابة عرض العمل لمستويات الأجور السائدة قد لا تعكس العلاقة الطردية المتوقعة التى تحكم سوق السلع والخدمات ، فالقاعدة العامة هى أن عرض السلع يتجه ألى الزيادة مع إرتفاع السعر وإلى الانكماش مع انخفاضه ، أما فى سوق العمل ، فمن المحتمل أن يحدث عكس ذلك فقد يشجع إرتفاع الأجور على تغيب

العمال اكتفاء بمستوى معين من الدخل ، كما هو مشاهد فى بعض الأعمال الحرفية حيث يكتفى الكهربائى أو الميكانيكى أو عامل البناء مثلا بالعمل بضعة أيام فى الأسبوع أو الشهر طالما أن الأجر المرتفع الذى حصل عليه خلال فترة العمل يحقق له مستوى الدخل المنشود ، وبالمثل قد يؤدى انخفاض الأجر عن حد معين إلى عدم امكانية الوفاء بضروريات الحياة مما يدفع العامل إلى الاشتغال ساعات اضافية أو أيام عطلات الأسبوع أو أيام الأجازات بل قد يضطر باقى أفراد الأسرة كالزوجة والأنجال إلى الخروج للعمل للنهوض بمستوى دخل الأسرة . وفى جميع هذه الحالات يكون انخفاض الأجر قد اقترن بزيادة عرض العمل ، على عكس ماهو متوقع نظريا على الأقل .

تقسيم العمل :

يعد تقسيم العمل ظاهرة إجتماعية قديمة ، حيث عرفت المجتمعات الأولى أشكالا مختلفة من هذه الظاهرة تقوم على مفهوم التقسيم المهنى أو الوظيفى .

والمقصود بالتقسيم الفنى للعمل تقسيم العملية الإنتاجية إلى عدة أجزاء بسيطة مختلفة بحيث يختص بكل جزء منها نوع معين من العمال .

ويخضع نطاق تقسيم العمل إلى عدة اعتبارات ، نوجز أهمها فيما يلى :

١-**طبيعة العمل :** حيث تختلف الأنشطة الإقتصادية من حيث نطاق تقسيم العمل بحسب طبيعة كل نشاط وعملياته الإنتاجية ، فنجد مثلا أن مجال تقسيم العمل فى حالة نشاط الصيد أو الرعى يعد محدودا مقارنة بالمجال المناظر فى حالة نشاط الزراعة ، كما أن نطاق التقسيم فى هذا النشاط الأخير يعتبر أضيق نسبيا بالمقارنة بالنطاق المناظر للعمل الصناعى .

٢-**نطاق السوق :** يعد نطاق السوق عاملا هاما فى تحديد درجة التخصص وتقسيم العمل فى المجتمع ، وكلما كان نطاق السوق كبيرا شجع ذلك على الإمعان فى التخصص وتقسيم العمل، والدليل على ذلك مثلا مانشاهده فى المدن الكبيرة من تعدد وتنوع فى التخصصات الطبية بما يتفق وطبيعة ونوعية الأمراض بسبب إتساع السوق ، فنجد طبيب الأنف والأذن والحنجرة ، وطبيب الأمراض الباطنة ، وطبيب الأطفال وطبيب النساء

وطبيب أمراض الصدر، بينما يتولى الطبيب في القرية معظم هذه التخصصات من خلال عمله كممارس عام • وننبه هنا أن إتساع السوق لايتوقف فقط على حجم السكان وكثافتهم وإنما العبرة بحجم الإنفاق ، أى القوة الشرائية لأفراد المجتمع والتى تتحدد بمستويات الدخول السائدة وعلاقتها بأسعار السلع والخدمات • ولذا نجد أنه بالرغم من أن تعدد السكان في الهند يفوق التعداد المناظر لفرنسا أو المانيا بعدة أضعاف ، الا انه من منظور الطلب الفعال ، يعتبر السوق الهندى أقل أتساعا من السوق الفرنسى أو الألمانى •

ومن العوامل الأخرى الهامة التى تؤثر فى نطاق السوق ممستوى تقدم وسائل النقل والمواصلات ومدى توفر المنشآت التجارية والخدمة فكلما توفرت هذه التسهيلات ساعد ذلك على توطن المشروعات يزداد حجم المعاملات ، ومن ثم إتساع السوق •

٣-حجم المشروع : توجد علاقة طردية بين حجم المشروع وتقسيم العمل ، ويكفى أن نقارن نطاق تقسيم العمل فى مصنع إنتاج ثلاجات كهربائية طاقته ٢٠٠ ألف ثلاجة بمصنع صغير لاتتعدى طاقته الإنتاجية ١٠ آلاف ثلاجة • وحيث أن الانتاج الكبير يتطلب - بجانب إتساع السوق - إستثمارات كبيرة فى الأصول الثابتة من أرض ومبانى ومنشآت وآلات ، فأنه يمكن أن نضف تراكم رؤوس الأموال كعامل جوهرى لإمكان التوسع فى تطبيق نظام تقسيم العمل

ويؤدى إرتفاع الإنتاجية - نتيجة الأخذ بتقسيم العمل - إلى إنخفاض تكلفة الإنتاج مما يعود بالنفع على المستهلكين فى شكل انخفاض أسعار السلع وزيادة قدرتهم الشرائية ، وبالتالى زيادة طلبهم علي السلع المذ'لفة ومن ناحية أخرى يستفيد المنتجون من انخفاض تكلفة العناصر فى شكل إرتفاع معدلات الربحية وزيادة الإنتاج لمقابلة التوسع فى الطلب.

وترجع أسباب إرتفاع الإنتاجية وبالتالى إنخفاض تكلفة الإنتاج إلى مزايا نظام تقسيم العمل والتى يمكن إيجاز أهمها فيما يلى :

١- إستغلال القدرات الطبيعية للأفراد ، حيث يسمح تقسيم العمل بتخصيص كل فرد في مجال الإنتاج الذى يتفق وقدراته ومواهبه ٠

٢- إجادة العمل وإتقانه ، نتيجة المواظبة بصفة منتظمة على أداء نفس العمل ، أى المران المستمر ، مما يساعد على إكتساب الخبرة ٠

٣- الوفر فى الوقت الذى كان يضيع جانب منه نتيجة إنتقال العامل من عملية إنتاجية لأخرى ، إذ أصبح بمقدور العامل - فى ظل تقسيم العمل - تكريس كل وقته للعملية الإنتاجية التى تخصص فيها ٠

٤- تشجيع الأبتكار والألية فى الإنتاج ، حيث تؤدى تجزئة العملية الإنتاجية إلى أجزاء بسيطة متكررة - مع التفرغ الكامل لكل عامل أو مجموعة عمل لجزء واحد من هذه العمليات - إلى التفكير فى إبتكار الآلات والمعدات التى يمكن أن تحل محل العمال فى أداء العمليات البسيطة ، كما يتبع التخصص الدقيق تكريس الوقت فى التعرف على دقائق وأسرار العملية الإنتاجية ، ومن ثم التفكير فى تغيير طرق العمل والإنتاج.

ويرى بعض الكتاب أن نظام تقسيم العمل يترتب عليه العديد من المشاكل والعيوب أهمها

١- شعور العامل بالسأم والملل نتيجة تكرار نفس العمل وممارسته بصفة يومية منتظمة طوال الوقت دون تجديد ومن ثم إحساسه بضآلة العمل الذى يقوم به كمجرد ترس واحد ضمن آلاف التروس التى تتكون منها الالة ٠

٢- إمكانية إصابة العامل بالجمود الحرفى نتيجة التخصص الدقيق فى مجال معين ، اذ أنه يتعذر على العامل المتخصص- فى حالة إصابة النشاط بالكساد وإستغناء صاحب العمل عنه - ايجاد فرص عمل أخرى تحتاج إلى نفس خبراته ومهارته المتخصصة مما يعرضه للبطالة ٠

رأس المال

يعد رأس المال " العنصر الثالث " من عناصر الإنتاج وهو عنصر رئيسى فى العملية الإنتاجية ، حيث لايكفى الإعتماد على عنصرى العمل والأرض فقط فى مباشرة النشاط الاقتصادى .

ويعرف رأس المال بأنه مجموعة الآلات والمعدات والأدوات والتسهيلات والسلع التى صنعها الانسان وتسهم فى زيادة قدرته على الإنتاج .

تقسيمات رأس المال :

١-رأس المال الثابت ورأس المال المتداول :

يقصد برأس المال الثابت رأس المال الذى يستخدم فى العملية الإنتاجية مرة تلو الأخرى مثل الالات والمعدات والأدوات والمبانى والمرافق العامة ، **أما رأس المال المتداول** فهو الذى يدخل فى العملية الإنتاجية مرة واحدة ويهلك بالاستخدام ، مثل المواد الأولية والسلع نصف المصنوعة .

٢-رأس المال العينى ورأس المال القيمى :

يقصد برأس المال العينى مجموعة السلع المادية التى صنعها الإنسان بغرض إستخدامها فى الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل ، وهو بذلك يختلف عن **رأس المال القيمى** الذى يأخذ شكل النقود أو الأسهم أو السندات ، وهذا النوع الأخير لايسهم فى حد ذاته فى الإنتاج وإنما العبرة بما يقابله من أصول مادية أو رأسمال عينى .

٣- رأس المال الإجتماعى والخاص :

يقصد برأس المال الاجتماعى الأصول العينية التى تأخذ شكل تسهيلات إنتاجية تعود بالنفع على العديد من المشروعات والأفراد ، مثل الطرق والترع والمصارف والكبارى والموانى البرية والبحرية ومحطات المياه والكهرباء وغيرها من المنشآت التى تخدم الكثير من المشروعات والجماعات ولاتقتصر خدماتها على فئة محدودة ويطلق على هذه الأصول العينية لفظ رأس المال الاجتماعى الثابت ، أما رأس المال الخاص ، فيضم المفردات والعناصر التى تقتصر خدماتها على منشأة معينة أو عدد محدود من الأفراد فى صناعة أو شركة محددة ، مثل آلات المصنع ومعداته ومبانيه وخاماته ومستلزمات التشغيل ... الخ .

التنظيـــم

المنظم هو العقل المفكر للمشروع الذى يتولى كافة الوظائف والأعمال المتعلقــة بالنشاط سواء فى مرحلة التخطيط أو مرحلة التأسيس أو مرحلة التشغيل والمتابعة ، حيث يقوم بالمهام التالية :

- إتخاذ قرار الإستثمار ٠
- تخطيط إنشاء المشروع٠
- تأسيس المشروع وتجميع عناصر الإنتاج للبدء فى التشغيل ٠
- إتخاذ كافة القرارات الإقتصادية المتعلقة بطاقة المشروع وحجـم الإنتـاج وتوليفـة المنتجات وطريقة التصنيع والتكنولوجيا المستخدمة وسياسات التوظيـف والتسـعير والتسويق ٠٠ الخ
- تحمل مخاطر النشاط ٠
- إدارة المشروع ٠
- إدخال التوسعات أو التجديدات المطلوبة ٠

ويختلف عنصر التنظيم إختلافا جوهريا عن عنصر العمل رغم اشتراكهما فـــى أن كل منهما يعتمد على الجهد البشرى ٠

الفصل الثانى
دالة الإنتاج

تختص نظرية الإنتاج بدراسة العلاقة ما بين كميات عناصر الإنتاج المستخدمة فى العمليات الإنتاجية وكمية الناتج الكلى المتحقق من هذه العملية وهذه العلاقة هى ما يطلق عليها " دالة الانتاج " والتى تبين العلاقة بين المقادير المختلفة من مختلف عناصر الانتاج وبين أكبر قدر من الانتاج يمكن الحصول عليه ويمكن التعبير عنها فى صورة المعادلة الرياضية التالية:

ص = د (ع ، ض ، ر ، ظ)

حيث ص ترمز إلى الإنتاج الكلى وهو المتغير التابع فى المعادلة ، ع ، ض ، ر ، ظ ترمز إلى العمل والارض ورأس المال والتنظيم على الترتيب وهى المتغيرات المستقلة فى المعادلة

ويتم الإنتاج فى ظل قيود زمنية ولذا يجب تحديد الفترة الزمنية التى يتم الإنتاج فى ظلها وفى هذا الشأن أو السبيل يمكن القول أن هناك ثلاث فترات زمنية على أساس إمكانية تغيير عناصر الإنتاج المتغيرة أو الثابتة أو كليهما وهى :

١- الفترة أو المدى القصير جدا : وهى الفترة التىلايمكن خلالها تغيير أى عنصر من عناصر الإنتاج وبذلك تعتبر جميع عوامل الانتاج ثابتة •
٢- الفترة أو المدى القصير : وهى الفترة التى تسمح أو التى يمكن خلالها تغيير بعض عناصر الإنتاج (العناصر المتغيرة) بينما لايمكن تغيير البعض الأخر (العناصر الثابتة) أو بمعنى أخر لايمكن تغيير السعة الإنتاجية •

٣- الفترة أو المدى الطويل : وهى تلك الفترة التى يمكن خلالها تغيير جميع عناصر الإنتاج أى يمكن خلالها تغيير السعة الإنتاجية وبالتالى يمكن إعتبار جميع عناصر الإنتاج متغيرة

فروض نظرية الإنتاج :

العملية الإنتاجية تتم فى خلال فترة معينة من الزمن ولذلك فإن كمية الناتج الكلى هى كمية متحققة خلال فترة معينة من الزمن وليس خلال فترة أطول أو أقصر •ولما كانت عناصر الإنتاج تتصف بعدم التجانس فإن هناك العديد من المشاكل بشأن كيفية قياس كمية خدمات عناصر الإنتاج سواء الارض أو العمل أو رأس المال الذى يتكون من أنواع عديدة • كما أن هناك العديد من المشاكل الأخرى التى تعترض سبيل القياس الكمى لخدمات عناصر الإنتاج • وليس بقدرة الدارس المبتدىء أن يحيط بها إطلاقا ولكنه مع ذلك يجب أن يتنبه الى حقيقة وجودها وعلى أية حالة يمكن القول أنه بالامكانية التغلب على غالبية المشاكل القياسية الخاصة بعناصر الإنتاج التقليدية الثلاثة الأرض والعمل ورأس المال بإتباع طرق علمية للتقدير والتقريب إلا أن الأمر يختلف كلية بالنسبة لعنصر التنظيم ، فالإختلافات النوعية فى عناصر التنظيم أهم بكثير من الاختلافات الكمية ؛ ولهذا فإنه من الصعوبة بمكان التكهن عن كمية عنصر التنظيم فى شكل عددى دون الوقوع فى خطأ جسيم جدا •مع أخذ المشاكل القياسية السابقة فى الاعتبار سنفترض مايلى بالنسبة لدالة الأنتاج :

١-أن وحدات عناصر الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال) متجانسه أى أن وحداتها متماثلة تمام التماثل وأن بالإمكان قياس الكمية المستخدمة من كل عنصر منها قياسا عدديا • أما بالنسبة لعنصر التنظيم فإنه يسقط صراحة من معادلة الدالة الإنتاجية فى الفترة القصيرة وتكتب ص = د (ع، ض ، ر) بافتراض مستوى معين من المقدرة التنظيمية لايتغير خلال فترة العملية الإنتاجية •

اما بالنسبة لمعادلة دالة الإنتاج فى الفترة طويلة الأجل فإنه لايمكن التخلى عن ذكر عنصر التنظيم صراحة والفرق بين ظروف دالة الأنتاج فى الفترة القصيرة الأجل والفترة طويلة الأجل هو الذى يجعلنا نتبع هذا الحل • ففى خلال الفترة القصيرة الأجل تتغير الكمية المستخدمة من العناصر الإنتاجية من عناصر الإنتاج المتغيرة فقط بينما تبقى

الكمية المستخدمة من العناصر الإنتاجية الثابتة كما هي ولذلك يمكننا أن نفترض أن عنصر التنظيم يدخل ضمن العناصر الثابتة ونخرجه من معادلة دالة الإنتاج صراحة مع إستبداله بإفتراض مستوى معين ثابت من المقدرة التنظيمية ، أما في الفترة الطويلة الأجل فإن جميع العناصر تتغير بما فيها عنصر التنظيم ولذلك لابد من ظهوره في معادلة دالة الإنتاج مع بقية العناصر الأخرى وتجاوزا لابد من إفتراض إمكانية قياسه .

٢-مستوى المعرفة الفنية (التكنولوجي) ثابت غير متغير خلال الفترة الزمنية المعينة لعملية الانتاج فتحسن مستوى المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة إنتاجية العناصر المستخدمة ومن ثم لو فرض حدوث هذا لأيمكن تحقيق زيادة في الإنتاج الكلي مع ثبات الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج في العملية الانتاجية ، أو بعبارة أخرى فاننا في دالة الإنتاج التي نأخذها في إعتبارنا نفترض أن العملية الإنتاجية تتم في ظروف مستوى معين لايتغير من المعرفة الفنية وذلك حتى يمكن إرجاع التغيرات في كمية الناتج الكلي إلى التغيرات في كميات عناصر الإنتاج فقط .

٣-قابلية العنصر المتغير للتجزئة إلى وحدات صغيرة .

دالة الإنتاج في الفترة القصيرة :

تتميز ظروف الإنتاج في الفترة قصيرة الأجل كما سبق الذكر بإمكانية تغير عناصر الإنتاج المتغيرة فقط بينما تبقى الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج كما هي ، وبدراسة دالة الإنتاج في الفترة القصيرة نفترض أن لدينا دالة إنتاج مبسطة يتغير فيها عنصر إنتاج واحد فقط مع بقاء كافة العناصر الأخرى ثابتة-وعلى ذلك فإن نسبة خلط أو مزج عناصر الإنتاج سوف تتغير الأمر الذي يدفع البعض إلى أن يطلق على دالة الإنتاج في هذه الحالة " دالة النسب المتغيرة أو قانون النسب المتغيرة أو قانون تناقص الغلة " وبالتسمية الأخيرة تهتم في الواقع بوصف مايحدث للناتج أو الغلة بدلا من التسمية الأولى التي تتعلق بوصف مايحدث لعناصر الإنتاج من تغير في نسب مزجها .

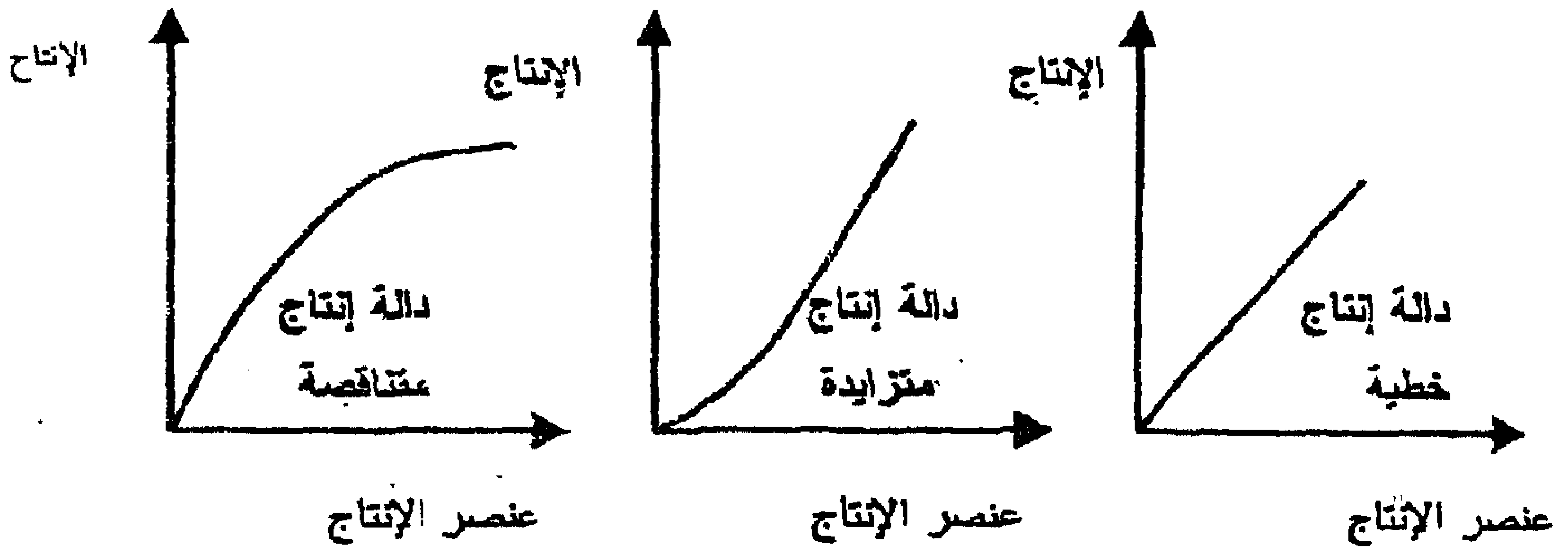
ولوصف شكل دالة النسب المتغيرة أو قانون تناقص الغلة يلزم التفرقة بين ثلاثة مقاييس للناتج المتحقق من العملية الإنتاجية وهي :

١- الناتج الكلى : وهو عبارة عن الكمية المنتجة من السلعة خلال فترة العملية الإنتاجية وهو مايظهر فى الجانب الأيمن من معادلة دالة الإنتاج .

٢- الناتج المتوسط: وهو متوسط إنتاج الوحدة من عنصر الإنتاج المتغير ويمكن الحصول عليه بقسمة كمية الناتج الكلى على عدد الوحدات المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير فى إنتاجها .

٣- الناتج الحدى : وهو عبارة عن مقدار التغير فى الناتج الكلى الناشىء عن إستخدام وحدة إضافية من العنصر الإنتاجى المتغير أوهو ناتج الوحدة الأخيرة المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير ، أو بمعنى آخر فإن الناتج الحدى هو التغير فى الإنتاج بالنسبة للتغير فى عنصر الإنتاج فإذا رمزنا للناتج الكلى بالرمز ص ولعنصر الإنتاج بالرمز س فإن الناتج الحدى هو Δ ص ÷ Δ س ، أو بمعنى آخر تفاضل ص بالنسبة لـ س .
وعلى سبيل المثال إذا إفترضنا أن العنصر المتغير هو العمل وكان لدينا عشرة عمال ينتجون ١٠٠ وحدة من الناتج فإذا زاد عدد العمال إلى ١١ وزاد الإنتاج إلى ١٠٩ وحدة فإن الناتج الحدى فى هذه الحالة هو ٩ وحدات .

ودالة الإنتاج قد تكون خطية وفى هذه الحالة يكون الناتج الحدى ثابت أى أن كل وحدة من عنصر الإنتاج المتغير تضيف إلى الناتج الكلى قدرا مساويا لما إضافته الوحدة السابقة لها وفى هذه الحالة يقال أن الناتج الكلى يزيد بمعدل ثابت وقد تكون دالة إنتاج متزايدة وفى هذه الحالة يكون الناتج الحدى متزايد أى أن كل وحدة إضافية من عنصر الإنتاج المتغير تضيف إلى الناتج الكلى قدرا أكبر مما أضافته الوحدة السابقة لها .وقد تكون دالة الإنتاج متناقصة أى أن كل وحدة من عنصر الإنتاج المتغير تضيف إلى الناتج الكلى قدرا أقل مما اضافته الوحدة السابقة لها ، يتضح ذلك من الشكل التالى :



قانون تناقص الغلة :

ينص هذا القانون على انه عند ثبات جميع العناصر الإنتاجية عند مستوى معين فيما عدا عنصر واحد فإن إضافة وحدات متتالية من هذا العنصر فى العملية الإنتاجية يؤدى إلى إزدياد الناتج الكلى بمعدل متزايد ، ثم يأخذ فى الإزدياد بمعدل متناقص ، ثم يتناقص .

المرونة الإنتاجية :

مرونة أية دالة هى عبارة عن التغير النسبى فى المتغير التابع مقسوما على التغير النسبى فى المتغير المستقل . وعلى ذلك فإن المرونة الإنتاجية هى مقياس يبين درجة إستجابة الإنتاج للتغير فى عنصر الإنتاج أى أن :

مرونة الإنتاج = التغير النسبى فى الإنتاج ÷ التغير النسبى فى عنصر الإنتاج

$$= \frac{\Delta ص}{ص} \div \frac{\Delta س}{س}$$

$$= \frac{\Delta ص}{\Delta س} \times \frac{س}{ص} \quad أو = \frac{\Delta ص}{\Delta س} \div \frac{ص}{س}$$

أى أن مرونة الإنتاج = الناتج الحدى ÷ الناتج المتوسط

وعلى ذلك :

- إذا كانت المرونة الإنتاجية = ١ فهذا يعنى أن الناتج الحدى = الناتج المتوسط وفى ضوء ذلك فإن هذا يعنى أن زيادة أو نقصان كمية عنصر الإنتاج بنسبة معينة سوف تؤدى إلى زيادة أو نقصان الإنتاج بنفس النسبة .
- إذا كانت المرونة الإنتاجية أكبر من واحدفهذا يعنى أن الناتج الحدى أكبر من الناتج المتوسط وفى ضوء ذلك فإن زيادة أونقصان عنصر الإنتاج المتغير بنسبة معينة سوف يؤدى إلى زيادة أو نقصان الإنتاج بنسبة أكبر .
- إذا كانت المرونة الإنتاجية أقل من واحد فهذا يعنى أن الناتج الحدى أقل من الناتج المتوسط وفى ضوء ذلك فإن زيادة أو نقصان عنصر الإنتاج المتغيربنسبة معينة سوف يؤدى إلى زيادة أو نقصان الإنتاج بنسبة أقل .
- إذا كانت مرونة الإنتاج سالبة فهذا يعنى أن الناتج الحدى سالب .

مراحل قانون تناقص الغلة :

(١)المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة من الصفر وتنتهى عندما يتساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط ، وفيها يزداد الناتج الكلى بمعدل متزايد حتى يصل إلى نقطة الإنقلاب ثم يزداد بمعدل متناقص ، والناتج الحدى يزداد حتى يصل إلى أقصاه وذلك مقابل نقطة الإنقلاب ثم يتناقص ويكون أعلى من الناتج المتوسط ، والناتج المتوسط يزداد بإستمرار حتى يصل ألى أقصاه فى نهاية هذه المرحلة ويتساوى مع الناتج الحدى ويكون أقل من الناتج الحدى خلال تلك المرحلة لذلك تكون المرونة الإنتاجية أكبرمن الواحد وتساوى الواحد عندما يتساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط وذلك فى نهاية المرحلة ، أى أن زيادة الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير سوف تؤدى إلى زيادة الإنتاج الكلى وبالتالى فإن الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير أقل من اللازم بالنسبة للكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج الثابتة .

لذلك لايجب التوقف عند نهاية هذه المرحلة من الإنتاج لأنـه بزيـادة الكميـات المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير يزيد الإنتاج الكلي • لذلك تعتـبر هـذه المرحلـة مرحلة غير رشيدة إقتصاديا •

وتعرف المرحلة الأولى بمرحلة الغلة المـتزايدة لأن النـاتج المتوسـط يـزداد بإستمرار خلال هذه المرحلة والناتج الحدى يزاد أيضا حتى يصل إلى أقصاه ثم يتناقص.

(٢) <u>المرحلة الثانية :</u> تبدأ من نقطة تساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط وتنتـهى عندما يكون الناتج الكلي فى أقصاه والناتج الحدى مساويا للصفر، وفى هذه المرحلة يـزداد الناتج الكلي بمعدل متناقص حتى يصل إلى أقصاه والناتج الحدى يتناقص حتى يصل إلـى الصفر ، والناتج المتوسط يتناقص ولكن يظل موجب ويكون أعلى من النـاتج الحـدى • بذلك تكون المرونة الإنتاجية أقل من الواحد خلال هذه المرحلة وتصل إلى الصفـر عنـد نهاية المرحلة الثانية وبالتالى فإن زيادة إستخدام كمية عنصر الإنتاج المتغير سوف تـؤدى إلى زيادة الإنتاج الكلى ولكن بمعدل متناقص •

وفى هذه المرحلة تتحقق التوليفة المثلى بين كمية عناصر الإنتاج الثابتة و الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير لذلك تعتبر هذه المرحلة هـى المرحلـة الرشـيدة إقتصاديا •

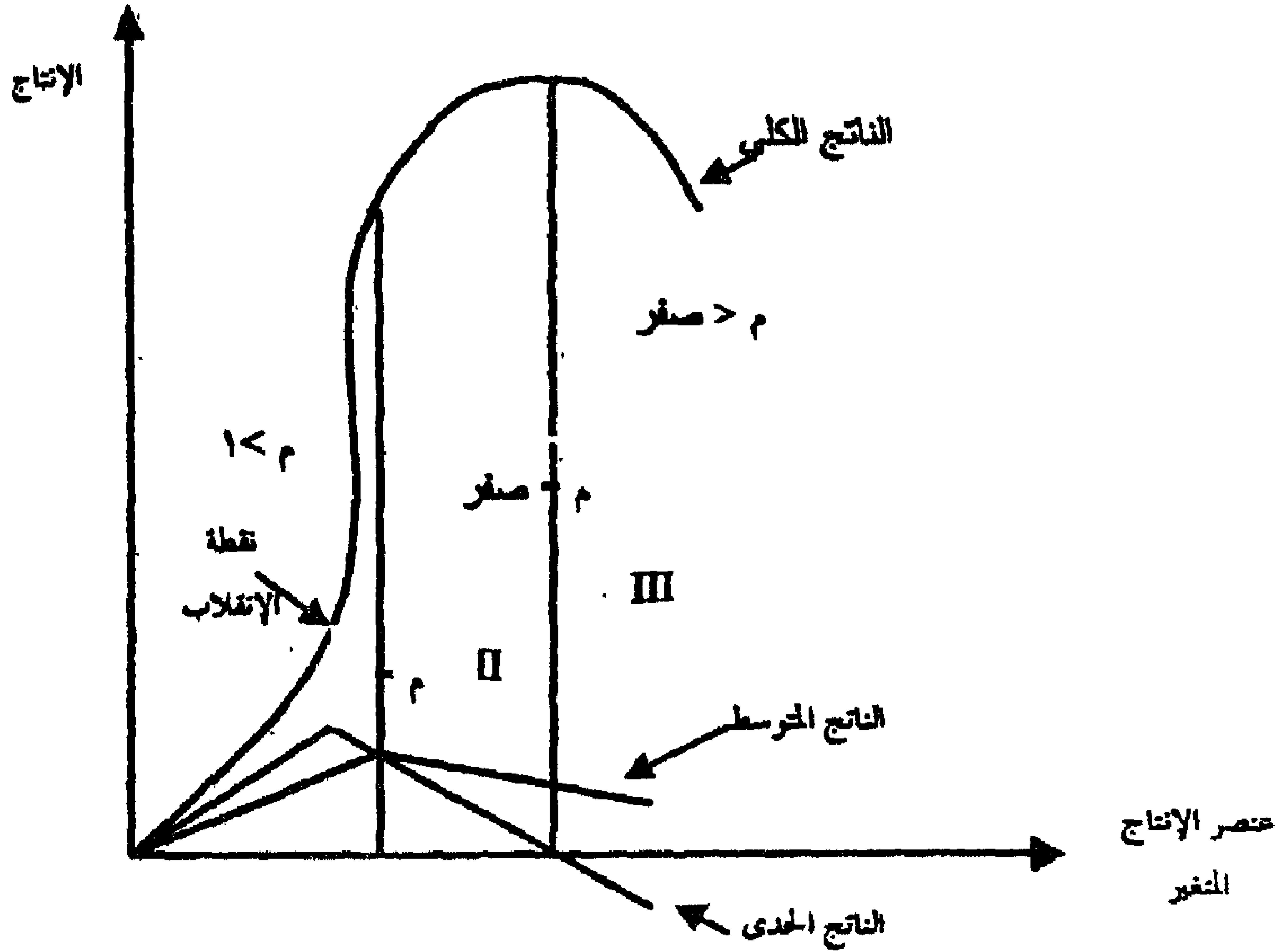
وتعرف هذه المرحلة بمرحلة الغلة المتناقصـة لأن كـل مـن النـاتج الحـدى والمتوسط يتناقصان خلال هذه المرحلة •

(٣)<u>المرحلة الثالثة:</u> وتبدأ عندما يصل الناتج الكلى إلى أقصاه ويصل النـاتج الحـدى إلى الصفر وفيها يتناقص كل من الناتج الكلي والناتج المتوسط.ويكون الناتج الحدى سـالب لذلك تكون المرونة الإنتاجية أقل من الصفر (سالبة) خلال هذه المرحلـة أى أن زيـادة الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير سوف تؤدى إلى نقصان الإنتاج الكلي وذلـك لأن كمية عنصر الإنتاج المتغير أكثر من اللازم بالنسبة لكمية عنـاصر الإنتـاج الثابتـه وبالتالى تعتبر هذه المرحلة مرحلة غير رشيدة إقتصاديا وتعرف هذه المرحلـة بمرحلـة الغلات السالبة لأن الناتج الحدى لعنصر الإنتاج المتغير يكون سالبا •

وبذلك فإن الكمية الواجب إستخدامها من عنصـر الإنتـاج المتغـير الواجـب إستخدامها فى العملية الإنتاجية تقع فى المرحلة الثانية من قانون تناقص الغلـة وتـتراوح بين حد أدنى وهو الذى عنده يتساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط (نهايـة المرحلـة

الأولى وبداية المرحلة الثانية) وحد أقصى وهو عندما يتساوى الناتج الحدى مع الصفـــر (نهاية المرحلة الثانية وبداية المرحلة الثالثة) ٠

ويمكن توضيح مراحل دالة الإنتاج الثلاث فى الشكل التالى :



مراحل دالة الإنتاج

أسباب تزايد الناتج ثم تناقصه فى ظل دالة النسب المتغيرة (قانون تناقص الغلة) :

يمر كل من الناتج الكلى والناتج المتوسط والناتج الحدى خلال مراحـــل الإنتـــاج بحالة تزايد ثم تناقص بإستمرار إضافة وحدات متتالية من عنصر الإنتاج المتغـــير إلـــى عناصر الإنتاج الثابتة ولقد إتخذ مصطلح (قانون تناقص الغلة) لوصف هـــذه الظـاهرة حينما اكتشفها بعض إقتصاديو المدرسة الكلاسيكية فى أوائل القرن التاسع عشر ، فالغلـــة

أو الناتج يتزايد أولا مع تزايد كمية العنصر المتغير مضافة إلى عناصر الإنتاج الثابتة ولكنها لابد أن تتناقص بعد ذلك ، ولقد رأى هؤلاء الاقتصاديون الكلاسيك أن قانون تناقص الغلة لاينطبق إلا فى مجال النشاط الزراعى فقط ، وكان إعتقادهم هذا مؤسسا على مشاهدتهم الواقعية . ففى مجال الزراعة لاحظوا أن عنصر الأرض الزراعية ثابت كما ونوعا وأن مستوى المعرفة الفنية يكاد يكون ثابتا لايتغير بينما عدد العمال الزراعيين فى تزايد مستمر ولكن مع تقدم التحليل الإقتصادى ثبت أن حالة تناقص الغلة يمكن أن تحدث فى أى نشاط من الأنشطة الإقتصادية سواء كان زراعى أو صناعى أوخدمات طالما تحققت الظروف المهيئة لحدوثها وهى ظروف دالة النسب المتغيرة أى إضافة وحدات متتالية من عنصر إنتاجى إلى عناصر الإنتاج الثابتة . وتفسير تزايد ثم تناقص الناتج يمكن تفسيرها إذا ماعلمنا أن هناك نسبة لخلط أو مزج العناصر الإنتاجية عندها يتحقق أقصى ناتج للوحدة من عناصر الإنتاج ، فعند إضافة وحدات متتالية من عنصر الإنتاج المتغير إلى عناصر الإنتاج الثابتة تقترب نسبة المزج أو الخلط من النسبة المثلى وبذلك يزيد الناتج الحدى والمتوسط للوحدة من عنصر الإنتاج المتغير حتى نصل إلى نقطة المزج الأمثل وإستمرار إضافة وحدات من عنصر الإنتاج المتغير سوف تؤدى إلى الإخلال بهذه النسبة فيبدا الناتج الحدى فى التناقص ويتبعه بعد قليل الناتج المتوسط .

ويمكن توضيح قانون تناقص الغلة من خلال المثال الموضح بالجدول التالى حيث يبين الجدول تأثير إضافة عنصر الإنتاج المتغير وهو العمال إلى عناصر الإنتاج الثابتة على الإنتاج الكلى ، فنجد أنه حتى العامل السابع فإن الإنتاج الكلى يزيد بمعدل متزايد أى أن كل عامل مضاف يضيف إلى الناتج الكلى قدرا أكبر مما اضافه العامل السابق له فنجد أن الإنتاج الكلى يزيد من صفر إلى ٤٦ والناتج الحدى يزيد من صفر إلى ١٢ ثم يزيد الإنتاج الكلى بمعدل متناقص ، من العامل الثامن إلى العامل رقم ١٢ أى أن كل عامل مضاف يضيف إلى الإنتاج الكلى قدرا أقل مما أضافه العامل السابق ثم يبلغ الناتج الكلى أقصاه عندما يكون الناتج الحدى مساويا للصفر واى اضافة للعمل بعد هذا الحد (١٣ عاملا) سوف تؤدى إلى تناقص الإنتاج الكلى ويكون الناتج الحدى سالبا .

وتنتهى المرحلة الأولى لقانون تناقص الغلة عند إضافة العامل رقم ٩ حيث يتساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط وتنتهى المرحلة الثانية عند إضافة العامل رقم ١٣ حيث يصل الناتج الحدى إلى الصفر أما المرحلة الثالثة فتستمر بعد ذلك.

الناتج الكلى والناتج الحدى والناتج المتوسط

العنصر المتغير (العمل)	الناتج الكلى	الناتج الحدى	الناتج المتوسط
س	ص	Δص ÷ Δس	ص ÷ س
صفر	صفر	صفر	صفر
١	٣	٣	٣
٢	٥	٢	٢ر٥
٣	١٠	٥	٣ر٣
٤	١٦	٦	٤
٥	٢٤	٨	٤ر٨
٦	٣٤	١٠	٥ر٧
٧	٤٦	١٢	٦ر٦
٨	٥٦	١٠	٧
٩	٦٣	٧	٧
١٠	٦٨	٥	٦ر٨
١١	٧٢	٤	٦ر٥
١٢	٧٤	٢	٦ر٢
١٣	٧٤	صفر	٥ر٧
١٤	٧١	-٣	٥ر١
١٥	٦٧	-٤	٤ر٥

تحديد نقطة أقصى ربح :

يهدف المنتج إلى الحصول على أقصى ربح ، وكما سبق القول فإن الإنتاج يجب أن يتم في المرحلة الثانية من مراحل الإنتاج ولما كان نقطة المزج أو الخلط الأمثل بين عناصر الإنتاج والتي يتحقق عندها أكبر ناتج للوحدة من عنصر الإنتاج المتغير ليست هي بالضرورة التي تحقق أقصى ربح ، ولذا فإن المنتج عند تحديد عدد الوحدات من عنصر الإنتاج المتغير التي سوف يستخدمها في الإنتاج فإنه سوف يعقد مقارنة بين ماتضيفه الوحدة الإضافية من عنصر الإنتاج إلى التكاليف وبين ما تضيفه تلك الوحدة إلى الإيراد أو الدخل وسوف يستمر في إضافة وحدات من عنصر الإنتاج المتغير طالما أن كل وحدة تضيف إلى الإيراد الكلى أكبر مما تضيفه للتكاليف إلى أن يصل إلى الوحدة من عنصر الإنتاج المتغير التي تضيف إلى التكاليف قدرا مساويا لما تضيفه إلى الدخل أو الإيراد الكلي . وبافتراض سيادة ظروف المنافسة الكاملة أي بافتراض ثبات أسعار كل من وحدات عنصر الإنتاج المتغير وسعر الوحدة من الإنتاج فإن ماتضيفه الوحدة المضافة من عنصر الإنتاج المتغيرإلى التكاليف هو سعرها ، وما تضيفه إلى الإيراد أو الدخل الكلي هو الناتج الحدى لهذه الوحدة مضروبا في سعر الوحدة من هذا الناتج وعلى ذلك فإن المنتج سوف يستمر في اضافة وحدات عنصر الإنتاج حتى يصل إلى النقطة التي يتحقق عندها الآتي :

سعر الوحدة من عنصر الإنتاج = قيمة الناتج الحدى

= الناتج الحدى × سعر الوحدة من الناتج

$$\text{أو الناتج الحدى} = \frac{\text{سعر الوحدة من عنصر الإنتاج}}{\text{سعر الوحدة من الناتج}}$$

$$\text{أى أن } \frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{س}} = \frac{\text{سعر س}}{\text{سعر ص}}$$

دالة الإنتاج فى الفترة طويلة الأجل :

سبق تعريف الفترة طويلة الأجل بأنها الفترة التى تسمح للمشروع بتغيير الكميات المستخدمة من كافة عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة على حد سواء الأمر الذى يمكن القول معه أن حجم المشروع أو سعته قد تغيرت •

ودراسة دالة الإنتاج فى المدى الطويل تنصب على معرفة كيفية تغير ناتج المشروع تبعا لتغير كافة عناصر الإنتاج التى يستخدمها أو بمعنى آخر تبعا لتغير حجمة ، وبافتراض أن عناصر الإنتاج ممزوجة بنسب مثلى فى الفترة قصيرة الأجل وأنها جميعها سوف تتغير فى الفترة طويلة الأجل بنفس النسبة ، فإذا تغيرت جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة وتغير الإنتاج الكلى بنفس النسبة فإننا سنكون أمام مايعرف بثبات غلة الحجم ، وإذا تغيرت جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة وتغير الإنتاج الكلى بنسبة أقل فإن هذه الحالة يطلق عليها تناقص غلة الحجم ، أما اذا تغير جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة وتغير الناتج الكلى بنسبة أكبر فإن هذه الحالة يطلق عليها تزايد غلة الحجم •

ويجب عدم الخلط مابين تزايد أو تناقص الغلة الذى يحدث بسبب تغيير نسب مزج عناصر الإنتاج فى الفترة القصيرة الأجل وحالات تزايد غلة الحجم أو تناقصها فهذه الحالات الأخيرة تحدث مع تغيير حجم عناصر الإنتاج جميعا بنفس النسبة فى الفترة طويلة الأجل مع إفتراض المحافظة على نسب المزج بين هذه العناصر قبل التغير

الفصل الثالث
منحنيات الناتج المتساوى

مفهوم منحنيات الناتج المتساوى

منحنيات الناتج المتساوى شبيهة بمنحنيات السواء فى نظرية سلوك المستهلك ومنحنى الناتج المتساوى يشير إلى توليفات الموارد القادرة على إنتاج نفس القدر أو المستوى من الإنتاج

ومفهوم منحنيات الناتج المتساوى يمكن توضيحه ببساطة بإستخدام بيانات الجدول التالى ويبين ذلك الجدول أن منشأة ما تستخدم موردين إنتاجيين فى عملية إنتاج ناتج معين ، دعنا نرمز للمورد الأول بالرمز (س) وللمورد الثانى بالرمز (ص) والرموز من أ إلى هـ تشير إلى التوليفات المختلفة من الموردين والتى تستطيع إنتاج نفس القدر من الإنتاج وليكن ٢٠ وحدة ٠

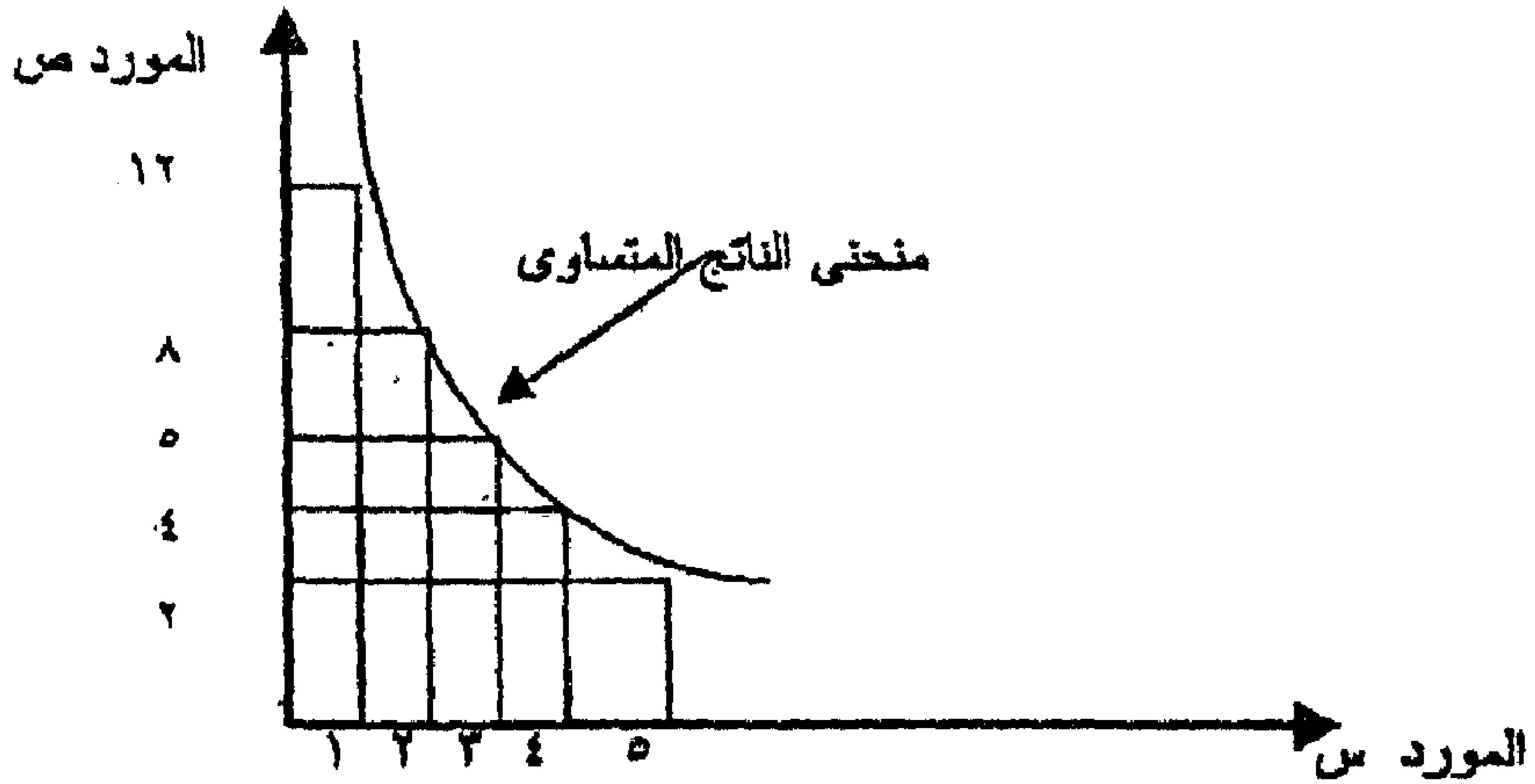
التوليفات الموردية	المورد (س)	المورد (ص)
أ	١	١٢
ب	٢	٨
جـ	٣	٥
د	٤	٣
هـ	٥	٢

ونبدأ بالتوليفة (أ) والتى تشتمل على وحدة واحدة من المورد (س) وعلى ١٢ وحدة من المورد (ص) وهذه التوليفة يمكن بإستخدامها إنتاج ٢٠ وحدة من الإنتاج ٠

وبالمثل إذا إنتقلنا إلى التوليفة (ب) والتى تحتوى على وحدتان من المورد (س) وعلى ٨ وحدات من المورد (ص) فإن هذه التوليفة يمكن بإستخدامها إنتاج نفس القدر من الإنتاج أى ٢٠ وحدة من الناتج والتوليفة (جـ) تحتوى على ثلاثة وحدات من المورد

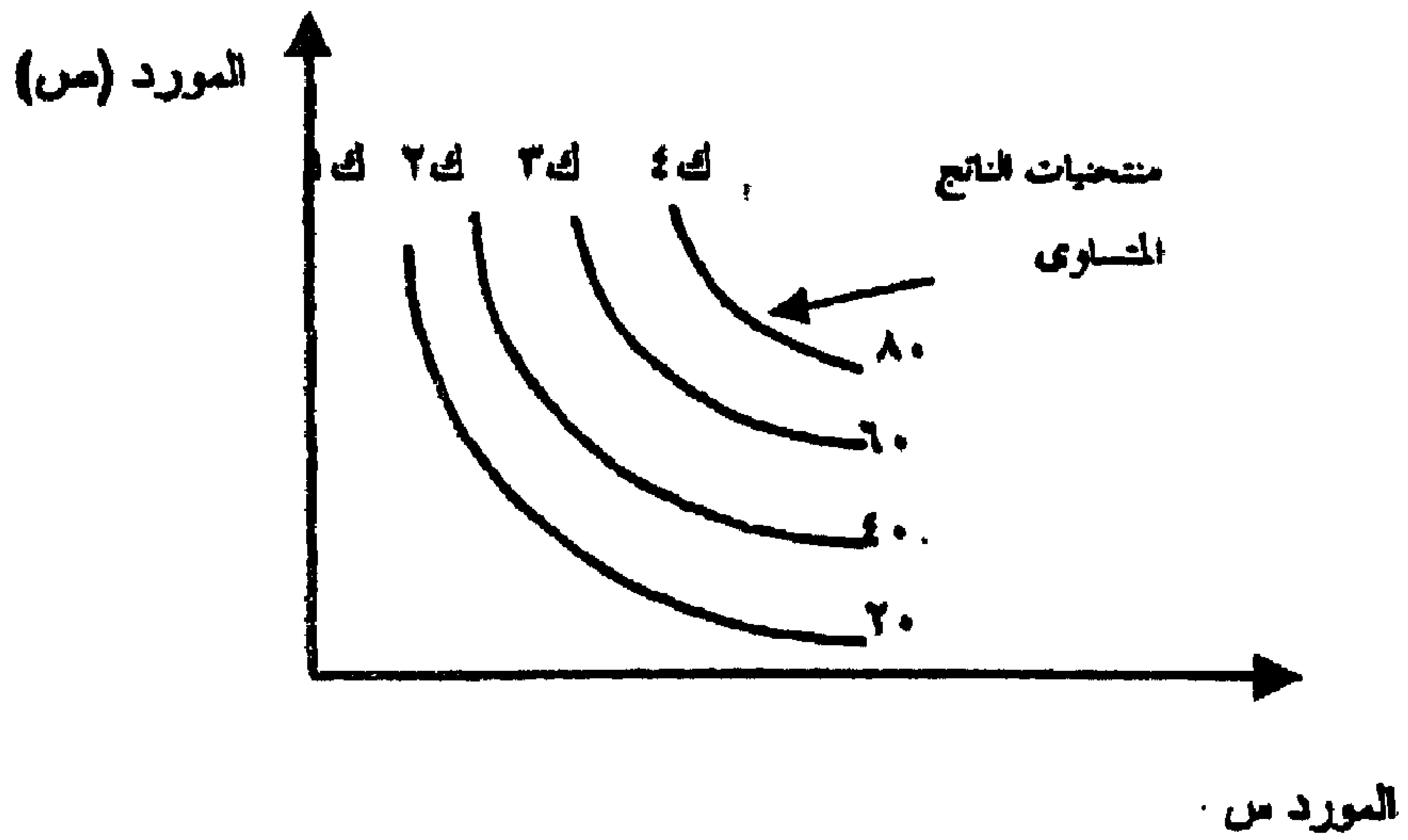
(س) وعلى خمسة وحدات من المورد (ص) و هكذا إلى التوليفة هـ التى تحتوى على خمسة وحدات من (س) وعلى وحدتان من (ص) فكلا من هذه التوليفات قادرة على إعطاء نفس المستوى من الإنتاج وهو ٢٠ وحدة من وحدات الناتج ٠

ويوضح الشكل التالى كل من هذه التوليفات والتى تعطى مايعرف باسم منحنى الناتج المتساوى والذى يوضح أن كل توليفة من هذه التوليفات يمكن أن تعطى إنتاجا قدرة ٢٠وحدة٠



وعلى الرغم من أن منحنيات الناتج المتساوى تشبه منحنيات السواء فى نظرية سلوك المستهلك فإنه يوجد فرق أو إختلاف هام بينهما ٠فمنحنيات السواء توضح جميع التوليفات الممكنة من سلعتين استهلاكيين تعطى المستهلك نفس المستوى من الإشباع أو المنفعة ٠ ولكن لاتوجد تجارب عملية لتحديد او تقدير مستويات الإشباع أو المنفعة وتلك لان قياس الإشباع أو المنفعة أمر غير ممكن لذا فنحن نعبر عن منحنيات السواء بأرقام ترتيبية ومنها يتبين أن منحنى السواء الأعلى يشير إلى مستوى أعلى من الإشباع ، ولكن لايمكن تحديد بكم وحدة من وحدات المنفعة يزيد أو ينقص مستوى إشباع عن الأخر ٠ وعلى الجانب الاخر فإنه يمكن بدون أية صعوبة تحديد مستويات الإنتاج لكل منحنى إنتاج متساوى وذلك فى صورة فيزيقية محددة لأن الإنتاج يعتبر ظاهرة فيزيقية يمكن قياسها مطلقا فى صورة وحدات فيزيقية ٠ وعلى ذلك فإن كل منحنى من منحنيات الناتج المتساوى يشير وبالتحديد إلى مستوى معين من الإنتاج بحيث نستطيع أن نقرر بكم وحدة

من الإنتاج يزيد أو ينقص كل مستوى من المستويات على منحنيات الإنتـــاج المتســـاوى المختلفة ففى الشكل التالى مجموعة مكونة من أربعة منحنيات للناتج المتســـاوى تعطـــى مستويات مختلفة من الإنتاج هى ٢٠، ٤٠، ٦٠، ٨٠ وحدة على الترتيب ، بسهولة يمكـــن من خلال دراسة هذا الوضع أن نقرر بكم وحدة من الإنتاج يزيد أو ينقص كـــل مســـتوى عن الآخر .



المورد س .

المعدل الحدى للإحلال الفنى:

المعدل الحدى للإحلال الفنى فى نظرية الإنتاج شبيها بمفهوم المعـــدل الحـــدى للإحلال فى تحليل منحنيات السواء فى طلب المستهلك . والمعدل الحدى للإحلال الفنـــى يحدد المعدل الذى تستبدل به الموارد بدون تغير فى مستوى الإنتاج ، وفى ضـــوء ذلـــك يعرف المعدل الحدى للإحلال الفنى للمورد (س) بالنسبة للمورد (ص) بأنـــه الكميـــة أو القدر من المورد (ص) والتى يمكن أن تحل محلها وحدة واحدة من المورد (س) بشـــرط أن يبقى مستوى الإنتاج دون تغير . ويمكن بسهولة فهم مصطلح المعدل الحدى للإحـــلال الفنى من دراسة الجدول التالى حيث كل توليفة من التوليفات الموردية أ ، ب ، جـ ، د ، هـ تعطى نفس المستوى من الإنتاج .

وبالتحرك من خلال الجدول من أعلى إلى أسفل أى من التوليفة (أ) إلى التوليفة (ب) فإن أربعة وحدات من (ص) إستبدلت بوحدة واحدة من (س) فى العملية الإنتاجية وظل مستوى الإنتاج دون تغير

وعلى ذلك فالمعدل الحدى للإحلال الفنى فى هذه المرحلة يبلغ ٤ ، وبالانتقال من التوليفة (ب) الى التوليفة (جـ) فإن وحدة إضافية (زيادة) من المورد (س) حلت محل ثلاث وحدات من المورد (ص) ومازال مستوى الإنتاج كما هو دون تغير ، وعلى ذلك فإن المعدل الحدى للإحلال الفنى فى هذه المرحلة هو ٣ ، وبالمثل فإن المعدل الحدى للإحلال الفنى بين التوليفة الموردية (جـ) ، (د) هو ٢ وبين التوليفة الموردة (د) ، (هـ) هو ١٠.

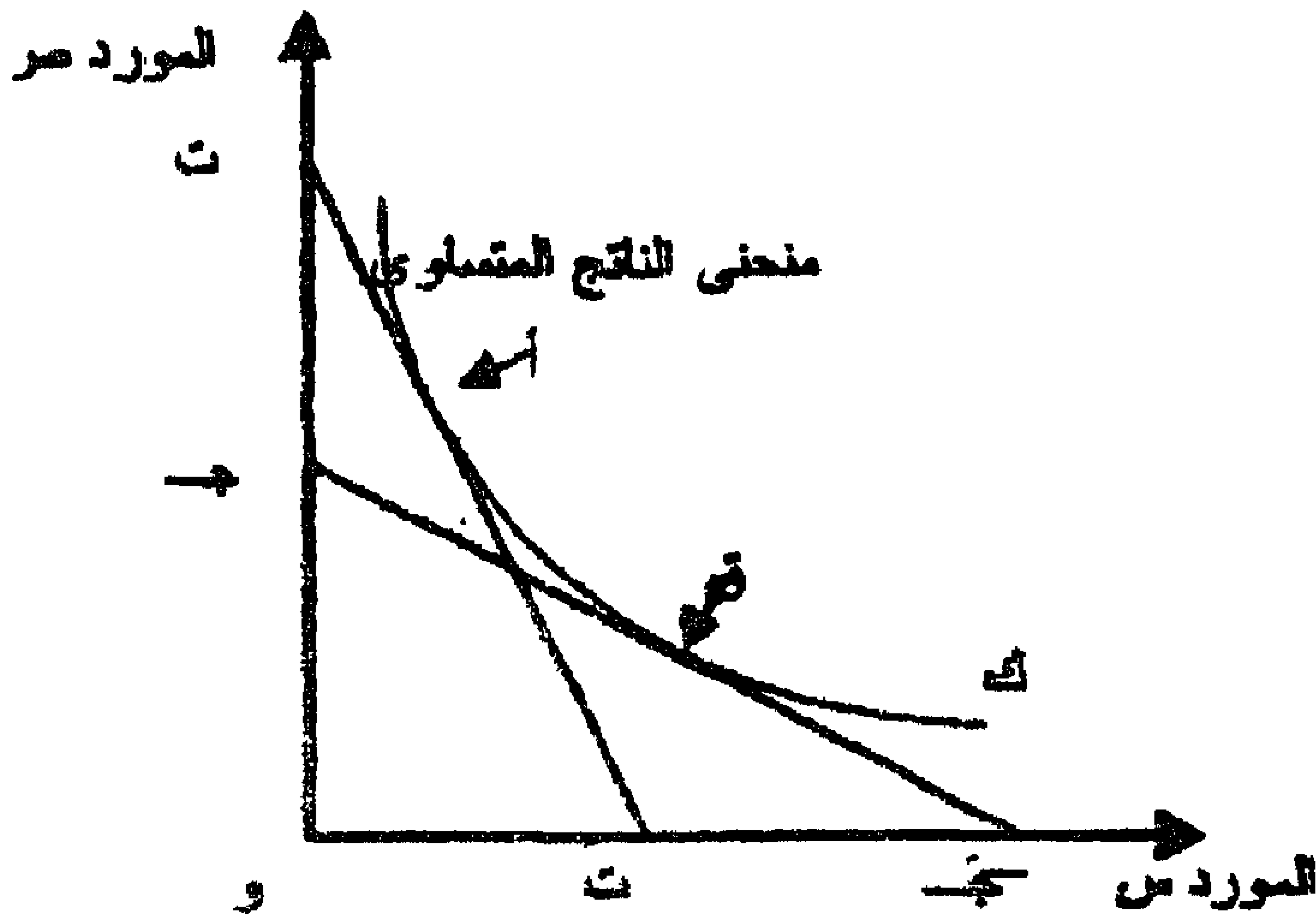
التوليفة الموردية	المورد (س)	المورد (ص)	المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص
أ	١	١٢	-
ب	٢	٨	٤
جـ	٣	٥	٣
د	٤	٣	٢
هـ	٥	٢	١

والمعدل الحدى للإحلال الفنى (م ح ل ف س ص) عند أى نقطة على منحنى الناتج المتساوى يمكن أن يعرف من ميل المنحنى عند تلك النقطة ، ففى الشكل السابق وبالتحريك قليلا إلى أسفل على منحنى الناتج المتساوى (ك) من النقطة (جـ) إلى النقطة هـ حيث كمية قليلة من المورد (ص) ولتكن ص قد حل محلها كمية من المورد (س) ولتكن س بدون اى فقد أو زيادة فى الإنتاج ،

وميل منحنى الناتج المتساوى (ك١)عندالنقطة(جـ١) سوف يكون مساويا لـ $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$ ،

فإن المعدل الحدى للإحلال الفنى = الميل = $\frac{\Delta \text{ ص}}{\Delta \text{ س}}$

ومن ثم يعرف المعدل الحدى للإحلال الفنى بميل المماس لهذا المنحنى عند تلك النقطة فمن الشكل التالى :



نجد ان المماس للنقطة (أ) على منحنى الناتج المتساوى (ك) يقطع المحورين فى ت ، تَ،
لذا فإن ميل المماس أ يساوى $\frac{\text{و ت}}{\text{و تَ}}$ وبالتالى فإن المعدل للإحلال الفنى عند النقطة (أ)

يساوى ايضا $\frac{\text{و ت}}{\text{و تَ}}$ • لاحظ ايضا أن جـ جـَ مماس للنقطة

ق على منحنى الناتج المتساوى (ك) وعلى ذلك فإن المعدل الحدى للإحلال الفنـــى عنـد النقطة (ق) يساوى $\frac{\text{و جـ}}{\text{و جـَ}}$

والمعدل الحدى للإحلال الفنى يساوى النسبة بيـــن الأنتجـة الحديـة الفيزيقيـة للموردين ومن تعريف منحنى الناتج المتساوى ان كمية الأنتاج ثابتة عند مختلـف النقـط عليه ، فإن الفقد فى الناتج الفيزيقى نتيجة تخفيض بسيط فى القدر المستخدم مـن المـورد

(ص) الذي يساوي الإضافة أو الزيادة في هذا الناتج الفيزيقي نتيجة الزيادة البسيطة في القدر المستخدم من المورد س ، الفقد في الإنتاج يساوي الناتج الحدي الفيزيقي للمورد (ص) مضروبا في الكمية المنخفضة من المورد (ص) وهي Δ ص . والإضافة إلى الإنتاج الحدي تساوي الناتج الفيزيقة للمورد (س) مضروبا في الكمية الإضافية أو المزادة من المورد (س) وهي Δ س) أي أن الفقد في الإنتاج = الزيادة في الإنتاج ، أي أن (Δص) × (الناتج الحدي للمورد ص)

=(س)×(الناتج الحدي للمورد س) ، وعليه فإن :الناتج الحدي الفيزيقي للمورد (س) مضروبا في الكمية الإضافية أو المزادة من المورد (س) وهي Δ س) أي أن الفقد في الإنتاج = الزيادة في الإنتاج ، أي أن (Δ ص)× (الناتج الحدي للمورد ص)

=(Δس)×(الناتج الحدي للمورد س) ، وعليه فإن : $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$ = $\frac{\text{الناتج الحدي للمورد س}}{\text{الناتج الحدي للمورد ص}}$

أي أن $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$ ، تساوي المعدل الحدي للإحلال الفني للمورد (س) بدلا من (ص) .

تناقص المعدل الحدي للإحلال الفني :

للمعدل الحدي للأحلال الفني خاصية هامة وهي انه يتناقص أكثر فأكثر للمورد (ص) عندما يحل محله المورد س . وبعبارة أخرى فانه عند زيادة القدر المستخدم من المورد (س) وانقاص القدر المستخدم من المورد (ص) فإن الكمية من المورد (ص) والتي تحل محلها وحدة واحدة من المورد (س) وبشرط المحافظة على نفس المستوى من الإنتاج سوف تتناقص ، وهذا يعرف بقاعدة تناقص المعدل الحدي للإحلال الفني والتي ترتبط بما يعرف بقانون الغلات المتناقصة بالنسبة للعلاقة بين الإنتاجيات الحدية الفيزيقية للموردين. فعلى منحنى الناتج المتساوي عند زيادة كمية المورد (س) وإنقاص كمية المورد (ص) فإن الإنتاج الحدي الفيزيقي للمورد (س) سوف يتناقص بينما يزيد الناتج الحدي الفيزيقي للمورد (ص) وعلى ذلك فإن الكمية من المورد (ص) والتي يتطلب الأمر أن تحل محلها وحدة اضافية واحدة من المورد (س) سوف تتناقص بشرط المحافظة على نفس المستوى من الإنتاج .

خصائص منحنيات الناتج المتساوى :

من أهم خصائص منحنيات الناتج المتساوى مايلى :

(١) منحنيات الناتج المتساوى كمنحنيات السواء يتناقص ميلها من اليسار إلى اليمين ، وهذا يعني ايضا أن ميلها سالب وذلك لان زيادة الكمية المستخدمة من المورد س ترتبط بإنخفاض الكمية المستخدمة من المورد (ص) فى ظل ثبات مستوى الإنتاج •

(٢) منحنيات الناتج المتساوى لاتتقاطع ، فإذا كان لدينا منحنيان من منحنيات الناتج المتساوى ، الاول منها يمثل مستوى انتاج يبلغ ٢٠ وحدة ، والثانى يمثل مستوى إنتاج يبلغ ٣٠ وحدة ، فإذا فرض وتقاطع المنحنيان فإن هذا يعنى وجود توليفة مشتركة من الموردين عند نقطة التقاطع ، وهذا يعني ان هذه التوليفة يمكن لها أن تنتج ٢٠ وحدة من الإنتاج كما تستطيع فى نفس الوقت أن تنتج ٣٠ وحدة من الإنتاج ،وهذا تناقض واضح ، لانه لايتيسر إنتاج مستويان مختلفان من الإنتاج فى ظل ثبات الفن الإنتاجى دون تغير •

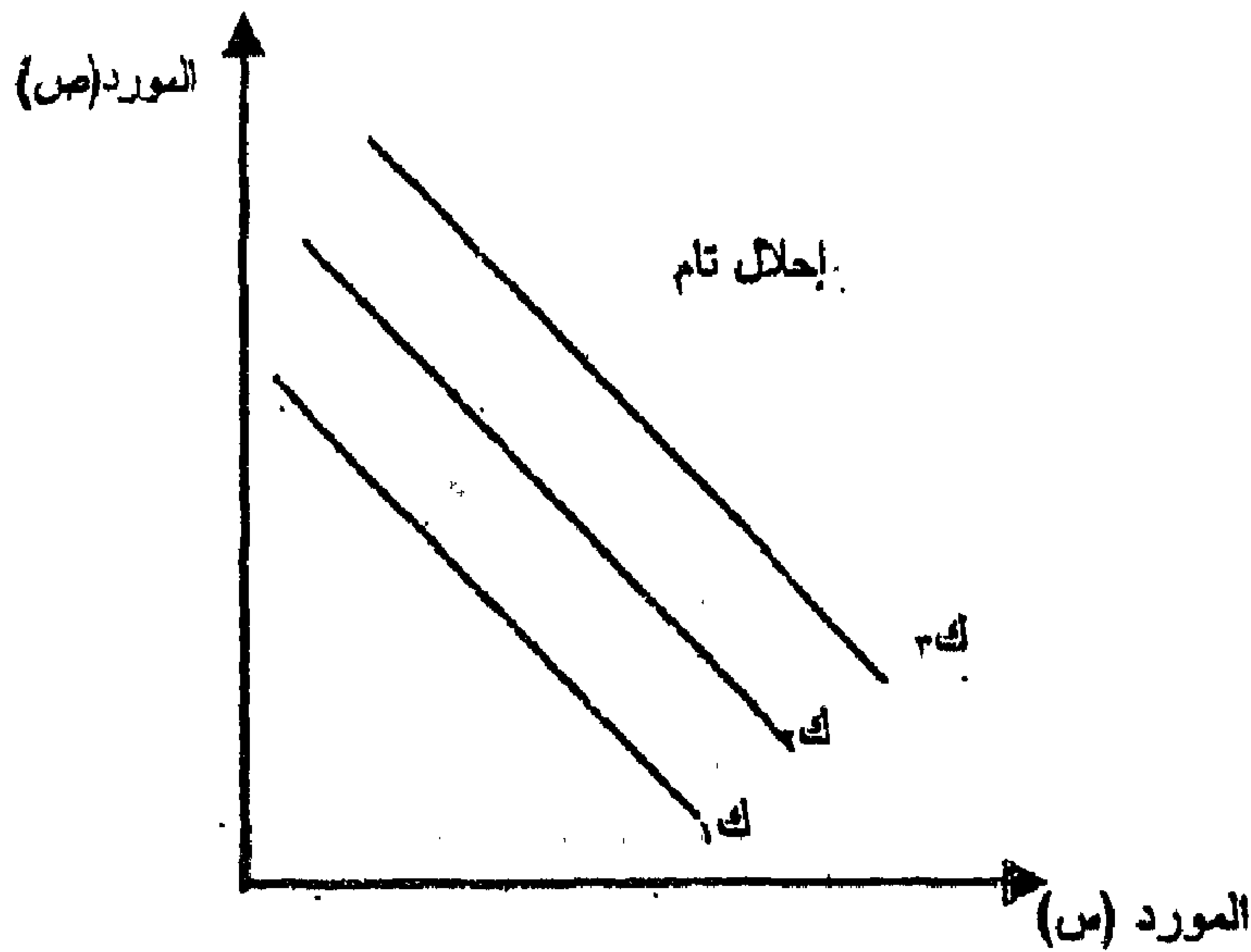
(٣) منحنيات الناتج المتساوى محدبة تجاه نقطة الاصل ، وتحدب منحنيات الناتج المتساوى إتجاه نقطة الأصل يعنى أنه عند التحرك على منحنى الناتج المتساوى من أعلى إلى أسفل فإن الكمية من المورد (ص) والتى تحل محلها كمية معينة صغيرة من المورد (س) سوف تقل فى ظل المحافظة على نفس مستوى الإنتاج•

وتحدب منحنيات الناتج المتساوى تعزى إلى ظاهرة تناقص المعدل الحدى للإحلال الفنى لانه اذا ماكان منحنى الناتج المتساوى مقعرا ناحية نقطة الاصل فإن المعدل الحدى للإحلال الفنى سوف يكون متزايد وليس متناقصا ، وهذا يمكن أن يكون صحيحا فى حالة الغلات أو العوائد المتزايدة وبما أن قانون العوائد أو الغلات المتناقصة أكثر انطباقا فى عالم الواقع فإن قاعدة تناقص المعدل الحدى للإحلال الفنى تكون أكثر سريانا مما يجعل منحنى الناتج المتساوى محدبا وليس مقعرا تجاه نقطة الأصل •

وتوجد حالتان استثنائيتان لخاصية تحدب منحنى الناتج المتساوى على النحو التالى:

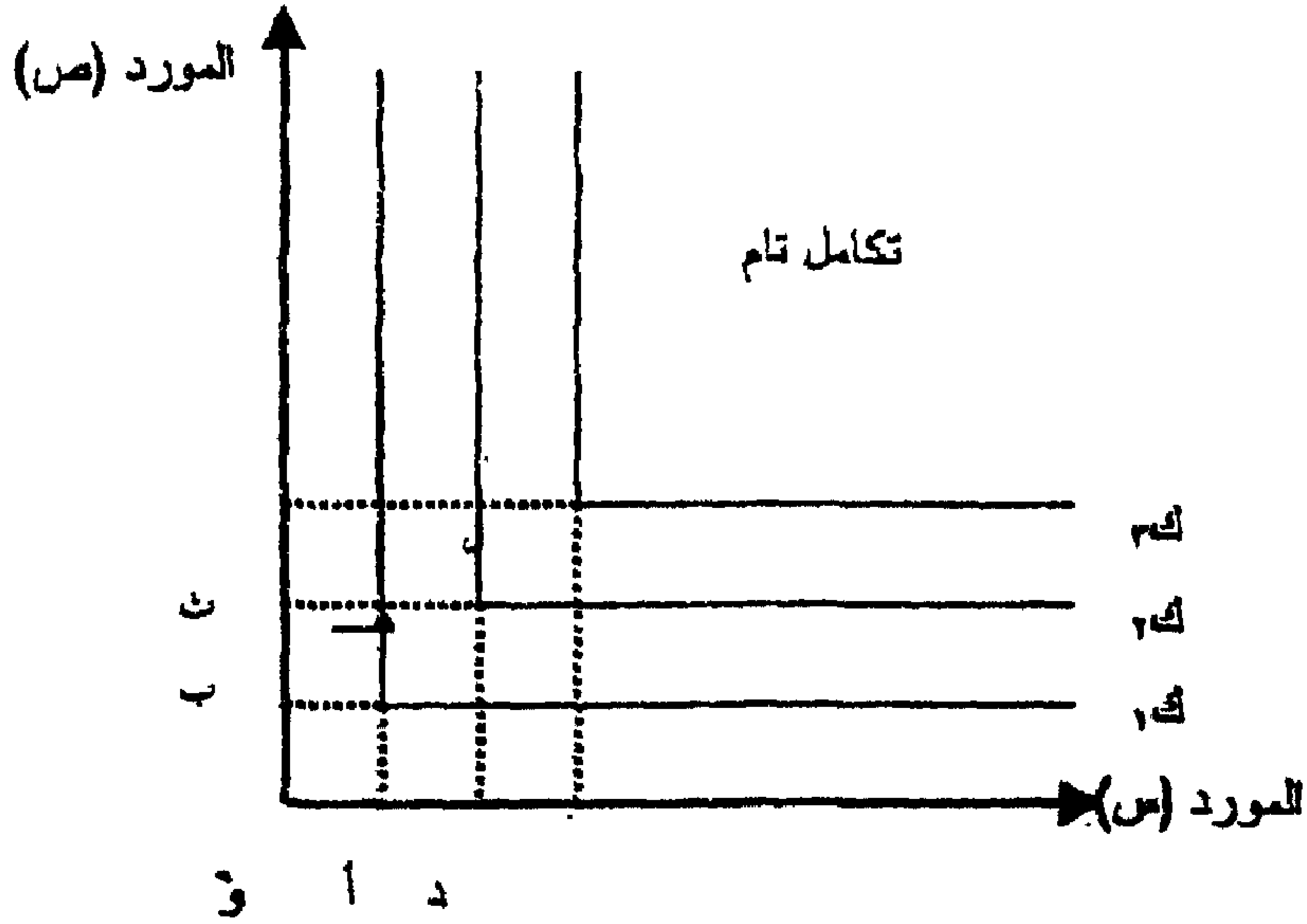
<u>الحالة الأولى:</u> هى حالة الموارد التى يمكن أن تحل محل بعضها احلالا كاملا او تاما ، وحينما يكون من الممكن إحلال الموردين احلالا كاملا محل بعضهما فإن هذا يعنى أنه

يمكن أن نستخدم فى العملية الإنتاجية أحد الموردين فقط ونستغنى بالكامل عن الاخـــر وعلى ذلك لايكون منحنىالناتج المتساوى محدبا نحو نقطة الاصل ولكـــن يكـــون خطـــا مستقيما كما فى الشكل التالى وفى هذه الحالة يكون المعدل الحدى للإحلال الفنى ثابتا عنـد أى نقطة على منحنى الناتج المتساوى ٠



<u>الحالة الثانية :</u> التكامل التام بين الموارد يعنى أن الموارد لابد أن تستخدم معـــا بنسـبة معينة ثابتة ٠ والشكل التالى يوضح ذلك حيث يتضح منه أن الكمية و أ من المـورد (س) ،والكمية و ب من المورد (ص) تستخدم فى إنتاج مستوى معين من الإنتاج يحدده منحنى الناتج المتساوى ك١ ، وأن أى زيادة فى القدر المستخدم من أحد الموردـــن دون زيـادة القدر المستخدم من المورد الثانى بنسبة محددة لن تؤدى إلى إضافة أوزيادة فـى الإنتـاج وهذا يفسر لماذا يأخذ منحنى الناتج المتساوى شكل الزاوية القائمـة عنـد التوليفـة مـن الموردين والتى تحتوى على النسبة المطلوبة من كل منهما ٠

وبالنظر إلى منحنى الناتج المتساوى ك١ حيث أن الناتج يمكـن أن يتـم إنتاجـه بالتوليفة (هـ) والتى تحتوى على و أ من المورد (س) وعلى و ب من المـورد (ص) ٠ فإذا زادت كمية المورد (س) عن القدر و أ دون زيادة فى كمية المورد (ص) فإن الإنتـاج لن يزيد وعلى ذلك يكون الجزء الأسفل من منحنى الناتج ك١ خطا مستقيما أفقيا ٠



وبالمثل ، فانه اذا ما ازدادت الكمية المستخدمة من المورد (ص) عن القدر (وب) دون زيادة فى كمية المورد (س) فإن الإنتاج لن يزيد ويبقى دون تغير • وعلى ذلك فإن الجزء الأعلى من منحنى الناتج المتساوى ك١ سوف يكون خطا مستقيما رأسيا • فى حالة الموارد المتكاملة تماما يمكن للإنتاج أن يزيد فقط بزيادة الكمية المستخدمة من الموردين بالنسب المعينة المطلوبة للعملية الإنتاجية • فمن الشكل إذا زادت كمية المورد (س) إلى ور (قدر و أ مرتين) وزادت الكمية من المورد (ص) إلى و ث (قدر و ب مرتين) فيكون لدينا التوليفة الجديدة ل • ويزداد بذلك الناتج ممثلا ذلك بمنحنى الناتج المتساوى الجديد ك٢ • ومن المهم أن نلاحظ انه لاتوجد امكانية الإحلال فى حالة الموارد التامة التكامل •

الفصل الرابع
إختيار توليفة الموارد والمنتجات

قمنا سابقا بتفسير وشرح كل من قانون النسب المتغيرة وعوائد السعة ، وكلاهما يندرج تحت عملية الإنتاج . والآن سوف نناقش مشكلة هامة تواجه المنظم وهى مشكلة تقدير وتحديد توليفة الموارد المستخدمة فى إنتاج ناتج ما . فكثيرا ماتواجه المنشأه ممكنات فنية مختلفة كى تختار فيما بينها ، أى تواجه المنشأة بتوليفات مختلفة من الموارد تستطيع أن تنتج فى ظلها مستوى معين من الإنتاج .أى أن كل توليفة موردية من هذه التوليفات تستطيع أن تنتج نفس القدر من الإنتاج والذى تنتجه باقى التوليفات الأخرى . وتصبح المشكلة هى أنه على المنظم أن يختار من بين كل تلك التوليفات توليفة واحدة تستخدم فى الإنتاج . وكما نعلم مما سبق فإن التوليفات المختلفة من الموارد والتى تنتج نفس المستوى من الإنتاج توضح على منحنى إنتاج متساوى . وخريطة الناتج المتساوى تشتمل على مجموعة من منحنيات الناتج المتساوى توضح ممكنات فنية مختلفة لإنتاج مستويات مختلفة من الإنتاج .

ونفترض هنا أن المنظم يبتغى معظمة أرباحه . ومعظمة الربح سوف تجعل المنظم يعمل على تدنية نفقات إنتاج كمية معينة من الإنتاج ، كما أنه يمكن وضع هذا الهدف فى صورة أخرى فنقول أن المنظم سوف يعمل على معظمة ناتجة فى ظل مستوى معين من النفقات أو التكاليف .

<u>وإختيار المنظم لتوليفة معينة من الموارد يعتمد على :</u>

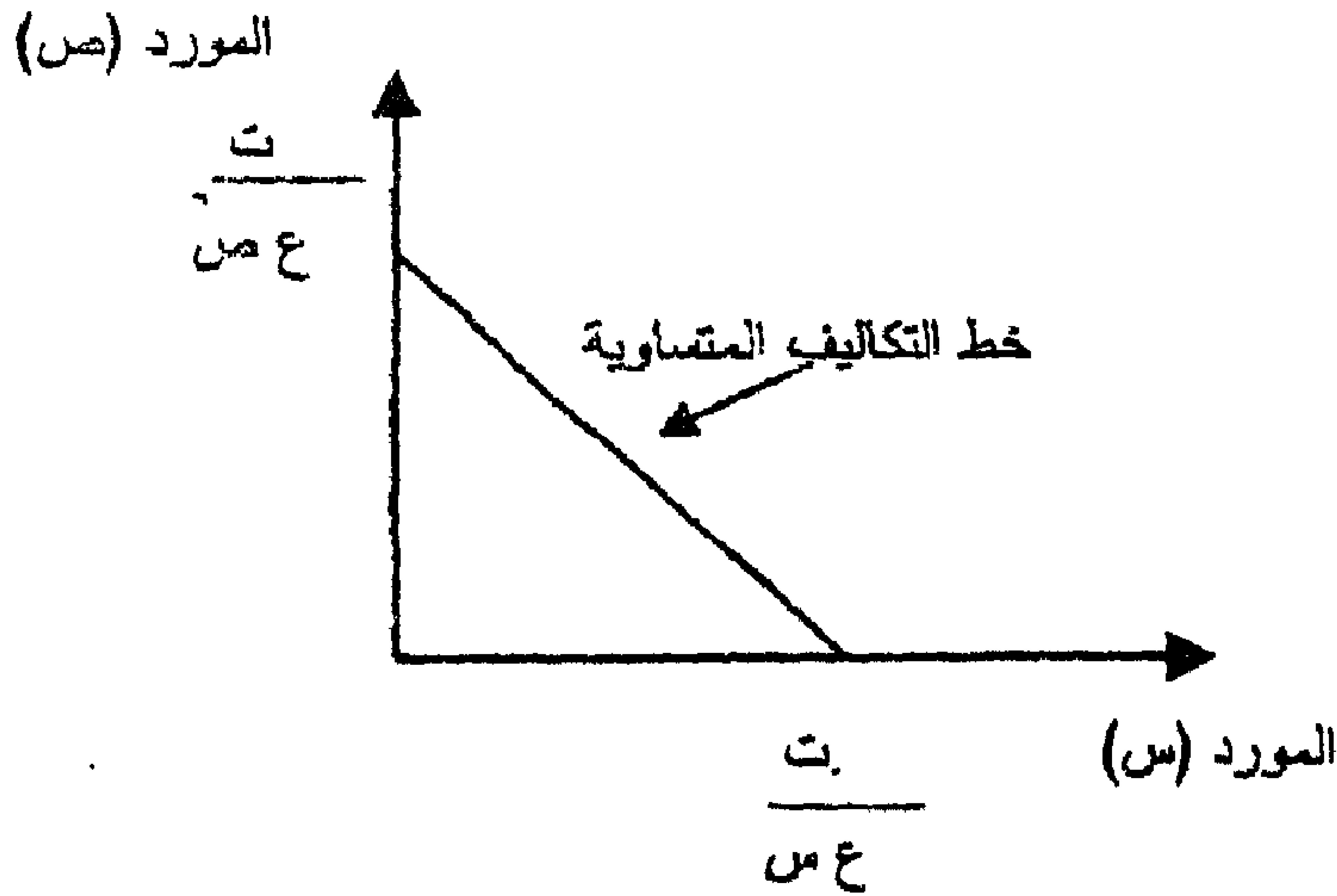
أ - الممكنات الفنية للإنتاج .

ب-أسعار الموارد المستخدمة فى إنتاج ناتج ما .

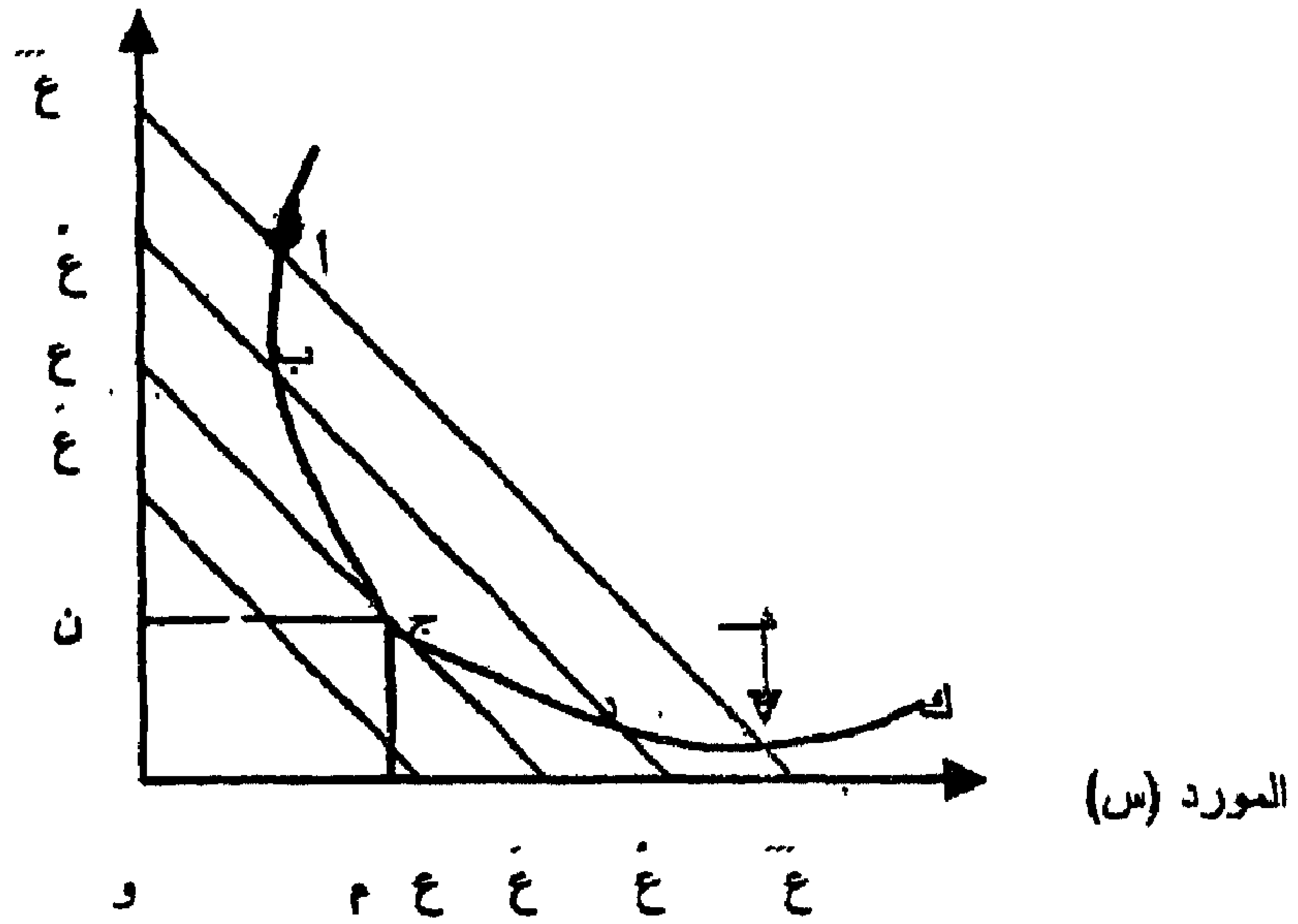
والممكنات الفنية للإنتاج توضح بإستخدام خريطة الناتج المتساوى . وقبل أن نتطرق فى شرح كيف يصل المنتج إلى توليفة الموارد الأقل تكلفة فإننا نشرح أولا مفهوم ما يعرف بإسم خط التكاليف المتساوية .

خط التكاليف المتساوية :

خط التكاليف المتساوية يوضح التوليفات المختلفة من موردين تستطيع المنشأة شراؤها بكمية معينة من الإنفاق أو التكاليف • ويبين الشكل التالى كيفية رسم خط التكاليف المتساوية ودلالته • حيث يوضح المحور الأفقى وحدات المورد س بينما يوضح المحور الرأسى وحدات المورد ص • وبافتراض أن أسعار الموارد محددة وثابتة بالنسبة للمنشأة ، أى بإفتراض أن المنشأة تعمل فى ظل أسواق للموارد تتسم بالمناقسة الكاملة •



وبإفتراض أن المنظم قد حدد مستوى الإنتاج المراد تحقيقه • والسؤال سوف يصبح ماهى توليفة الموارد التى سوف يستخدمها المنتج أو المنظم فى إنتاج هذا المستوى المعين أى المحدد من الإنتاج • ولانتاج مستوى معين من الأنتاج فإن المنتج سوف يختار تلك التوليفة من الموارد والتى تدنى تكاليفه الإنتاجية أى تجعل تلك التكاليف أقل مايمكن • وبهذه الطريقة فقط سوف يعظم المنتج أرباحه أى يجعلها أكبر مايمكن • أى أن المنتج سوف يقوم بإنتاج مستوى الإنتاج المعين بتوليفة الموارد الأقل تكلفة • وهذه التوليفة الموردية الأقل تكلفة سوف تكون مثالية بالنسبة للمنتج ولفهم ماتعنيه توليفة الموارد الأقل تكلفة بشيء من الإيضاح فإننا سوف نستعين بالشكل التالى •



ويتبين من الشكل أن نقطة تماس منحنى الناتج المتساوى مع خط التكاليف المتساوية تحدد توليفة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج كمية معينة من الإنتاج .

والكيفية التي سوف يصل بها المنظم إلى التوليفة الأقل تكلفة يمكن تفسيرها بالاستعانة بمفهوم المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص والنسبة السعرية لهما .

المعدل الحدى للإحلال الفنى هو ميل منحنى الناتج المتساوى عند مختلف النقط عليه . اما النسبة السعرية للموردين فهى ميل خط التكاليف المتساوية . فالمنظم مثلا لن يختار التوليفة الموردية أ فى الشكل ليستخدمها فى إنتاج الكمية المستهدفة من الإنتاج على منحنى الناتج المتساوى ك وذلك لانه عند النقطة أ يكون المعدل الحدى للإحلال الفنى بين الموردين س ، ص أكبر من النسبة السعرية بينهما (لانه عند النقطة أ يكون ميل منحنى الناتج المتساوى له أكبر من ميل خط التكاليف المتساوية) . وعلى ذلك اذا ما كان المنتج عند النقطة أ فانه سوف يستخدم كمية أكبر من س لتحل محل ص ويهبط إلى أسفل منحنى الناتج المتساوى ك .

وبالمثل فإن المنتج أو المنظم لن يتوقف عند نقطة ب لأن المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص لازال أكبر من النسبة السعرية بينهما أى أن ميل منحنى الناتج المتساوى يظل أكبر من ميل خط التكاليف المتساوية أى أن المنتج سوف يستمر فى

الهبوط على منحنى الناتج المتساوى ك • وعندما يصل المنتج إلى النقطة جـ فإن المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص يكون مساويا للنسبة السعرية بينهما • أى أن ميل منحنى الناتج المتساوى يكون مساويا لميل خط التكاليف المتساوية عند تلك النقطة • وبالتالى لن يكون هناك مبررا ليستمر المنتج فى الهبوط على المنحنى ك أى إحلال س محل ص لأنه لن يستطيع تخفيض تكاليفه الإنتاجية بهذه الطريقة ولكنه فى الحقيقة سوف يصل إذا فعل ذلك الى خط تكاليف متساوية أعلى أى سوف يصل إلى تكاليف إنتاجية أعلى • فمن الواضح أن النقاط د ، هـ تقع على خطوط تكاليف متساوية أعلى • فعند تلك النقاط د ، هـ على منحنى الناتج المتساوى ك يكون المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص أقل من النسبة السعرية بينهما لذا يضطر المنظم أن تقوم بإحلال ص محل س أى يتحرك إلى أعلى اليسار على منحنى الناتج المتساوى ك حتى يصل الى النقطة ح ، هـ وهى نقطة التماس ، حيث عندها يتساوى المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص مع النسبة السعرية بينهما •

ومن الواضح الأن أن المنظم سوف يدنى تكاليفه عندما يستخدم التوليفة الموردية التى يكون عندها المعدل الحدى للإحلال الفنى مساويا للنسبة السعرية للموارد •

أى أنه عند نقطة التوازن حـ فإن :

$$\text{المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص} = \frac{\text{سعر الوحدة من المورد س}}{\text{سعر الوحدة من المورد ص}}$$

وكما نعرف فإن المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص يساوى النسبة بين الإنتاجية الحدية الفيزيقية للموردين أى أن :

$$\text{المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص} = \frac{\text{الناتج الحدى الفيزيقى للمورد س}}{\text{الناتج الحدى الفيزيقى للمورد ص}}$$

<u>أي أنه عند التوازن :</u>

الناتج الحدى الفيزيقى للمورد س   سعر الوحدة من المورد س
_________________ = _________________
الناتج الحدى الفيزيقى للمورد ص   سعر الوحدة من المورد ص

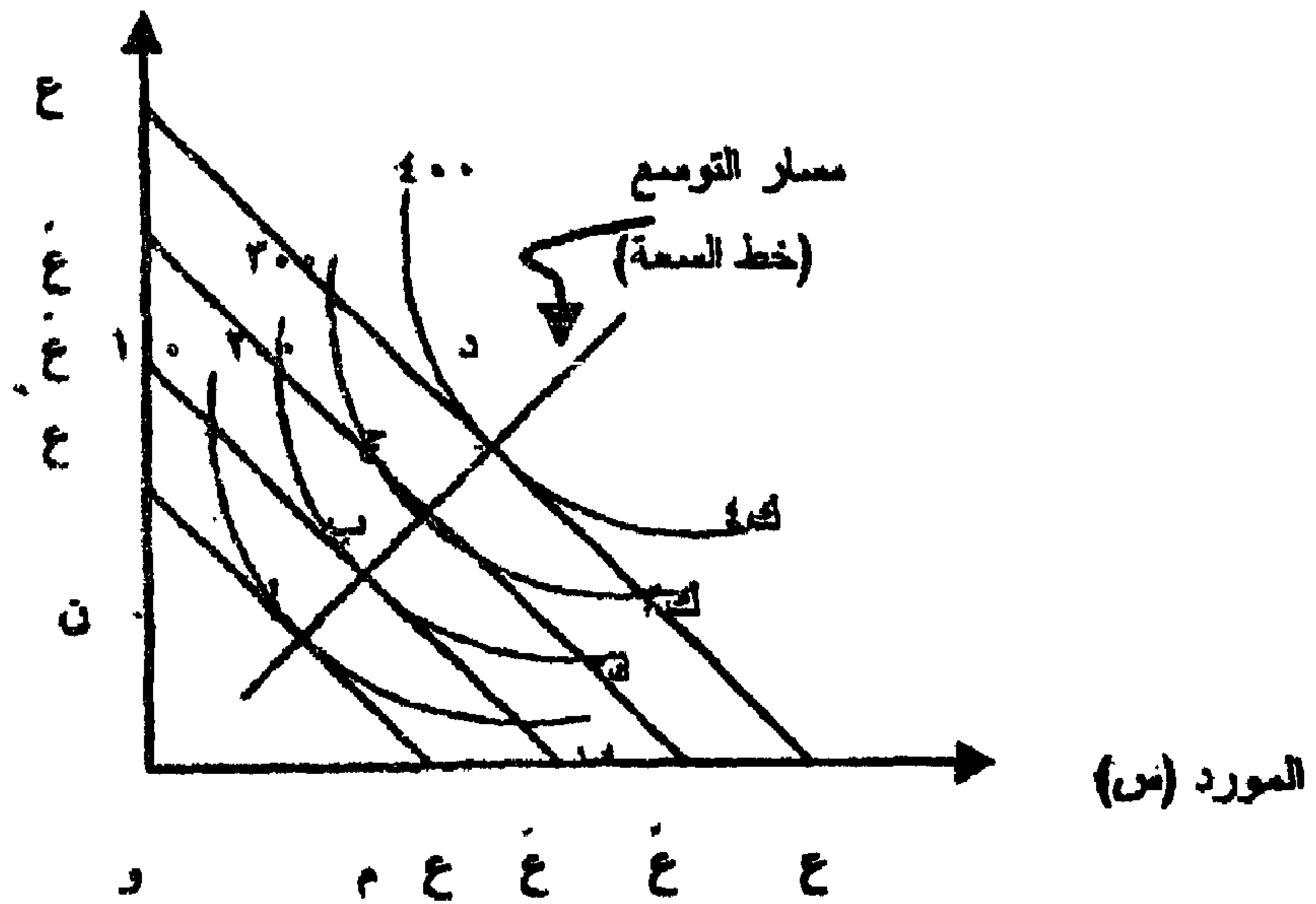
أو :

الناتج الحدى الفيزيقى للمورد س   الناتج الحدى الفيزيقى للمورد ص
_________________ = _________________
سعر الوحدة من المورد س   سعر الوحدة من المورد ص

المسار التوسعى

لقد شرحنا فيما سبق الكيفية التى بها ستختار المنشأة توليفة موردية معينة لإنتاج مستوى معين من الإنتاج وذلك فى ظل افتراض ثبات أسعار الموارد الإنتاجيـــة ، والآن سوف نقوم بدراسة الكيفية التى بها سوف يقوم المنظم بتغيير التوليفات الموردية حينما يتوسع فى الإنتاج فى ظل إفتراض ثبات الأسعار الموردية أيضا ، ولكى نبدأ فاننا سوف نفترض أن الإستدلال على أسعار الموردين س ، ص ممكن عن طريق حساب ميل خط التكاليف المتساوية ع ع ، ففى الشكل التالى يوجد لدينا أربعة خطوط التكاليف المتساوية ع ع ، ع‾ ع‾ ، ع‾‾ ع‾‾ ، ع‾‾‾ ع‾‾‾ ، توضح مستويات مختلفة من اجمالى التكاليف أو أجمالى المبالغ المخصصة للإنفاق ، ومن الملاحظ ان جميع خطوط التكاليف المتساوية فى الشكل متزايدة وهذا يعنى أن أسعار الموردين ثابتة لاتتغير ، فاذا ارادت المنشأة ان تنتج المستوى الإنتاجي $ك_1$ فانها سوف تختار التوليفة الموردية (أ) حيث أنـها التوليفة التى تدنى تكلفة الإنتاج ، أ هى نقطة تماس منحنى الناتج المتساوى $ك_1$ مع خط التكاليف المتساوية ع ع ، والآن اذا مااردات المنشأة أن تنتج مستوى أعلى من الانتاج وليكن المستوى ($ك_2$) فإنها حينئذ سوف تختار التوليفة الموردية (ب)والتى تعتبر التوليفة الأقل تكلفة بالنسبة لمستوى الإنتاج الجديد وبالمثل فانه للمستويات الإنتاجية الأعلـى ($ك_3$، $ك_4$) فإن المنشأة ستختار على الترتيب التوليفات (حـ)،(د)والتى تدنى التكاليف بالنسبة للمستويات الإنتاجية المقررة ، والخط الذى يربط كل تلك التوليفات الأقل تكلفة وهى التوليفات أ ، ب ، حـ ، د ويعرف باسم مسار التوسع أو الممر التوسعي وعلى ذلك يمكن

أن يعرف على أنه المحل الهندسى لنقط تماس منحنيات الناتج المتساوى مع خطوط التكاليف المتساوية • والممر التوسعي يعرف أيضا بخط السعة لأنه يوضح الكيفية التي يغير بها المنظم الكميات المستخدمة من الموردين عندما تزداد السعة الإنتاجية • والممر التوسعي يمكن أن يكون له أكثر من شكل وأكثر ومن ميل معتمدا في ذلك على الاسعار النسبية للموارد الإنتاجية المستخدمة وعلى شكل منحنيات الناتج المتساوى •



الباب الرابع

نظرية التكاليف

الفصل الأول

دالات التكاليف

تفترض نظريتي الإنتاج والتكاليف دائماً مبدأ الرشادة (١) في سلوك المنتجين، بمعنى أن المنتج أثناء قيامه بالعملية الإنتاجية يضع نصب عينيه دائماً تحقيق هدفه الأول وهو تحقيق أقصى مايمكن من الأرباح أو على أسوأ الظروف تحقيق أقل مايمكن من خسارة إذا لم تمكنه ظروف السوق من تحقيق أقصى أرباح. والأرباح ماهي إلا الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي التكاليف والمنتج في سعيه لتحقيق أقصى ربح ممكن فأنه يحاول جاهداً لإختيار التوليفة المثلى من عناصر الإنتاج التي تحقق له مستوى معين من الإنتاج بأقل قدر ممكن من التكاليف أو تحقيق أكبر إنتاج ممكن من قدر معين من التكاليف.

وكثيراً مايقصد بتكاليف الإنتاج بأنها كل مايتحمله المنتج أو المشروع من إنفاق في سبيل السلع والخدمات، فتشمل أجور العمال، وأثمان المواد الخام والوقود، وتكاليف النقل والتأمين.. إلخ وتتوقف التكاليف التي يتحملها المشروع في سبيل إنتاج السلع والخدمات على: (١) نوع السلعة أو الخدمة المنتجة إذ يتوقف عليها نوع وكمية عناصر الإنتاج المستخدمة، (٢) أثمان خدمات عوامل الإنتاج

المستخدمة، (٣) المستوى الفني للإنتاج اى مستوى الكفاءة الإنتاجية التى تستخدم بها عناصر الإنتاج.

ويتم التعبير عن التكاليف فى صورة نقدية حيث تحدد قيمة نقدية لخدمات عوامل الإنتاج المستخدمة فى إنتاج السلعة ثم تجمع هذه القيم النقدية للحصول على التكاليف الكلية وهنا يرجع إلى أنه لايمكن تحديد التكاليف الكلية فى صورة عينية لإختلاف وعدم تجانس وحدات عناصر الإنتاج المختلفة وإختلاف وحدات قياسها.

وتعرف تكاليف الإنتاج بأنها كل مايتحمله المشروع من إنفاق فى سبيل إنتاج السلعة والخدمات وهو تعريف عام لايحمل مدلولاً محدداً لمعنى التكاليف فالواقع أن مفهوم التكاليف يختلف بحسب الزاوية التى ينظر إليها منها. فيمكن النظر إلى تكاليف إنتاج السلعة أو الخدمة على إعتبار أنها ثمن خدمات عناصر الإنتاج التى ساهمت فى إنتاجها بما فيها الربح العادى وهو ثمن أو عائد خدمة عنصر التنظيم، كما يمكن النظر إليها على إعتبار أنها مقدار العائد التى ضحى به المنتج إذا ماوجه موارده إلى إنتاج سلعة أخرى أو مايطلق عليه تكلفة الفرصة البديلة. كذلك يمكن النظر إليها بإعتبارها ماتحمله المجتمع فى سبيل إنتاجه السلعة أو الخدمة أو بمعنى آخر مقدار ماضحى به المجتمع من سلع وخدمات كان يمكن إنتاجها فى سبيل إنتاج هذه السلعة أو الخدمة أو مايعرف بتكلفة الفرصة البديلة أو التكلفة الإجتماعية كما قد ينظر إليها من زاوية المبالغ التى يقوم المنتج بدفعها فعلاً فى سبيل إنتاج هذه السلعة أو الخدمة أو مايعرف بالتكاليف الظاهرة، وتلك المبالغ التى كان من المحتم على المنتج أن يقوم بدفعها ولكنه لايفعل ذلك فوراً بل ويقوم فقط فى نهاية العملية الإنتاجية بحسابها ضمن بنود التكاليف لأنها عبارة عن ثمن خدمات عوامل الإنتاج التى يمتلكها أو مايعرف بالتكاليف الضمنية أو الخفية وقد ينظر إليها من وجهة النظر الزمنية فبنود التكاليف التى يمكن تغيرها فى المدى القصير يطلق عليها التكاليف المتغيرة أما التى لايمكن تغيرها فيطلق عليه التكاليف الثابتة.

تكلفة الفرصة البديلة: لما كانت الموارد الإنتاجية محدودة ولها إستخدامات متعددة .فإن إستخدام حجم معين من الموارد فى إنتاج سلعة وخدمة معينة فإن هذا يعنى بالضرورة التضحية بسلع وخدمات أخرى كان من الممكن إنتاجها فيما لو وجهت هذه الموارد لإنتاجها، وعلى ذلك يمكن القول أن تكلفة الفرصة البديلة لسلعة أو خدمة معينة هى العائد المضحى به نتيجة لعدم إستخدام الموارد التى إستخدمت فى إنتاج هذه السلعة أو الخدمة فى أحسن إستخدام بديل لها. وحساب تكلفة الفرصة البديلة من وجهة نظر المشروع الفردى لاينتابها الكثير من الصعوبات الأمر الذى يختلف عنه إذا ماأريد حسابها من وجهة نظر المجتمع، فالموارد المتاحة للمجتمع محدودة ونادرة ومتعددة الإستخدامات فى حين أن حاجاته متعددة ومتجددة ولانهائية الأمر الذى يعنى أن توجيه الموارد لإستخدام معين إنما ينطوى على التضحية بحاجات أخرى للمجتمع، ولذلك فتقاس التكلفة الحقيقية التى يتحملها المجتمع فى سبيل إنتاج سلعة أو خدمة معينة السلع والخدمات الأخرى التى تم التضحية بها وحرم المجتمع منها لتوجيه الموارد إلى إنتاج هذه السلعة أو الخدمة وهذا يحتم على المجتمع رسم وتخطيط وتنفيذ السياسة الكفيلة بإستخدام الموارد إستخداماً رشيداً وهو الأمر الذى يقضى بألا يسمح بتشغيلها فى مجالات الإنتاج الأقل أهمية قبل إستيفاء حاجاته فى مجالات الإنتاج الأكثر أهمية.

التكاليف الخاصة والتكاليف الإجتماعية:

التكاليف الخاصة هى التكاليف منظوراً إليها من وجهة نظر المنتج الفرد أو المشروع الفردى وتقاس بكمية العائد من أحسن الإستخدامات البديلة للموارد المتاحة للمشروع أما التكاليف الإجتماعية فهى التكاليف من وجهة نظر المجتمع. وقد تكون بعض بنود التكاليف فى المشروع الفردى صفراً أما التكاليف الإجتماعية تكون كبيرة جداً، فعلى سبيل المثال فإن إنشاء مصنع للكيماويات يتخلص من فضلاته فى مياه نهر أو شاطىء معين يترتب عليه التكاليف الإجتماعية الباهظة يتمثل ذلك فى القضاء الثروة السمكية وتكاليف تنقية المياه والأضرار بالصحة

العامة ومايتطلبه ذلك من نفقات إنشاء مستشفيات وخلافه وقياساً على ذلك العديد من المصانع التى ينتج عنها الأدخنة والفضلات السامة والضوضاء الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى تلوث البيئة ومايترتب عليه من مضار صحية وإقتصادية.

التكاليف الظاهرة والتكاليف الخفية أو الضمنية: التكاليف الظاهرة للإنتاج هى مختلف وجوه الإنفاق التى غالباً ماتعتبر مصاريف مثال ذلك المدفوعات الظاهرة لعناصر الإنتاج التى تشتريها أو تؤجرها الوحدة الإنتاجية أو المشروع وتتضمن هذه المدفوعات أثمان المواد الخام ونصف المصنوعة وأجور العمال وقيمة الوقود المستخدم فى عملية الإنتاج.. إلخ. أما التكاليف الخفية أو الضمنية فتتضمن تكاليف عناصر الإنتاج المملوكة والتى غالباً لاتحسب فى مصاريف المشروع، ويتضمن هذا البند من المصاريف مثلاً أجر المدير إذا ماكان مالكاً للمشروع ولايتقاضى أجراً نظير قيامه بمهام الإدارة وكذا أجور اقاربه أو أفراد أسرته إذا ماكانوا لايتقاضون أجوراً وكذا الفائدة المستحقة على رأس المال المملوك إن لم تكن تحسب ضمن تكاليف الإنتاج الظاهرة.

التكاليف من وجهة النظر الزمنية: تختلف الكيفية التى تتأثر بها تكاليف الإنتاج إذا ماتغيرت الكمية المنتجة لكل وحدة زمنية إختلافا بيناً بإختلاف الوحدة الزمنية موضع الإعتبار، وعند تحليل التكاليف يجب التمييز بوضوح بين مايطلق عليه المدى القصير والمدى الطويل فالمدى القصير أن هو إلا فترة زمنية قصيرة لدرجة يستحيل معها على الوحدة الإنتاجية تغيير الكميات المستخدمة من أى عنصر إنتاجى وكلما طالت الفترة الزمنية موضع الإعتبار كلما أصبح بإمكان الوحدة الإنتاجية أو المشروع تعديل أو تغيير الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج، وكلما زادت الفترة الزمنية طولاً كلما إزداد عدد العناصر الإنتاجية التى يمكن للوحدة الإنتاجية تغيير كمياتها حتى يصبح بمقدور الوحدة الإنتاجية تغيير القدر المستخدم من كافة عناصر الإنتاج وتتوقف إمكانية تغيير الكميات المستخدمة

من أى مورد إنتاجى على طبيعة العنصر والشروط التى تشتريه أو تؤجره بها الوحدة الإنتاجية. فبعض الموارد كالمبانى أو الأرض وبما تستأجره الوحدة الإنتاجية لفترة زمنية طويلة مما يستحيل تغيير الكميات المستخدمة منها فى فترة وجيزة. ومثال ذلك أيضاً الآلات والمعدات الميكانيكية التى يصعب إستبدالها أو زيادتها أو التخلص منها فى فترة زمنية قصيرة. هذا ويقصد الإقتصاديون بإصطلاح المدى القصير فترة زمنية من القصر بحيث لايكون بمقدار الوحدة الإنتاجية كالأراضى والمبانى والآلات والماكينات الثقيلة وكذا الإدارة العليا، وهذه الموارد التى لايمكن تغييرها فى المدى القصير تعرف بالموارد الثابتة، وكذلك يمكن تعريف المدى القصير بأنه فترة زمنية من الطول بحيث تسمح بتغيير الكميات التى تستخدمها الوحدة الإنتاجية من الموارد المتغيرة كالعمل والمواد الخام وماشابهها.

هذا وتتحدد سعة الوحدة الإنتاجية بمقدار كميات العناصر الثابتة التى تستخدمها الوحدة الإنتاجية فسعة الوحدة الإنتاجية تشكل الحد الأقصى لكمية السلعة التى يمكن للوحدة الإنتاجية إنتاجها فى كل وحدة زمنية.

أما المدى الطويل فهو فترة زمنية طويلة لدرجة تمكن الوحدة الإنتاجية من تغيير الكميات التى تستخدمها الوحدة الإنتاجية من أى عنصر من عناصر الإنتاج، وعلى ذلك ففى المدى الطويل تعتبر كافة عناصر الإنتاج متغيرة.

منحنيات التكاليف فى المدى القصير

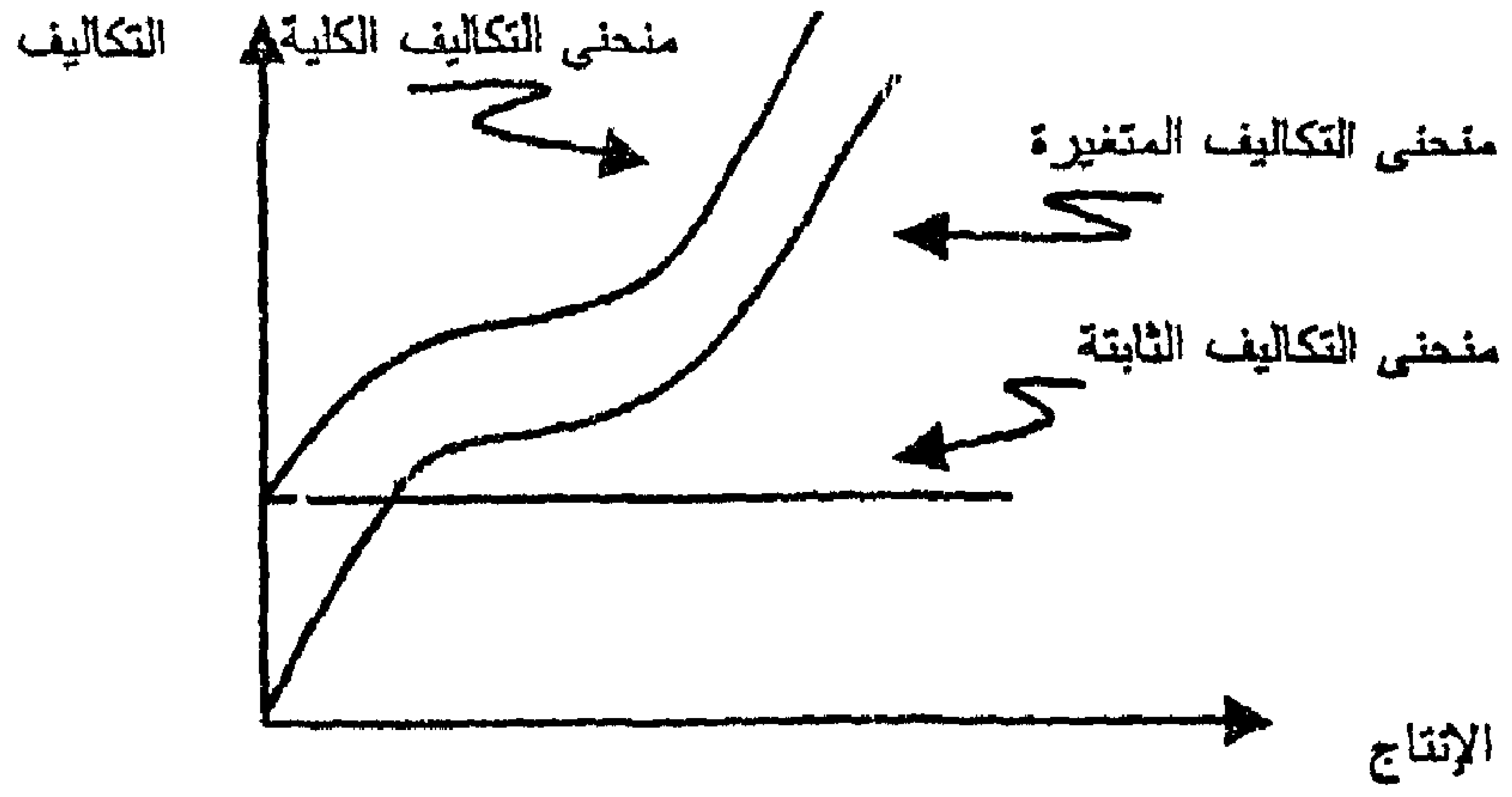
يمكن تقسيم التكاليف الكلية للإنتاج إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة تبعاً لما إذا كانت هذه التكاليف قد أنفقت فى حيازة عناصر الإنتاج الثابتة أو المتغيرة.

التكاليف الكلية: ويقصد بها إجمالى المصاريف التى يتحملها المشروع وهى تشمل كل من التكاليف الثابتة الكلية والتكاليف المتغيرة الكلية.

التكاليف الثابتة الكلية: وهى تشمل كافة أوجه التكاليف الخاصة بعناصر الإنتاج الثابتة وهى تسمى كذلك لأن حجمها الكلى لايتغير بتغير حجم الإنتاج، ليس هذا فحسب بل أن المنتج يدفعها سواء أنتج أو لم ينتج أى حتى لو كان حجم الإنتاج صفراً، فمقدارها ثابت عند أى حجم من الإنتاج، ولذا يأخذ منحنى التكاليف الثابتة الكلية شكل الخط المستقيم الموازى للمحور الأفقى ومثال التكاليف الثابتة إيجار الأرض والمبانى والضرائب الثابتة، وبعض أنواع أقساط التأمين وغير ذلك من المصاريف التى لاترتبط بحجم الإنتاج.

التكاليف المتغيرة الكلية: وهى تشمل كافة أوجه التكاليف الخاصة بعناصر الإنتاج المتغيرة. وسميت كذلك لأنها تتغير بتغير حجم الإنتاج أى تزيد بزيادته وتنقص بنقصه، على أن معدل الزيادة فى التكاليف الكلية المتغيرة بزيادة الإنتاج ليس ثابتاً هى تزيد فى البداية بمعدل متناقص ثم تزيد بمعدل متزايد وهذا فى الواقع هو الوجه الأخر لمعدل زيادة الإنتاج، فعندما يزيد الإنتاج بمعدل متزايد يقابله زيادة التكاليف الكلية المتغيرة (والتكاليف الكلية) بمعدل متناقص، وزيادة الإنتاج بمعدل متناقص يقابله زيادة التكاليف الكلية المتغيرة (والتكاليف الكلية) بمعدل متزايد الأمر الذى يمكن القول معه أن مرحلة تزايد الإنتاج هى مرحلة تناقص التكاليف ومرحلة تناقص الإنتاج هى مرحلة تزايد التكاليف ويلاحظ أن منحنى إجمالى التكاليف المتغيرة يبدأ من نقطة الأصل أى أنها تكون صفراً عندما يكون الإنتاج صفراً، كما يلاحظ أنه فى البداية يزيد بمعدل متناقص ثم يزيد بمعدل متزايد.

ومنحنى التكاليف الكلية يأخذ نفس شكل منحنى التكاليف الكلية المتغيرة ولكنه لا يخرج من نقطة الأصل وهذا يرجع إلى أنه فى حالة ماكان الإنتاج صفراً فإن التكاليف الكلية فى هذه الحالة ستكون مساوية للتكاليف الثابتة حيث أن التكاليف الكلية المتغيرة ستكون صفر. ويمكن توضيح منحنيات التكاليف بالشكل التالى:



كما يوضح الجدول التالى أن التكاليف الكلية للإنتاج هى مجموع كل من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.

إجمالى التكاليف الكلية والتكاليف المتغيرة والثابتة للإنتاج

الكمية المنتجة	التكاليف الثابتة الكلية	التكاليف المتغيرة الكلية	التكاليف الكلية
١	١٠٠	٤٠	١٤٠
٢	١٠٠	٧٠	١٧٠
٣	١٠٠	٨٥	١٨٥
٤	١٠٠	٩٦	١٩٦
٥	١٠٠	١٠٤	٢٠٤
٦	١٠٠	١١٠	٢١٠
٧	١٠٠	١١٥	٢١٥
٨	١٠٠	١٢٠	٢٢٠
٩	١٠٠	١٢٦	٢٢٦
١٠	١٠٠	١٣٤	٢٣٤
١١	١٠٠	١٤٥	٢٤٥
١٢	١٠٠	١٦٠	٢٦٠
١٣	١٠٠	١٨٠	٢٨٠
١٤	١٠٠	٢٠٦	٣٠٦
١٥	١٠٠	٢٣٩	٣٣٩
١٦	١٠٠	٢٨٠	٣٨٠
١٧	١٠٠	٣٣٠	٤٣٠
١٨	١٠٠	٣٩٠	٤٩٠
١٩	١٠٠	٤٦١	٥٦١
٢٠	١٠٠	٥٤٤	٦٤٤

متوسطات التكاليف:

هناك ثلاثة أنواع من متوسطات التكاليف أولها متوسط التكاليف الكلية وثانيها متوسط التكاليف المتغيرة وثالثها متوسط التكاليف الثابتة.

١- **متوسط التكاليف الثابتة:** وهو نصيب الوحدة من الإنتاج من التكاليف الثابتة الكلية ويمكن الحصول عليها عند أى مستوى من مستويات الإنتاج بقسمة التكاليف الثابتة الكلية على عدد الوحدات المنتجة ولذلك فأن متوسط التكاليف الثابتة يتناقص باستمرار زيادة الإنتاج.

٢- **التكاليف المتوسطة المتغيرة:** ويقصد بها نصيب الوحدة من الإنتاج من التكاليف المتغيرة الكلية، ويمكن الحصول عليها عند أى مستوى من مستويات الإنتاج وذلك بقسمة التكاليف المتغيرة الكلية على عدد الوحدات المنتجة، ولما كانت التكاليف المتغيرة الكلية تزيد أولاً بمعدل متناقص فى نفس ذلك الوقت الذى يزيد فيه الإنتاج بمعدل متزايد ولذا فأن قيمة الكسر أى متوسط التكاليف المتغيرة تتناقص فى البداية ثم بعد ذلك تبدأ التكاليف الكلية تزيد بمعدل متزايد فى نفس ذات الوقت الذى يزيد فيه الإنتاج بمعدل متناقص ولذا فأن قيمة الكسر أى متوسط التكاليف المتغيرة تتزايد.

٣- **متوسط التكاليف الكلية:** وهو نصيب الوحدة من الإنتاج من التكاليف الكلية ويمكن الحصول عليها بقسمة التكاليف الكلية على عدد الوحدات المنتجة وهي تسلك نفس سلوك متوسط التكاليف المتغيرة ولنفس الأسباب إلا أنها تكون أكبر من متوسط التكاليف المتغيرة ولنفس الأسباب إلا أنها تكون أكبر من متوسط التكاليف المتغيرة بمقدار متوسط التكاليف الثابتة عند نفس المستوى من الإنتاج كما أنها تبلغ نهايتها الصغرى عند حجم إنتاج أكبر من الحجم الذى تبلغ عنده التكاليف المتوسطة المتغيرة نهايتها الصغرى، ولما كان متوسط التكاليف الكلية يساوى مجموع متوسط التكاليف المتغيرة ومتوسط التكاليف الثابتة. ولما كان متوسط التكاليف الثابتة يقل بزيادة مقدار الإنتاج فتكون المسافة بين منحنى متوسط التكاليف الكلية ومنحنى متوسط التكاليف الكلية ومنحنى متوسط التكاليف المتغيرة كبيرة فى البداية ثم يأخذ المنحنيان فى الإقتراب من بعضهما بزيادة الإنتاج إلا أنهما لايلتقيان.

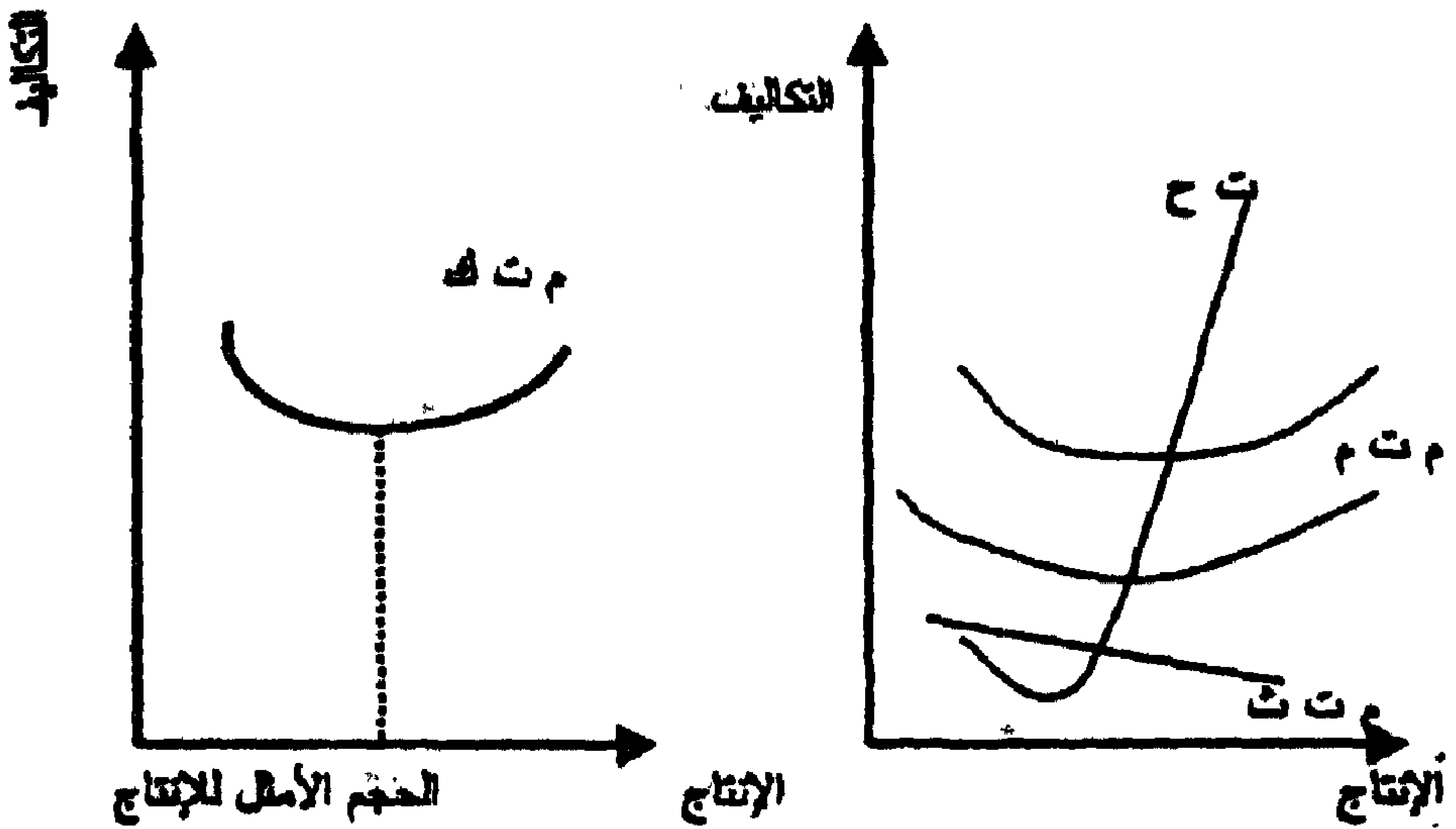
متوسط التكاليف الثابتة ومتوسط التكاليف المتغيرة

ومتوسط التكاليف الكلية والتكاليف الحدية

الإنتاج	متوسط التكاليف الثابتة	متوسط التكاليف المتغيرة	متوسط التكاليف الكلية	التكاليف الحدية
١	١٠٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	-
٢	٥٠,٠	٣٥,٠	٨٥,٠	٣٠
٣	٣٣,٣	٢٨,٣	٦١,٧	١٥
٤	٣٥,٠	٢٤,٠	٤٩,٠	١١
٥	٣٠,٠	٢٠,٨	٤٠,٨	٨
٦	١٦,٧	١٨,٣	٣٥,٠	٦
٧	١٤,٤	١٦,٤	٣٠,٧	٥
٨	١٢,٣	١٥,٠	٢٧,٥	٥
٩	١١,١	١٤,٠	٢٥,٠	٦
١٠	١٠,٠	١٣,٤	٣٣,٤	٨
١١	٩,١	١٣,٢	٣٠,٣	١١
١٢	٨,٣	١٣,٣	٢١,٧	١٥
١٣	٧,٣	١٣,٩	٢٠,٩	٢٠
١٤	٧,١	٢٤,٧	٢١,٩	٢٦
١٥	٦,٣	١٥,٩	٢١,٦	٣٣
١٦	٦,٠	١٧,٥	٢٣,٨	٤١
١٧	٥,٩	١٩,٥	٢٥,٢	٥٠
١٨	٥,٨	٢١,٧	٢١,٢	٦٠
١٩	٥,٣	٢٤,٣	٢١,٥	٧١
٢٠	٥,٠	٢١,٢	٣٣,٧	٨٣

الحجم الأمثل للإنتاج فى المدى القصير:

الحجم الأمثل للإنتاج أو المستوى الأمثل للإنتاج يتحقق عندما يصل متوسط التكاليف الكلية إلى أدناه. وأى حجم للإنتاج أكبر أو أقل من الحجم الأمثل يعنى زيادة متوسط التكاليف الكلية، ولما كان معيار تحديد الحجم الأمثل هو أدنى متوسط تكاليف كلية فانه لايوجد حجم أمثل واحد لكل المشاريع حيث أن ذلك الحجم يختلف من صناعة إلى صناعة وفى داخل الصناعة من مشروع إلى آخر ولكل مشروع حجم الإنتاج الأمثل الخاص به فى الفترة القصيرة والذى يتحقق عند النهاية الصغرى لمتوسط التكاليف الكلية.



الحجم الأمثل للإنتاج — منحنيات متوسطات التكاليف

التكاليف الحدية:

هى مقدار التغير فى التكاليف الكلية أو المتغيرة نتيجة لتغير الإنتاج بوحدة واحدة، أى هى الزيادة (أو النقص) فى التكاليف الكلية أو المتغيرة نتيجة زيادة (أو نقص) الإنتاج بمقدار وحدة واحدة. ولما كانت التكاليف الثابتة لاتتغير بتغير حجم الإنتاج فأن التكاليف الحدية لاتتأثر بالتكاليف الثابتة الكلية. ويتخذ منحنى التكاليف الحدية الشكل الهلالى أن ينخفض إلى حد معين ثم يأخذ فى التزايد وهذا يرجع إلى أن التكاليف الحدية هى فى واقع الأمر مقلوب الناتج الحدى ولذا فأن منحنى التكاليف الحدية هو معكوس أو مقلوب منحنى الناتج الحدى. فنتيجة لثبات حجم عناصر الإنتاج الثابتة فأن إضافة وحدات متتالية من العنصر المتغير سوف تأتى فى البداية مصحوبة بزيادة الناتج الحدى للعنصر المتغير إلى أن يصل الناتج الحدى إلى أقصاه ثم يثبت، وبعد ذلك نتيجة لتزاحم العنصر المتغير على العنصر الثابت يترتب على زيادة العنصر تناقص الناتج الحدى، أى تناقص الإضافة إلى الناتج الكلى نتيجة لزيادة العنصر المتغير، ولذا فأن التكاليف الحدية تأخذ نفس المسار الذى يأخذه الإنتاج الحدى ولكن بطريقة عكسية، فهى تتناقص فى البداية (الناتج الحدى يتزايد) إلى أن يصل إلى أدناها (الناتج الحدى فى أقصاه) ثم تبدأ فى التزايد (الناتج الحدى يتناقص).

أهمية التفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة:

ترجع أهمية التفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة حيث قد يواجه المشروع بمشكلة إتخاذ قرار بالإستمرار فى الإنتاج أم لا، وتثور هذه المشكلة فى حالة إنخفاض الطلب على ناتج المشروع وإنخفاض الأثمان فى السوق، فإذا كانت الإيرادات المتحصلة من حجم الإنتاج الذى يقوم به المشروع تكفى لتغطية جميع التكاليف المتغيرة وجزء من التكاليف الثابتة فإن من مصلحة المشروع الإستمرار فى الإنتاج. ذلك أن التوقف عن الإنتاج سوف يترتب عليه تحمل المشروع بخسارة مساوية لتكاليفه الثابتة الكلية وبالتالى فإن من مصلحته

الإستمرار فى الإنتاج لأنه يغطى فى هذه الحالة جزء من تكاليفه الثابتة. أما إذا كانت الإيرادات المتحصلة لاتكفى لتغطية تكاليفه المتغيرة الكلية فإن من مصلحته التوقف عن الإنتاج وإغلاق المشروع، ذلك أنه فى هذه الحالة إذا أغلق المشروع سوف يتحمل خسارة لتكاليفه الثابتة فقط، أما إذا إستمر فى الإنتاج فى مثل هذه الظروف سوف يتحمل خسارة مساوية لتكاليفه الثابتة الكلية مضافاً عليها جزء من تكاليفه المتغيرة، وبالتالى فإن إغلاق المشروع فى هذه الحالة يحقق له أدنى خسارة ممكنة.

التكاليف والربح العادى:

لما كانت التكاليف هى فى واقع الأمر أثمان عوائد عناصر الإنتاج التى يستخدمها المشروع، ولما كان الإقتصاديون ينظرون إلى المنظم على أنه عنصر من عناصر الإنتاج وبالتالى فإن عائد التنظيم لابد وأن يكون جزءاً من تكاليف الإنتاج الكلية وبالتالى تشمل التكاليف الكلية الربح العادى للمنظمة. والربح العادى هو ذلك الحد الأدنى من الأرباح الذى يجب أن يحصل عليه عنصر التنظيم حتى يستمر فى النشاط الإنتاجى الذى يعمل فيه. ويقاس الربح العادى بنفقة الفرصة البديلة لعنصر التنظيم. ويمثل الربح العادى من وجهة النظر هذا مايمكن أن يحصل عليه المنظم كعائد لخدماته لو أنه ترك المشروع الذى يعمل فيه وعمل فى مشروع آخر أو فى نشاط إنتاجى آخر. فالربح العائد هو عائد خدمة المنظم فى أحسن إستخدام بديل. ويمثل ذلك الحد الأدنى الذى يجب أن يحصل عليه المنظم حتى يستمر فى النشاط الإنتاجى الذى يعمل فيه، وحيث أنه يتم النظر إلى المنظم بوصفه عنصراً من عناصر الإنتاج وإلى عائده وهو الربح العادى كثمن أو عائد أو دخل المنظم فإن ذلك يستتبع ضرورة إدخال الربح العادى كجزء من نفقات الإنتاج، ذلك أن المنظم إذا لم يحصل على الربح العادى فسوف يترك النشاط الذى يعمل فيه إلى نشاط بديل آخر يمكن فيه حصوله على عائد خدمته. أما الأرباح

التى تزيد عن الربح العادى، وذلك حينما تزيد الإيرادات الكلية عن التكاليف (بما فيها عائد المنظم) فيطلق عليها الربح العادى.

العلاقة بين منحنيات الإنتاج ومنحنيات التكاليف:

يمكن مناقشة هذه العلاقات عن طريق تقسيمها إلى:

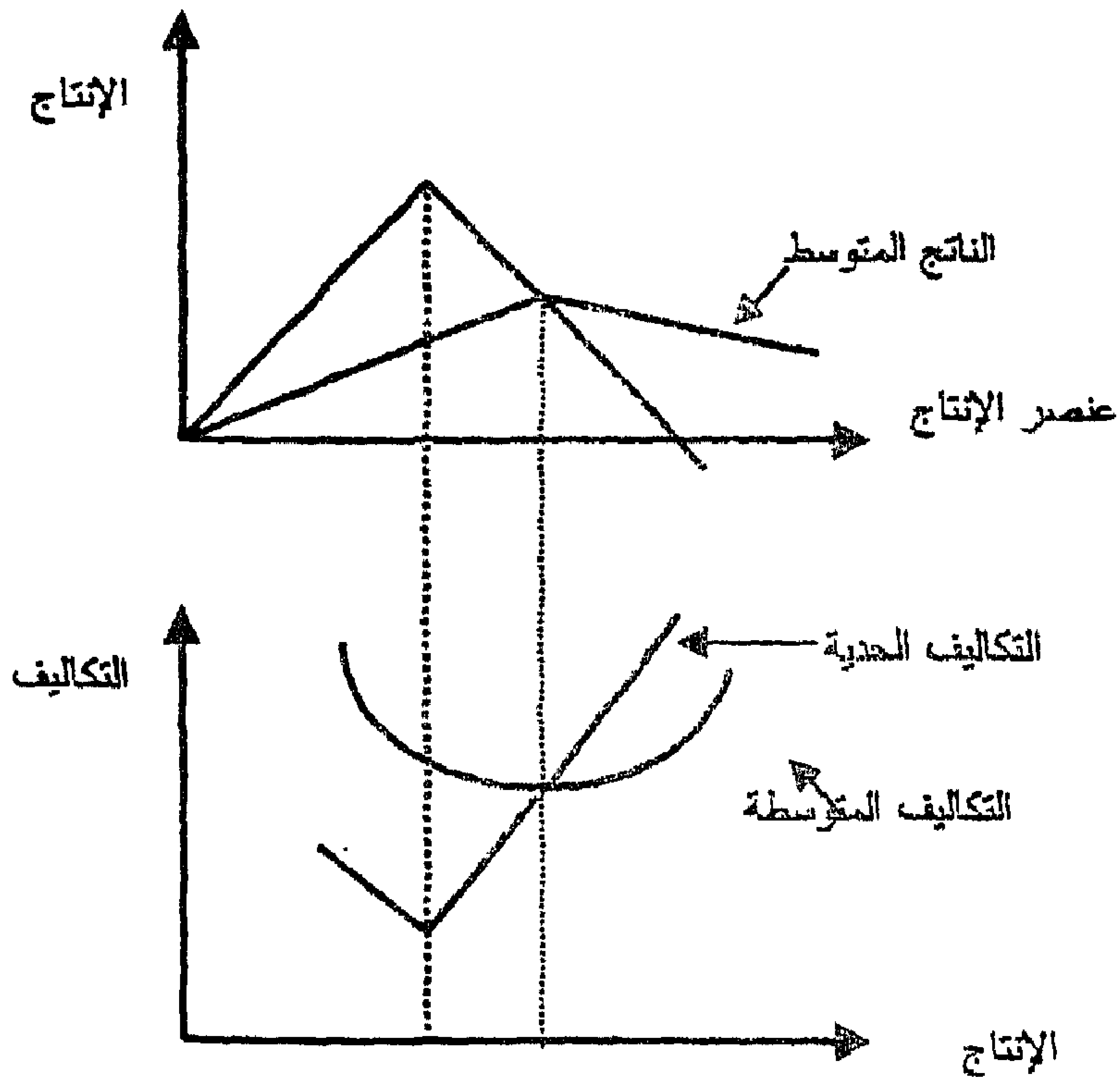
١- العلاقة بين منحنى الناتج الحدى ومنحنى الناتج المتوسط: من الشكل المرفق يتضح أنه إذا كان الناتج المتوسط يتزايد فإن الناتج المتوسط يكون أقل من الناتج الحدى، وإذا كانت الناتج المتوسط فى أقصاه فأنه يكون مساوياً للناتج الحدى، وإذا كان الناتج المتوسط يتناقص فأنه يكون أكبر من الناتج الحدى، والناتج المتوسط يصل الناتج الحدى إلى أقصاه عند مستوى إنتاج أعلى.

٢- العلاقة بين منحنى التكاليف الحدية ومنحنى التكاليف المتوسطة الكلية أو المتغيرة: يتضح من الشكل أنه إذا كانت التكاليف المتوسطة تتناقص فأنها تكون أكبر من التكاليف الحدية وعندما تصل إلى أدناها تتساوى مع التكاليف الحدية، وعندما تتزايد فأنها تكون أقل من التكاليف الحدية.

٣- العلاقة بين منحنى الناتج الحدى ومنحنى التكاليف الحدية: منحنى التكاليف الحدية هو فى واقع الأمر مقلوب منحنى الناتج الحدى وذلك يرجع إلى أن التكاليف الحدية ماهى إلا مقلوب الناتج الحدى فعلى سبيل المثال إذا زاد عنصر الإنتاج المتغير وليكن العمل بوحدة واحدة وزاد الإنتاج الكلى بمقدار خمسة وحدات فأن الإنتاج الحدى فى هذه الحالة هو خمسة وحدات، والتكاليف الحدية فى هذه الحالة مقاساً بوحدات العمل ستكون ١/٥ وحدة عمل. وعلى ذلك فأنه لنفس العملية الإنتاجية وفى نفس الفترة الزمنية فإنه إذا كان الإنتاج الحدى متزايداً فإن هذا يعنى فى نفس ذات الوقت أن التكاليف الحدية تتناقص، وعندما يصل الإنتاج الحدى إلى أقصاه فأن هذا يعنى أن التكاليف الحدية فى أدناها وعندما يأخذ الإنتاج الحدى فى التناقص تأخذ التكاليف الحدية فى التزايد.

٤- العلاقة بين منحنى الناتج المتوسط ومنحنى التكاليف المتوسطة: يتضح من الشكل المرفق أيضاً أن منحنى التكاليف المتوسطة ماهو إلا مقلوب أو معكوس منحنى الناتج المتوسط ويتضح أو يتبين ذلك إذا ماعلمنا أن التكاليف المتوسطة ماهى فى حقيقة الأمر أو واقعة إلا مقلوب الإنتاج المتوسط، فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا عشرة من العمال (عنصر الإنتاج المتغير) ينتجون عشرين وحدة من الإنتاج فأن الإنتاج المتوسط يكون ٢٠ ÷ ١٠ = ٢ بينما تكون التكاليف المتوسطة مقاسه بوحدات العمل = ١٠ ÷ ٢٠ = ½.

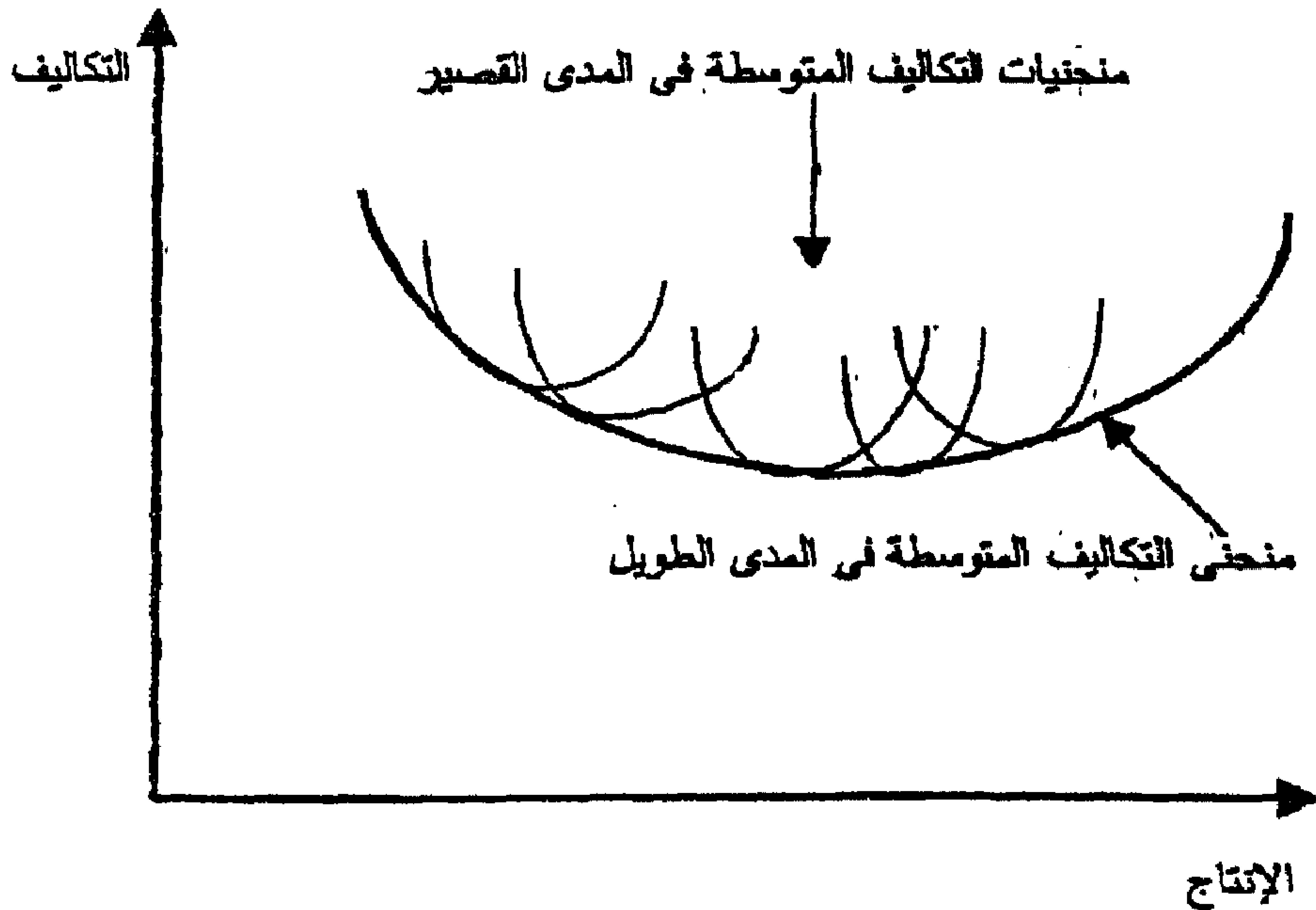
وعموماً يمكن القول أن مرحلة تزايد الإنتاج هى فى نفس ذات الوقت مرحلة تناقص التكاليف.



العلاقة بين منحنيات الإنتاج ومنحنيات التكاليف

سبق الإشارة إلى أن المدى الطويل هو فترة من الطول تسمح تسمح بإجراء كافة التغيرات الممكنة فى حجم المشروع وفى طريقة تنظيم العملية الإنتاجية. وبالتالى لا توجد هناك عناصر إنتاجية ثابتة وأخرى متغيرة بل تصبح جميع عناصر الإنتاج متغيرة الأمر الذى يترتب عليه عدم وجود تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة بل يمكن أن نطلق عليها تكاليف الإنتاج فى المدى الطويل وبالتالى يوجد نوع واحد من التكاليف المتوسطة وهى التكاليف المتوسطة فى المدى الطويل.

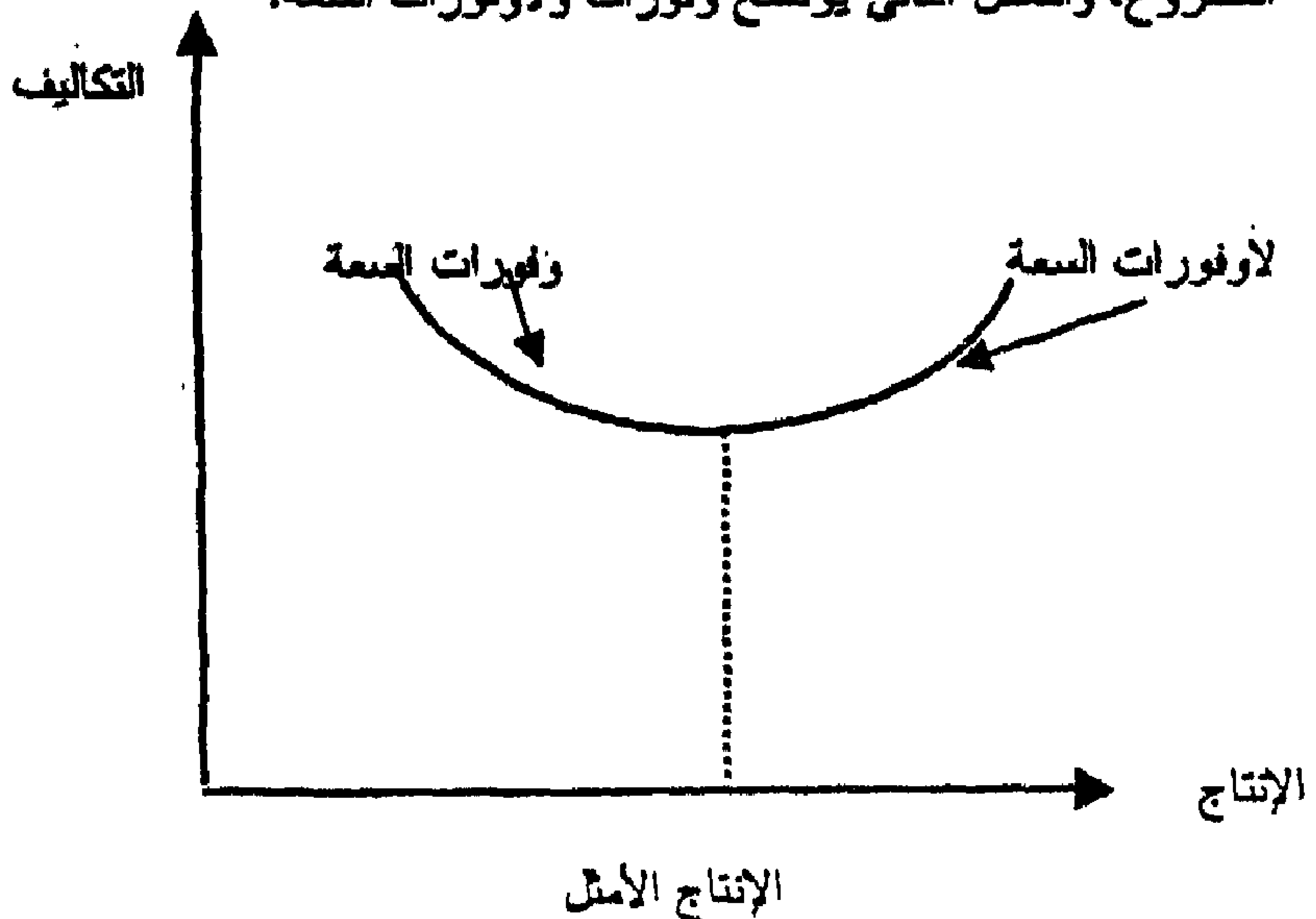
وتجدر الإشارة هنا إلى أن منحنى متوسط التكاليف فى المدى الطويل هو المنحنى المغلف لمنحنيات متوسطات التكاليف فى الآماد الزمنية القصيرة، حيث يمس منحنى متوسط التكاليف فى المدى الطويل منحنيات متوسطات التكاليف فى الآماد القصيرة عند نقطة الناتج الأمثل لكل منها يتضح ذلك من الشكل التالى:



والحجم الأمثل للإنتاج في المدى الطويل هو ذلك الحجم الذي يقابل أدنى نقطة في منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل.

وفورات السعة:

كلما توسع المشروع في الإنتاج إنخفضت التكاليف المتوسطة للوحدة من الناتج حتى يصل منحنى متوسط التكاليف إلى أدنى نقطة أي أنه خلال هذا الجزء من المنحنى توجد وفورات للسعة ، ويرجع إنخفاض متوسط تكلفة الوحدة من الناتج بزيادة الإنتاج خلال هذا الجزء من المنحنى إلى عوامل فنية كإستخدام الآلات بكفاءة عالية، ومزايا تقسيم العمل، ومزايا مالية وتجارية ومزايا إدارية، أما كلما زاد حجم الإنتاج عن الحجم الأمثل فإن التكاليف المتوسطة للوحدة من الناتج تبدأ في الزيادة بزيادة الإنتاج ويطلق على ذلك لاوفورات السعة، وترجع زيادة متوسط التكاليف هنا إلى أن إستمرار زيادة حجم المشروع بعد حد معين ينتج عنه قوة تعمل في الإتجاه المضاد للوفورات مثل إستنفاد فرص إقتصاديات السعة أو زيادة الحجم كأن يكون تقسيم العمل قد وصل إلى أقصاه والمعدات تعمل بكامل طاقاتها، وإستحالة التوسع في عنصر التنظيم فبعد وصول حجم المشروع إلى حد معين يصبح من الصعب على الجهاز الإداري السيطرة والرقابة الدقيقة على المشروع، والشكل التالي يوضح وفورات ولاوفورات السعة.



الفصل الثانى
نظرية العرض

يعتبر العرض - شأنه فى شأن الطلب - أحد القوى الرئيسية المؤثرة فى تحديد الأسعار لمختلف السلع والخدمات فى الأسواق. ويعرف العرض فى التحليل الإقتصادى بأنه الكمية من سلعة أو خدمة التى يعرضها المنتجون للبيع وتكون متاحة للمشترين فى سوق معين وعند ثمن معين وفى فترة زمنية معينة. وينبغى هنا أن نفرق بين كل من الكمية المعروضة والكمية المخزونة من سلعة معينة فالكمية المعروضة تمثل العرض الناتجى أى الكمية التى يعرضها المنتجون للبيع فى السوق، هذا فى حين أن الكمية المخزونة تمثل الكمية الموجودة لدى المنتجين أو الوسطاء التسويقيين فى مخازنهم.

العوامل المؤثرة والمحددة للعرض الناتجى:

يتحدد العرض الناتجى أى الكمية المعروضة من سلعة ما بعدة عوامل أهمها مايلى:

١- عدد المنتجين.

٢- الخبرة الفنية للمنتجين.

٣- الأساليب الإنتاجية المستخدمة فى الإنتاج.

٤- الأسعار السابقة (أسعار العام السابق) والأسعار المتوقعة فى العام المقبل للسلعة وللسلع البديلة .

٥- التكاليف الإنتاجية.

٦- أربحية الإستخدامات البديلة للموارد الإنتاجية.

٧- مدى التدخل الحكومى فى عملية الإنتاج.

٨- مدى تكامل أو تنافس النواتج.

٩- مدى وفرة أو ندرة موارد (عناصر) الإنتاج.

العوامل المؤثرة والمحددة للعرض من الكميات المخزونة:

يتحدد العرض الذى يكون مصدره الكميات المخزونة فقط بعدة عوامل أهمها مايلى:

١- الكميات المتوفرة من السلعة فى مخازن المنتجين أو الوسطاء التسويقيين.
٢- التغيرات المتوقعة فى الأسعار المستقبلية.
٣- تكاليف تخزين السلعة لفترة زمنية إضافية.
٤- الإستخدامات البديلة لرأس المال المستخدم فى الإنتاج والفترة الزمنية الخاصة به.
٥- العادات والتقاليد.
٦- مدى ثقة المنتجين فى توقعاتهم.

قانون العرض:

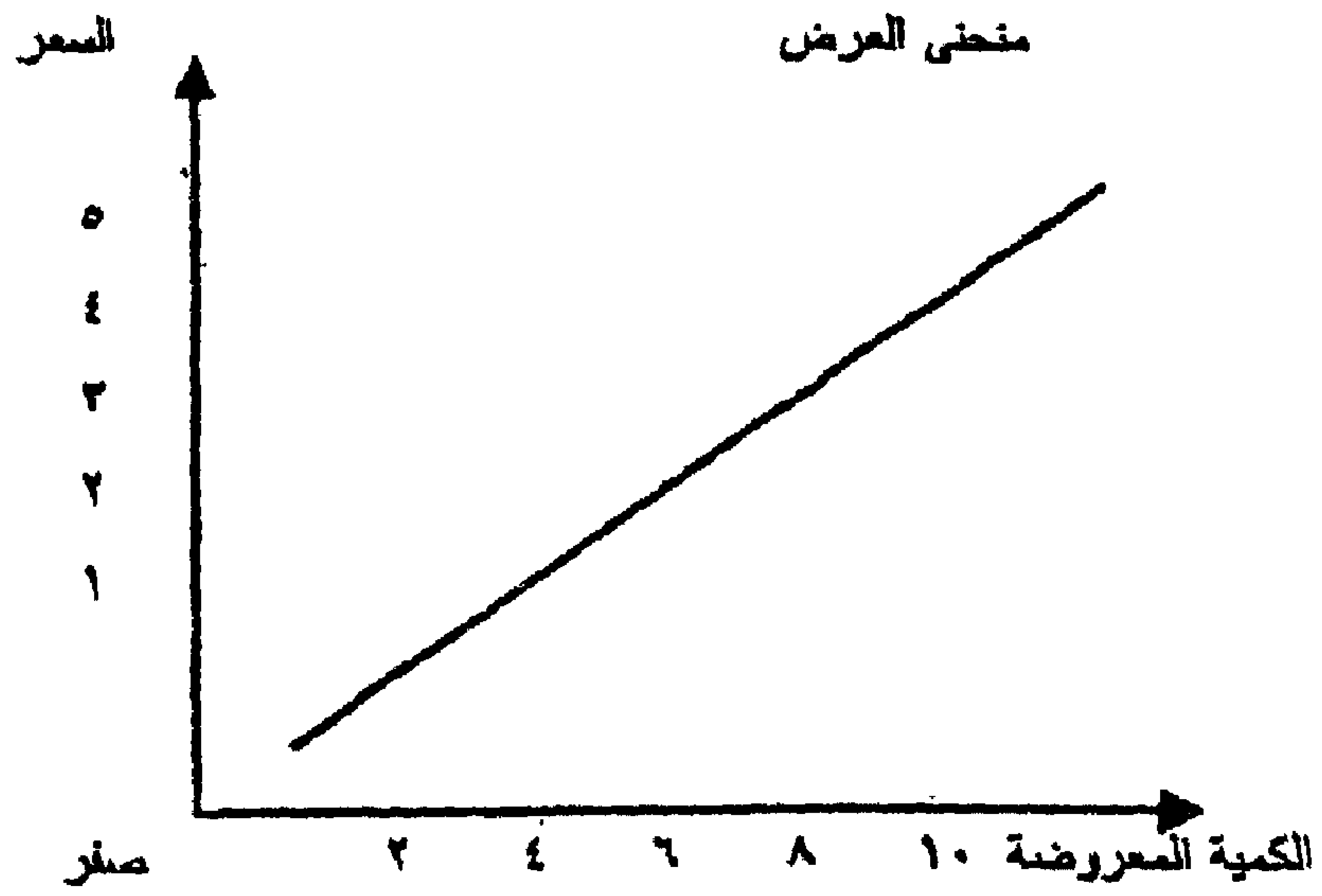
تعرف العلاقة بين الكميات المعروضة وأسعارها بقانون العرض والذى يمكن وضعه فى الصورة الآتية:

"تتغير الكميات التى يمكن إنتاجها أو عرضها للبيع من سلعة ما تغيراً طردياً مع السعر"

وعند وضع العلاقة بين الكميات المعروضة من سلعة أو خدمة عند الأسعار المختلفة لها فى صورة جدولية فإننا نطلق عليه جدول العرض، وبوضع تلك العلاقة فى صورة بيانية وكما جرى العرف يستعمل المحور الأفقى للدلالة على عدد الوحدات المعروضة من السلعة أو الخدمة، كما يستعمل المحور الرأسى للدلالة على الأسعار المقابلة لتلك الكميات، فإن المنحنى المعبر عن تلك العلاقة يطلق عليه منحنى العرض ويمكن إيضاح كل من جدول منحنى الطلب كالآتى:

جدول العرض

سعر السلعة	الكمية المعروضة
٥	١٠
٤	٨
٣	٦
٢	٤
١	٢



العرض الفردى وعرض السوق

العرض الفردى: يمثل العرض الفردى الكمية التى يتم عرضها من سلعة أو خدمة معينة بواسطة وحدة إقتصادية واحدة عند مختلف الأسعار.

عرض السوق: يمثل عرض السوق الكميات التى يعرضها البائعون أو المنتجون من سلعة أو خدمة معينة خلال فترة زمنية وفى سوق معينة.

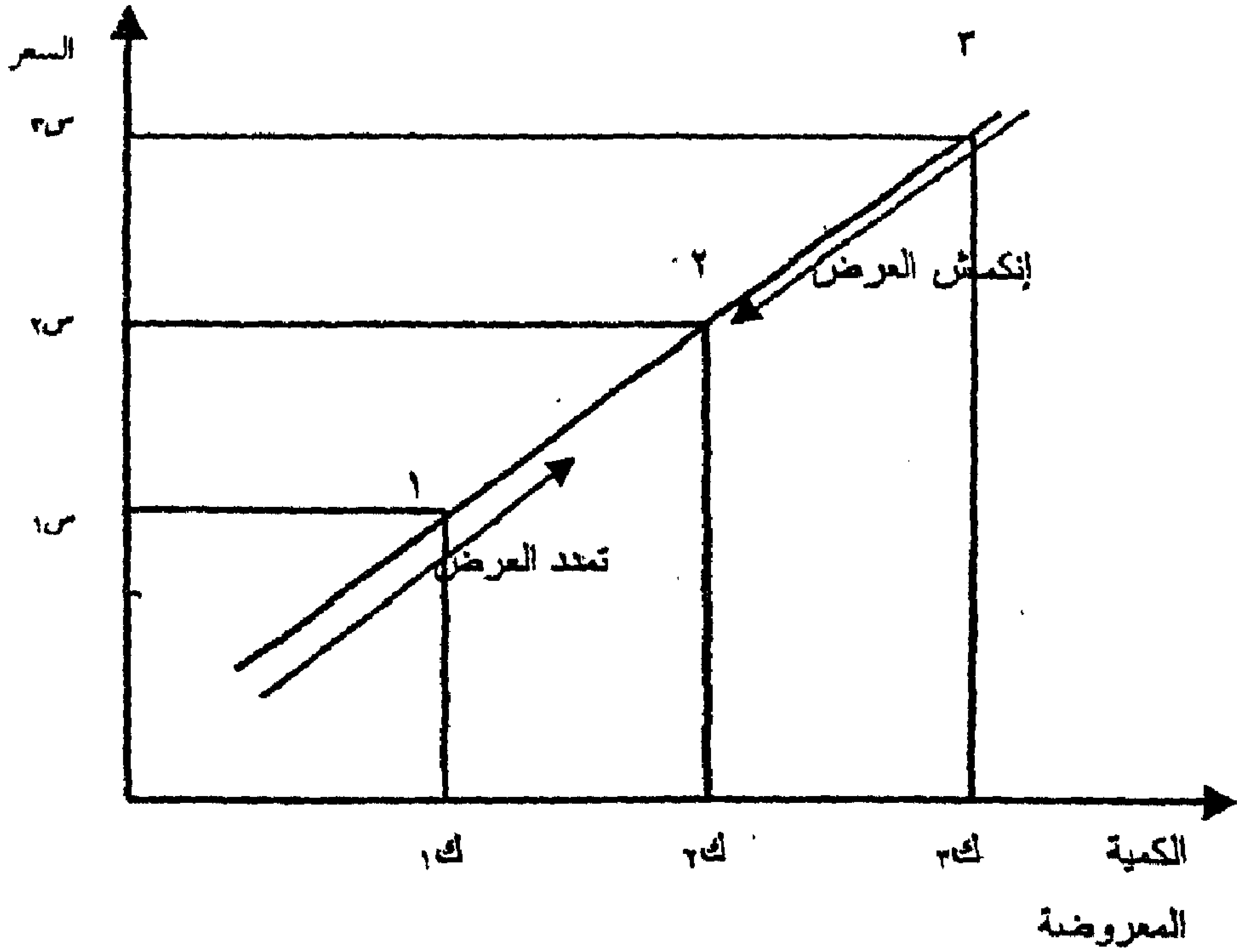
ويوضح الجدول التالى العلاقة بين العرض الفردى وعرض السوق

السعر	العرض الفردى			العرض الإجمالى
	المنتج الأول	المنتج الثانى	المنتج الثالث	
٢	١٠	٥	٥	٢٠
٣	١٨	١٠	٧	٣٥
٤	٢٥	١٢	٨	٤٥
٥	٣٠	١٥	١٠	٥٥

أى أن عرض السوق ماهو إلا مجموع عرض المنتجين عند مختلف المستويات السعرية .

إنكماش وتمدد العرض:

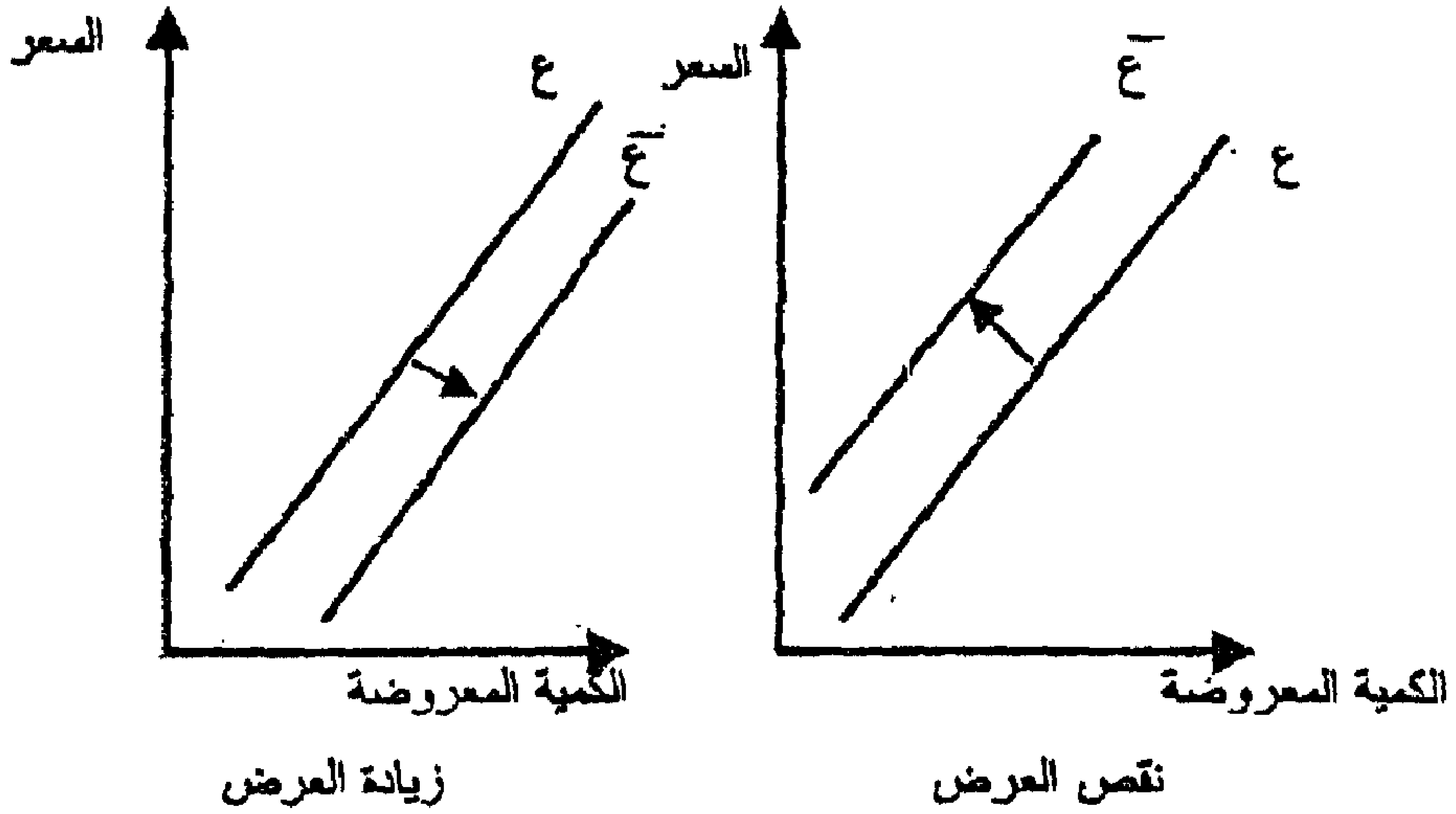
يطلق على الإنتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى العرض نتيجة لتغير السعر بإنكماش أو تمدد العرض والرسم التالى يوضح ذلك.



ومن الرسم يتضح أنه إذا كان السعر س١ فإن الكمية المعروضة من السلعة في هذه الحالة هي ك١ ، وإذا إرتفع السعر إلى س٢ فإن الكمية المعروضة من السلعة تزداد إلى ك٢ أي يحدث إنتقال على منحنى العرض من النقطة (١) إلى النقطة (٢) وهذا مايطلق عليه تمدد العرض، أما إذا كان سعر السلعة س٣ فتكون الكمية المعروضة من السلعة هي ك٣ ، فإذا إنخفض سعر السلعة إلى س٢ فإن ذلك من شأنه أن يقلل الكمية المعروضة من السلعة إلى ك٢ أي يحدث إنتقاله على منحنى العرض من النقطة (٣) إلى النقطة (٢) وهذا الإنتقال هو مايطلق عليه إنكماش العرض.

تغير العرض:

يتغير العرض على سلعة ما من وقت لآخر وبالتالي ينتقل منحنى العرض نتيجة لتغير العرض، وتغير العرض إما أن يكون بنقص العرض أو زيادة العرض والشكل التالي يوضح ذلك:



حيث أن نقص العرض يؤدى إلى إنتقال منحنى العرض من مكانه إلى مكان آخر إلى يسار وإلى أعلى المنحنى الأصلى، هذا فى حين أن زيادة العرض يؤدى إلى إنتقال منحنى العرض من مكانه إلى مكان آخر إلى اليمين وإلى أسفل المنحنى الأصلى.

مرونة العرض

تقيس مرونة العرض مدى إستجابة الكمية المعروضة من سلعة معينة للتغيرات فى سعرها، ومرونة العرض التى نعنيها هنا هى مرونة العرض السعرية وتقاس مرونة العرض السعرية بمقياسيين هما:

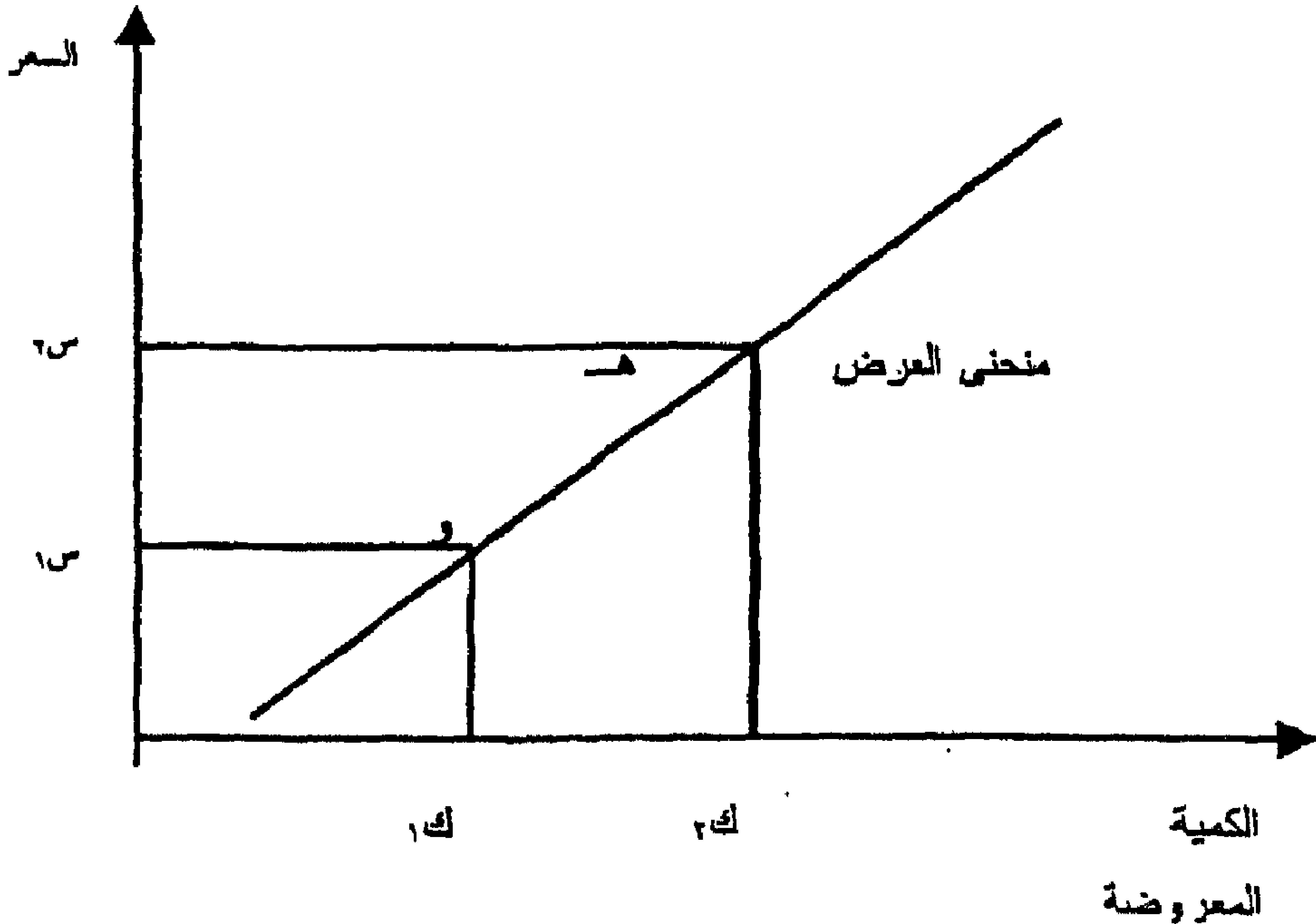
أ- مرونة النقطة: وهى التى تقيس المرونة عند نقطة معينة على منحنى العرض

$$\text{مرونة النقطة} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبى فى السعر}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{س}}{\text{س}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{س}} \times \frac{\text{س}}{\text{ك}}$$

ب- مرونةالقوس: وهى التى تقيس المرونة بين نقطتين على منحنى العرض

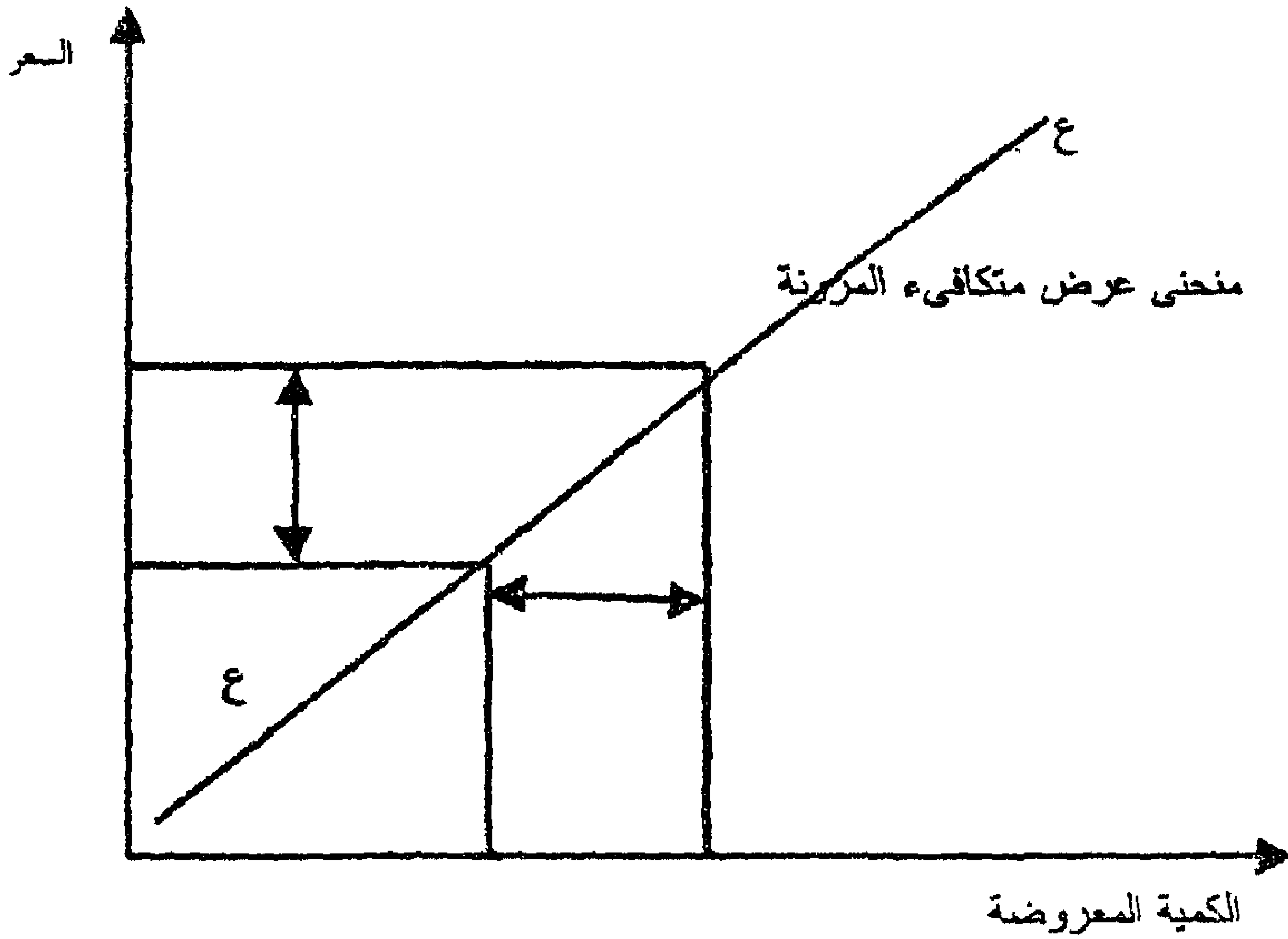


$$\text{مرونة القوس} = \frac{ك_2 - ك_1}{ك_2 + ك_1} \div \frac{س_2 + س_1}{س_2 - س_1}$$

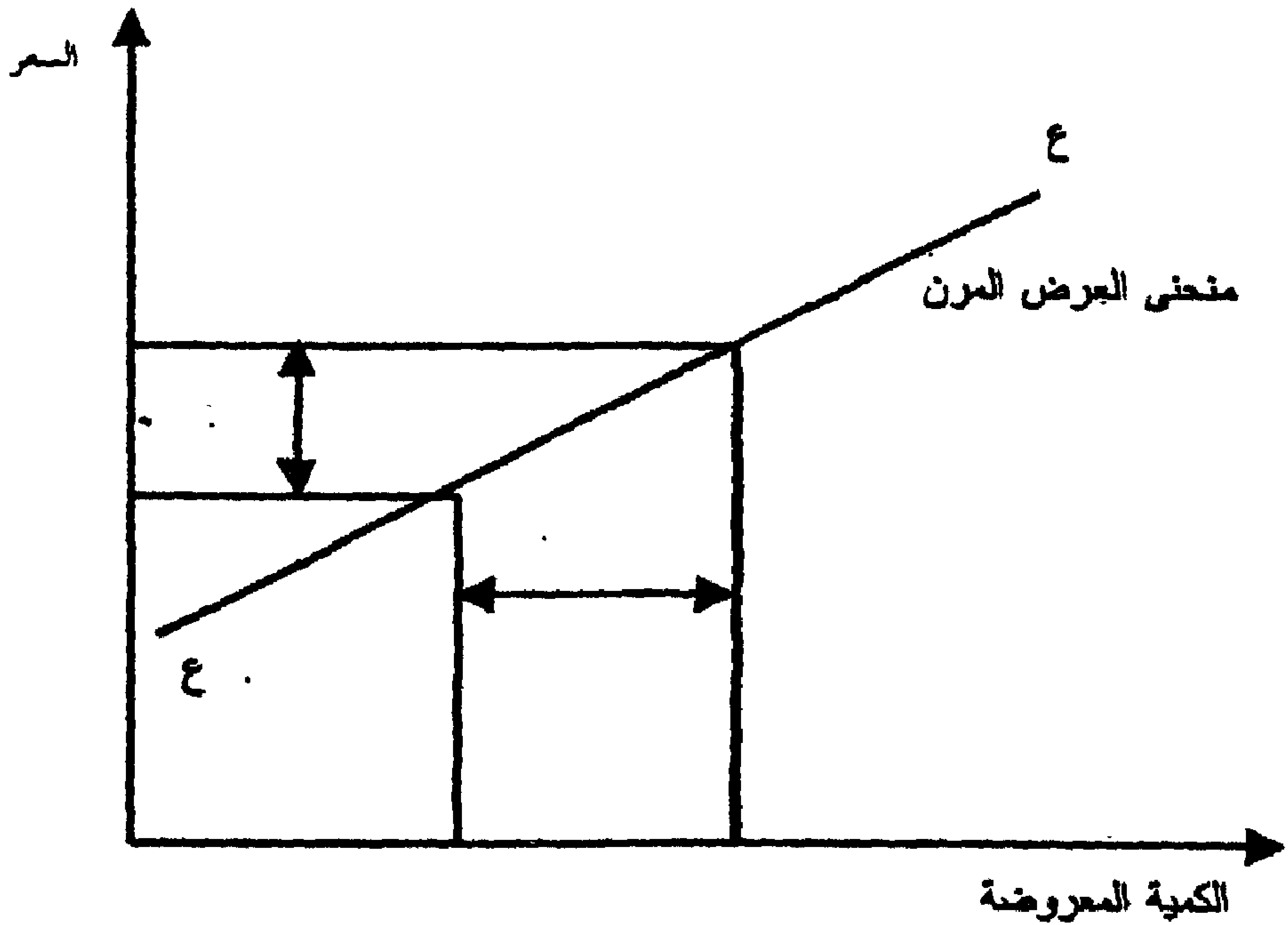
حالات مرونة العرض:

يمكن من خلال مقياس مرونة العرض السعرية إستعراض خمسة حالات هي:

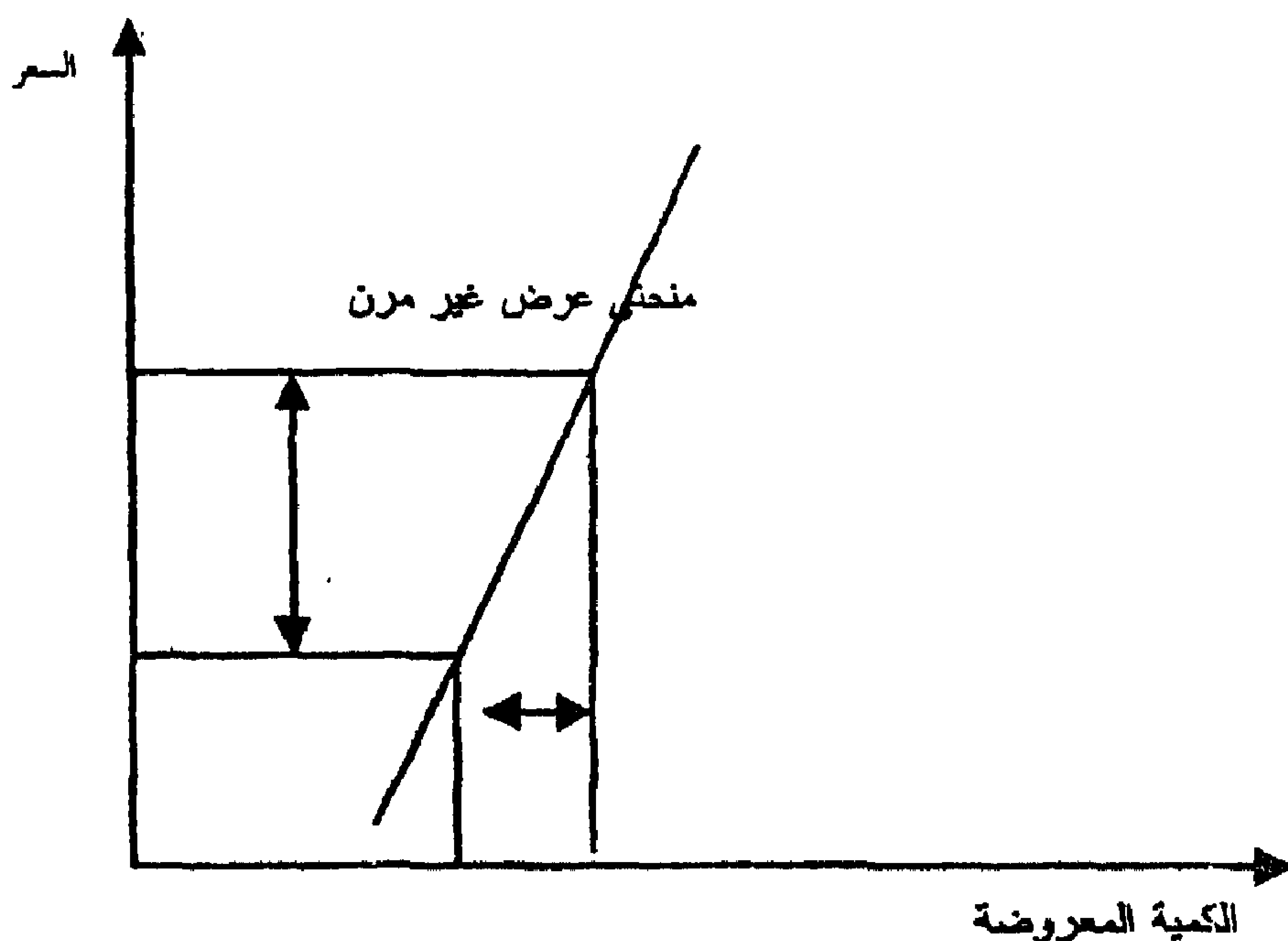
١-**العرض متكافىء المرونة:** حيث يكون معامل مرونة العرض مساوياً الواحد الصحيح، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدى إلى تغيير في الكمية المعروضة من السلعة بنفس النسبة، وفي هذه الحالة يتخذ منحنى العرض الشكل التالي:



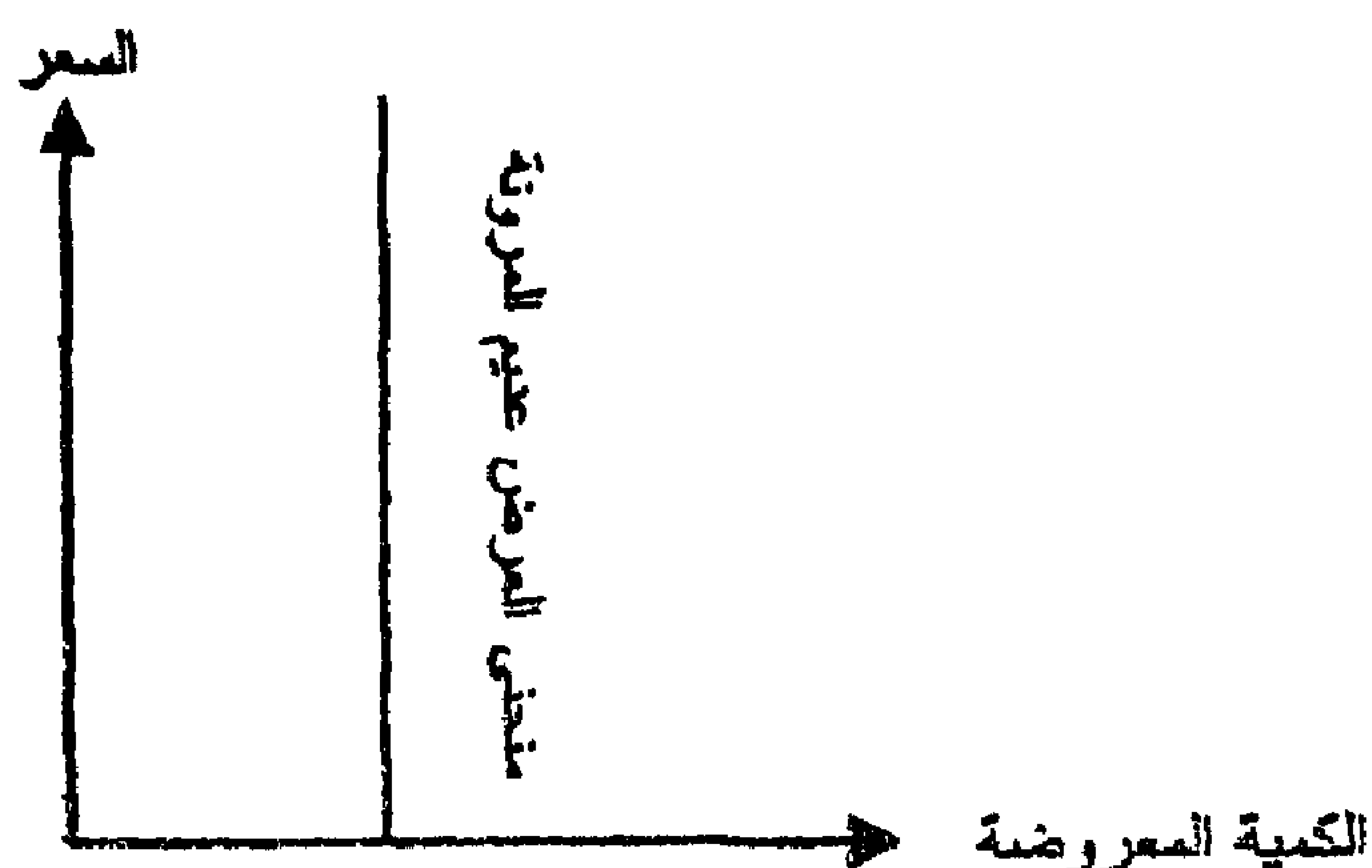
٢-العرض المرن: حيث يكون معامل مرونة العرض أكبر من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة من السلعة بنسبة أكبر ، وهذه الحالة يتخذ منحنى العرض الشكل التالي:



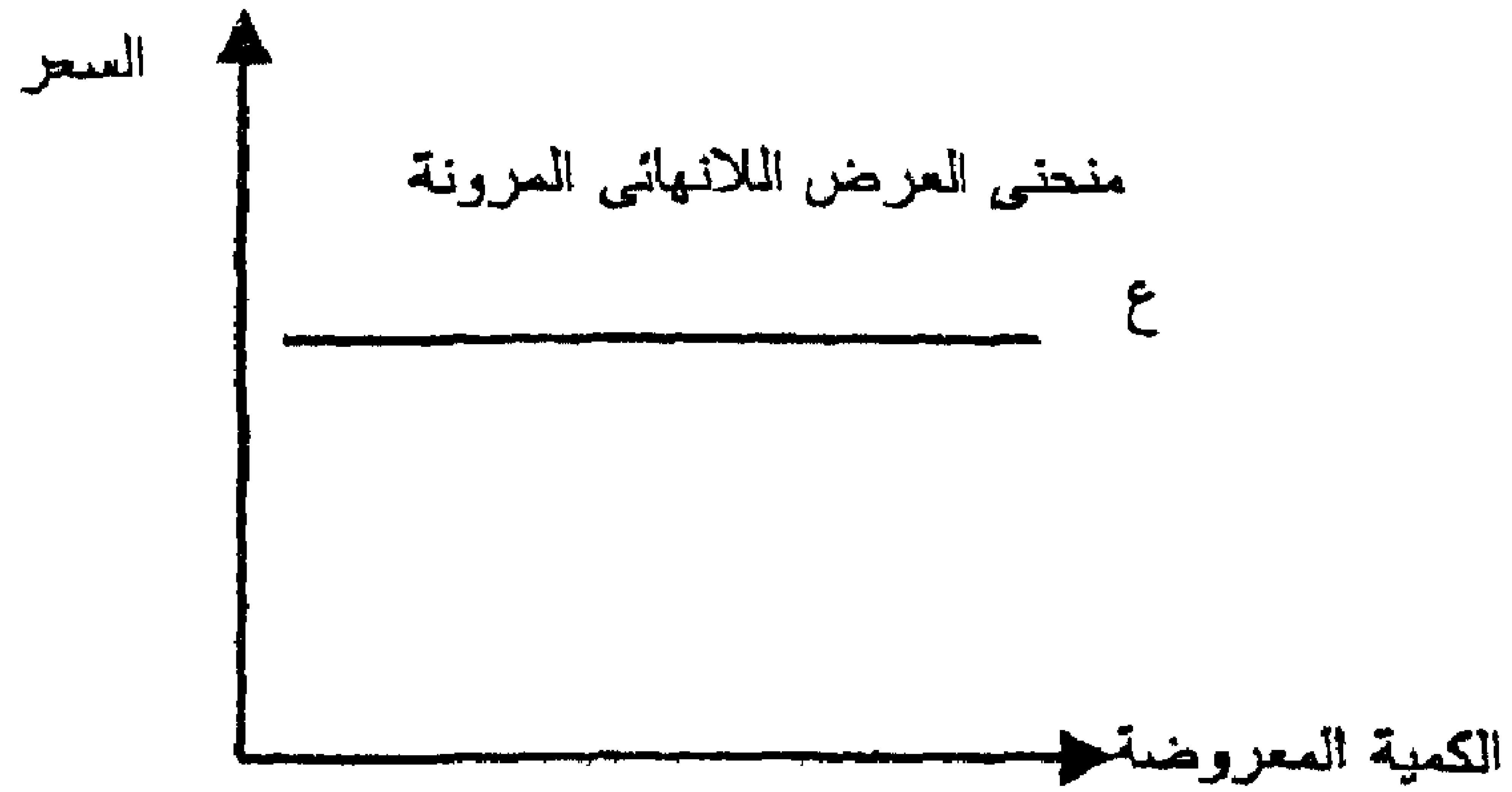
٣-العرض غير المرن : حيث يكون معامل مرونة العرض أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة من السلعة بنسبة أقل، وفي هذه الحالة يتخذ منحنى العرض الشكل التالي:



٤- العرض عديم المرونة: حيث يكون معامل مرونة العرض مساوياً للصفر وذلك لأن أى تغير فى السعر لايؤدى إلى حدوث أى تغير فى الكمية المعروضة من السلعة، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى العرض الشكل التالى:

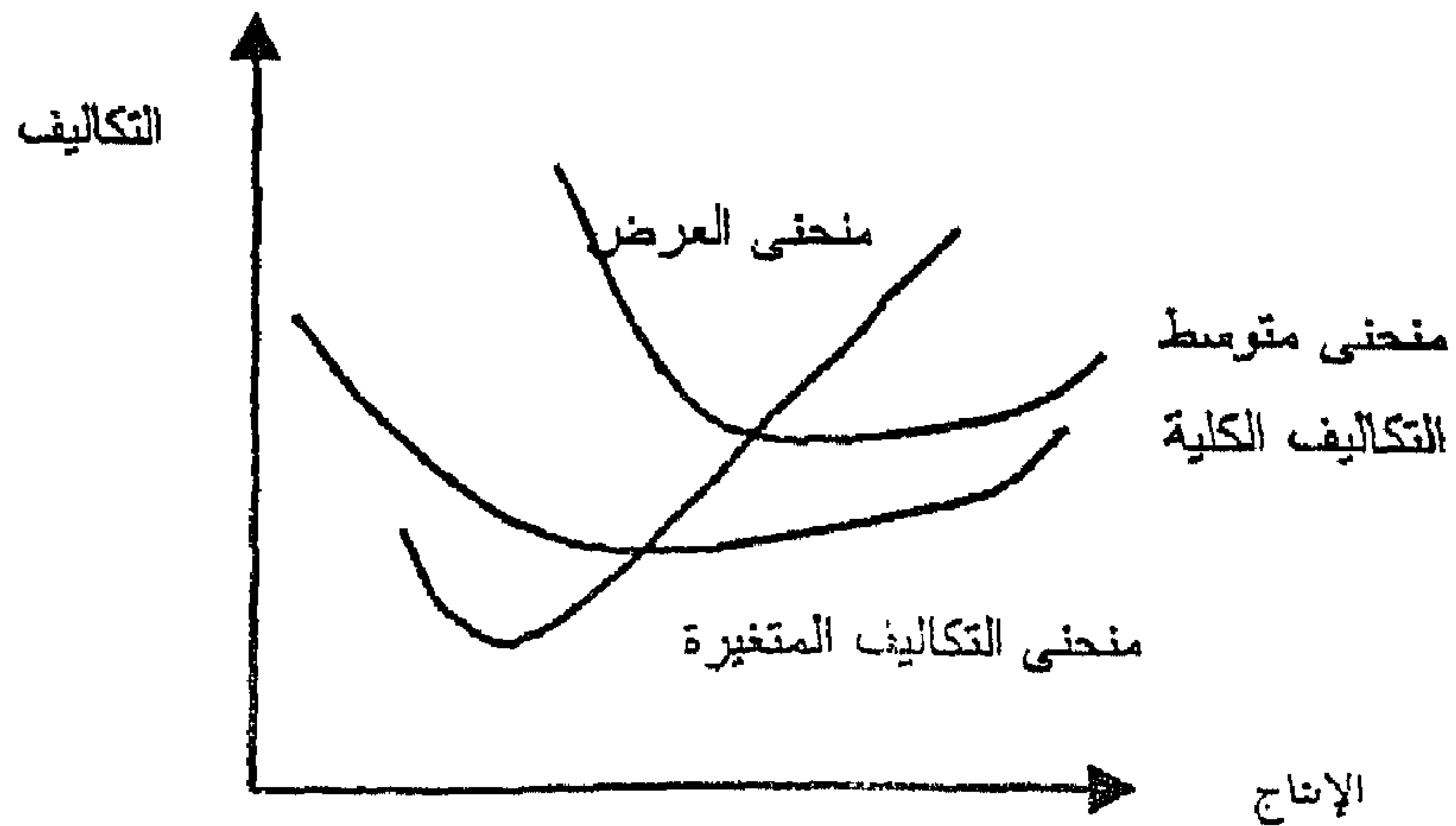


٥- العرض لانهائى المرونة (كامل المرونة): حيث يكون معامل مرونة العرض مساوياً مالا نهاية (α) وذلك لأن الكميات المعروضة من السلعة لايتغير بتغير سعر السلعة، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى العرض الشكل التالى:



علاقة العرض بالتكاليف

منحنى العرض يمثل الجزء الصاعد من منحنى التكاليف الحدية بعد تقاطعه مع متوسط التكاليف الكلية فى أدنى نقطة لها. ويمكن بيان ذلك من خلال الرسم التالى:



الباب الخامس

نظرية النقود والتضخم والدورات الإقتصادية

الفصل الأول: نظرية النقود

أولاً: نشأة النقود وتطورها وأنواعها

تعتبر النقود أداة إجتماعية إخترعها الإنسان منذ عهد بعيد يدفعها للغير أو يتلقاها منه مقابل الحصول على سلعة أو خدمة. وقد دعى الإنسان إلى إبتكار فكرة النقود الحاجة إلى توسيع نطاق التبادل الذى دعم وجوده بإزدياد التخصص وتقسيم العمل وإتساع نظام الملكية الخاصة.

وقد بدأت المبادلات الأولى بين الأفراد والجماعات عن طريق المقايضة. ويتسم نظام المقايضة بالمساوىء التالية: (١) أنه يجعل المبادلة معتمدة على تصادف مزدوج للرغبات والحاجات بين المتبادلين، (٢) انه يتحتم وجود معدل إستبدال لكل صفقة ومايستتبع ذلك من صعوبة ضغط معدلات التبادل بين عدد كبير من السلع المقايضة (٣) صعوبة تجزئة بعض السلع التى لاتقبل التجزئة بطبيعتها أو تضر بها عملية التجزئة، (٤) أن المقايضة لاتسمح بالإدخار بمعناه المعروف الان إذ كانت السلع تنتج وتتبادل بقصد الإشباع المباشر ولم يكن الإدخار عندئذ سوى عملية تخزين سلع فاضت عن الإحتياجات الإستهلاكية المباشرة.

النقود السلعية: لما واجه الإنسان صعوبات المقايضة سالفة الذكر وبتطور نظام التخصص وتقسيم العمل أصبحت المقايضة قيداً على المبادلات بدلاً من أن تكون وسيلة لتسهيلها وقد كان هذا داعياً لأن يتفق العقل البشرى على وسيلة جديدة لتسهيل

المبادلات وهى النقود السلعية لكى تستخدم كمقياس للقيم بعد أن تعقدت عملية المقايضة وقد تأثر إختيار النقود السلعية بمرحلة التطور الإقتصادى التى يمر بها المجتمع. ففى مرحلة الصيد والقنص إستخدمت الجلود والسهام كنقود سلعية وفى مرحلة الرعى إستخدمت الماشية والغلال.

النقود المعدنية: بالرغم من أن النقود السلعية سهلت المبادلات نسبياً فان الإنسان لم يرتض هذه الأنواع من النقود لما لها من عيوب أهمها :

١- أنها قابلة للتلف

٢- يحتاج تخزينها إلى مساحات كبيرة.

٣- إرتفاع النفقات اللازمة لتخزينها والعناية بها.

٤- صعوبة حملها وعدم قابليتها للتجزئة.

٥- تباين أنواعها وأحجامها.

وقد دعت هذه العيوب إلى إختيار سلعة أو سلعتين لاستعمالها كوسيط نقدى بشرط أن ترتضيه الجماعة وتقبله قبولاً عاماً وأن يكون متيناً يسهل حمله ويمكن تجزئته إلى أجزاء صغيرة ويتسم المعروض منه بالندرة النسبية[1]. ولاشك أن هذه الصفات جميعها تنطبق على المعادن النفيسة التى إستعملت كنقود معدنية وهى فى الواقع نقود سلعية تحت ضغط إزدياد المبادلات ورغبة الإنسان فى تيسيرها وتسهيلها.

ولقد مر إستعمال المعادن النفيسة كنقود بعدة مراحل ففى المرحلة الأولى كان المتعاملون يقبلون المعادن النفيسة بعد أن يزنوها ويختبروا مقدار ماتحتويه من الشوائب[2] وتسمى هذه المرحلة بمرحلة النقود الموزونة. وقد كانت المبادلة تتم بمقايضة السبيكة المعدنية بالسلعة المطلوبة. والمرحلة الثانية هى مرحلة النقود المعدنية المعدودة. وقد تم ذلك عن طريق تهذيب السبائك المعدنية ووضع ختم رسمى عليها يضمن وزنها وعيارها

---

(١) يمكن أن يضاف إلى الشروط السابقة: (أ) أن يكون التصرف عليه سهلاً بحيث لايترتب على غشه الكثير من المتاعب وضياع الحقوق (ب) أن يكون ذا قيمة مستقرة نسبياً. (ج) أن يكون متماثل بحيث تكون الأجزاء المتساوية منه متساوية فى القيمة.

(٢) وهو مايطلق عليه حاليا اختبار قدر ماتحتويه من معدن خالص.

حتى لاتوزن وتختبر فى كل مبادلة. وقد يسر ذلك تقدير النقود بالعدد بدلاً من الوزن ثم ظهرت بعد ذلك القطع النقدية على هيئة سبائك مستديرة الشكل تضمن الدولة وزنها وعيارها وتسجل ذلك على وجهها أما فى المرحلة الثالثة فقد أصبحت النقود المعدنية ملزمة للأفراد بقوة القانون وظهر السعر الرسمى أو القانونى للعملة. كما دعت حاجة المبادلات[1] إلى ان توجد بجانب النقود المصنوعة من المعادن النفيسة أنواع أخرى من النقود المساعدة تصنع من المعادن غير النفيسة كالبرونز والنيكل. وتتسم هذه النقود المساعدة بأن قيمتها الإسمية المسجلة عليها تفوق قيمتها الفعلية[2]. ولذلك فإن للنقود المساعدة قوة إبراء محدودة تختلف من مجتمع لآخر. وفى جمهورية مصر العربية حدد القانون رقم ٢٥ لعام ١٩١٦ فى المادة رقم ١٤ قوة إصدارها القانونية بمائتى قرش النقود الفضية وعشرة قروش من النيكل أو البرونز. وتستأثر الحكومات وحدها بحق إصدار هذا النوع من النقود وتحديد مدى إختلاف قيمتها المعدنية عن قيمتها الإسمية.

قانون جريشام: كثيراً مايتراءى للسلطات العامة خاصة فى أوقات الأزمات المالية أو فى أوقات الحروب سك مقدار من النقود بوزن أقل مما يجب من المعدن النفيس. وبهذا تكون السلطات العامة قد حطت من قدر النقود المعدنية. وقد أدى ذلك إلى ظهور قانون جريشام[3] القائل بأن السلطات العامة إذا سكت نقوداً تتضمن كمية أقل من المعدن النفيس فإن النقود المعدنية الأحسن أى الأكثر قيمة والمحتوية على قدر أكبر من المعدن النفيس تختفى من التداول. وهذا يعنى أن قطعة النقود إذا تضمنت كمية من المعدن النفيس قيمتها أكثر من القيمة الإسمية أى القانونية لقطعة النقود فإن بعض الأفراد يحرصون على صهرها لتحويلها إلى سبيكة إذ تكون قيمتها على هذه الصورة أعلى من قيمتها كقطعة من النقود.

---

(١) صغيرة القيمة.

(٢) من الأمثلة عليها فى جمهورية مصر العربية القرش صاغ والمليم.

(٣) وضع هذا القانون بالمملكة البريطانية.

النقود الورقية: عندما كانت الدول الأوروبية على عتبة النظام الرأسمالي كان التجار خوفاً من سرقة ثرواتهم من النقود المعدنية يودعونها عند بعض الصائغين والصيارفة نظير شهادات إيداع تدل على ملكيتهم لثروات معينة. وكانت شهادة الإيداع عبارة عن إيصال من شخصية معروفة بأن التاجر قد أودع لديه مبلغاً معيناً وتتضمن وعدا بدفع هذا المبلغ لصاحبه فى تاريخ معين. وقد تبع ذلك أن تخصص بعض الصياغ والصيارفة فى قبول مثل هذه الودائع وأخذ إسم البنك يطلق على ذلك المكان الذى يتم فيه مثل هذا النوع من المعاملات وقد كانت النقود تودع نظير عمولة يدفعها صاحب الوديعة للصراف أو المصرفى الذى يتولى حراستها ويلتزم بردها فى تاريخ معين. ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى إستعمال شهادات إيداع فى المعاملات وإستخدامها فى الوفاء بالإلتزامات النقدية وهذا يعنى أن شهادات الإيداع أصبحت قابلة للتداول بعد تظهيرها أى بعد أن يتنازل عنها مالكها ويسجل هذا التنازل على ظهرها وبعد ذلك أصبح من الممكن أن تقبل شهادات الإيداع ذاتها فى التعامل بدون تظهير. وبهذا دخلت فى التداول وصارت نقوداً بعد أن كانت مجرد شهادة إيداع تدل على وجود النقود المعدنية كما لم يعد ذكر إسم صاحب النقود على شهادة الإيداع وإنما أصبحت لحاملها وبأرقام دائرية أى لاكسور فيها. ومن هذا بدأ إستعمال النقود الورقية أى البنكنوت. فالبنكنوت إذاً عبارة عن إيصال دين فى ذمة من يصدر الورقة. ولهذا نجد أن البنك المركزى المصرى مثلاً يكتب على أوراق البنكنوت التى يصدرها "أتعهد بأن أدفع عند الطلب لحامل هذا السند مبلغ ....." وقد كان المفروض أن تفى البنوك بتعهداتها لتدفع لحاملى سنداتها نقوداً معدنية عند الطلب بدلاً من أوراق البنكنوت ولكن العملاء وثقوا فى البنوك بمضى الزمن وتبينت البنوك بالتجربة أن نسبة أوراق البنوك التى يطلب منها تحويلها إلى نقود معدنية تمثل نسبة صغيرة من مجموع ماأصدرت منها ولم تجد البنوك مبرراً للإحتفاظ بقدر من النقود المعدنية الخاملة مساوياً لما أصدرته من أوراق البنكنوت ولهذا أصدرت البنوك نقوداً ورقية أكثر مما لديها من أرصدة معدنية وحققت نتيجة لذلك أرباحاً وفيرة.

هذا ويجدر التمييز بين النقود الورقية القابلة للصرف والنقود الورقية غير قابلة الصرف. وقد كان من الضرورى لأوراق البنكنوت فى بداية إستعمالها أن تكون قابلة للصرف بالذهب (أو غيره من المعادن النفيسة) بسبب ماجرى عليه العرف حينئذ من أن

وسيط الإستبدال لابد أن يكون ذا قيمة فى حد ذاته، ولم يتخل الأفراد عن هذا الإعتقاد إلا بعد فترة طويلة بعد أن رغبوا فى قبول شيء كنقود دون أن يكون له قيمة فى حد ذاته.

وقد حدثت آخر مرحلة فى تطور النقود الورقية عندما حدث الزيادة المطردة فى إصدار النقود الورقية مع قلة المعادن النفيسة لدى بنك (أو بنوك) الإصدار بالدولة إلى أن توقف الدفع بالمعادن النفيسة فى أوقات الحروب والأزمات المالية وهى الفترات التى يتدفق فيها حملة النقود الورقية على البنوك لتحويلها إلى نقود معدنية وقد كان وقف الدفع فى البداية إجراء مؤقتاً ينتهى بإنتهاء الحروب والأزمات المالية ثم تحول إلى إجراء دائم وتحولت النقود الورقية إلى نقود إلزامية غير قابلة للصرف أى غير قابلة التحويل إلى معادن نفيسة وهذا يعنى أن هذه النقود الورقية ليس لها قيمة ذاتية كسلعة وإنما تعتبر قوة شرائية إستناداً إلى أمر القانون من ناحية وثقة الأفراد فيها من ناحية أخرى. وكان من الضرورى أن تنظم أو تهيمن الدولة على عملية إصدار أوراق البنكنوت وتباشرها. ومن الأساليب الشائعة الإستعمال أن تحدد الحكومة كمية أوراق البنكنوت المصدرة فتجعلها نسبة معينة من أصول البنك المصدر. وتختلف هذه النسبة من دولة إلى دولة ومن فترة زمنيةإلى أخرى فى نفس الدولة وفقاً لطبيعة النشاط الإقتصادى السائد فيها.

النقود المصرفية: ظهرت النقود المصرفية أو نقود الودائع لما تطورت الرأسمالية من عصرها التجارى إلى عصرها الصناعى إذ إشتدت حاجة رجال الأعمال الصناعيين إلى المزيد من رؤوس الأموال التى تتيح لهم التوسع فى الإنتاج لتحقيق مزيد من الأرباح، والنقود المصرفية تمثل حقوق للأفراد المودعين على البنوك المودع لديها. وهذا الحق أى الوديعة والذى يمثل إلتزام على البنك لاينشأ فقط عن طريق الإيداع بل ينشأ أيضاً عن طريق قرض منحه البنك لأحد عملائه ثم تركه العميل لدى البنك ولم يسحبه على الفور(١). والبنك يقوم بإقراض عملائه عن طريق القيد فى دفاتره إذ يكفى أن يقيد فى دفاتره مبلغاً لحساب شخص معين حتى تصبح له وديعة مصرفية. وجدير بالذكر أن هناك نوعين من الودائع المصرفية، النوع الأول يسمى ودائع تحت الطلب وهذه يكون

---

(١) تعتبر الودائع التى تنشأ نتيجة لعمليات الإقراض التى تقوم بها البنوك ودائع غير حقيقية.

لأصحابها الحق فى سحبها عند الطلب بإستخدام الشيكات. والشيك هو أمر كتابى صادر من شخص طبيعى أو معنوى له وديعة إلى البنك الذى أودع فيه نقوده بأن يدفع عند الإطلاع المبلغ المذكور فى السند إما لشخص معين أو لذاته أو لحامله. وعلى ذلك فإن كان لشخص معين ودائع فى أحد البنوك وترتب على معاملاته أنه أصبح مديناً فأنه يستطيع أن يتخلص من الدين بسحب شيك على بنكه بمقدار الدين لمصلحة دائنه الذى يستطيع أن يقبض قيمة الشيك أو يحتفظ بها فى البنك أو يحول الشيك لغيره من دائنيه. وهذا يعنى أن الودائع أو النقود المصرفية قد قامت بوظيفة النقود فأمكنها أن تسوى الديون وتحقق التبادل بدون إستخدام النقود الورقية أو النقود المعدنية(١).

وقد يودع الأفراد نقودهم فى شكل ودائع آجلة فى البنوك أو صندوق التوفير نظير فائدة تتناسب غالباً مع أجل الوديعة ولاتستخدم الشيكات فى السحب من هذه الودائع الأجلة كما هو الحال فى الحسابات الجارية.

(١) تجدر ملاحظة أن النقود المصرفية هى الوديعة نفسها وليس الشيك، إذ أن الشيك بدون الوديعة (أى بدون رصيد) لايساوى شيئاً وهذا يعنى أن الشيك ينوب عن النقود المصرفية ويمكن أن يحول إليها كما هو الحال بالنسبة للنقود الورقية فى بداية نشأتها إذ كانت تنوب عن النقود المعدنية ويمكن أن تحول إليها. وينحصر الفرق بين الورقتين فى أن وظيفة الشيك هى أن يسحب نقوداً أو يسوى إلتزاماً عن طريق القيد فى دفاتر البنك وتنتهى وظيفته بعد إستعماله فى أول تسوية يدخل فيها أما النقود الورقية فهى تسوى الإلتزامات نهائياً ولاتستهلك ولاتفقد قيمتها بعد إستعمالها إنما تظل قوة شرائية متداولة يضاف قيمتها بعد إستعمالها و يضاف إلى ذلك أن الشيك لايتمتع بصفة القبول العام كالنقود الورقية [illegible] فى قبولها أو رفضها.

ثانياً: وظائف النقود

لإستعمال النقود مزايا عديدة إذ لايمكن أن يتم كل من الإنتاج والإستهلاك فى المجتمعات العصرية التى تعتنق مبدأ الملكية الخاصة بدونها، إذ يقوم معظم سكان هذه المجتمعات بمبادلة مايملكون بما يملكه غيرهم عن طريق النقود التى تعتبر واسطة التبادل وآداته وبغيرها لايمكن أن تقوم لنظام الملكية الخاصة قائمة، وقد أدى التوزيع الشخصى للدخل إلى توزيع النقود بدرجات متفاوتة على مختلف أفراد المجتمع إذ أصبح الكثير منهم لايملكون منها إلا القليل ويحصل عليه مقابل عمله الذهنى أو العضلى أو الإثنين معاً والنقود بالنسبة لهؤلاء مجرد واسطة للتبادل لشراء السلع والخدمات الإستهلاكية.

هذا فى حين إستطاع آخرون أن يمتلكوا قدراً كبيراً من النقود وأن يزيدوا من ملكياتهم عن طريق إستخدام هذه النقود كرأس مال فى مختلف الأنشطة الإنتاجية والنقود بالنسبة لهذا الفريق تعتبر آداة إدخار وإستثمار. وليس هناك مايمنع أن تكون النقود آداة إئتمان فيقترض البعض مبلغاً من النقود لشراء سلع الإنتاج أو لشراء سلع الإستهلاك وفقاً لطبيعة النشاط الإقتصادى الذى يقوم به. والنقود فوق كل ذلك فى نظر الجميع معيار وقاسم مشترك لتحديد القيم. وكل هذا يعنى أن النقود تقوم بعدد من الوظائف التى لايمكن للمجتمعات فى العصر الحديث الإستغناء عنها وهذه الوظائف هى كونها: (١) وسيط للإستبدال أو وسيلة للدفع، (٢) مقياس للقيم، (٣) وحدة للتحاسب، (٤) مخزن للقيمة وأداة للإدخار، (٥) أداة للإئتمان أى الدفع المؤجل.

١- النقود وسيط للإستبدال أو وسيلة للدفع: ويعتبر هذا أهم إستخدام للنقود إذ أدى التخلص من عيوب المقايضة سالفة الذكر، وفضلاً عن ذلك فإن إستعمال النقود كوسيلة للدفع مكن الأفراد من بيع عناصر الإنتاج التى يملكونها إلى المنشآت الإنتاجية التى تقوم بدورها بدفع ثمن هذه العناصر الإنتاجية أو ثمن خدماتها فى صورة نقود. ويقوم الأفراد بعد ذلك بدفع بعض أو كل هذه النقود نظير السلع والخدمات الإستهلاكية التى يرغبونها.

وهذا يعنى أن النقود قامت كوسيط لإستبدال السلع والخدمات الإنتاجية بالسلع والخدمات الإستهلاكية وهذا يعنى أن عمليات الإنتاج وجدت مايبرر لتداول النقود لأنه لايمكن لأى شخص أن يحصل على النقود إلا إذا إستطاع أن يقدم منفعة مقابلة لها وهذا هو الإنتاج[1] ولهذا ترتبط نظرية النقود بنظرية الإنتاج، ولهذا أيضاً فأن الضرورة تقضى بوجود تناسب بين حجم أو كمية النقود وبين حجم الإنتاج، فطالما إحتفظت النقود بتوازنها بالنسبة إلى الإنتاج إحتفظت بالقوة الشرائية[2]، أما زيادة كمية النقود المصدرة بدون زيادة مقابلة فى حجم الإنتاج فلايخلق قوة شرائية على الإطلاق، بل يؤدى إلى ظاهرة "التضخم" ويحدث عكس ذلك بطبيعة الحال فى حالة "الإنكماش".

٢- **النقود مقياس للقيم** : وهذا يعنى أن النقود تقيس قيم السلع والخدمات وبالتالى توجد معدلاً للإستبدال بين السلع والخدمات المختلفة الأنواع فالنقود اساس لمقارنة القيم عند الإستبدال وبالتالى تعتبر دالة عامة أو مشتركة للقيمة[3] حتى أن الأشخاص إذا ارادوا أن يقايضوا سلعة بسلعة أو بسلع أخرى لجأوا إلى النقود فإستعملوها كمقياس للقيمة بطريقة غير مباشرة.

٣- **النقود وحدة للتحاسب**: فالوحدة النقدية فى مجتمع معين تعتبر وحدة قياس لقيم السلع والخدمات كلها . وهذا يعنى أن الثمن هو عدد الوحدات النقدية التى تعطى فى مقابل وحدة واحدة من السلعة ولما كانت وحدة النقود (أى الجنيه مثلاً) تعتبر أهم وحدة للقياس فى البنيان الإقتصادى كله لهذا كان من أوجب الأمور وأهمها أن تكون قيمتها ثابتة أو مستقرة نسبياً. ومع ذلك فغالباً ماتتعرض قيمة وحدة النقود للكثير من التقلبات إذ ترتفع وبالتالى تزيد قوتها الشرائية فتصبح قادرة على شراء مزيد من النعم أى السلع والخدمات فى فترات الركود أو الإنكماش الإقتصادى، وتنخفض قيمة وحدة النقود وبالتالى تقل قوتها الشرائية وتصبح قادرة على شراء قليل من السلع والخدمات فى فترات الإنتعاش أو الرواج وإرتفاع الأسعار.

---

(١) يعرف الإنتاج بأنه خلق أو إضافة المنافع الإقتصادية.

(٢) القوة الشرائية للنقود هى مقدار ماتشتريه من السلع والخدمات

(٣) يمكن فى هذه الحالة القول أن النقود "مقياس للأثمان" وهو تعبير يعتبر أدق من وصفها بأنها "مقياس للقيم".

٤- النقود مستودع أو مخزن للقيمة وأداة للإدخار: نظراً لعدم قابلية النقود للتلف ونظراً لأنها تحتفظ بقيمتها الإسمية بغير تغيير عبر الفترات الزمنية ، فأنها أصبحت أداة الإدخار المفضلة عند الأشخاص. وهذا يعني أنهم يفضلون الإحتفاظ بما يدخرونه في صورة نقود. ولذلك فقد قامت المنشآت المالية التي تقبل المدخرات مثل البنوك وصناديق التوفير وغيرها. ومما يسترعى الإنتباه أن تقلب قيمة النقود يعوقها عن أداء هذه الوظيفة.

٥- النقود آداة للإئتمان أى للدفع المؤجل : يمكن إستعمال النقود للإئتمان من تأجيل الإنفاق الحاضر إلى وقت ما في المستقبل ، كما مكن رجال الأعمال من أن يتعاقدوا في الحاضر على أن يدفعوا قيمة مشترياتهم حينما يتسلموا سلعهم في المستقبل وهذا يعني أن النقود أساس لعمليات الإئتمان إذ كلما تعاقد الأشخاص على الدفع في المستقبل كلما إحتاجوا إلى وسيط نقدى تكون قيمته في المستقبل . وهذا يعني أن النقود أساس لعمليات الإئتمان إذ كلما تعاقد الأشخاص على الدفع في المستقبل كلما إحتاجوا إلى وسيط نقدى تكون قيمته المستقبلية هي نفس قيمته الحاضرة بقدر الإمكان .

ومما يسترعى الإنتباه أن الوظائف السابقة للنقود لاتعتبر من الناحية العملية منفصلة عن بعضها بل أنها تعتبر متصلة إتصالاً وثيقاً، فإذا فقدت النقود وظيفتها كأداة للإئتمان أو للدفع المؤجل فإنها تفقد قيمتها كمستودع أو مخزن للقيمة . ويحدث هذا في فترات التضخم المالي السريع وإرتفاع الأسعار إذ تتدهور قيمة النقود بسرعة ولاتصبح جديرة بالإختزان، ومتى فقدت النقود هذه الوظيفة الثالثة بدأ الأشخاص التشكك في مقدرة النقود على أداء وظائفها الأخرى.

ثالثاً: النظم النقدية

تتعدد أشكال النقود المتداولة في وطن معين فهى ورقية ومعدنية ومصرفية ويعرف النظام النقدى بأنه مجموعة القواعد والقوانين التى تقرها السلطات التشريعية والنقدية في دولة معينة بهدف تنظيم إصدار النقود بأنواعها المختلفة والعمل على أن تتحقق فيما بينها رابطة قانونية تنظمها جميعاً وتبين علاقة كل منها بالأخرى وتحافظ على

قيمتها التبادلية وفي كل دولة نظام نقدى يحدد الوحدة النقدية القياسية وابين صلـة النقـود المتداولة بها وهذا يعنى أن كل نظام نقدى يتكون من ثلاثة عناصر : (١) أنـواع النقـود المختلفة المتداولة ، (٢) الوحدة النقدية القياسية ، (٣) القاعدة النقدية

وقد أدى تعدد العملات المتداولة فى وطن معين أو دولة معينة إلـى ضـرورة تحديد العلاقة فيما بينها لذلك جرت العادة على إختيار إحدى هذه العملات وإعتبارها وحدة نقدية قياسية، وهذا يعنى أن الوحدة النقدية القياسية تعتبر وحدة للتحاسـب فـى مختلـف المعاملات الإقتصادية وتعتبر كذلك وحدة لجميع العملات الأخرى المتداولة التى تكون إما أجزاء منها أو مضاعفات لها . والجنيه المصرى هو الوحدة النقدية القياسية في جمهوريـة مصر العربية والدولار الأمريكى هو الوحدة النقديـة القياسـية فـى الولايـات المتحـدة الأمريكية والجنيه الإسترلينى هو الوحدة النقدية القياسية فى بريطانيا وهكـذا ... إلـخ . وتختار الوحدة النقدية القياسية عادة على أساس مساواتها لأقصى أو لأدنى إنفـاق يومـى للشخص الطبيعى فى مجتمع معين .

أما فيما يتعلق بالقاعدة النقدية فقد كانت ركناً هاماً فـى كـل الأنظمـة النقديـة المعدنية كما كانت تستعمل للدلالة على الوزن من المعدن الخالص الذى تحتويـه وحـدة النقد. وقد تطور معنى القاعدة النقدية فصارت تعنى نفس المعدن الذى تصنع منه الوحـدة النقدية القياسية فكان النظام النقدى الإنجليزى على قاعدة الذهب لأن الوحدة النقدية القياسية الإنجليزية وهى الجنيه كانت تصنع من الذهب[١] فى حين كان النظام النقدى الفرنسى على قاعدة الذهب والفضة معاً أى على قاعدة المعدنين . وهذا يعنى أن قاعدة النقد كانت تتوافر فيها أهم وظائف النقود وهى كونها واسطة التبادل ومقياس للقيم، وبعبـارة أخـرى كـان

---

(١) يتسم نظام الذهب بوجود علاقة ثابتة بين الوحدة النقدية القياسية وبين الذهب ، فـإذا كانت الوحدة النقدية القياسية هى الجنيه الإسترلينى أو الدولار الأمريكى فإنه فى ظل نظام الذهب يكون الجنيه الإسترلينى أو الدولار الأمريكى عبارة عن وزن معين مـن الذهب. وهذا يعنى أن قيمة الوحدة النقدية القياسية تكون مرتبطة إرتباطاً تاماً مايسـع الذهب.

الذهب أو الفضة يستخدم في تسوية المعاملات عند الإقتضاء كما كانا المعيار الحقيقى لقياس قيم مختلف السلع والخدمات .

وبتطور النشاط الإقتصادى وظهور النقود الورقية والنقود المصرفية والإستغناء بها عن الذهب والفضة عدلت المجتمعات عن القواعد النقدية المعدنية، وفى هذه الحالة "حيث لاتوجد علاقة ثابتة بين معدن من المعادن النفيسة كالذهب أو الفضة وبين الوحدة النقدية القياسية" يقال عادة أن الدول تتبع قاعدة النقود الورقية الإلزامية وتعنى قاعدة النقود الورقية الإلزامية أن وحدة النقد القياسية لاترتبط بالذهب بنسبة مقررة ولكنها لاتعنى على الإطلاق أن قيمة العملة تترك وشأنها حتى تتدهور بالنسبة للذهب . فالدول التى تتبع هذه القاعدة تخضع عملتها لقيود يتعلق أغلبها بتحديد كمية النقود الورقية التى يصدرها بنك الإصدار ، إذ نرى الدولة تضع الحد الأقصى لكمية النقود كما فى إنجلترا أو تقرر أن يكون الإصدار مضموناً بالذهب وبالعملات الأجنبية والسندات الوطنية كما فى جمهورية مصر العربية، وقد جرت أغلب الدول والأوطان الأجنبية على أن تقرر فى نفس الوقت قابلية تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية بسعر صرف ثابت قابل للتعديل، وهذا هو العامل المهم فى القاعدة النقدية إذ المقصود بها أن توجد أساساً صالحاً لتبادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، وقد كان الهدف من قاعدة الذهب فى الماضى فى الدول التى أخذت بها هو ضمان تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية بسعر صرف الذهب على أساس أن الذهب هو العملة التى يمكن تحويلها إلى أية عملة أجنبية .

ومما يسترعى الإنتباه أن معظم الدول التى كانت تسير على قاعدة الذهب أصبحت تستطيع تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية دون حاجة لوساطة الذهب وبهذا يمكنها أن تواصل تجارتها الخارجية، ولكى تتجنب أخطار التضخم وإرتفاع الأسعار يجب أن تجعل كمية النقود الورقية الإلزامية المصدرة متناسبة مع مايحدث من نمو فى الطاقة الإنتاجية الوطنية وفى الأعداد السكانية، وجدير بالذكر أن قاعدة العملة الورقية الإلزامية لاتعنى عدم إستعمال الذهب على الإطلاق فى النظام النقدى وإنما تجعل للذهب وظيفة أخرى وهى أنه يصبح إحتياطياً للمعاملات الخارجية إذ يستخدم فى تسوية فروق المدفوعات مع الخارج فيتم تصديره مباشرة أو يحول إلى عملات أجنبية تتم بها تسوية

مثل هذه الفروق، وهذا يعنى أن الذهب هو عملة العملات وتهتم الدول التى تأخذ بقاعدة النقود الورقية الإلزامية بجمعه لأنها تحتفظ للذهب بوظيفته فى تسوية فروق المدفوعات الدولية أى فى المعاملات الخارجية فقط .

رابعاً: قيمة النقود

يقصد بقيمة النقود القوة الشرائية لها أى هى مقدار السلع والخدمات التى يمكن أن تستبدل أو تشترى بالوحدة النقدية فى زمن معين ومكان معين . وهذا يعنى أن قيمة النقود تساوى مقلوب المستوى العام للأسعار[1] الذى سوف يرمز له بعد ذلك بالرمز (ع) وهناك نظريات عديدة لتفسير قيمة النقود منها نظرية التكاليف التى تفترض أن النقود الحقيقية هى النقود المعدنية التى تتحدد قيمتها بمقدار ما تحتويه من معدن نفيس وتتحدد قيمة المعدن النفيس بتكاليف إنتاجه، ويعيب هذه النظرية أنها ركزت على جانب العرض الذى يتحدد بتكاليف الإنتاج وأهملت جانب الطلب وبالتالى فإنها تصلح فقط لتفسير التغيرات التى تحدث فى عرض النقود المعدنية، يضاف إلى ذلك أن نظرية التكاليف لاتصلح أساساً لتفسير قيمة النقود الورقية التى ليس لها قيمة ذاتية كسلعة، أما نظرية كمية النقود The Quantity Theory of Money فهى أكثر إيضاحاً من نظرية التكاليف وتفترض هذه النظرية أن القوة الشرائية للنقود يحددها ثلاثة متغيرات رئيسية هى كمية النقود المتداولة وسيرمز لها بالرمز (ق) وسرعة تداول النقود وسيرمز لها بالرمز (س) وكمية السلع والخدمات التى يتم التعامل فيها بالنقود وسيرمز لها بالرمز (ك) والمستوى العام للأسعار (ع) ونظرية كمية النقود أو نظرية كمية التداول تنص على أن :

ق × س = ك × ع .... (١)

ويمكن إستنتاج :

---

(١) المستوى العام للأسعار (أو الرقم القياسى للأسعار) هو أحد المعايير التى تقاس بها التغيرات فى أسعار مختلف السلع والخدمات ونظراً لتعدد السلع والخدمات فعادة يكون هناك رقم قياسى للأسعار لكل مجموعة متجانسة من السلع والخدمات .

س = نا × خ / ف

سرعة التداول = إجمالي الناتج المحلي / كمية النقود

ويلاحظ أن الجانب الأيمن من معادلة كمية النقود يمثل جانب عرض النقـود أي الكمية المعروضة منها للتداول التي تتأثر بلا شك بسرعة دوران النقود في المجتمع . أمـا الجانب الأيسر من معادلة كمية النقود فيمثل جانب الطلب على النقود الـذي يشـتق مـن الرغبة في مبادلتها بالسلع والخدمات . ومن معادلة كمية النقود نستنتج أن المستوى العـام للأسعار (ع) هو :

$$ع = \frac{ق \times س}{ك}$$

وبما أن قيمة النقود هي مقلوب المستوى العام للأسعار (ع) فإنه يمكـن تقديـر القوة الشرائية للنقود إستناداً إلى معادلة كمية النقود، ولاشك أن التصور الكـامل لنظريـة كمية النقود يقتضي دراسة الطلب على النقود وعرض النقود .

خامساً: الطلب على النقود

تتناول دراسة الطلب على النقود دراسة الأسباب التي من أجلها يحاول الأفـراد الحصول على النقود والإحتفاظ بها، وينقسم الطلب على النقود إلـى قسـمين الأول هـو الطلب على النقود كوسيط للتبادل حيث تستعمل النقـود لتمويـل عمليـات الإسـتبدال أو المبادلات والقسم الثاني هو الطلب على النقود للإحتفاظ بها سائلة أو عاطلة ويطلق عليـه تفضيل السيولة.

الطلب على النقود كوسيط للتبادل : تستخدم النقود لتمويل عمليات الإستبدال أو المبادلات ويمكننا أن نتصور الحالة التي تتم فيها جميع المشتروات بالأجل وتتم جميع المدفوعـات بالشيكات ففي هذه الحالة لاتحتاج إلى النقود، وإذا سار المجتمع بأكمله وفقاً لهذه الطريقـة

فإن جميع المبادلات سوف يمكن تحويلها عن طريق عمليات المقاصة في بداية كل شهر، ولكن نظراً لأن المجتمع لايسير وفقاً لهذا الإسلوب فإن مقداراً معيناً من النقود يلزم وجوده لتمويل الفترات التي تنقضي بين إستلام الدخل وبين إنفاقه على الإستهلاك، وبالمثل فإن الوحدات الإنتاجية تحتاج إلى رصيد من النقود لشراء الخامات والسلع الوسيطة التي تقوم بتصنيعها وبيعها بعد ذلك، وكلما زادت المبادلات في المجتمع كلما زاد رصيد النقود اللازم للتمويل في مثل هذه الحالة للحصول عليه مرة واحدة كل شهر فإن رصيد النقود الذي يلزم للمستهلك يتراوح بين القدر اللازم لتغطية إستهلاك ٣٠ يوماً (في بداية الشهر) وينخفض إلى الصفر في نهاية الشهر، ففي المتوسط سيكون لديه مايوازي مصاريف نصف شهر (٣٠ + صفر) / ٢) . فإذا كان هناك بنود كثيرة تدفع في بداية الشهر فإن الرصيد من النقود اللازم لبقية الشهر سيكون أقل كثيراً وإذا كانت جميع الوحدات الإنتاجية تسيطر عليها مؤسسة واحدة كبيرة فإن كمية صغيرة من النقود يلزم وجودها لتمويل المبادلات بين الوحدات الإنتاجية بعكس الحال إذا كان بالمقتصد القومي عدد كبير جداً من الوحدات الإنتاجية الصغيرة المستقلة عن بعضها .

فإذا كان القدر الإجمالي للمبادلات في المجتمع معلوماً لنا فإنه يمكن بسهولة أن نحصل على مقياس لكمية النقود اللازم توافرها لتمويل هذا القدر من المبادلات ونظراً لصعوبة التوصل إلى القدر الإجمالي للمبادلات في المجتمع، فإننا نفترض أن نتوقع أن في ظل نظام إقتصادي معين أنه كلما كبر حجم الدخل القومي كلما إزداد حجم المبادلات في المجتمع وكلما إزداد حجم النقود اللازم لتمويل هذه المبادلات ولهذا السبب فإنه يمكن التعبير عن الطلب على النقود لإشباع دافع المعاملات كدالة لمستوى الدخل القومي فإذا رمز للطلب على النقود لإشباع دافع المعاملات بالرمز (ط١) فإنه يمكن التعبير عن هذا النوع من الطلب بالمعادلة رقم (٢) كما يلي :

ط١ = ت (ص) .... (٢)

ومن هذه المعادلة يمكن أن نتعرف على قيمة (ط١) إذا عرفنا قيمة الدخل القومي (ص) ومع ذلك فإن المعلومات التي لدينا لاتكفي لإعطاء صورة دقيقة عن المعادلة رقم

أي وهكذا تبدو بالتأكيد بأنها ذات ميل موجب وتتجه من اليمين إلى اليسار وهذا يعني أنه كلما زاد الدخل كلما زاد مقدار النقود اللازم لإشباع دافع المعاملات .

الطلب على النقود بدافع تفضيل السيولة : يمثل الإحتفاظ بالنقود كمخزن للقيمة الشطر الثاني للطلب على النقود، ولأول وهلة يبدو أنه من الغريب أن يحتفظ شخص ما بنقوده لهذا الغرض في الوقت الذي يمكنه أن يستغلها في شراء الأصول الرأسمالية التي تغل دخلاً ، إلا أنه مما يسترعي الإنتباه أنه عندما يشتري شخص ما بعض الأصول الرأسمالية كالأوراق المالية (مثل السندات الحكومية أو غير الحكومية) فإنه يفقد قدرته على التصرف بحرية في نقوده لبعض الوقت وبالتالي يتعرض لإحتمال ضياع بعض الفرص السانحة لإستغلال نقوده إستغلالاً مربحاً أو ربما تعرض لبعض لخسائر نتيجة للتقلبات السوقية فالغلة السنوية التي تغلها السندات ثابتة بالتالي فإن أي تغير يحدث في سعر الفائدة سيؤدي إلى تغير أسعار جميع السندات، فمثلاً إذا أصدر سند في وقت كان فيه سعر الفائدة ٤% فستدفع الحكومة (أو الجهة التي أصدرت السند) ٤ جنيهات كل عام لكل مشتر لهذه الورقة المالية يكون مستعداً لأن يدفع ١٠٠ جنيه ثمناً لها، فإذا تغير سعر الفائدة فيما بعد بحيث أصبح ٢% فسيرتفع الثمن السوقي لهذا السند إلى ٢٠٠ جنيه ذلك لأن أي مشتر جديد سيكون سواء لو دفع ١٠٠ جنيه ثمناً لورقة مالية جديدة تغل له غلة مقدارها جنيهان أي ٢% أو لو دفع ٢٠٠ جنيه ثمناً لورقة مالية قديمة تغل له ٤ جنيهات كل عام . فهو يربح ٢% على نقوده في كلا الحالتين . وبالمثل إذا إرتفع سعر الفائدة من ٤% إلى ٨% فستنخفض قيمة السند الأصلي من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠ جنيه وعلى هذا فإن التغيرات في أسعار الفائدة لابد أن تعني تغيراً في أسعار السندات، فنجد الأفراد يحاولون كسب بعض المال بشراء السندات عندما تكون منخفضة الثمن (أي عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً) ويقومون ببيع هذه السندات عندما تكون عالية الثمن (أي عندما يكون سعر الفائدة منخفضاً)، ومن الواضح أنه لايمكن التنبؤ بصفة مؤكدة بما ستكون عليه أسعار الفائدة في المستقبل ولهذا يلجأ الأفراد إلى التخمين ويستطيعون أن يحصلوا على مكاسب رأسمالية بأن يخمنوا صحيحاً متى سترتفع أثمان السندات ومتى ستنخفض ومن ثم يحتفظ الأفراد بالنقود سائلة لكي يشتروا بها سندات (أو أسهم) عندما يكون سعر الفائدة قد بلغ من الإرتفاع حداً يشعرون معه بأنه لابد أن ينخفض من جديد فهم يحصلون على مكاسب

رأسمالية بالمضاربة فى الأوراق المالية ومابين أن يحصلوا على مكاسب نتيجة لكونهم يعرفون أكثر من غيرهم فى السوق مستقبل التقلبات السوقية المتعلقة بأسعار الفائدة .

سادساً: عرض النقود

يمثل عرض النقود فى فترة زمنية معينة القدر الإجمالى من النقود الذى يحتفظ به جميع أفراد المجتمع، ولذلك فإن مفهوم الطلب على النقود وعرض النقود يعتبران الطلب على قدر ثابت من النقود والمعروض منه وإستناداً إلى ذلك فإن إزدياد عرض النقود يعنى إزدياد القدر المصدر منها وليس بيع أصحاب النقود لها ولهذا فإن عرض النقود الذى يعتبر ثابتاً فى فترة زمنية معينة يختلف فى طبيعته عن عرض السلع الأخرى الذى يمثله تيار متدفق يتناسب تناسباً طردياً مع الثمن السوقى لهذه السلع، وفضلاً عن ذلك فإن إنتاج النقود وإستهلاكها لايتم بصفة متصلة كما هو الحال بالنسبة للسلع الأخرى إذ أن العرض الثابت من النقود يتم تداوله بين أفراد المجتمع وتتوقف سرعة .[illegible] التداول على عوامل عديدة سلف ذكرها .

ويتكون المعروض النقدى من : (١) النقود الورقية أى أوراق البنكنوت والنقود المعدنية التى تصدرها الحكومة والبنك المركزى ، (٢) النقود المصرفية أى الإئتمان ويتحدد القدر المعروض من النقود الورقية بطلب المجتمع على هذا النوع من النقود بعد أن كان يتحدد فى الماضى بحجم الغطاء الذهبى المتاح لدى السلطات النقدية، هذا فى حين تقوم المصارف التجارية بدور رئيسى فى خلق النقود المصرفية أى الإئتمانية، وقد تم ذلك عندما تبين للبنوك أن عدداً قليلاً من المودعين كانوا يستردون ودائعهم وأن هناك فرصاً سانحة لإستغلال هذه الودائع بإقراضها لرجال الأعمال نظير أسعار فائدة مرتفعة بدلاً من تركها عاطلة فى خزائن البنوك .

ولهذا بدأت البنوك تشجع الأفراد على الإحتفاظ بإرصدتهم النقدية على شكل ودائع آجلة فى البنوك نظير دفع عمولة تتناسب طردياً مع طول فترة الإيداع[1] ثم تقوم البنوك بإقراض الجزء الأكبر من هذه الودائع الأجلة لرجال الأعمال نظير عمولة (سعر الفائدة) أعلى مما تدفعه لأصحاب هذه الودائع وتربح من وراء ذلك الفرق بين مستوى الفائدة فى كلا الحالتين . وهناك شرطان ضروريان لإتمام هذه العملية : (١) أن تكون النقود كلها متجانسة وتلقى قبولاً عاماً من جميع الأفراد فى التداول ، (٢) أن لايسحب عملاء البنك فى فترة زمنية معينة إلا جزءاً صغيراً يحتفظون به لديها من ودائع، ويمكن للبنوك أن تتعرف على نسبة هذا الجزء من إختباراتها وخبراتها الماضية مع عملائها ويسمى بالإحتياطى النقدى .

وفى المجتمعات الراقية حيث تتم غالبية المعاملات بين الأفراد بالشيكات فإن مصير القروض التى يأخذها الأفراد من البنوك هو أن تودع من جديد فيها وتكون مصدراً جديداً للإقراض . وهذا يعنى أن الأموال التى تقرضها البنوك إلى المقترضين هى نفسها الأموال التى يودعها هؤلاء المقترضون فى البنوك، وهذا يعنى أن مجموع الودائع الكلية فى البنوك جميعاً سيزداد فى النهاية زيادة كبيرة جداً بحيث تبلغ عدة أمثال الودائع الحقيقية لدى البنوك، ومع ذلك فإن إزدياد حجم هذه الودائع الخيالية أو الإفتراضية أو الإئتمانية لن يثير أية مشاكل مادام الإحتياطى النقدى المتاح بخزائن البنك كافياً لدفع طلبات العملاء.

مثال : بإفتراض نسبة الإحتياطى النقدى الذى يجب أن يحتفظ به البنك هى ١٠% فإذا أودع شخص ما وديعة حقيقية آجلة مقدارها ١٠٠٠ جنيه فى أحد البنوك فإن البنك يحتفظ فى خزائنه منها بإحتياطى قدره ١٠% ويقرض الباقى وهو ٩٠٠ جنيه لأحد

(١) فى إنجلترا مثلاً لاتستعمل أوراق البنكنوت بصفة أساسية إلا لدفع الأجور ولتمويل المعاملات الجارية الصغيرة مما ييسر على السلطات النقدية ضبط حجم أوراق البنكنوت المصدرة بما تجعله متناسباً مع مستوى الأجور وحجم العمالة فى المجتمع.

عملائه[1] الذى يقوم بإيداعه فى نفس البنك (أو ربما فى بنك آخر) ويصبح وديعه جديدة يحتفظ منها البنك بإحتياطى قدره ١٠% ويقرض الباقى البالغ ٨١٠ جنيه لعميل آخر يقوم بدوره بإيداعه فى البنك ويصبح وديعه جديدة يحتفظ منها البنك بإحتياطى نقدى قدره ١٠% ويقرض الباقى البالغ ٧٢٩ لعميل ثالث يقوم بدوره بإيداعه فى البنك وهكذا يستمر الإقراض والإيداع إلى أن يصل حجم هذه الودائع الإئتمانية فى النهاية إلى عشرة آلاف جنيه والإحتياطى النقدى لها ١٠٠٠ جنيه ومقدار إجمالى قيمة القروض التى عقدها البنك ٩٠٠٠ جنيه[2] وهذا يعنى أن الألف جنيه الأولى عندما أودعت وتتابع إيداعها وإقراضها إزدادت الكمية المعروضة من النقود الممكن تداولها إلى تسعة أمثال الوديعة الأصلية ويعزى ذلك كما سبق إلى أن البنوك لايطلب منها عادة إلا دفع مقادير صغيرة من العملة لاتبلغ إلا قدراً بسيطاً جداً من الإلتزامات النقدية التى يتعين عليها القيام بها أى أنها لايطلب منها عادة إلا دفع نسبة بسيطة من الودائع خاصة وأن جانباً من هذه الودائع هو ودائع آجلة لايمكن العملاء سحبها إلا بشروط معينة يتم الإتفاق عليها عند الإيداع .

ومن الطبيعى أن يكون هناك حدوداً لقدرة البنوك التجارية على زيادة المعروض النقدى عن طريق خلق الودائع الإئتمانية، وأهم هذه الحدود على الإطلاق هى نسبة الإحتياطى النقدى التى يحلو للبعض تسميتها بنسبة السيولة ؛ إذ تحتفظ البنوك التجارية بجنيه واحد سائل فى مقابل كل ١٢ جنيه من الودائع الإئتمانية، ولهذا فإن هناك علاقة نسبية ثابته بين حجم الودائع الإئتمانية وبين مقدار النقود السائلة التى تحتفظ بها البنوك التجارية ؛ وتتحكم السلطات النقدية فى قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع الإئتمانية

---

(١) بعد أن يقدم الضمانات الكافية لهذا القرض والتى تكون فى قيمتها فى غالبية الأحيان توازى أو تزيد عن قيمة القرض .

(٢) عندما يمنح البنك قرضاً لأحد العملاء فإن الشخص المستفيد يعطى دفتراً للشيكات ويستخدم هذه الشيكات لدفع إلتزاماته النقدية وترصد قيم هذه الشيكات فى حسابات الأشخاص الصادرة لأمرهم أى المستفيدين إما فى نفس البنك أو فى بنك آخر وهذا يعنى أن المبالغ التى يدفعها العملاء إلى البنوك لتضاف إلى ودائعهم تنشأ أصلاً من القروض التى قدمها نفس البنك أو بنك آخر إلى عملائه .

عن طريق رفع نسبة السيولة إذا كانت تستهدف تخفيض المعروض من النقود أو تخفيض نسبة السيولة إذا كانت تستهدف زيادة المعروض من النقود

ولما كانت البنوك التجارية تحتفظ دائماً بجزء من إحتياطاتها النقدية لدى البنك المركزى[١] فإنه إذا أمكن للبنك المركزى أن يغيير مقدار هذه الودائع فسيمكنه تغيير حجم الودائع الإئتمانية وبالتالى يمكنه تغيير عرض النقود، ويستطيع البنك المركزى تحقيق ذلك عن طريق عمليات السوق المفتوحة ويقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزى بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية أو غيرها من الأوراق التجارية فى السوق العامة أو السوق المفتوحة ، فعندما يبيع البنك المركزى فى السوق المفتوحة أوراقاً مالية حكومية تشتريها البنوك التجارية[٢] وتدفع قيمتها بشيكات مسحوبة على أرصدتها الدائنة لدى البنك المركزى وبالتالى تنخفض هذه الأرصدة عن نسبة السيولة المقررة فتلجأ البنوك التجارية فى الحال إلى طلب بعض قروضها العاجلة كما تقلل من القروض المقدمة لرجال الأعمال الأمر الذى من شأنه إنخفاض قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع الإئتمانية فينخفض عرض النقود ويحدث العكس بطبيعة الحال عندما يرغب البنك المركزى وغيره من السلطات النقدية الأخرى فى زيادة عرض النقود.

---

(١) البنك المركزى هو بنك البنوك أى هو البنك الذى يقع على قمة الجهاز المصرفى .

(٢) وغيرها من الهيئات المالية أو رجال الأعمال .

خلق النقود الإئتمانية بواسطة البنوك التجارية .

المرحلة	الودائع بالجنيه	الإحتياطي النقدي بالجنيه	القروض بالجنيه
الأولى	١٠٠٠	١٠٠,٠٠	٩٠٠,٠٠
الثانية	٩٠٠,٠٠	٩٠,٠٠	٨١٠,٠٠
الثالثة	٨١٠,٠٠	٨١,٠٠	٧٢٩,٠٠
الرابعة	٧٢٩,٠٠	٧٢,٩٠	٥٦٥,١٠
الخامسة	٦٥٦,١٠	٦٥,٦٠	٥٩٠,٥٠
السادسة	٥٩٠,٥٠	٥٩,٠٥	٤٩٦,٤٥
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
الإجمالي*	١٠٠٠٠	١٠٠٠	٩٠٠٠

* إجمالي حجم الودائع الإئتمانية = ١٠٠٠ (٠,٩) + (٠,٩)^{٢} + (٠,٩)^{٣} + ...)

= ١٠٠٠ × ٠,٩ (١ + ٠,٩ + (٠,٩)^{٢} + (٠,٩)^{٣} + ...)

= ٩٠٠ (١ + ٠,٩ + (٠,٩)^{٢} + (٠,٩)^{٣} + ...)

= ٩٠٠ × ١ / (١ − ٠,٩) = ٩٠٠٠

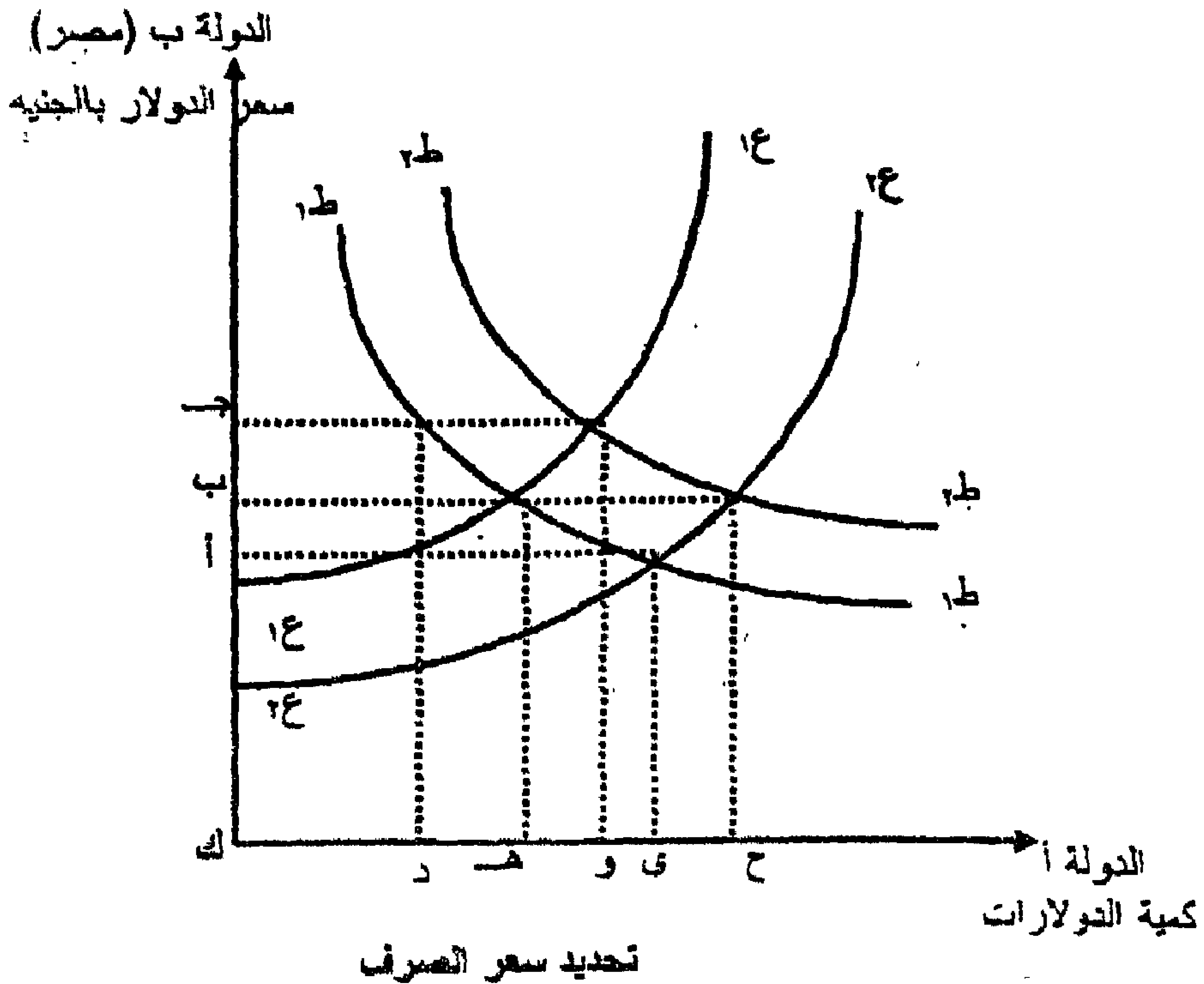
سابعاً: سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه

تعريف سعر الصرف لايخرج سعر الصرف بين دولتين عن كونه المعدل الذى تتبادل طبقاً له عملة دولة بعملة أخرى ، فسعر الصرف إذن هو عبارة عن سعر عملة ما مقاساً بعملة أخرى .

وينشأ سعر الصرف نتيجة لأن النقود الورقية لدولة ما قد لاتكون مقبولة كوسيط للتبادل فى دولة أو دول أخرى ، ونتيجة لضرورة معادلة عملة دولة بعملة الدول الأخرى إذا مـقدر للتجارة الدولية أن تقوم لها قائمة .

ينبع الطلب على العملات الأجنبية – كما تبين من قبل – من رغبة الدولة فى دفع ثمن وارداتها من تلك الدول وعلى ذلك فإن طلب جمهورية مصر العربية مثلاً للدولار ينبع من رغبتها فى إستيراد السلع والخدمات الأمريكية أو سلع وخدمات الدول الأخرى التى تقبل دفع الثمن بالدولار، وحيث أن المنتج فى الدول المصدرة يطلب الحصول على ثمن معين بعملة دولته لما يصدره من سلع إلى الدولة المستوردة فإن الثمن الذى يبيع به المستورد لهذه السلع فى الداخل يتوقف على سعر الصرف بين عملة الدولة المستوردة وعملة الدولة المصدرة . والمقصود بسعر الصرف كما تبين من قبل القدرة الإستبدالية لعملة الدولة بعملات الدول الأخرى ، أى ثمن العملة مقاساً بعملات الدول الأخرى وبناء على ذلك فإن إرتفاع سعر الصرف لدولة معينة يعنى إرتفاع قيمة عملتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى . وأمر هذا فإنه يعنى رفع أثمان صادرات هذه الدول مقاسة بعملات الدول الأخرى . وكذلك فإن إنخفاض سعر الصرف لدولة معينة يعنى إنخفاض قيمة عملتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى . الأمر الذى يعنى خفض أثمان صادراتها إلى الدول الأخرى ، فإنخفاض سعر الصرف بالنسبة للجنيه الإسترلينى مثلاً ، أى إنخفاض أثمان السلع البريطانية بقيم العملات الأخرى مثل الدولار الأمريكى والمارك الألمانى وغيرها وذلك بالرغم من عدم تغير أثمان هذه السلع فى داخل بريطانيا نفسها

منحنيات طلب وعرض العملة إذا إفترضنا أن هناك دولتان (أ ، ب) وأنهما تتعاملان تجارياً فإن معنى ذلك أن كلا منهما تطلب الحصول على عملة الدولة الأخرى حتى يمكنها تمويل وارداتها منها وعلى ذلك يمكن إيجاد العلاقة بين عملة الدولتين أى سعر الصرف لعملة كل منهما مقاساً بعملة الدولة الأخرى ، ويساعد الشكل التالى على بيان كيفية الوصول إلى ذلك ، حيث يبين المحور السينى كمية المتاح من عملة الدولة (أ) ولتكن الولايات المتحدة ، بينما يبين المحور الصادى سعر عملة الدولة (أ) مقيماً بعملة الدولة (ب) ولتكن مصر وعلى ذلك فإذا تحركنا على المحور الرأسى صعوداً ترتفع قيمة الدولار، أما إذا تحركنا هبوطاً فإن قيمة الدولار تنخفض فإذا إنخفضت قيمة الدولار تزيد قدرة الجنيه المصرى على شراء السلع الأمريكية، وهذا يعنى زيادة طلب المصريين على الدولار لتمويل الزيادة فى وارداتهم من أمريكا، وعلى العكس من ذلك إذا إرتفعت قيمة الدولار تقل قدرة الجنيه المصرى على شراء السلع الأمريكية فيقل الطلب عليها ويقل بذلك طلب المصريين على الدولار لتمويل وارداتهم الأمريكية، وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن منحنى الطلب على الدولار وشأنه فى ذلك شأن منحنى الطلب على أية عملة أخرى – فى سوق الصرف الدولية منحنى سالب الميل ، أى منحنى هابط .



تحديد سعر الصرف

ومن ناحية أخرى فإن إنخفاض سعر الدولار (إرتفاع الجنيه) يعنى إرتفاع سعر الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة ، الأمر الذى يعنى إنخفاض المشتريات الأمريكية من السلع المصرية وعلى ذلك فسوف ينفق الأمريكيون كمية أقل من الدولارات في شرائها[1] أى تقل كمية الدولارات التى يعرض الأمريكيون إستبدالها بالجنيه المصرى لتمويل وارداتهم من مصر وهذا يعنى إنخفاض القدر المعروض من الدولارات، أما إذا إرتفع سعر الدولار (إنخفاض الجنيه) فإن ثمن الصادرات المصرية للولايات المتحدة يقل مما يزيد مقدارها ويزيد بالتالى مقدار الدولارات التى يعرض الأمريكيون إستبدالها بالجنيه المصرى لتمويل وارداتهم من مصر الأمر الذى يعنى إزدياد القدر المعروض من الدولارات . وعلى ذلك يمكن القول بأن منحنى عرض الدولار – وشأنه فى ذلك شأن منحنى عرض أية عملة أخرى – فى سوق الصرف الدولى منحنى موجب الميل ، أى منحنى صاعد .

تحديد سعر الصرف : يتوقف سعر الصرف بالنسبة لأى عملة على قوى العرض والطلب، وبتعبير آخر فإن سعر الصرف لعملة ما يتحدد فى سوق الصرف الدولية عند تقابل منحنى عرضها مع الطلب عليها، فإذا فرضنا مثلاً تكملة لمثالنا السابق – أن منحنى الطلب على الدولارات هو المنحنى (ط١ط١) ، وأن منحنى عرضها هو المنحنى (ع١ع١)، وأن سعر الدلار مقوماً بالجنيه المصرى كان منخفضاً (أ ك فى شكل ١-٨) فإن معنى ذلك وجود خلل فى المدفوعات حيث تكون رغبة المصريين فى الحصول على الدولارات اللازمة لتمويل وارداتهم من الولايات المتحدة أكثر من رغبة الأمريكيين فى إستبدال دولاراتهم بالجنيه المصرى لتمويل الصادرات المصرية إليهم، وبذلك يزداد الطلب على الدولار عند السعر (أ ك) عن المعروض منه عند هذا السعر بمقدار (د ى)، وظهور فائض الطلب – كما تبين من قبل – يؤدى إلى إرتفاع سعر الدولار وبالتالى إنخفاض

---

(١) يفترض هذا التحليل أن طلب المصريين على السلع الأمريكية وطلب الأمريكيين على السلع المصرية يتسمان بالمرونة الأمر الذى سوف يعنى أن أى إنخفاض فى سعر السلع فى أى من الدولتين سوف يؤدى إلى زيادة صادراتها بمعدل يزيد عن معدل إنخفاض الأسعار وهذا يؤدى إلى زيادة الإنفاق على شراء هذه السلع .

سعر الصرف وبالتالى إنخفاض سعر الجنيه المصرى، وأمر هذا شأنه إنما يعنى إرتفاع أسعار الواردات الأمريكية لمصر مما يقلل الطلب عليها فيقل بذلك طلب المصريين على الدولارات وفى نفس الوقت تنخفض أسعار الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمر الذى يزيد من عرضهم إستبدال الدولار بالجنيه المصرى حتى يتمكنوا من تمويل الصادرات المصرية إليهم . وهذا يعنى إزدياد عرض الدولار . وهكذا يستمر إرتفاع فى سعر الدولار إلى أن يتقابل منحنى عرض الدولار مع منحنى الطلب فيتحدد سعر التوازن عند (ك ب) حيث تكون الكمية المعروضة من الدولارات عند هذا السعر مساوية للكمية المطلوبة منه (ك هـ فى الشكل السابق) .

العوامل المؤثرة على سعر الصرف

هناك العديد من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، ولو أنها تقوم بتأثيرها عن طريق التأثير على طلب أو عرض العملة موضع البحث ومن أهم هذه العوامل الأذواق والسعر الداخلى للصادرات والمستوى العام للأسعار فى الدولة .

١- <u>الأذواق</u> : يؤدى تغير الأذواق إلى تغير الطلب على السلع والخدمات فإذا فرضنا حدوث تغير موافق فى أذواق المصريين بالنسبة للسلع الأمريكية - نتيجة لتأثير الإعلانات مثلاً - وذلك فى ظل ثبات العوامل الأخرى على ما هى عليه فإن منحنى طلب المصريين على السلع الأمريكية سوف ينتقل إلى اليمين الأمر الذى يعنى زيادة المقدار الذى يطلبه المصريين من السلع الأمريكية عند جميع مستويات الأسعار . وأمر هذا شأنه إنما يعنى زيادة طلب المصريين على الدولار لتمويل وارداتهم الأمريكية . أى أن إنتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليمين (المنحنى ط،ط، فى الشكل السابق) وهذا يعنى وجود فائض طلب على الدولار عند سعر الصرف الأصلى (ك ب) مما يؤدى إلى رفع سعر الصرف للدولار إلى (ك ج) حيث يتقاطع منحنى عرض الدولار مع منحنى الطلب الجديد عليه ويتلاشى فائض الطلب عليه وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن التغير فى الأذواق الموافق بالنسبة لسلع دولة معينة سوف يؤدى إلى إرتفاع سعر صرف عملتها فى سوق الصرف الدولية .

٢- السعر الداخلى للسلع المصدرة : إن تغير السعر الداخلى للسلع التصديرية فى دولة ما يؤثر على سعر صرف عملتها ويمكن إيضاح نوع ذلك التأثير بافتراض أن السعر الداخلى للسلع الأمريكية (التي يصدر جزء منها إلى مصر) قد إنخفض لاشك أن ذلك يعنى إنخفاض الأسعار التصديرية لهذه السلع إذا بقيت الأشياء الأخرى على ماهى عليه ولما كان ذلك سوف يزيد من طلب المصريين (وغيرهم) على هذه السلع ، فإن طلبهم على الدولارات سوف ينتقل إلى اليمين (يزداد) وذلك لتمويل وارداتهم من الولايات المتحدة وهذا بدوره يؤدى إلى إرتفاع سعر الصرف للدولار، ولاشك أن إرتفاع سعر الدولار إنما يعنى إنخفاض سعر الجنيه المصرى، وعلى ذلك يمكن القول أن إنخفاض الأسعار الداخلية للسلع التصديرية فى دولة ما يؤدى إلى إرتفاع سعر الصرف لعملاتها وذلك بإفتراض ثبات المتغيرات الأخرى .

٣- المستوى العام للأسعار : يؤدى التغير فى المستوى العام للأسعار فى دولة ما إلى تغير معاكس فى سعر صرف عملتها، فإرتفاع المستوى العام للأسعار فى الدولة يؤدى إلى إنخفاض قيمة عملتها، فمثلاً إذا كان هناك تضخماً فى الولايات المتحدة وبالتالى إرتفاع فى أسعار السلع الأمريكية ، فإن الطلب المصرى (وغير المصرى) على السلع الأمريكية سوف ينعكس ، الأمر الذى يعنى إنخفاض الطلب على الدولار (إنتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليسار)، وفى نفس الوقت فإن السلع المصرية بالرغم من عدم إنخفاض أسعارها تصبح نسبيا أرخص من السلع الأمريكية الأمر الذى يدفع الأمريكيين إلى زيادة طلبهم عليها، وعلى ذلك يزداد طلب الأمريكيين على الجنيه المصرى ويزداد بذلك عرض الدولار (ينتقل منحنى عرض الدولار إلى اليمين) ولاشك أن إنتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليسار فى نفس الوقت الذى ينتقل فيه منحنى عرضه إلى اليمين يؤدى إلى إنخفاض سعر صرفه ، أى إنخفاض قيمته .

٤- أسعار الصرف المثبته : إفترضنا فى دراستنا حتى الآن أن أسعار الصرف بالنسبة لجميع العملات متروكة لتحددها سوق الصرف الدولية ، وعلى ذلك فهى تتقلب صعوداً أو هبوطاً طبقاً لعديد من العوامل ، ويطلق على سعر الصرف فى هذه الحالة سعر الصرف الحر أو المتقلب ولكن الواقع أن سعر الصرف منذ الحرب العالمية الثانية ثابت - بتفسير

فى حدود ضيقة جداً - بالنسبة لجميع العملات . وعلى ذلك فإن التغير فى طلب وعـرض أية عملة يعبر عن نفسه بطريقة أخرى غير التأثير على سعر الصرف الرسمى ، ويوضح ذلك الشكل السابق فإذا كان سعر الدولار مقيماً بالجنيه المصرى مثبتاً عند (ك ج) ، فـإن مقدار عرض الدولارات عند هذا السعر (ك و) يزيد عن مقدار الطلب عليها (ك د) وعلى ذلك يصبح هناك فائض مقداره (د و) وحيث أن زيادة عرض الـدولارات إنمـا تعنـى إنخفاض المعروض من الجنيه المصرى عن الطلب عليه فإنـه إذا لـم تتدخـل حكومـة الولايات المتحدة فإن بعض طالبى الجنيهات المصرية سوف يحصلون عليها بسعر يزيـد عن سعر الصرف المثبت وذلك فى السوق السوداء بينما لن يتمكن البعض الآخـر مـن الحصول على الجنيه المصرى، ولذلك فإن الحكومة تتدخل فى هذه الحالة بتقنين الجنيـهات المصرية على طالبها وقصر حق إجراء إستبدال الدولار بالجنيه عليـها، ولايكفـى هـذا الإجراء لإختفاء السوق السوداء ، إذ يجب بالإضافة إلى ذلك إتخاذ الإجراءات الكفيلة بنقل منحنى الطلب على العملات الأجنبية إلى اليسار إلى أن يتقاطع مع منحنى عرضها عنـد سعر الصرف المثبت أو بالقرب منه، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تقييد السعر بالخـارج ومنع إستيراد بعض السلع وتقييد الإستيراد من السلع الأخرى إما بإفتراض الحصول علـى ترخيص للإستيراد أو بإتباع نظام الحصص وفى نفس الوقت إنه يجـب التخلـص مـن التقلبات قصيرة المدى فى طلب وعرض العملات الأجنبية عن طريق تدخل الحكومة فـى شراء وبيع العملات الأجنبية .

أما إذا كان هناك إنتقال دائم فى أحد منحنيات عرض أو طلب العملات الأجنبيـة نتيجة لوجود تضخم نقدى مثلاً فى الدولة فإنه يصعب الإحتفاظ بسعر الصـرف الثـابت للعملة، فإذا كان إنتقال منحنى العرض إلى اليمين مثلاً يرجـع إلـى الزيـادة المسـتمرة للإستثمار الخارجى فإن سعر الصرف يجب أن ينخفض فإذا ما حاولت الدولة المحافظـة على المستوى القديم لسعر الصرف فإن عليها أن تدخل فى السوق مشترية للدولار وبائعـة للذهب والعملات الأجنبية، ويمكن الإستمرار فى هذه السياسة طالما كان هنـاك رصيـد كافى من الذهب والعملات الأجنبية أما إذا إقترب ذلك الرصيد من النفاذ فإن على الدولـة أن تختار بين تخفيض سعر الصرف لعملتها أو تقييد الواردات والإقتراض الخارجى حتـى ينتقل عرض الدولار إلى اليسار مرة أخرى .

ويختلف الإقتصاديون في تفضيلهم لسعر الصرف المثبت أو الحر فبعضهم يؤيد تثبيت سعر الصرف إعتقاداً منهم أن ذلك سوف يشجع التجارة الخارجية والبعض الآخر يؤيد ترك سعر الصرف لتحدده ظروف العرض والطلب في أسواق التصريف معتقدين أن التقلبات في أسعار الصرف لن تكون بالضخامة التي تضر بالتجارة الخارجية ، خاصة وأن هجرة رأس المال سوف تقلل من التقلبات قصيرة المدى في أسعار الصرف .-

الفصل الثانى: التضخم

لايوجد تعريف واحد للتضخم يلقى قبولاً عاماً من علماء الإقتصاد . ومعظم تعريفات التضخم وأكثرها شيوعاً قد بنيت على أساس النظرية الكمية للنقود وهى تعتبر من أقدم النظريات فى تفسير التضخم وزيادته إلى تزايد كمية النقود . ويعرف وفقاً لهذه النظرية بأنه " الزيادة المحسوسة فى كمية النقود " أو أنه " ينتج عن الزيادة فى عرض النقود والإئتمان " أو أنه " الزيادة فى كمية النقود التى تؤدى إلى إرتفاع الأسعار " أو أنه "زيادة الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار أو زيادة الإئتمان المصرفى" .

وبحلول الأزمة العالمية الكبرى وماصاحبها من صعوبات سياسية وإجتماعية أدخلت عوامل أخرى فى تعريف التضخم بجانب العامل النقدى كالنقص فى المعروض من النعم أى السلع والخدمات، وفى هذا الإتجاه يبين أحد الكتاب أن التضخم هو الإرتفاع فى المستوى العام للأسعار الذى ينتج عن وجود فجوة بين حجم الدخول المتاحة للإنفاق وحجم السلع والخدمات المتاحة فى الأسواق، وفى نفس الإتجاه يعرف آخرون التضخم بأنه الزيادة فى كمية النقود بالنسبة لكمية النعم بالقدر الذى يكفى فى مدة قصيرة لتحقيق إرتفاع كبير فى الأسعار، وهناك إتجاه ثالث يعرف التضخم بأنه الزيادة فى الطلب النقدى على النعم بالنسبة للمعروض منها مما يؤدى فى النهاية إلى إرتفاع الأسعار إرتفاعاً فجائياً وهناك إتجاه رابع قدم تعاريف للتضخم تعتمد على أسبابه وليس على مظهره، فإرتفاع الأسعار قد ينشأ لعدة أسباب منها زيادة الطلب الإجمالى عن العرض الإجمالى الثابت أو نقص العرض الإجمالى عن الطلب الإجمالى الثابت أو زيادة الطلب بمعدلات تفوق معدلات زيادة العرض أونقص العرض بمعدل يزيد عن معدل نقص الطلب وهكذا ...إلخ.

ولكن الإتجاهات الحديثة فى تعريف التضخم تركز على إرتفاع مستوى الأسعار إذ ذكر بعض الكتاب أن حالة الإرتفاع العام للأسعار توصف بأنها تضخم وهذا يدل على أن العرض الفعال للنقود يتزايد بسرعة وبنسبة أكبر من سرعة عرض النعم المشتراه بهذه النقود، ويذكر فريق آخر أن التضخم هو "الإرتفاع فى المستوى العام للأسعار الناتج عن عدم التوازن بين التيار النقدى والتيار السلعى" وإستناداً إلى ذلك يعرفه آخرون بأنه "

حركة صعودية للأسعار تتصف بالإستمرار الذاتى ينتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض " وكل هذا يعنى أنه يجب أن يتوفر شرط أساسى فى تعريف الحالة بأنها تضخمية ذلك هو إرتفاع الأسعار " غير أن هذا الشرط لايأخذ بالضرورة شكلاً عامــاً أو تضخميــاً صريحاً فمن الممكن أن تتدخل قوى غير إقتصادية توقف إرتفاع الأسعار عن طريق القيود الإدارية وتسمى فى هذه الحالة بالتضخم المكبوت تمييزاً لها عن حالة التضخم الصريح التى تستجيب فيها الأسعار بالصعود لكل زيادة فى الطلب الفعال .

أولاً: أنواع التضخم

هناك أنواع متعددة من التضخم ولكنها ليست منفصلة عن بعضها البعض بل توجد خاصية مشتركة تجمع بين كل هذه الأنواع وهى عجز النقود عن أداء وظائفها أداءاً كاملاً، وفيما يلى إستعراض أنواع التضخم مستندين فى ذلك على عدة معايير تميز كل نوع عن الآخر .

المعيار الأول : تدخل الدولة وإشرافها على جهاز الأسعار : يدخل فى هذا النطاق طبقـاً لهذا المعيار نوعان من التضخم :

١ - التضخم الظاهر : وفيه ترتفع الأسعار بصــورة متصلــة ودائمــة دون أن يعترض طريقها أو يحد من وقوعها أى عائق إستجابة لفائض الطلــب وبعبــارة أخــرى ترتفع فيه الأسعار بحرية أى بدون تدخل غير طبيعى من السلطات ويظهر هــذا النــوع مباشرة فى شكل إرتفاع فى الأسعار ثم ينعكس فى شكل إرتفاع فى الأجور وغيرها .

٢- التضخم المكبوت أو المستتر : وفيه لايستطيع أن ترتفع الأسعار لوجــود القيود الحكومية المباشرة التى تفرض للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها مثــل التسعير الجبرى ونظام البطاقات .

<u>المعيار الثاني</u> : **تباين وإختلافات القطاعات الإقتصادية** : يختلف التضخم الذى يحدث فى قطاع الإستهلاك عن التضخم الذى يحدث فى قطاع الإستثمار ومن هنا فإن التضخم وفقاً لهذا المعيار يقسم إلى نوعين :

١- **التضخم السلعي** : وهو ذلك النوع من التضخم الذى يحدث فى قطاع نعم الإستهلاك مما يؤدى إلى شيوع أرباح غير عادية فى صناعات إنتاج نعم الإستهلاك .

٢- **التضخم الرأسمالي** : وهو ذلك النوع من التضخم الذى يحدث فى قطاع نعم الإستثمار مما يؤدى إلى شيوع أرباح غير عادية فى صناعات إنتاج نعم الإستثمار .

ويجمع كينز بين نوعى التضخم فى قطاعى الإستهلاك والإستثمار وأطلق عليه التضخم الربحى وهو التضخم الذى يؤدى إلى ظهور أرباح غير عادية فى كل من صناعات نعم الإستهلاك وصناعات نعم الإستثمار، كما يشير كينز إلى نوعين آخرين من التضخم هما التضخم الكامل الحقيقى الذى يسود فى حالة التوظف الكامل لجميع عوامل الإنتاج والتضخم الجزئى الذى ينشأ فى المقتصد قبل وصوله إلى نقطة التوظف الكامل .

<u>المعيار الثالث</u> : **حدة الضغط التضخمي** : ويميز فى هذا المجال بين نوعين من التضخم :

١- **التضخم الجامح** : **ويتمثل هذا النوع فى زيادة الأسعار بمعدل كبير يستتبعه زيادة مماثلة فى الأجور مما يؤدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج وإنخفاض أرباح رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة فى الأسعار فزيادة جديدة فى الأجور وهكذا الأمر الذى يؤدى إلى إصابة النظام الإقتصادى بموجات من التضخم الجامح أو مايسميه بعض الإقتصاديين بالدورة الخبيثة للتضخم، وهذا النوع من التضخم ينشأ نتيجة للتوسع الطبيعي فى كمية النقود وكذلك للنقص غير الطبيعى فى المعروض من النعم ويعتبر التضخم الجامح من أخطر أنواع التضخم وأشدها ضرراً بالإقتصاد القومى إذ ترتفع فيه الأسعار بطريقة مزهلة إلى إنعدام فى النقود تماماً حيث تنخفض قيمتها عملياً إلى الصفر، مما يدفع الأفراد إلى إستخدام وسيلة المقايضة فى التبادل ورفض الدفع بالنقود .**

٢- التضخم غير الجامح (العادى) : تتشابه مظاهر هذا النوع من التضخم مع سابقه ولكن معدلات إرتفاع الأسعار والأجور تكون أقل بكثير من نظيرتها في حالة التضخم الجامح .

المعيار الرابع : مصدر الضغط التضخمى : قد يحدث التضخم نتيجة فائض الطلب كما قد يمكن أن يحدث نتيجة إرتفاع النفقات وبذلك وفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم :

١- تضخم نتيجة فائض الطلب : التضخم هنا هو إرتفاع الأسعار نتيجة إفراط الطلب على النعم سواء كان الطلب ناتجاً عن زيادة الإنفاق الإستهلاكى أو الإستثمارى أو الحكومى وذلك إستجابة لظاهرة ديناميكية الأثمان .

٢- تضخم نتيجة إرتفاع النفقات الإنتاجية : فى هذا المصدر من مصادر التضخم ترتفع الأسعار نتيجة لزيادة نفقات الإنتاج وبصفة خاصة زيادة الأجور ويطلق البعض على هذا النوع التضخم الزاحف ويعرفونه بأنه ذلك الجزء من إرتفاع الأسعار الذى ينشأ من إطراد إرتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل الزيادة فى الإنتاجية الحدية للعمال، والتضخم الزاحف هو تضخم مقترن بالقوى الطبيعية للنمو الإقتصادى وهو تدريجى وبطىء ومعتدل لايحدث إرتفاعات متفاقمة فى الأسعار وإنما ترتفع هذه الأسعار بمعدل بسيط ولكن بشكل دائم وثابت خلال فترة طويلة نسبياً ، ومع ذلك فإن وجود هذا النوع من التضخم يعتبر تهديداً دائماً للإستقرار الإقتصادى .

ثانياً: أسباب التضخم

يبين لنا الفكر الإقتصادى ظاهرة تاريخية وهى أن أهم العوامل التى تؤدى إلى ظهور التضخم هما : (١) الحرب والتسليح (الإستعداد للحرب) ، (٢) برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية ففى الحالتين يتحقق ذلك الإختلال بين التيار النقدى والتيار السلعى. حيث أن برامج الحرب والتسليح من أهم خصائصها إنها تمثل طلب غير عادى على الموارد الإنتاجية حيث توجه الدولة غالبية النشاط الإنتاجى نحو توفير معدات الدفاع، ومعنى هذا أنها تبث فى الجهاز الإقتصادى كله قوة شرائية جديدة ومعنى هذا أيضاً أنها

تخلق دخولاً جديدة وبسبب إستيلاء الدولة على جانب كبير من سلع الإستهلاك أى إنقاص كمية السلع الإستهلاكية المدنية فإن النتيجة إتجاه الأسعار للإرتفاع .

كما أن قيام الدولة بتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية يعتبر من أهم العوامل التى تدعو إلى ظهور التضخم إذ أن مثل هذه النتيجة تقتضى إنفاقاً على أوسع نطاق من القطاعين العام والخاص ، وكل إنفاق يولد دخلاً ، وكل دخل جديد يظهر يؤدى إلى مزيد من الإنفاق فإذا لم يستطع الجهاز الإنتاجى أن يستجيب بسرعة للزيادة فى الطلب فإنه لابد أن يظهر لون من التضخم يصاحب التنمية الإقتصادية والإجتماعية . وفيما يلى بعض النظريات التى تفسر ظاهرة التضخم وتبين أسبابه :

١- النظرية النقدية الكلاسيكية : وهى النظرية المعتمدة من قبل الإقتصاديين الكلاسيك فى المجال النقدى حيث كانت تتصدى لتفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار ، وهى تعتبر من أبسط النظريات فى تفسير التضخم وهى لهذا أكثر رواجاً ، فالتضخم وفقاً لهذه النظرية تضخم نقدى ينتج عن الإفراط فى عرض النقود الذى يولد إفراطاً فى المطلوب من مختلف النعم عن نظيره المعروض منها مما يترتب عليه إرتفاع فى الأسعار أى أنه حالة من حالات عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها فإذا إزداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها إنخفضت قيمتها وإرتفع مستوى الأسعار وإذا زاد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها إرتفعت قيمتها وبعبارة أخرى إنخفض مستوى الأسعار

٢- النظرية النقدية الحديثة (الكينزية) : يعتبر التضخم من وجهة أنصار النظرية النقدية الحديثة نتيجة توظيف كل عوامل الإنتاج إذا ما تحققت حالة العمالة الكاملة لكل عوامل الإنتاج فإن كل محاولة لزيادة حجم الإستثمار لابد أن تدفع الأسعار إلى الإرتفاع لأن إزدياد الطلب وتوظيف العمالة المتاحة يدفعان إلى التنافس على العمال وإلى إرتفاع الأجور دون زيادة فى الإنتاج وعندئذ يصل المقتصد إلى حالة تضخم حقيقى، وهذا يعنى أنه فى حالة زيادة حجم الطلب الكلى عن حجم العرض الكلى وأصبحت لاتوجد فى المقتصد موارد عاطلة (أى تصبح مرونة عرض عناصر الإنتاج صفرا) فإن هذه الزيادة المستمرة فى حجم الطلب الكلى ستؤدى إلى حدوث سلسلة من الإرتفاعات المفاجئة والمستمرة فى المستوى العام للأسعار، وعلى هذا النحو تتبلور ماهية التضخم من وجهة

نظر النظرية النقدية الحديثة فى وجود فائض فى الطلب على السلع يفوق المقدرة الحدية للطاقة الإنتاجية القومية .

٣- النظرية السويدية : تعزو النظرية السويدية ظاهرة التضخم إلى زيادة الإستثمار المخطط عن الإدخار المخطط ، فهى ترى أن العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى لاتتوقف على مستوى الدخل فقط كما ورد فى النظرية الكينزية بل هى تتوقف كذلك على خطط الإنفاق القومى من جهة وخطط الإنتاج القومى من جهة أخرى أو بعبارة أخرى تتوقف على العلاقة بين خطط الإستثمار وخطط الإدخار .

فالنظرية السويدية ترى أنه ليس هناك مايدعو إلى الإفتراض فإن الإستثمار المخطط يساوى الإدخار المحقق إلا فى حالة التوازن لأن قرارات الإستثمار يتخذها فريق من الأفراد تدفعهم حوافز ورغبات تختلف عن الحوافز والرغبات التى تدفع الأفراد للقيام بالإدخار، ويؤدى عدم التساوى بين الإدخار المخطط والإستثمار المخطط إلى تقلب مستوى الأسعار فإذا زاد الإستثمار المخطط عن الإدخار المخطط فإن ذلك يعنى أن الطلب أكبر من العرض وهو ما يؤدى إلى إرتفاع الأسعار .

وهذا يعنى أن تفسير التضخم تناولته عدة نظريات نقدية فالنظرية الكمية تعزيه إلى تزايد كمية النقود والنظرية الكينزية تعزيه إلى توظف كل عوامل الإنتاج فإذا ما تحققت حالة التوظف الكامل فإن كل محاولة لزيادة حجم الإستثمار لابد أن تدفع الأسعار إلى الإرتفاع لأن إزدياد الطلب وتوظيف العمل البشرى المتاح يدفعان إلى التنافس على العمال وإلى إرتفاع الأجور بغير زيادة فى الإنتاجية الحدية للعمال وعندئذ يتجه المقتصد إلى حالة تضخم حقيقى أما المدرسة السويدية فهى تعزو هذه الظاهرة إلى زيادة الإستثمار المخطط عن الإدخار المخطط .

مما سبق يتضح أن السبب المباشر للتضخم هو زيادة الإنفاق الكلى على نعم الإستهلاك والإستثمار زيادة تفوق زيادة العرض الحقيقى منهما، أو بمعنى آخر زيادة الطلب النقدى الفعلى عن العرض الفعلى، ومن هنا لايكون التضخم إلا نتيجة لعدم وفاء مقدار الناتج من مختلف النعم بحاجات المستهلكين المتزايدة، أى أن التضخم يعتبر نتيجة

للعجز الكامن فى الموارد الإنتاجية أو سوء تنظيم هذه الموارد مما يترتب عليه عدم تحقيق التوازن بين الإنتاج والإستهلاك وإرتفاع الأسعار .

ثالثاً: آثار التضخم

يعمل التضخم على تحطيم المؤشرات الإقتصادية التى تعتبر كمرشد لخبراء الإقتصاد ، وأنه يعتبر صورة من عدم الإستقرار الإقتصادى التى تبعث على عدم الثقة والطمأنينة بل أن التضخم المستمر يؤثر على النواحى الإجتماعية والسياسية إذ أنه يضعف الحكومات* وحتى يمكن التعرف على آثار التضخم فقد تم إيجازها فيما يلى :

١- التضخم يؤدى إلى عجز جهاز الثمن عن القيام بوظيفة فى توجيه الإنتاج تبعاً للطلب الفعال للمستهلكين : فإذا توقع المستهلكين أن الأسعار سترتفع فى المستقبل بنسبة أكبر منها فى الوقت الحاضر بادروا إلى الحصول على سلع الإستهلاك للحاضر والمستقبل أو بعبارة أخرى قاموا بإحلال السلع محل النقود لمجرد الرغبة فى التخلص من النقود التى تفقد قيمتها بإستمرار وكذلك المنتجون إذا توقعوا إرتفاع الأسعار فى المستقبل سوف يتجهوا إلى زيادة الإنتاج وتأجيل البيع الحالى مما يساعد على إرتفاع الأسعار وعندما ترتفع الأسعار فإن ذلك يؤدى إلى زيادة أخرى فى طلب المستهلكين ونقص آخر فى المعروض بواسطة المنتجين وبهذا تتسع الفجوة بين المطلوب والمعروض .

وقد يستمر هذا الإرتفاع فى الأسعار حتى تفقد النقود قدراً ملموساً من قيمتها وعندئذ تفقد النقود وظيفتها الأصلية كأداة للمبادلة وكمقياس للقيمة ومن هنا ينحصر الأثر الرئيسي للتضخم فى إدخال تغيرات غير عادية على هيكل الجهاز الإنتاجى وما يترتب على ذلك من إخلال بجهاز الثمن بحيث يعجز عن القيام بوظيفتى توجيه الإنتاج تبعاً للطلب الفعال للمستهلكين .

---

* تدلل لنا الحوادث التاريخية على ذلك فالإدارة فى فرنسا لسنين طويلة وفى إيطاليا حتى وقت قريب وفى دول أوروبية أخرى وعديد من دول أمريكا اللاتينية قد ضعفت وتزعزعت مكانتها بسبب التضخم الذى إستمر فى بلادها زمناً طويلاً .

٢- التضخم يؤدى إلى فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيم : يؤدى التضخم وما ينتج عنه من تخفيض قيمة النقود إلى إضعاف ثقة الأفراد فى العملة ويترتب على ذلك أن تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيم وكأداة للإدخار ونتيجة لذلك يزداد ميل الأفراد للإستهلاك وينخفض بالتالى ميلهم للإدخار فطالما القوة الشرائية للنقود آخذة فى التدهور يوماً بعد آخر فإن الأفراد يبادرون إلى الإنتفاع بما لديهم منها بشراء مايلزمهم قبل أن تنهار قيمتها.

كما يؤدى التضخم إلى الإدخار السلبى أى إلى الإستدانه إذ أن إرتفاع الأسعار يشجع ذوى الدخول الثابته أو المنخفضة إلى إقتطاع جزء من مدخراتهم وإنفاقه على سلع الإستهلاك رغبة منهم فى المحافظة على مستوى الإستهلاك الذى كانوا يتمتعون به قبل إرتفاع الأسعار، وإذا إستمر التضخم لمدة طويلة من الزمن فإنه يؤدى إلى القضاء على مدخرات تلك الطبقات الفقيرة قضاءاً كاملاً .

٣- التضخم يؤدى إلى توجيه المستثمرات فى غير صالح الإقتصاد القومى : يؤدى التضخم إلى تضليل المنتجين فى قراراتهم الخاصة بتنظيم الإنتاج ، فتوقع إرتفاع الأسعار فى المستقبل ، على النحو الذى سبق أيضاً من قبل ، يؤدى إلى زيادة الطلب فى الوقت الحالى زيادة كبيرة قد توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقية فى الطلب قد تستمر لمدى طويل، وفى الوقت نفسه يؤدى إرتفاع المستوى العام للأسعار إلى زيادة الإيراد الكلى بنفس نسبة إرتفاع الأسعار ، على حين أن التكاليف الكلية لاتتزايد بنفس النسبة بسبب أن هناك عناصر نفقات ثابته، الأمر الذى يترتب عليه زيادة الأرباح النقدية للمنتجين زيادة كبيرة تجعلهم أكثر تفاؤلاً وتدفعهم إلى زيادة الطاقة الإنتاجية فوق ما قد يلزم طاقة الإستهلاك فى المدى الطويل ولذلك يختل التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى .

ولما كانت أسعار السلع الإستهلاكية والكمالية عادة هى التى ترتفع أسعارها بإستمرار وتكون أول مايتجاوب مع القوى التضخمية فإن ذلك يؤدى إلى سوء توجيه المستثمرات أى توجيهها فى غير صالح الإقتصاد القومى .

٤- التضخم يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل : التضخم يتأثر به جميع فئات المجتمع ولكن يمكن البعض وهم الأقلية من زيادة دخولهم وثرواتهم إلى حد كبير ويترك

الأغلبية بدخل يزيد بمعدل أقل من معدل زيادة الأسعار أى أنه يؤدى بصفة عامة إلى زيادة التفاوت فى الدخول مما ينتج عنه الإختلال بالتوازن الإجتماعى بين طبقات المجتمع، ويتطلب ذلك إعادة توزيع الثروة والدخول فى المجتمع .

وهذا يعنى أن التضخم يؤدى إلى تخفيض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة كأرباب المعاشات والذين يتعايشون بصفة عامة على الدخول الثابتة إذ أن دخولهم الثابته لاتتغير بتغير النقود فى حين أن النقود الحقيقية لهم أى قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات تتناقص، وفى الوقت نفسه تزداد دخول أصحاب الدخول المتغيرة كالمنظمين ومكتسبى الأرباح نتيجة للفرق الشاسع بين نفقات الإنتاج التى لاترتفع فى مجموعها إلا بنسبة ضئيلة وبين أسعار البيع المستمرة فى الإرتفاع، كما يكون فى صالح المدينين على حساب الدائنين، أى أن التضخم يؤدى بصفة عامة إلى زيادة التفاوت فى الدخول مما ينتج عنه الإخلال بالتوازن الإجتماعى بين الطبقات فى المجتمع، الأمر الذى يتطلب إعادة توزيع الثروة والدخول فى المجتمع .

وكل هذا يعنى أيضاً أن كل طبقة من الطبقات فى المجتمع تتأثر بالتضخم تأثراً كبيراً أو صغيراً وفقاً لإعتبار يتعلق بمدى قدرة أفراد كل طبقة إجتماعية على تكيف مستوى معيشتهم مع الظروف الإقتصادية الجديدة، فإذا كانت هذه الطبقة الإجتماعية من اليسير عليها إجراء التكيف المناسب فإنها يمكنها أن تحصل على زيادات فى الدخول النقدية تلاحق الزيادة فى الأسعار، بينما يلاحظ أن الطبقة المتوسطة من دوى الدخل الثابت تتأثر تأثرا بليغاً بالتضخم على الرغم من الزيادات فى دخول تلك الطبقة خلال الموجات التضخمية لأن معدلات الزيادة فى الأسعار تكون أكبر من معدلات الزيادة فى الدخول .

٥- التضخم يؤثر على ميزان المدفوعات : يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات تأثيرا ضاراً فإذا حدث إرتفاع فى الأسعار وتوقع المستهلكين إستمرار إرتفاع الأسعار لفترة طويلة فسوف يدفعهم هذا إلى زيادة الإستهلاك أى زيادة الطلب على النعم الإستهلاكية، وبعبارة أخرى يقوم المستهلكون بإحلال السلع محل النقود لمجرد الرغبة فى التخلص من النقود التى تنخفض قيمتها بإستمرار، ولاشك أن زيادة الإستهلاك أو زيادة

القوى الشرائية للمستهلكين ستؤدى إلى زيادة الواردات ونقص الصادرات، كما أن زيـــادة الأسعار فى السلع والخدمات المحلية بالنسبة للأسعار العالمية يقلل من إنتاجيـــة منافســتها للسلع الأجنبية فى الأسواق العالمية فتتدهور كمية الصادرات ومن ثم فإن التضخم يـــؤدى إلى زيادة فى الواردات من ناحية ونقص فى الصادرات من ناحية أخرى وهـروب رؤوس الأموال الوطنية من ناحية ثالثة وهذه كلها عوامل تؤدى إلى إختلال ميزان المدفوعات .

٦- الطبيعة التراكمية للتضخم : إن أهم ما يتسم بـــه التضخـــم هـــو طبيعتـــه التراكمية حيث أن القوى التضخمية إذا ما أُتيح لها أن تعمل عملها فى النظام الإقتصـــادى فإنها سوف تنتشر بصورة سريعة وتراكمية وتصبح ظاهرة لصيقـــة بالإقتصـــاد القومـــى يصعب على السلطات المسئولة إيقافها بسهولة دون حدوث إضطرابات عنيفة فـــى شـــتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والدولية على السواء بالإضافة إلى ذلـــك أن إضرار التضخم لايمكن إصلاحها والأجدى هو محاولة تثبيته عند المســـتوى الجديـــد لأن العودة به إلى مرحلة ماقبل التضخم أمر شديد الصعوبة .

٧- تحول التضخم إلى نوع جامح : قد يتحول التضخم الذى يهدف إلى التمويـــل إلى تضخم لولبى جامح ينشأ نتيجة الإرتفاع المستمر والمتلاحق للأجور والأسعار الـــذى يؤدى فى النهاية إلى إنهيار الإقتصاد القومى .

رابعاً: التغلب على التضخم

أوضحت دراسة تعريف التضخم أنه يتسم بحركة صعودية مستمرة فى الأســـعار تغير من قيمة النقود، فهل يمكن الوصول إلى وسيلة لمكافحة التضخم والتغلب عليه ؟ وفى هذا المجال يقترح بعض الكتاب مؤشرات عامة لعلاج التضخـــم فـــى ضـــوء المصـــادر الناشىء عنها التضخم لأن التعرف على هذه المصادر سيساعد بدون شك علـــى تحديـــد أوجه العلاج فى ضوء تشخيص نوع التضخم الناشىء عنه .

فإذا كان التضخم ناشئاً عن زيادة الطلب فإن الأمر يتطلب تخفيض معدلات الإنفاق بإمتصاص القوى الشرائية الزائدة أى تعقيم جزء من الطلب، وهذا يتم عن طريق إتباع عدة وسائل منها زيادة فرض الضرائب على المستهلكين أو ضغط الإستهلاك الخاص والجماعي أو إستخدام بعض القيود المباشرة كنظام البطاقات، ومن جهة أخرى إذا كان التضخم ناشئاً عن زيادة النفقات فيقترح توفير عوامل الإنتاج النادرة والإستفادة قدر الإمكان بالطاقة الإنتاجية المعطلة وخفض تكلفة عناصر النفقات الثابته ونظراً إلى أن أهم عناصر النفقات هو عنصر الأجور فيجب العمل على عدم زيادتها أكثر من الزيادات في الإنتاجية أى إستخدام وسيلة لضبط الأجور .

ويمكن أن نجعل وسائل مكافحة التضخم والتغلب عليه عن طريق عدة سياسات :

١- السياسة النقدية : وهى سياسة تهدف إلى تخفيض كمية النقود في الإقتصاد القومي للحد من التضخم وذلك عن طريق رفع نسبة الإحتياطى القانونى الذى تحتفظ به البنوك من النقود أو عن طريق رفع سعر الفائدة الذى يضع حداً للتوسع في الإئتمان .

٢- السياسة المالية : وهى سياسة تهدف إلى سحب الدخول الزائدة من التداول فى أسواق سلع الإستهلاك وإجبار الأفراد على الإدخار ومنعهم من إنفاق مدخراتهم وهذا يعنى إمتصاص القوة الشرائية الزائدة فى السوق ، ويتم ذلك عن طريق فرض ضرائب إضافية جديدة وزيادة الضرائب الحالية وتخفيض الإنفاق العام وتجميد الودائع المصرفية التى تزيد عن حد معين وترحيل الأوراق الموجودة إلى حسابات مجمدة وتوظيف المدخرات فى سندات الدولة إلى غير ذلك .

٣- سياسة الأجور التى من شأنها ضبط الأجور والتحكم فيها حتى يتحقق التوازن بين الزيادات فى الأجور والزيادة فى الإنتاج .

٤- سياسة القيود المباشرة التى تمنع الأسعار من الإرتفاع بحكم القانون كالتسعير الجبرى أى تثبيت الأسعار وإيقافها عند الحد الملائم أو إستخدام نظام البطاقات الذى يقضى تحديد الإستهلاك من السلع الرئيسية وتوزيع موارد المجتمع .

خامساً: قياس التضخم النقدى

هناك عدة مقاييس يمكن إستخدامها لقياس درجة التضخم النقدى فـــى المقتصـد ولكل منها دلالة وهدف ، وسنقتصر على بعض المقاييس الشائعة والتى يســهل حسـابها وهى :

١- معدل التضخم السنوى .

٢- معدل التضخم التضخمى .

٣- معامل الإستقرار النقدى .

٤- معدل التضخم الركودى .

وحساباتها كالآتى :

١- معدل التضخم السنوى = معدل التغير السنوى فى أحد الأرقـام القياسـية المتضمنـة للمستوى العام للأسعار فى المقتصد مثل الرقم القياسى لأسـعار الجملـة أو الرقـم القياسي لنفقة المعيشة .

معدل التغير فى سنة ما =

$$\frac{\text{الرقم فى تلك السنة} - \text{الرقم فى السنة السابقة}}{\text{الرقم فى السنة السابقة}} \times ١٠٠$$

٢- معدل التضخم التضخمى = معدل التغير السنوى فى كمية النقود - معـــدل التغـير السنوى فى إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الثابتة .

٣- معامل الإستقرار النقدى = معدل التغير السنوى فى كميـة النقـود / معـدل التغـير السنوى فى إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الثابتة .

٤- معدل التضخم الركودى = معدل التضخم السنوى + معدل البطالة السنوى .

الفصل الثالث: الدورات الإقتصادية

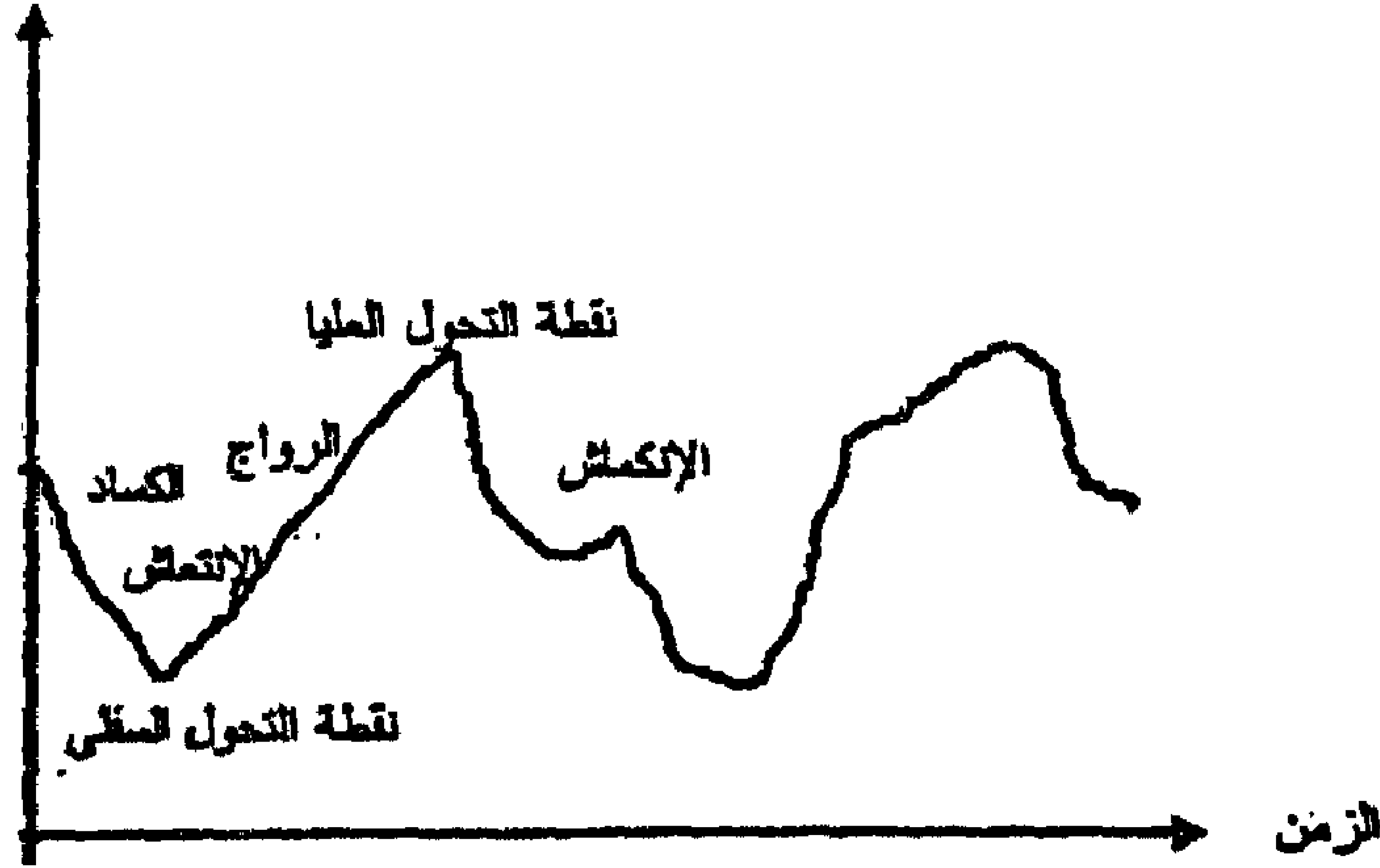
شهد العالم الرأسمالى خلال الفترة من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٥ تقلباً حاداً فى النشاط الإقتصادى عُرف بالكساد العظيم، وعادة ما يلاحظ أن النظم الإقتصادية الرأسمالية أو ما يعرف بالإقتصاد الحر تمر بتقلبات فى مستويات النشاط الإقتصادى بها وتتفاوت درجة هذه التقلبات فمنها ما هو معتدل ومنها ما هو بالغ الحدة فى مداه، وترتبط هذه التقلبات بمستويات الإنتاج والعمالة والمستويات العامة للأسعار، فتأخذ هذه التقلبات فى العادة شكل الدورة لذا إصطلح على تسميتها بإسم الدورات الإقتصادية أو الدورات التجارية .

أولاً: مراحل الدورة الإقتصادية

تشتمل الدورة الإقتصادية على أربعة مراحل متميزة هى : (١) مرحلة الكساد ، (٢) مرحلة الإنتعاش ، (٣) مرحلة الرواج ، (٤) مرحلة الإنكماش. ويبين الشكل البيانى المبسط تلك المراحل والتى تتميز كل منها بخصائص معينة تتعلق بمستويات العمالة والإنتاج والأسعار والأجور والأرباح، كما يبين الشكل البيانى أيضاً أنه عند وصول مرحلة الكساد إلى نقطة التحول السفلى تبدأ مرحلة الإنتعاش والتى تستمر حتى الوصول إلى نقطة التحول العليا.

١- مرحلة الكساد : تتسم مرحلة الكساد بإزدياد البطالة إزدياداً شديداً وإنخفاض مستوى الطلب الإستهلاكى بالنسبة لقدرة المقتصد على إنتاج السلع الإستهلاكية الأمر الذى يؤدى إلى إزدياد الفائض غير المستخدم من الطاقة الإنتاجية للمقتصد وتتخذ غالبية الأسعار إتجاهاً نزولياً فى هذه الفترة وذلك بالرغم من أن بعض الأسعار قد لاتتغير ولذلك فإن المستوى العام للأسعار يتجه إتجاهاً نزولياً فى هذه الفترة، وكذلك تتناقص الأرباح وقد تصبح سالبة بالنسبة لكثير من الوحدات الإقتصادية مما يؤدى إلى وجود موجة من التشاؤم بين رجال الأعمال تؤدى بدورها إلى إحجامهم عن القيام بأية إستثمارات جديدة، أما

البنوك وغيرها من المؤسسات المالية فسوف تتراكم النقود لديها لعدم توافر المقترضين الموثوق فيهم من رجال الأعمال .



٢ -مرحلة الإنتعاش : عندما يصل الكساد إلى منتهاه وتصل الدورة إلى ما يطلق عليه نقطة التحول السفلى مما يؤدى إلى حدوث الإنتعاش ومتى بدأ الإنتعاش فإنه غـادة مـا يستمر ويزداد، فيبدأ إستبدال الآلات البالية بأخرى جديدة وتبدأ العمالة والدخل والإنفاق الإستهلاكى فى الإزدياد، ويتفائل رجال الأعمال نتيجة لإزدياد الإنتاج والمبيعات، والأرباح ويقبلون بذلك على القيام بإستثمارات جديدة ويزداد الإنتاج نتيجة لإزدياد الطلب. ويتم ذلك بسهولة عن طريق تشغيل الطاقة الإنتاجية المعطلة والعمال العاطلون ويقف بذلك الإتجاه النزولى للأسعار وقد يأخذ فى التحول إلى إتجاه صعودى طفيف .

٣- مرحلة الرواج : بعد إستمرار الإنتعاش فترة تتسم بالسهولة التى كان يتم بها إزدياد الإنتاج نتيجة لإختفاء الطاقات المعطلة وإستخدام الوحدات الإنتاجية الموجودة إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية، ويبدأ بعض العجز فى عرض بعض المواد الأولية وفى بعض الفئات العمالية فى الظهور مما يؤدى إلى ضرورة حدوث إستثمارات جديدة تؤدى إلى رفع الجدارة الإنتاجية للعمال حتى يزداد الإنتاج ولذلك فإن الإنتاج لايزداد بنفس المعدل الذى يزداد به الطلب الأمر الذى يؤدى إلى إرتفاع الأسعار، وإزدياد الإنتاج يؤدى إلى ظهور مزيد من العجز فى عرض المواد الأولية وفى بعض المهارات الفنية مما يعنى ظهور فائض فى الطلب على العمل فترتفع الأجور والتكاليف والأسعار وكذلك الأرباح ويزداد

الإنفاق الإستثمارى بينما لايزداد عرض الأموال بنفس المعدل مما يـؤدى إلـى إرتفـاع أسعار الفائدة، وبالرغم من ذلك فإن جو التفاؤل الذى يحيط برجال الأعمال يدفعـهم إلـى مزيد من الإستثمارات التى لاتبررها المستويات الحالية للأسعار والمبيعات وإنما يبررهـا توقعات رجال الأعمال عن إزدياد الطلب وإرتفاع الأسعار .

٣- **مرحلة الإنكماش** : ما أن يبلغ الرواج مداه حتى يصل إلى نقطة التحول العليا وتبـدأ مرحلة الإنكماش، وما أن تبدأ هذه المرحلة حتى تبدأ القوى التـى تعمـل علـى خفـض مستويات النشاط الإقتصادى فى العمل بصورة تكاد تكون منظمة، فينخفض الطلب علـى السلع الإستهلاكية وتقل الأسعار، وعلى ذلك فإن الإستثمارات التى كانت تبـدو مربحـة بإعتبار توقعات الطلب والأسعار تصبح غير مربحة وكذلك أسعار الفائدة المرتفعة التـى كان رجال الأعمال يتحملونها فى ظل إزدياد الطلب والأسعار تصبح عبئاً ثقيلاً عليـهم . مما يؤدى إلى هبوط الإنتاج فتمر كثير من الوحدات الإقتصادية فى مأذق وتقل الأربـاح وتنخفض الإستثمارات الجديدة إلى مستويات شديدة الإنخفاض وتـزداد الطاقـة المعطلـة للوحدات الإنتاجية الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى الكساد مرة ثانية، وتتكرر الدورة مـرة أخرى .

ثانياً: أسباب الدورة الإقتصادية

حاول الكثير من الإقتصاديين وضع نظريات تفسـر كيفيـة حـدوث الـدورات الإقتصادية فالتكرار الدورى لها قد يعود إلى أسباب تتكرر بإستمرار يمكن معه تحديد هذه الأسباب والسيطرة عليها، ومن النظريات التى تفسر الدورات الإقتصادية مايسـتند إلـى العوامل النقدية المترتبة على التوسع أو الإنكماش فى عرض النقود أو تلـك التـى تـهتم بعوامل التجديد والإبتكار أو تلك التى تستند إلى الحالة النفسية وما يصيب التوقعات مـن حالات متتابعة من التفاؤل أو التشاؤم أو تلك التى تتعلق بإنخفاض الإسـتهلاك المـترتب على حصول الطبقات الغنية على جزء كبير من الدخل أو تلك الخاصة بـالإفراط فـى الإستثمار ... إلخ .

وفى محاولة تصنيف هذه النظريات المختلفة فإنه يمكـــن تقسـيمها إلـــى تلــك النظريات التى تركز أساسا على العوامل الخارجية عن النظام الإقتصادى وتلك التى تركز أساساً على العوامل الداخلية وتنسب المجموعة الأولى من النظريات أسباب الـدورة إلـــى التقلبات فى العوامل الخارجية عن النظام الإقتصادى مثل الحروب أو الثورات أو إكتشـاف الموارد الطبيعية أو معدلات النمو فى السكان والهجرة أو الإكتشافات العلمية أو إكتشـــاف الموارد الطبيعية أو معدلات النمو فى السكان والهجرة أو الإكتشافات العلمية والفنيـــــة ... إلخ . أما المجموعة الثانية فتناول البحث عن العوامل التى تؤدى إلى تولد الـــدورات الإقتصادية داخل النظام الإقتصادى نفسه بالشكل الذى يدفع به من الرواج إلى الإنكمـــاش وهكذا .

ثالثاً: النظريات النقدية والدورة الإقتصادية .

يوجد عدداً من النظريات النقدية التى تحاول تفسير الدورة الإقتصاديـــة بـــهدف توضيح الكيفية التى يتم من خلالها توليد التقلبات الإقتصادية وعدم الإســـتقرار بواســـطة العوامل النقدية وكيف يمكن السيطرة على هذه القوى بإستخدام السياسة النقدية، ومن بيـــن تلك النظريات مايعرف بأسم **نظرية هايك وسلوك الجهاز السوقى** :

ولتوضيح هذه النظرية إفترض أن النظام الإقتصادى تسوده حالة التوازن عنـــد مستوى التوظف الكامل، وإفترض أيضاً أن البنوك ملزمة بالإحتفاظ بنسـبة الإحتياطيـات إلى الودائع عند ١٠٠% وعدم حدوث أى تغير فى عرض النقود أو سرعة تداولها، وبنـاء على هذه الإفتراضات فإن كافة القروض التى تتم بهدف الإستثمار لابد وأن تتولـــد مـن الأموال المخصصة للإدخار الجارى وهذا يعنى أن عادات الإدخار فى المجتمع هى التـــى تحدد ذلك الجزء من الإنتاج الجارى الذى يتم تخصيصه لزيادة حجم الإنتاج فى المســـتقبل فلو قرر المجتمع تخفيض الإستهلاك الحاضر من أجل زيادة الإستهلاك فى المستقبل فـــإن الإدخار سيرتفع مما يؤدى إلى إنخفاض سعر الفائدة وإستيعاب هذه المدخرات بأسرها فـــى الإستثمارات الجديدة، والموارد التى يخصصها المجتمع لأغراض الإستهلاك الجارى يتـــم إستخدامها فى المراحل العليا للإنتاج فى حين أن الموارد التى تخصص للإســـتثمار يتـم إستخدامها فى المراحل الدنيا للإنتاج، وعند سيادة التوظف الكامل فإن زيـــادة الإســتثمار

تتضمن تحويل الموارد من المراحل العليا للإنتاج إلى المراحل الدنيا وتتضمن بالتالى إطالة هيكل الإنتاج أو التوسع فى الطريقة غير المباشرة التى يتم بها الإنتاج .

والتوسع فى إستخدام الطرق غير المباشرة لن يترتب عليه أية مساوىء إذا تم بناءً على رغبة المدخرين، ولكن المشكلة تكمن فيما تؤدى إليه سهولة الحصول على الإئتمان من توهم المستثمرين بإمكانية تحقيق الأرباح بإطالة هيكل الإنتاج، وسيزول هذا التوهم مع صعوبة الحصول على الإئتمان ومع شعور المستثمرين بعد ذلك بأن حجم الموارد المخصصة لإنتاج السلع الرأسمالية كان أكبر من اللازم، وسيدفع هذا الشعور بالمستثمرين إلى التقليل من الطرق غير المباشرة التى يتم بها الإنتاج وسيحل بذلك الكساد.

وسيؤدى إحتفاظ البنوك بنسبة معينة من الودائع فى شكل إحتياطى قانونى إلى تزايد إحتمال حصول المستثمرين على موارد أكبر من تلك التى يرغب المدخرون فى إدخارها حتى عند مستوى التوظيف الكامل، ويطلق على هذه العملية الإدخار الإجبارى . ونظراً لمحاولة البنوك تعظيم أرباحها فإنها ستقوم بالتخلص من فائض الإحتياطى المتوفر لديها فى شكل قروض وستؤدى بالتالى إلى إنخفاض سعر الفائدة السائدة فى السوق عن سعر الفائدة الطبيعى مما يدفع بالمستثمرين إلى الحصول على موارد إضافية وتحويلها بعيداً عن أغراض الإستهلاك وسيترتب على ذلك إرتفاع فى أسعار السلع الإستهلاكية والذى سوف يؤدى إلى تخفيض الدخل الحقيقى والإستهلاك الحقيقى للمجتمع وسيجبر المجتمع بالتالى على القيام بالإدخار .

ويمكن أن تستمر عملية الرواج التضخمى هذه طالما كان الإحتفاظ بالإنخفاض المستمر فى سعر الفائدة فى حيز الإمكان، ولكن القيود المفروضة على البنوك فى منح الإئتمان ستضع حدوداً لهذه العملية، ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق الإستثمارى وستؤدى إلى زيادة الدخول النقدية والتى ستؤدى إلى زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية وإرتفاع أسعارها بالتالى، وهذا الإرتفاع فى أسعار السلع الإستهلاكية سيجذب الموارد مرة أخرى من إنتاج السلع الرأسمالية إلى إنتاج السلع الإستهلاكية، وبإتجاه نسبة الإحتياطى إلى الودائع الذى تحتفظ به البنوك نحو الإنخفاض فإنها ستحجم عن القيام بعمليات الإقراض

مما يؤدى إلى إرتفاع سعر الفائدة، ولكن هذا الإرتفاع فى تكلفة الإئتمان سيؤثر تأثيرا سيئا على ربحية العديد من المشروعات الجديدة ، وسيؤدى بالتالى إلى حدوث الكساد المتمثــل فى محاولة رجال الأعمال تعديل هيكل الإنتاج إلى المستوى التوازنى المناسب .

رابعاً: عوامل التجديد والإبتكار

يرى بعض الإقتصاديين أن الدورات الإقتصادية هى نتيجة طبيعية مــن نتــائج التقدم الإقتصادى ومن أهم النظريات فى هذا المجال هى نظرية شومبيتر، وتســتند تلــك النظرية إلى التفرقة الواضحة بين الإختراع والإبتكار، بينما تتمثل الإختراعات فى الجـهود التى يقوم بها المهندسون والعلماء فى إكتشاف السلع الجديدة وفى إكتشاف الطرق الجديـدة التى يمكن أن يتم بها الإنتاج وفى إكتشاف الموارد الجديدة وفى إكتشاف الأسواق الجديـدة، وفى توضيح التنظيمات الجديدة فى الصناعة، إلا أن الإبتكارات تتمثل فى الجــهود التــى يقوم بها المنظمون لوضع هذه الإختراعات موضع التنفيذ من الناحية التجارية وتبدو أهمية هذه التفرقة بالنظر إلى طبيعة كل منها، فبينما نجد أن الإختراع يمكن أن يســتمر بشــكل منتظم إلى حد كبير خلال الزمن، إلا أن الإبتكار يتميز بميله إلى الظهور فى طفــرات أو مجموعات بدلاً من أن يتوزع بالتساوى على مدار الزمن، وهذه الخاصية هى التى تــؤدى إلى ظهور حالات الرواج والكساد .

وتعتمد السرعة التى تتحقق بها عمليات الإبتكار والتجديد على عرض المنظميـن فى المجتمع وبالرغم من عدم القدرة على تحديد عرض المنظمين بصورة كمية دقيقــة إلا أن هذا المفهوم يُشكل فى نظرية شومبيتر العامل المحدد لمعدل النمو الإقتصادى . ويعتمد هذا العرض على معدل الأرباح وعلى المناخ الإجتماعي والذى يتمثل فى مجموعــة مــن العوامل الإجتماعية التى لايمكن قياسها بدقة مثل القيم الاجتماعيـــة الســائدة والــتركيب الطبقى والنظام التعليمى والعوامل الدينية .... إلخ .

وتبدأ نظرية شومبيتر بالتعرض إلى الحالة الساكنة أو التيــار الدائــرى للنشــاط الإقتصادى والذى يتدفق بإستمرار فالنظام الإقتصادى يميل إلى إستقرار فى وضع توازنــى عام ساكن حيث تسودة عدد من الخواص المميزة مثل ثبات كل من حجم ونوعيــة القــوة

العاملة ورأس المال والأساليب الفنية للإنتاج والموارد المتاحة وهذا يعني أن هذه الحالة تتميز بوجود العمل الذي تقوم به الإدارة لإستمرار التدفق بمعدل ثابت .

ومع إفتراض أن التيار الدائري للنشاط الإقتصادي قد تعرض فجأة لإضطراب خارجي يتمثل في تحقيق مجموعة من الإبتكارات يقوم بها عدد محدود من المنظمين والتي قد تتمثل في إنتاج مجموعة محدودة من السلع الإستهلاكية الجديدة يعتقدون بأن إنتاجها سيكون أمراً مربحاً، ويؤدي ظهور هذه الأرباح التي تتحقق نتيجة الإبتكار إلى إقبال أعداد متزايدة من رجال الأعمال على تقليد هؤلاء المنظمين وإنتاج هذه السلع وستتجه أعداد من رجال الأعمال إلى التزايد بالتدريج نتيجة لأن المشكلات التي تواجهها عمليات الإبتكار يتم التخلص منها بمرور الزمن ولتزايد الخبرة في إنتاج وتسويق هذه السلع .

وكلما تزايد عدد رجال الأعمال في إنتاج هذه المجموعة الجديدة من السلع كلما تزايدت الضغوط على الأخرين للإقدام على إنتاج هذه السلع أيضاً حتى لايفقدو أسواقهم ، بالإضافة إلى ذلك فإن تحقق هذه الإبتكارات خاصة في حالة التوظف الكامل أو شبه الكامل ستدفع بالأسعار نحو الإرتفاع من أجل إجتذاب عناصر الإنتاج من الصناعات الأخرى وهذا سيؤدي إلى إزدهار فرص الربح وتشجيع الإستثمار في هذه المرحلة المبكرة من الرواج .

وهذه العوامل المختلفة ستؤدي إلى إتجاه الطلب الكلي نحو التزايد بشكل واضح وسيؤدي تزايد الطلب على السلع الإستهلاكية إلى إرتفاع مضطرد في الأسعار وإلى إستمرار التحول من إنتاج السلع الإستهلاكية إلى إنتاج السلع الإستثمارية وهذه هي مرحلة التوسع أو الرواج .

وتجدر الإشارة إلى أن حالات التوسع هذه تتميز بزيادة الطلب على موارد الإستثمار عن عرض المدخرات بشكل واضح ولهذا السبب فإن هذه الإبتكارات سيتم تمويلها باللجوء إلى الإئتمان المصرفي وهذا يعني أن الفرق بين الإستثمار والإدخار المخطط هو الذي يؤدي إلى تولد هذه المرحلة من التوسع .

ولكن هذه المرحلة لابد وأن تنتهى عاجلاً أو آجلاً وهو الأمر الذى يعنى ضعف هذه الموجة من الإبتكارات وإنتهاء الرواج، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها يتعلق بإنتهاء العمل فى إقامة المصانع الجديدة وإتجاه الإنفاق الإستثمارى بالتالى نحو الإنخفاض، وبالإضافة إلى ذلك فإن إنتاج هذه المصانع من السلع الإستهلاكية سيبدأ فى غمر الأسواق فى وقت يتجه فيه حجم الإستثمار نحو الإنخفاض، وهذا يعنى إنخفاض الطلب على هذه السلع وإنخفاض أسعارها بالتالى، مع مايترتب على ذلك من تأثير سىء فى أرباح المنتجين ، وهكذا تلوح بوادر الإنكماش، وأخيراً فيمكن الإشارة إلى أن قدرة النظام الإقتصادى على تقبل هذه الموجة من الإبتكارات هى قدرة محدودة نسبياً وستؤدى بالتالى إلى إحداث تغير جذرى فى البيانات الإقتصادية المتاحة، مع مايترتب على ذلك من إعادة للنظر فى التقديرات والعلاقات المضادة بين المتغيرات، وفى مثل هذه الظروف ستتزايد مخاطر القيام بالإستثمار وسيحجم رجال الأعمال عن القيام بالإستثمار حتى يتم الوصول إلى وضع توازنى جديد يمكن فيه القيام بتقديرات على درجة معقولة من الدقة حول ربحية المشروعات المختلفة .

وهكذا تبدأ المرحلة الثانية من الدورة والمتمثلة فى مرحلة الإنكماش التراكمية والتى تمتد إلى شتى مجالات النشاط الإقتصادى وستستمر هذه العملية حتى يتم الوصول إلى وضع التوازن الجديد حتى يتسنى للنظام الإقتصادى التكيف مع الإبتكارات الجديدة التى تحققت فى الفترة السابقة وحيث تؤدى قوى المنافسة بين المشروعات المختلفة إلى خروج المشروعات ذات الكفاءة المنخفضة من الصناعة كلياً وهذا يعنى أن الكساد لايمكن إعتباره شراً فى حد ذاته ولكنه يؤدى مهمة إقتصادية حيوية ويساهم بذلك فى زيادة رفاهية المجتمع فى الأجل الطويل .

الفصل الرابع: الجهاز المصرفى

أولاً: البنك المركزى

يمكن تعريف البنك المركزى بأنه :

- مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس، كما أن له القدرة على خلق وتدبير النقود القانونية.
- ليس بنك أو مؤسسة عادية بل يحتيز بنك الدرجة الأولى فى الجهاز المصرفى حيث يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية.
- مؤسسة وحيدة تقوم بجهة الإصدار النقدى وتشرف على الإئتمان (حيث أن لكل إقتصاد وطنى بنك مركزى واحد).
- مؤسسة عامة مملوكة للدولة هدفه المصلحة العامة وتنظيم نشاط النقود والإئتمان وربطه بحاجة المعاملات والسياسة النقدية وليس هدفه تحقيق أكبر قدر من الأرباح.
- تتميز وحدات النقد المصدرة منه بخصائص معينة تميزها عن غيرها من النقود (نقود الودائع) فهى نقود قانونية لها قوة إبراء غير محدودة لتسديد الديون ولها صفة العمومية.

وظائف البنك المركزى

(١)خلق وتدبير النقود القانونية : أى أن البنك المركزى يحتكر حق الإصدار النقدى دون البنوك الأخرى.

كيفية الخلق (عملية الإصدار): خلق النقود ماهو إلا تحويل الأصول الحقيقية إلى وحدات نقدية.

أساس عملية الإصدار النقدى: تعادل الإمكانيات النقدية (الأصول) مع وحدات النقد المتداولة (الخصوم) بهدف تحقيق التوازن بين الإنتاج

الحقيقى وتداول هذا الإنتاج بواسطة وحدات النقد وبالتالى المحافظة على قيمة النقود وثبات الأسعار والمحافظة على القدرة الشرائية للوحدات النقدية.

أى أن البنك المركزى يصدر كمية معينة من أوراق النقد كخصوم تقابلها أصول حصل عليها بقدر قيمتها.

(٢)البنك المركزى بنك الحكومة: حيث أن كافة أرصدة الحكومة تحتفظ بها لدى البنك المركزى ، ويقوم البنك المركزى بتأدية خدمات لها فهو ينظم حساباتها وحساب مشروعاتها العامة ويقوم بعمليات التمويل الخارجية، وتجميع العملات الأجنبية، والمدفوعات الخارجية ، وينظم الدين العام، ويصدر القروض العامة، ويقدم القروض للحكومة لمواجهة عجز الميزانية، كما أنه الوكيل والمستشار المالى للحكومة خاصة فى مسائل الصرف والتمويل.

(٣)البنك المركزى بنك البنوك: يعمل البنك المركزى كبنك للبنوك من خلال الآتى:

- إلتزام البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدى فى البنك المركزى يعادل نسبة معينة من إلتزاماتها هذه النسبة يحددها البنك المركزى كإحتياطى ولحفظ حقوق المودعين.
- رقابة البنوك التجارية والإشراف الإدارى والفنى عليها.
- ملجأ لإقراض البنوك التجارية.
- يقوم بدور الوسيط بين البنوك التجارية بعضها ببعض.

(٤)البنك المركزى والسياسة النقدية: البنك المركزى بإعتباره خالق النقود القانونية ومؤثراً فى قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع يستطيع أن يتحكم فى حجم وسائل الدفع بالزيادة أو النقصان تنفيذاً لسياسة نقدية معينة لتحقيق أهداف إقتصادية

الوسائل والأساليب التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في سيولة البنوك التجارية

(١)سياسة سعر الخصم: تعريف سعر الخصم: عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية.

أثر سياسة سعر الخصم:

- **تغيير سعر الخصم يؤثر في حجم الإئتمان المصرفي: فإنخفاض سعر الخصم يؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة في السوق النقدية وهذا يشجع الأفراد والمشروعات على الإقتراض فيزداد حجم الإئتمان والعكس صحيح.**
- **إنخفاض سعر الخصم لدى البنك المركزي يشجع البنوك التجارية على تحويل جزء من أصولها المتمثلة في أوراق تجارية وسندات إلى نقود قانونية وهذا يؤدي إلى زيادة إمكانياتها في خلق نقود الودائع بالتالي يزداد حجم الإئتمان.**

فعالية سعر الخصم:

- **فعالية سعر الخصم هو وسيلة توجيه للتأثير في أسعار الفائدة وفي حجم الإئتمان وإتجاهات السوق النقدية، وتقتصر فعالية سياسة سعر الخصم على النجاح في إمداد أو سحب الأرصدة النقدية القانونية من البنوك التجارية.**

(٢) سياسة السوق المفتوحة:

تعريفها وأثرها: هي دخول البنك المركزي في السوق النقدية بائعاً لبعض الأصول الحقيقية والأوراق المالية والتجارية بهدف تحويلها إلى أصول نقدية يمتصها من السوق فتقل سيولة السوق النقدية، أو يدخل مشترياً لبعض الأصول بهدف إمداد السوق النقدية بالسيولة.

- **قيام البنك المركزي ببيع أصول حقيقية وأوراق مالية ← تشتريها البنوك التجارية ← تقل سيولتها النقدية ← تقل مقدرتها على خلق الإئتمان.**
- **قيام البنك المركزي بشراء أصول حقيقية وأوراق مالية ← تبيعها البنوك التجارية ← تزيد سيولتها ← تزيد مقدرتها على خلق الإئتمان.**

∴ يمكن للبنك المركزى التأثير فى حجم الإئتمان عن طريق التغيير فى كمية وسائل الدفع (السيولة).

فعالية سياسة السوق المفتوحة: تتحدد فعاليتها بقدر نجاحها فى تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية.

(٣)سياسة الإحتياطى الإجبارى: تعريفها وأثرها يقوم البنك المركزى بتحديد نسبة معينة يجب أن يحتفظ بها كل بنك تجارى تمثل نسبة من أصوله النقدية وودائعه يحتفظ بها لدى البنك المركزى وهذه السياسة من شأنها التأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان.

∴ نسبة الإحتياطى مرتفعة ⟵ تقل السيولة لدى البنوك التجارية ⟵ تقل القدرة على الإقراض والعكس صحيح.

(٤) الرقابة على عمليات الإقتراض والإئتمان والأنشطة الإستثمارية للبنوك التجارية:

يتم ذلك من خلال الآتى:

- فحص ومراقبة سياسة المقترض من حيث المركز المالى وقدرته التمويلية.... إلخ.
- فحص ومراقبة نوعية الأصول المقدمة للخصم أو لضمان الإقتراض من حيث درجة السيولة ونطاق الضمان ...... إلخ.
- العمل على تفضيل القروض وتوفير الإئتمان المرتبط بالإحتياجات الأساسية والضرورية للإقتصاد القومى.
- إستخدام الودائع الحكومية كعامل هام للتأثير على سيولة السوق النقدية بإعتبار الحكومة والمشروعات العامة والمحلية من أكبر عملاء البنوك التجارية سواء كمدخرين أو كمقترضين.
- التدخل فى سوق الصرف الأجنبى حيث أن كافة التحويلات بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية تتم عن طريقه.
- تنظيم الجهاز المصرفى من خلال تبادل المعلومات المشتركة مع البنوك التجارية والإشراف على قوانين المنافسة المصرفية ومراقبة المشروعات المصرفية الدولية.

ثانياً: البنوك التجارية

البنوك التجارية تمثل في مجموعها الجهاز المصرفي للإقتصاد. وهـي تعتـبر مصارف من الدرجة الثانية في تسلسل الجهاز المصرفي بعد البنك المركزي حيـث أنـها مؤسسات مصرفية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها، وهذه النقود هي نقود الودائع، وتتعدد وتتنوع البنوك التجارية بقدر إتساع السوق النقدي والنشاط الإقتصادي وحجم المدخرات ، كما أن نقود الودائع التي تتعامل فيها البنوك التجارية تتعدد وتختلف وفقاً لمصدرها بعكس النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتصـف بأنها متماثلة بالإضافة إلى أن البنوك التجارية هي مؤسسات هدفها الأساسي تحقيق أكـبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلق نقـود الودائـع، وهي غالباً مملوكة للأفراد أو المشروعات في شكل شركات مساهمة.

وتتعدد عمليات البنوك التجارية وتتنوع بجانب وظائفها الرئيسية في خلق الودائع بهدف تحقيق قيام النقود بوظائفها.

وظائف وعمليات البنوك التجارية

وتقسم وظائف البنك التجاري إلى

(١) العمليات المصرفية العادية

وتقسم إلى:

(أ) الحسابات المصرفية : أي الإيداع المصرفي حيث يتنازل العميل عما لديـه مـن أموال للبنك للإحتفاظ بها وإستخدامها لتوفير كل من الموارد المالية اللازمة لعمليـات الإقراض والإئتمان، والعمولات التي يخصمها البنك من تحصيل كمبيالات العميل.

أنواع الحسابات المصرفية:

١- الحسابات الجارية: وهي إتفاق بين طرفين (البنك والعميل) على أن تسـوى العمليات التي تتم بين أطرافه عن طريق قيود تتم سواء في جانب الدائـن أو المدين.

٣- الحسابات الإدخارية: وهى حسابات تحقق عائد لأصحابها يتمثل في سعر الفائدة المتفق عليه وهى قد يكون لها مدة محددة أولا تكون لها مدة محددة ومن أمثلتها دفاتر التوفير.

(ب) الإئتمان: وهو يعنى الثقة فمنح البنك لعميله إئتماناً يعنى أن يثق في عميله فيعطيه رؤوس الأموال، والأساس فى الإئتمان ضرورة الثقة والجدية حيث أن كل إئتمان محفوف بالمخاطر ولذلك فإن البنك يتخذ عدة إجراءات كإحتياطات لمواجهة مخاطر عدم السداد أو التأخير فيها ومنها.

١- تحديد نوع المخاطر: عن طريق إعطاء قروض فى حدود قصوى، وعدم تجاوز القرض لحدود معينة، وتنويع القروض والضمانات، والإشتراك مع البنوك الأخرى فى القروض.

٢- دراسة الحالة: أى دراسة موضوع القرض ونشاطه وحالة المقترض..... إلخ.

٣- الضمانات (الشخصية - العينية).

- ويتقاضى البنك مقابل الإئتمان فائدة تتمثل فى تكلفة الإئتمان والتى تتمثل فى :
- عائد رأس المال المقترض.
- نصيب الإدارة.
- هامش لتغطية المخاطر.

نماذج الإئتمان:

١- القرض النقدى (المقترض يحصل على قرض من البنك مقابل سعر فائدة ورد قيمة القرض).

٢- الدفع من تحت الحساب (يسمح البنك لعميله) أن يصبح حسابه مديناً فى حدود مبلغ معين يغطيه فى حدود معينة).

٣- عمليات الإئتمان بالمقابل (هذا المقابل يكون ضمان شخصى أو عينى).

٤- فتح الإعتماد (حيث يضع البنك تحت تصرف عميله مبلغ معين يجوز للعميل سحبه دون أن يلتزم العميل بدفع فائدة إذا لم يسحبه).

٥- عمليات الخصم (يضع البنك تحت تصرف عميله قيمة الكمبيالة ودون إنتظار أجل السداد بحيث يخصم ذلك من العميل عند سدادها بالإضافة إلى تكلفة الإقراض).

٦- عمليات الإئتمان بالضمان المصرفى حيث يقدم البنك ضماناته للعميل ويتحمل المسئولية فى حالة عجز العميل عن تسديد معاملاته لجهات مثل الضرائب والجمارك.

(ج) الإستثمارات : وهى قروض طويلة الأجل تستخدم فى شراء المواد الأولية والأجهزة وإقامة المنشآت، وتقدر أقساطها على أساس معدلات الإستهلاكات.

(د) الإئتمان المقدم للتجارة الدولية: أى لعمليات الإستيراد والتصدير.

(هـ) خدمات مصرفية أخرى: مثل إصدار الأسهم والسندات للشركات، وتأجير المخازن والخزائن، وتنظيم حسابات الأفراد، وصرف الأجور والمرتبات ، وتحصيل الشيكات والكمبيالات.

(٢) خلق نقود الودائع (العمليات المصرفية غير العادية)

النموذج البسيط لكيفية خلق البنك التجارى لنقود الودائع هو

١- نفترض جهاز مصرفى يتكون من بنك مركزى واحد له قدرة نهائية على خلق النقود القانونية بجانب هذا البنك يوجد بنوك تجارية تسعى لخلق إئتمان بناءً على طلب الأشخاص الذين يصبحون مدينين بسبب الخصم أو القروض.

٢- فى ظل هذا الفرض فإن البنك التجارى يلعب دور الوسيط فهو يتلقى المدخرات من النقود القانونية الماثلة فى شكل ودائع من الأشخاص فتصبح ديناً عليه أى تقيد فى جانب الخصوم ويقوم البنك بإستخدام هذه النقود.

نفترض أن قيمة الوديعة ١٠٠ ألف جنيه ∴ الميزانية للبنك التجارى تكون كالآتى

خصوم	أصول
١٠٠ ألف جنيه ودائع	١٠٠ ألف جنيه نقود بالخزانة

٣-يقرض البنك التجارى جزء من قيمة الوديعة

فإذا كانت النسبة المتوقعة من طلبات سحب الودائع تعادل ١٠% من قيمة الوديعة فإن البنك يحتفظ بـ ٢٠% نقدية لمواجهة هذه الطلبات ويقرض الباقى وتصبح الميزانية كالآتى:

خصوم	أصول
١٠٠ ألف جنيه ودائع	٢٠ ألف جنيه نقود سائلة ٨٠ ألف جنيه قروض

ويمكن أن يصل البنك بميزانيته إلى الصورة التالية:

خصوم	أصول
١٠٠ ألف جنيه ودائع	١٠ آلاف جنيه نقود سائلة ٩٠ ألف جنيه قروض

٤- يقوم البنك بإصدار قروض إئتمانية (فتح حساب يجوز السحب عليها بالشيكات) بمبلغ ٥٠ ألف جنيه فتصبح الميزانية كالآتى:

خصوم	أصول
١٠٠ ألف جنيه ودائع حقيقية ٥٠ ألف جنيه ودائع إئتمانية	٢٠ ألف جنيه نقود سائلة ٨٠ ألف جنيه قروض ٥٠ ألف جنيه قروض إئتمانية
١٥٠ ألف جنيه	١٥٠ ألف جنيه

يتضح من ذلك أن البنك أمكنه خلق نقود وودائع.

الباب السادس

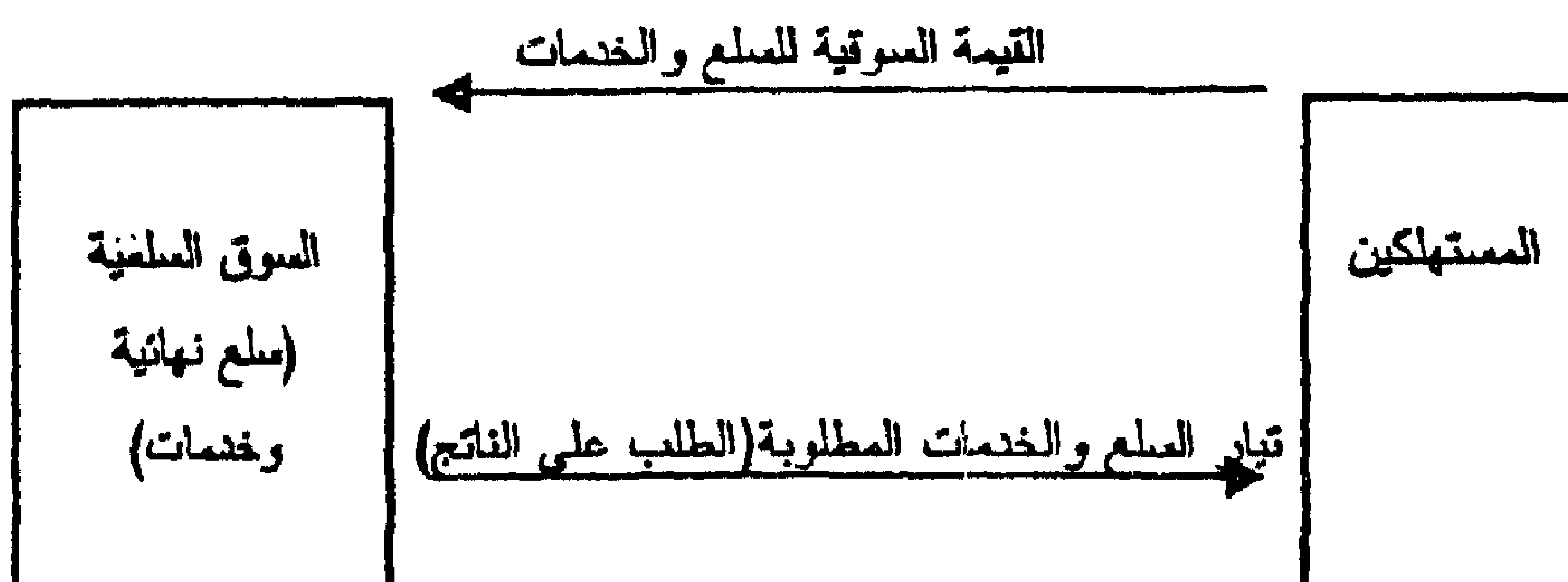
البنيان الإقتصادى والدخل القومى

الفصل الأول: البنيان الإقتصادى

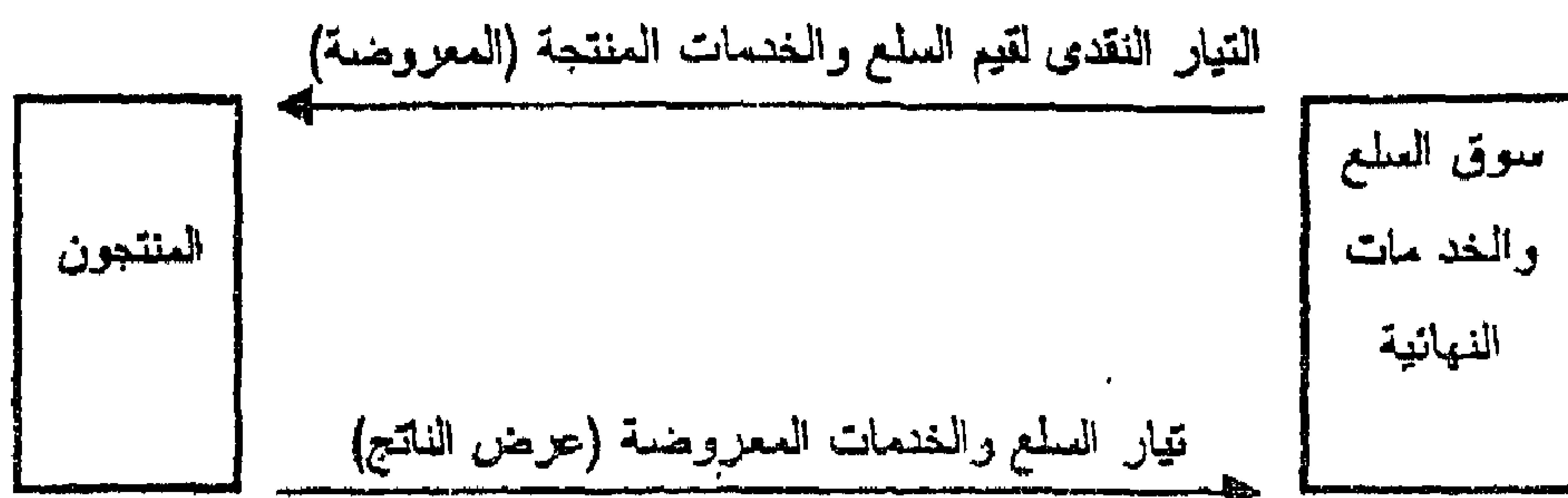
لايستطيع أى فرد فى عصرنا الحالى أن يقوم بإنتاج كل مستلزماته العصرية للحياة، أى أن مرحلة الإكتفاء الذاتى إنتهت كمرحلة تاريخية وأصبح الإقتصاد القومى من التعقيد لدرجة أنه لايمكن لأى فرد تتبع كل الصناعات القائمة بتصنيع إحتياجاته، فإذا ألقينا نظرة على الإقتصاد القومى فى مجتمع رأسمالى فأننا نجد العديد من الصناعات التى لايمكن للفرد أن يحصيها، فكيف يتم الإنتاج، ويتحدد ومن هؤلاء الذين يقومون بوضع خطط الإنتاج وتوزيعه وإستهلاكه هل يتم بطريقة مخططة كما فى النظام الإشتراكى أم يتم عن طريق جهاز السوق فى النظام الرأسمالى، الشىء الذى ليس فيه شك أن الإقتصاد القومى الرأسمالى يدار عن طريق ميكانيكية السوق فإذا كان الجهاز السعرى فى النظام الرأسمالى هو الذى يقوم بعملية توزيع السلع والخدمات على جمهور المستهلكين كما يحدد السلع والخدمات التى لها أولوية فى الإشباع والأحق بالإشباع تبعاً لهدف الربح بالنسبة للمنتج الرأسمالى. كما أنه يحدد كيفية توزيع وإستغلال الموارد الطبيعية إلا أنه ليس لميكانيكية السوق سيطرة كاملة على النظام الإقتصادى الرأسمالى. فالدولة تتدخل بدرجة ما فى الأنشطة الإقتصادية اللازمة لها من الناحية الإستراتيجية كما تسن القوانين المحددة والمانعة لبعض الأنشطة الإقتصادية.

ويتشكل أى مجتمع من المجتمعات فى مساحة جغرافية دولية معينة من مجموع السكان المقيمين فيه، هؤلاء السكان قد يكون بينهم أجانب أى لايحملون جنسية السكان المحليين وكليهما يقومون جميعاً بشراء السلع والخدمات اللازمة لمعيشتهم الضرورية من المجتمع سواء كان بعضهم منتج أو البعض الأخر غير منتج، فكل السكان يقومون بشراء إحتياجاتهم من السلع والخدمات ليس مباشرا من المنتجين بل من خلال الأسواق (تجارة التجزئة أو الجملة). هذه السوق يتم فيها تقابل الطلب على السلع والخدمات مع عرض هذه

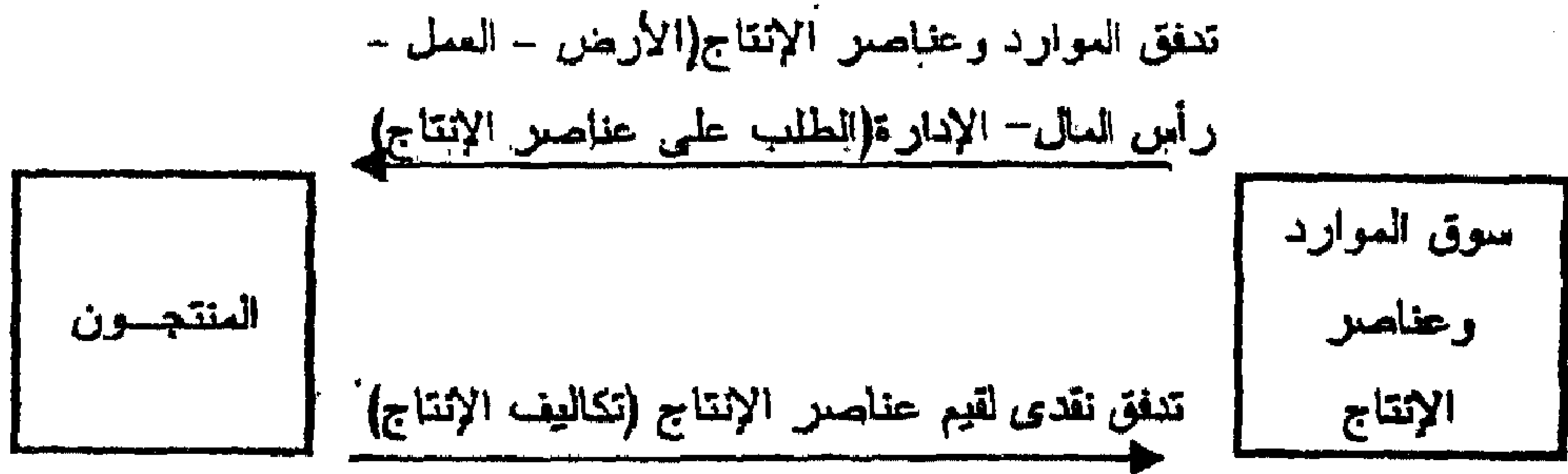
السلع، ونظير ذلك فإنهم يدفعون المبالغ النقدية مقابل الحصول على السلع والخدمات ويوضح الشكل التالى أن هناك تيارين من التدفقات تيار السلع والخدمات المطلوبة يتدفق من الأسواق السلعية والخدمية إلى قطاع المستهلكين (كل السكان) وتيار عكسى من السكان إلى السوق السلعية وهو التيار النقدى.



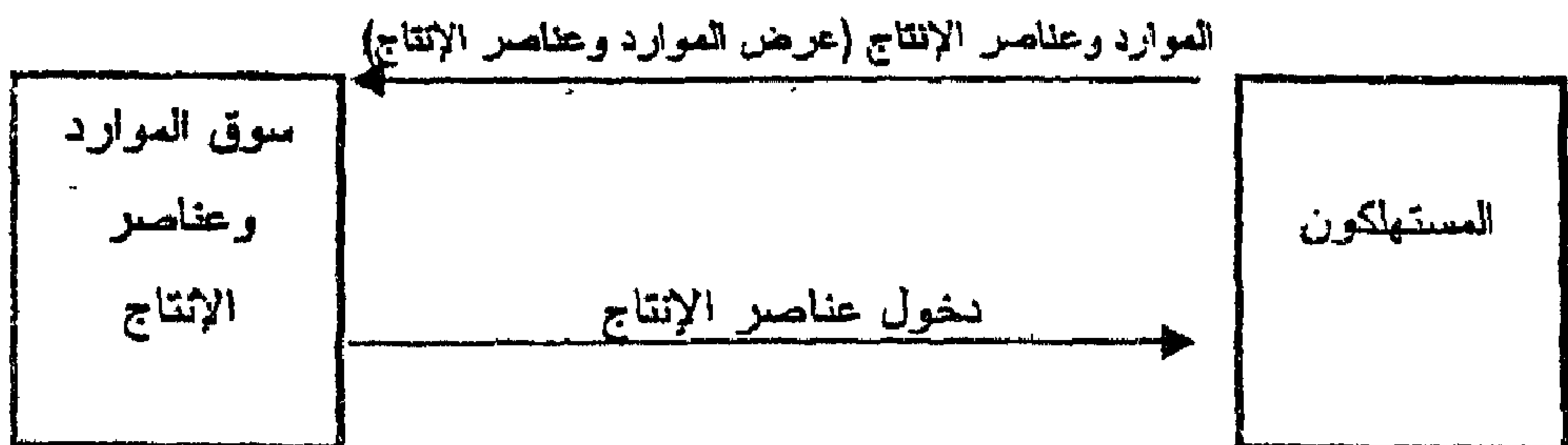
ولما كان المجتمع يتضمن جزء من السكان يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات ويطلق عليهم المنتجون هؤلاء المنتجون ليسوا كل السكان بل جزء منهم، ومنهم المحليين ومنهم الأجانب الذين يقدمون الخدمات الفنية والإستشارية للمؤسسات الإنتاجية المختلفة ومنهم المستثمرون الذين يقومون بإستثمار أموالهم فى إنشاء المؤسسات الإنتاجية المختلفة، معنى ذلك أن الناتج المحلى يأتى من جزئين من الناس هم المحليين أصحاب المجتمع والأجانب. وهؤلاء يقومون ببيع منتجاتهم فى السوق السلعية والخدمية ونظير ذلك يحصلون على مقابل لها وهى قيمة إنتاجهم، معنى ذلك أن هناك تيارين من التدفقات أحدهم نقدى وآخر سلعى، والشكل التالى يوضح تيار تدفق السلع والخدمات المنتجة (المعروضة) من المنتجين إلى سوق السلع وعكسه يتدفق تيار قيمة السلع والمنتجات المعروضة حق المنتجين .



ولما كان المنتجون لايستطيعوا أن ينتجوا أى سلعة أو خدمة إلا من الموارد الإقتصادية والموارد الطبيعية المتاحة فى المجتمع كالعمل ورأس المال والأرض والإدارة الفنية التى يمتلكها المجتمع والتى لايملكها كل أفراده، فإنهم يقومون بتأجير خدمات العمل وبشراء عناصر الإنتاج المختلفة والإقتراض من البنوك وبتأجير الإدارة الفنية من المجتمع أى يحصلون على عناصر إنتاجهم من المجتمع كله عبر سوق يطلق عليها سوق الموارد حيث يتم هناك عرض الموارد من العارضين لها وهم سكان المجتمع والطلب عليها من المنتجين ومن ثم ينشأ تدفقان من التيارات أحدهم تدفق الموارد الإقتصادية من سوق الموارد والأخر تيار عكسى وهو تدفق أسعار وتكلفة شراء وإستخدام هذه الموارد كما يوضحه الشكل التالى



وقد وضحنا فى سياق الكلام بأن السكان يقدمون خدماتهم وممتلكاتهم لسوق الموارد حتى يمكن شراءها أو شراء خدماتها من قبل المنتجين نظير ذلك يحصلون على دخول أى إيرادات نتيجة تقديمهم لهذه الموارد لسوق الموارد ومن ثم فهناك تيارين متدفقين أحدهم تيار الموارد وعناصر الإنتاج من السكان إلى سوق الموارد والأخر عكسى وهو دخول هذه العناصر الإنتاجية

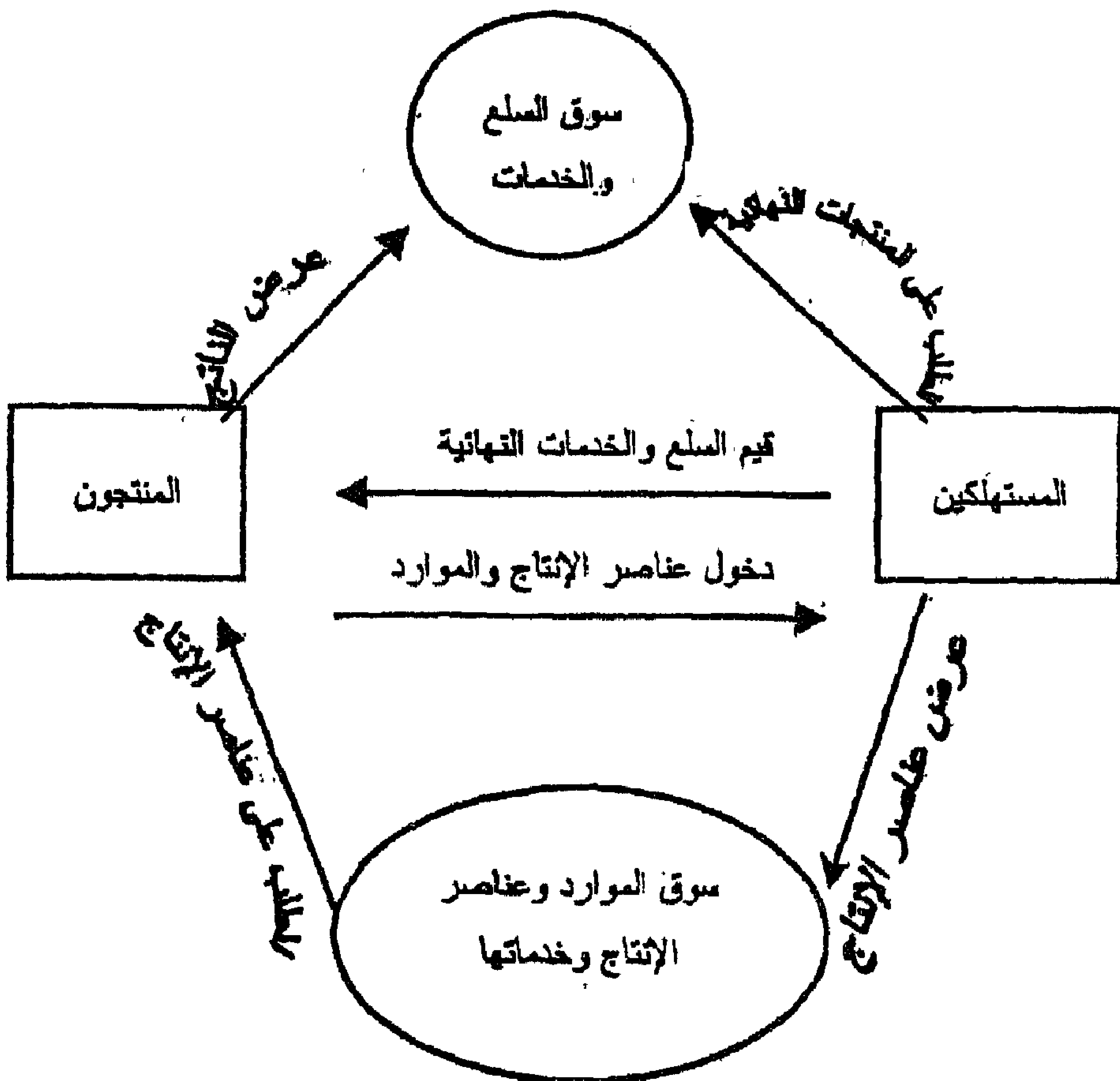


يمكن تلخيص ذلك فى الشكل التالى: وهو شكل مبسط للغاية يوضح فيـــه كيفيـة عمـل المجتمع الإقتصادى (المغلق) أى الذى لا يتاجر ولايبادل مع المجتمعات الأخرى فهو شكل تبسيطى حتى يستطيع القارىء فهم كيف يعمل المجتمع الإقتصادى، ونلاحـــظ أن هنـاك ثلاث أسواق رئيسية وهى

السوق السلعى: وخاص بتبادل المنتجات النهائية طلب المستهلكين وعرض المنتجين

السوق الموردية: وخاص بتبادل عناصر الإنتاج وخدمات أى طلب المنتجين وعرض الحائزين لهذه الموارد.

السوق النقدية: وهى تيارات نقدية تتم بين القطاعين الرئيسيين وهو المستهلكين والمنتجين عبر سوق السلع والخدمات وسوق الموارد.



الفصل الثاني: الإطار الحسابى للناتج الكلى

يمكن تعريف الناتج المحلى بثلاث بدائل مختلفة وكل بديل من هذه البدائل له طريقة حساب مختلفة، فحساب الناتج المحلى تبعاً للمصادر التى ساهمت فى تكوينه له طريقة حساب يطلق عليها القيمة المضافة، وتعريف الناتج المحلى بطريقة إنفاقه له طريقة حساب يطلق عليها قيمة الإنفاق على السلع والخدمات (الطلب النهائى) ، وتعريف الناتج المحلى بمقدار مساهمات عناصر الإنتاج الأربع (العمل - الأرض - رأس المال - الإدارة) والتى ساهمت فى إيجاده له طريقة حساب يطلق عليها توزيع الدخل على عوائد عناصر الإنتاج وهى الأجور - الريع - الفائدة - الربح وسنقوم بشرح مبسط للغاية للتعريف بالثلاث طرق الحسابية.

١- طريقة القيمة المضافة تبعاً لمصادر تكوينه

٢- طريقة قيمة المنتج النهائى تبعاً للإنفاق النهائى على السلع والخدمات

٣- طريقة توزيعه على عناصر الإنتاج تبعاً لدخول عناصر الإنتاج

مثال: فاذا فرضنا أن هناك مزارع قام بإنتاج أردب قمح من مساحة محددة من الأرض وعمله الإنتاجى وأنه باع إنتاجه إلى مطحن بـ ١٠٠ جنيه. وأنه أعطى لصاحب الأرض التى إستأجرها ٥٠ جنيه قيمة الإيجار. فتكون حساباته فى الجدول التالى، والذى يمثل مثلاً قطاع الزراعة والصيد .

١-قطاع الزراعة والقطاع المبدأى

مبيعات	إنفاقات وأرباح
١٠٠ جنيه قمح	٥٠ إيجار (إنفاق) عائد الأرض
	٥٠ الربح (عائد التنظيم والإدارة)
ـــــ	ـــــ
١٠٠	١٠٠

فى هذا المثال البسيط تبين أن قيمة الإنتاج وزعت على عناصر الإنتاج التى ساهمت فيه وهى للتبسيط الأرض نصيبها الريع والباقى ربح المزارع ويعتبر قطاع الزراعة قطاع

اولى (مبدأى) فكل إنتاجه يكون قيمة مضافة بعد خصم ما أخذ من القطاعات الأخرى (السلع الوسيطة).

ثم قام الطحان بطحنها وأنتج منها دقيقاً باعها إلى مخبز من المخابز بسعر ٣٠٠ جنيه وأنه دفع نظير طحن هذه الحبوب ١٠٠ جنيه أجور عمال وحسب سعر فائدة على رأس ماله وريع المطحن حوالى ٥٠ جنيه فان أرباحه الباقية خمسين جنيهاً وتكون حساباته كما فى الجدول التالى والذى يمثل قطاع الصناعات التحويلية .

٢-قطاع الصناعات التحويلية .

مبيعات	أرباح وإنفاقات
٣٠٠ جنيه دقيق	١٠٠ مشتريات قمح
	١٠٠ أجور
	٥٠ سعر الفائدة وريع
	٢٥٠ جملة إنفاقات
	٥٠ أرباح
٣٠٠	٣٠٠ أرباح وتكاليف

ويمكن حساب الناتج المحلى بطريقة دخول عناصر الإنتاج كالآتى

قطاع الزراعة	إنتاج القمح	٥٠ ريع ٥٠ أرباح ١٠٠ قيمة مضافة
قطاع الصناعات التحويلية	إنتاج الدقيق	١٠٠ أجور ٥٠ ريع وسعر فائدة ٥٠ أرباح ٣٠٠ جملة الدخل المكتسب وفى نفس الوقت قيمة الدقيق الناتج

أما حساب القيمة المضافة فأنها تمثل ما أضافه كل قطاع على السلعة فقطـــاع الزراعــة يعتبر إنتاجه قيمة مضافة لأنه لم يأخذ من أى قطاع آخر أى منتجات، فى مثالنا هذا كلـــها قيمة مضافة، أما قطاع إنتاج الدقيق فقد إشترى بـــ ١٠٠ جنيه قمح حولها إلى دقيق بقيمــة ٣٠٠ فتكون القيمة المضافة هنا ٣٠٠-١٠٠ إلى ما أضافه للسلعة هى ٢٠٠ وذلـــك بعــد إستنزال السلع الوسيطة.

ويمكن توضيح حساب القيمة المضافة فى عملية القمح والدقيق كالآتى:

القيمة المضافة القمح	الدخل الموزع	القيمة المضافة الدقيق	الدخل الموزع
١٠٠ قمح	٥٠ ريع	٣٠٠ دقيق	١٠٠ أجور
	٥٠ أرباح	-١٠٠ قمح	٥٠ ريع وسعر فائدة
			٥٠ أرباح
١٠٠ قيمة مضافة	١٠٠ دخل	٢٠٠ قيمة مضافة	٢٠٠ دخل

وبفرض أن تلك الكمية من الدقيق بيعت إلى خباز وصنع منها خبزاً باعه بمقـدار ٥٠٠ جنيه للمستهلكين وهى قيمة المنتجات النهائية بمعنى أن حساب قيمـــة النـــاتج مـــن الثلاث قطاعات إذا إعتمدت على قيمة المنتج النـــهائى فســـيكون ٥٠٠ جنيـــه وســـتكون حساباته كالآتى

مبيعات	تكاليف وأرباح
٥٠٠ خبز	٣٠٠ مشتريات دقيق
	٧٥ أجور
	٤٠ سعر فائدة وريع
	٤١٥ جملة تكاليف
	٨٥ أربـــاح
٥٠٠ مبيعات (قيمة المنتج النهائى) طلب المستهلك	٥٠٠ تكاليف وأرباح

وفى حين ان حساب القيمة المضافة سيكون أشترى ٣٠٠ جنيه دقيق زاد من قيمتها إلى ٥٠٠ جنيه أى ان القيمة المضافة هنا ٥٠٠ ـ ٣٠٠ = ٢٠٠ فإذا جمعنا القيم المضافة فى الثلاث قطاعات ستكون ١٠٠+٢٠٠+٢٠٠=٥٠٠ هى قيمة المنتجات النهائية.

والآن ننتقل إلى حساب الناتج بطريقة دخول عناصر الإنتاج تبعاً لمصادر الناتج المحلى .

دخول عناصر الإنتاج	قطاع الزراعة	قطاع الصناعات التحويلية	قطاع الصناعة النهائى
الأجور	-	١٠٠	٧٥
الفائدة	٥٠	٥٠	٤٠
الريع	٥٠	٥٠	٨٥
الربح			
	ـــــ	ـــــ	ـــــ
القيمة المضافة	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠ = ٥٠٠ المنتج النهائى

ومن هذا المثال البسيط نلاحظ أنه يجب أن تتطابق طرق القياس الثالث

طريقة دخول عناصر الإنتاج = طريقة القيمة المضافة = طريقة المنتج النهائى

إلا انه نتيجة وجود إهتلاك فى رأس المال ، وكذلك ضرائب غير مباشرة وإعانات إنتاجية ودخول من الخارج ودخول إلى الخارج أدى إلى وجود بدائل مختلفة لقياس الناتج الإجمالى والذى يجب أن يراعى هذه المتغيرات حتى تكون الحسابات موحدة ومتساوية.

إختلاف قيمة المعاملات عن الدخل:

من هذا المثال نستطيع أن نستنتج أن هناك إختلاف بين حجم الدخل وحجم المعاملات أى المخرجات التى تمت فى المقتصد، فحجم المعاملات يشمل كل المخرجات وهى تمثل ١٠٠ + ٣٠٠ +٥٠٠ = ٩٠٠ للقطاعات الثلاث السابقة وبعد إستبعاد السلع والمنتجات الوسيطة وهى = ١٠٠ + ٢٠٠ = ٣٠٠ نحصل فى النهاية على الدخل فى المقتصد القومى، أى انه من الضرورى إستبعاد المنتجات الوسيطة بين القطاعات لمنع الإزدواج الحسابى (أى عدم حسابها مرتين) لأن ١٠٠ طن قمح حسبت أولاً فى قطاع الزراعة فلا داعى لحسابها مرة أخرى فى قطاع الطحان.

الخلاصة:

١- إذا كنا بصدد حساب الناتج المحلى من مصادره التى ساهمت فى إيجاده (أى من القطاعات الإقتصادية زراعة – صناعة – تجارة ...إلخ) فإننا نقوم بإستخدام طريقة القيمة المضافة أى نحسب ماأضافة كل قطاع فقط .

٢- إذا كنا بصدد حساب الناتج المحلى تبعاً للإنفاق النهائى عليه أى الطلب النهائى فأننا نقوم بحساب قيمة الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التى إستهلكها أو أنفقها المجتمع على الطلب النهائى (المستهلكون – الحكومة – المنتجون – القطاع الخارجى).

٣- إذا كنا بصدد حساب الناتج المحلى تبعاً لما تم توزيعه على عناصر الإنتاج التى ساهمت فى إيجاد (الأرض – العمالة – رأس المال – الإدارة والتنظيم) فإننا نقوم بحسابه بطريقة دخول هذه العناصر فى كل قطاع من القطاعات أى تبعاً لمصادره.

إجمالى الناتج المحلى وإجمالى الناتج القومى

بعد العرض البسيط لآلية عمل المجتمع الإقتصادى والذى أوضحنا فيه أن أى مجتمع حديث يشمل قوميين أى سكان لهم نفس القومية وأجانب يعيشون داخل حدود جغرافية واحدة وهى الدولة

فالناتج المحلى يخص ماأنتجه أصحاب البلد الواحدة (القوميين) والمقيمون داخل حدود جغرافية لدولة واحدة، كما يشمل أيضاً إنتاج الأجانب من خدماتهم الإستشارية والفنية وإستثماراتهم طالما أنها داخل نفس الحدود.

وبطبيعة الحال يقوم هؤلاء الأجانب بتحويل دخولهم خارج البلاد فإذا ما رغبنا أن نعرف فقط ماأنتجه القوميين داخل المجتمع فإننا نستنزل قيمة الدخل الخارج (للأجانب) من الإنتاج المحلى فيصبح

الناتج القومى = الناتج المحلى – الدخل إلى الخارج أو

الناتج المحلى = الناتج القومى + الدخل من الخارج

مثال: إذا كان مجتمع ينتج بحوالي ١٠٠٠ وحدة إجمالي إنتاج محلي داخل حدود الدولة منهم قوميين (مصريين) أنتجوا بحوالي ٨٠٠ وحدة والأجانب أنتجوا بحوالي ٢٠٠ وحدة فأن

الإنتاج القومى (القومية) = الإنتاج المحلى – الدخل إلى الخارج

٨٠٠ = ١٠٠٠ – ٢٠٠

أو الإنتاج المحلى = الناتج القومى + الدخل من الخارج

١٠٠٠ = ٨٠٠ + ٢٠٠

ولما كانت المجتمعات الدولية مجتمعات تبادلية فإنه بلاشك يوجد العديد من المغتربين يعملون خارج البلاد يقدمون خدمات من عمل أو إستثمارات في الخارج ويقومون في نفس الوقت بتحويل عوائد نشاطهم من الخارج إلى داخل البلاد ويطلق عليه الدخل من الخارج هذا الدخل المتحصل عليه من الخارج وليكن مثلاً ٣٠٠ وحدة فأنه يخص القوميين أصحاب الجنسية الواحدة فيكون

الناتج القومى = ماأنتجه القوميين (داخل البلاد) + ماأنتجه القوميين خارج البلاد

١١٠٠ = ٨٠٠ + ٣٠٠

ومن ثم فأننا نستطيع أن نجمع الحسابين مع بعضهم فى المعادلة التالية

الناتج المحلى = الناتج القومى – (الدخل إلى الخارج – الدخل من الخارج)

الناتج المحلى = الناتج القومى – صافى الدخل من الخارج

١٠٠٠ = ١١٠٠ – (٢٠٠ – ٣٠٠)

١٠٠٠ = ١١٠٠ – (١٠٠)

والخلاصة: أنه نتيجة وجود متغير صافى الدخل من الخارج فإن الناتج المحلى لايساوى الناتج القومى دون إدخال هذا المتغير.

الناتج بسعر السوق والناتج بتكلفة عناصر

ولما كنا فى مجتمعات معقدة يزداد فيها التدخل الحكومى بسياسات إقتصادية مختلفة لتشجيع الإنتاج بإعطاء إعانات إنتاجية للمنتجين المتعثرين أو البادئين لحياتهم الإستثمارية حتى يستمروا فى الإنتاج . كما أن هذه الإعانات لاتشمل فقط القطاع الإنتاجى بل قد تشمل المستهلكين فى صورة تخفيضات لأسعار السلع والخدمات (كخدمات الصحة والتعليم والتموين) وعلى ذلك فأنه من الضرورى تعديل قيمة الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج مع قيمته بسعر السوق، فمثلاً رغيف الخبز يتكلف عند المنتج ١١ قرش أى قيمته بتكلفة عناصر الإنتاج هو ١١ قرش فى حين يباع كسلعة نهائية للمستهلك ٥ قروش ومن ثم فإن الناتج بكلفة عناصر الإنتاج = الناتج بسعر السوق + الإعانة الإنتاجية

١١ = ٥ + ٦

وإذا كانت الحكومة تعطى إعانات إنتاجية فإنها فى نفس الوقت تفرض ضريبة غير مباشرة على بعض أنواع السلع الإستهلاكية الترفيهية بغرض الحصول على إيرادات حكومية إضافية . فمثلاً علبة السجائر تتكلف عند المنتج حوالى ٤٠ قرش وهى القيمة بتكلفة عناصر الإنتاج إلا أنها تباع فى السوق للمستهلك بحوالى ٢٠٠ قرش أى السلعة بسعر السوق ٢٠٠ قرش والفرق هو ضريبة غير مباشرة تحصل عليها الحكومة ومن ثم فإن الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج = الناتج بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة

٤٠ = ٢٠٠ - ١٦٠

وإذا أخذنا كل المنتجات فى المجتمع ككل والتى بعضها يأخذ إعانات إنتاجية والأخر تفرض عليه ضريبة غير مباشرة فإن

قيمة الناتج بسعر التكلفة = قيمة الناتج بسعر السوق - (الضرائب غير المباشرة - الإعانات الإنتاجية)

قيمة الناتج بسعر التكلفة = قيمة الناتج بسعر السوق - (فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية)

فإذا أخذنا المثال الذى نحن بصدده : سلعتى الخبز والسجائر فإنه يكون بأسعار التكلفة

= بأسعار السوق - (زيادة ضرائب غير مباشرة عن الإعانات الإنتاجية)

الخبز + السجائر = الخبز + السجائر - ضريبة غير مباشرة وإعانة

١١ + ٤٠ = ٥ + ٢٠٠ - (١٦٠ - ٦)

٥١ = ٢٠٥ - (١٥٤)

وخلاصة القول أن قيمة الناتج الكلى بسعر السوق لايساوى قيمة الناتج الكلى بتكلفة عناصر الإنتاج مالم يتم إدخال تعديل فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية.

قيمة الناتج الإجمالى وقيمة الناتج الصافى

بعد أن عرضنا أن

(١)متغير صافى الدخل من الخارج (الدخل من الخارج الدخل إلى الخارج) يغير من لفظ قيمة الناتج القومى إلى قيمة الناتج المحلى، وكما أن

(٢)متغير فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية (ضرائب غير مباشرة - إعانات إنتاجية)

يغير من لفظ قيمة الناتج بسعر السوق إلى قيمة الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج والآن ننتقل إلى متغير ثالث وهو إهتلاك رأس المال وأثره فى تقييم الناتج المحلى أو القومى بأى تسعير سواء بأسعار السوق أو تكلفة عناصر الإنتاج.

إهتلاك رأس المال: يتطلب الإنتاج إستخدام للآلات والعدد والمهمات والطرق والكبارى والسدود والمدارس والمستشفيات ....إلخ، كذلك إستخدام المبانى غير السكنية والذى يطلق عليه رأس المال القومى، هذا الإستخدام يؤدى إلى تقادم وإستهلاك جزء من رأس المال والذى يجب أن يحسب سنوياً حتى نحصل على قيمة الإنتاج الصافية، وإهتلاك رأس المال هو جزء ثابت أو نسبة ثابتة من قيمة رأس المال العامل يجب أن يخصم من قيمة الإنتاج، وقد يشتمل إهتلاك رأس المال على جزء متغير نتيجة التشغيل الزائد أى أن الإهتلاك يشمل :

١-نفقة الإستعمال: وهى ناتجة من إستخدام رأس المال فى العملية الإنتاجية

٢-النفقة الإضافية: وهى الناتجة من عدم إستخدام رأس المال والتى تحدث نتيجة طبيعة تكوين رأس المال مثل البلى والصدأ والتقادم وهذه الخسائر يمكن توقع قيمتها والتأمين عليها وهى تكلفة ثابتة تحسب بصرف النظر عن الإستخدام أو عدم الإستخدام.

أما الخسائر غير المتوقعة فى رأس المال والتى تحدث نتيجة الكوارث والزلازل والظروف التى لايستطيع الإنسان التحكم فيها أو توقعها. فهى خساير فى رأس المال نفسه وليس لها أى علاقة بحساب إهتلاك رأس المال لأنه إهتلاك غير منتج، أما الإهتلاك نتيجة الإستعمال أو نتيجة البلى والصدأ فهى إهتلاكات منتجة لأنها مرتبطة بالعملية الإنتاجية.

كما أن الإهتلاك نتيجة التقدم التكنولوجى والراجع من التغيرات التكنولوجية السريعة بحيث أن الآلة الحديثة تقضى على الآلة السابقة لها فى وقت قصير من عمرها الإهتلاكى أى قبل الإستفادة منها كاملة فهذا أيضاً يعتبر من خسائر رأس المال.

ونتيجة تباين الأعمار الإستخدامية للأنواع المختلفة من رأس المال ممثلاً فى المبانى قد تستثمر فى ٥٠ عام فى حين السيارة بيك أب للنقل يمكن أن تستثمر ١٠ أعوام فإن الإهتلاك يحسب بطرق عديدة يخص كل عام جزء من قيمة الآلة بعد خصم قيمتها كخردة.

وبناء عليه فمثلاً قيمة منتج ما وليكن قميص تبلغ ٢٠ جنيه كقيمة إجمالية ولكنه إستخدم فى صناعاتها الات وعمالة ومواد خام. فإذا كانت العمالة كلفت ٥ جنيه والمادة الخام ٥ جنيه وفائدة رأس المال العامل ٥ جنيه فإنه يجب حساب ما إهتلك من آلات الخياطة فى عملية الإنتاج وليكن ٣ جنيه قيمة إهتلاك خاصة بصناعة القميص.

فيكون عائد المنتج قبل الإهتلاك = ٥ جنيه

وعائده بعد خصم الإهتلاك = ٥ - ٣ = ٢ جنيه أى أن

صافى الناتج الكلى = إجمالى الناتج الكلى - إهتلاك رأس المال

الخلاصة: أن قيمة إجمالى الناتج الكلى لايساوى قيمة صافى الناتج الكلى مالم يدخل عليه تعديل قيمة إهتلاك رأس المال.

أن قيمة الناتج يمكن التعبير عنها بثمان بدائل مختلفة وذلك بعد إدخال الثلاث متغيرات الخاصة بـ:

أ) إهتلاك رأس المال

ب) صافى الدخل من الخارج (من - إلى)

ج) صافى الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية

هذه البدائل هى:

١- إجمالى الناتج المحلى

أ- بسعر السوق

ب-بسعر تكلفة عناصر الإنتاج

٢- إجمالى الناتج القومى

أ- بسعر السوق

ب-بسعر تكلفة عناصر الإنتاج

٣- صافى الناتج المحلى

أ- بسعر السوق

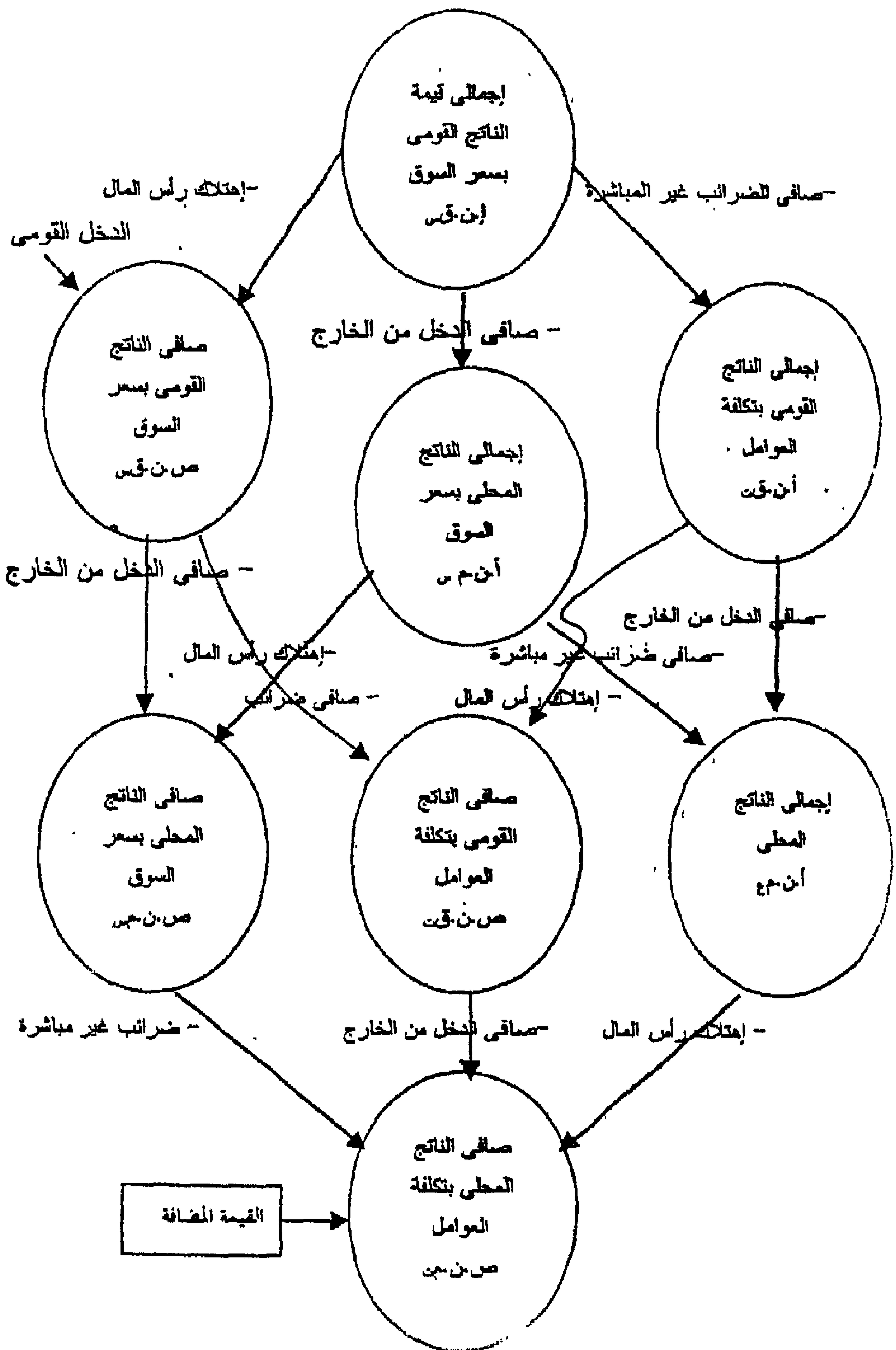
ب- بسعر تكلفة عناصر الإنتاج (القيمة المضافة)

٤- صافى الناتج القومى

أ- بسعر السوق (الدخل القومى)

ب- بسعر تكلفة عناصر الإنتاج

ويوضح الشكل التالى هذه المفاهيم مرتبطة بالثلاث متغيرات



إجمالى قيمة الناتج القومى بسعر السوق
أ.ن.ق.س
-إهتلاك رأس المال
-صافى الضرائب غير المباشرة
الدخل القومى
- صافى الدخل من الخارج
صافى الناتج القومى بسعر السوق
ص.ن.ق.س
إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق
أ.ن.م.س
إجمالى الناتج القومى بتكلفة العوامل
أ.ن.ق.ت
- صافى الدخل من الخارج
-إهتلاك رأس المال
- صافى ضرائب
-صافى الدخل من الخارج
-صافى ضرائب غير مباشرة
- إهتلاك رأس المال
صافى الناتج المحلى بسعر السوق
ص.ن.م.س
صافى الناتج القومى بتكلفة العوامل
ص.ن.ق.ت
إجمالى الناتج المحلى
أ.ن.م.ع
- ضرائب غير مباشرة
-صافى الدخل من الخارج
- إهتلاك رأس المال
صافى الناتج المحلى بتكلفة العوامل
ص.ن.م.ت
القيمة المضافة

الدخل الشخصى

هو الدخل الناتج من العمل كالأجور والمرتبات وأربــاح رأس المــال والفــائدة المحصلة وريع العقارات ويضاف إليــها المدفوعــات التحويليــة كإعانــات المحتــاجين والمعاشات الإستثنائية وإعانات البطالة والفائدة التى تدفعها الحكومة على ديونها، وإذا ماتم طرح ضرائب الدخل من الدخل الشخصى يتبقى الدخل المتاح الــذى يستطيع الفــرد أن يتصرف فيه مابين الإستهلاك والإدخار.

الدخل المتاح ويتكون من الدخل القومى يضاف إليه صافى التحويلات الجارية الأخرى من العالم الخارجى (تحويلات رأس المال من وإلى تحويلات القروض والديون وخدماتــهم .....إلخ). فمثلاً إذا كان الدخل القومى يبلغ حوالى ١٠٠٠ وحدة فى حين تم تحويل مبلــغ ٢٠ وحدة مشتريات أجانب من الأسهم والسندات من البورصات المحلية وفى نفس الوقــت قام المجتمع بالإقتراض من الخارج بمبلغ ٥٠ وحدة وتم تسديد أقساط الدين وفوائده بمقدار ٣٠ وحدة فإن

الدخل المتاح = الدخل القومى ± تحرك رأس المال ±الديون والقروض

= ١٠٠٠ + ٢٠ +٥٠ - ٣٠ = ١٠٤٠ وحدة

ويعتبر الدخل المتاح هو الذى يتصرف فيه المجتمع ما بين الإستهلاك النهائى والإدخار

الدخل المتصرف فيه هو الدخل المتاح لكل من الإستهلاك والإدخار بمعنى أنــه إذا تم إنفاق ٨٠٠ وحدة على الإنفاق الإستهلاكى فإن الإدخار سيكون

١٠٤٠ - ٨٠٠ = ٢٤٠ وحدة

الدخل المتصرف فيه = الإستهلاك النهائى + الإدخار

الدخل الجارى : هو قيمة الدخل فى سنة ما بالأسعار السوقية فى نفس العام

الدخل المثبت : وهو عبارة عن ترجيح الدخل بالأسعار الجارية بالنسبة لأسعار سنة مــا أخرى.

الدخل الحقيقى : هو الدخل الجارى مقسوم على الرقم القياسى للمستوى العــام للأســعار وسيأتى ذكر هذه التعريفات كل فى حينه.

الثروة والدخل قيمة مايمتلكه المجتمع (أو الإنسان) في لحظة ما فالعقارات والأراضي والأسهم والسندات والنقدية كل مايمتلكه الفرد يعتبر ثروته، أما الدخل فهو التيار النقدي المتدفق من إستعمال وإستغلال هذه الثروة ويحسب عن سنة مالية كاملة – فريع الأراضي والعقارات وأرباح الأسهم والسندات تعتبر دخلاً والثروة عادة أكبر من الدخل.

الضرائب وهذه تنقسم إلى:

أ)الضرائب المباشرة: مدفوعات يدفعها الحكومة وهي تحسب كنسبة من حجم الإنتاج ويتحملها المنتج وهي تمثل الضرائب التجارية وضرائب المهن الحرة والنشاط الصناعي والنشاط الإقتصادي .

ب)الضرائب غير المباشرة: وهي مدفوعات يدفعها المنتجون وتحسب كجزء أو نسبة من تكلفتها ويتحملها المستهلك.

ج) ضرائب المبيعات : وهي نسبة من السلعة المباعة فقط تحصلها الحكومة من المستهلك (عن طريق المنتج البائع) ويتحملها المستهلك.

د) ضرائب الدخل: وهي إستقطاعات من دخول المستهلكين من أعمالهم وممتلكاتهم.

المدفوعات التحويلية وهي إعانات تقدمها الدولة إلى المحتاجين وإعانة أصحاب الدخول المنخفضة والفائدة المدفوعة من الحكومة ويحصل عليها المستهلكين ولاتحسب في الدخل القومي لأنها لاتدفع نتيجة أعمال.

الإعانات الإنتاجية وهي مدفوعات تقدمها الحكومة إلى المنتجين لتشجيعهم على الإنتاج وتخفيض تكلفتهم المرتفعة التي قد تكون عالية في بداية نشاطهم الإنتاجي وللحماية من المنافسة الخارجية.

الفصل الثالث: الدخل القومي وطرق حسابه

لقد أوضحنا أن الناتج الكلي يمكن أن يعرف بشأن بدائل مختلفة هذه البدائل أعطت معاني مختلفة، إلا أنه تبعاً للحسابات القومية فإنه يمكن أن يعرف الناتج المحلي بثلاث تعريفات مختلفة وكل تعريف مرتبط بطريقة قياس معينة وهي :

التعريف بالناتج المحلي	طرق قياس الناتج المحلي
١- التعريف تبعاً لمصادر الحصول على الناتج المحلي .	١- تقاس بطريقة القيمة المضافة .
٢- التعريف تبعاً لتوجهات إنفاق الناتج المحلي .	٢- يقاس بطريقة قيمة السلع والخدمات النهائية .
٣- التعريف تبعاً لمساهمات عناصر الإنتاج (الأرض ، العمل ، رأس المال ، الإدارة)	٣- يقاس بطريقة دخول عناصر الإنتاج أي الريع ، الأجور ، الفائدة ، الربح. التي ساهمت في تكوينه .

الناتج المحلي من حيث مصادره :

وهو يمثل قيم الناتج المحلي بسعر السوق من القطاعات التي ساهمت في تكوينه وهي :

أ- القطاع السلعي : ويشمل قطاع الزراعة والصناعة والتصدير والكهرباء والبترول والتشييد .

ب- قطاع الخدمات الإنتاجية : ويشمل النقل والمواصلات ، قناة السويس ، التجارة والمال، السياحة والفنادق ، التأمين وقطاع الخدمات الإجتماعية .

ج- قطاع الخدمات الإجتماعية : ويشمل الملكية العقارية ، المرافق العامة ، التأمينات الإجتماعية ، الخدمات الحكومية ، الخدمات الشخصية .

طريقة الحساب بالقيمة المضافة : وفي هذه الطريقة يحسب إنتاج كل قطاع ويستنزل منه قيم السلع الوسيطة حتى لايحدث أزدواج حسابي أي حتى لايحسب مرتين ومن ثم فإن

الناتج المحلى يحسب بما أضافه كل قطاع على السلع والخدمات فقط ، وقد أوضحنا هــذه الطريقة سابقا فى الإطار الحسابى للناتج الكلى ، والجدول التالى يوضح طريقــة حساب القيمة المضافة للقطاعات المختلفة لحساب قيمة إجمالى الناتج المحلى بسعر الســوق تبعــا للمصادر الصناعية .

مصادر الناتج المحلى بسعر السوق تبعاً للقطاعات الإقتصادية .(أرقام فرضية)

المصدر	الإنتاج	الخدمات الوسيطة	إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق
القطاع السلعى :			
الزراعة - الصناعة والبــترول - الكـهرباء- التشييد - التعدين - التصدير.	١٤٠٠	٥٠٠ -	٩٠٠
قطاع الخدمات الإنتاجية :			-
النقل والمواصلات - قناة الســويس - التجـارة والمال - التأمين - السياحة والفنادق .	٧٠٠	٤٠٠	٣٠٠
قطاع الخدمات الإجتماعية :			
الملكية العقارية - المرافق العامة - التأمينـــات الإجتماعية - الخدمـــات الحكوميـــة- الخدمــات الشخصية .	٨٠٠	١٨٠	٦٢٠
المجموع (إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق)	٢٩٠٠	٨٠	١٨٢٠

الناتج المحلى من زاوية مساهمة عناصر الإنتاج

يُعرف الناتج المحلى علاوة على التعريف السابق تبعا لتوزيع هذا الدخــل علــى العناصر التى ساهمت فى تكوينه، فإذا كانت الأرض تساهم فى الإنتاج فنصيبـــها الريـــع، وإذا كان رأس المال يساهم فى الإنتاج فإن نصيبه الفائدة على رأس المال ونصيب العمــل أو القوى العاملة الأجور ونصيب المنظمين أو مالكى رأس المال هو الربح .

وفى هذه الحالة الحساب سيكون هو صافى الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج والذى يعرف بقيمة دخول عناصر الإنتاج وهو نفس الوقت يطلق عليه القيمة المضافة .

ويمكن إعطاء المثال التالى لكيفية حساب صافى الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج تبعاً لتوزيعه على العناصر الإنتاجية التى ساهمت في تكوينه وهى الأجور - الريع- الأرباح - الفائدة وهى دخول عناصر الإنتاج

حساب صافى الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج (القيمة المضافة) . القيمة

أ- مكافآت العمال :		
١) الأجور والمرتبات	٤٠٠	
٢) المدفوعات الأخرى (المعاشات والتأمينات الإجتماعية)	٥٠٠	
		٩٠٠
ب- الريع :		
(المؤسسات التى لاتسعى إلى الربح)		
١) ريع المزارع	٢٠٠	
٢) المبانى والعقارات والسندات والتأمين على الحياه	٢٠٠	٤٠٠
ج- أرباح الشركات قبل خصم الضرائب		
أرباح غير موزعة		١٥٠
د- الفائدة الصافية		٢٠
(بعد خصم الفائدة على القروض الإستهلاكية والقروض العامة)		٢٠٠
صافى الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج		١٦٧٠

+ إهلاك رأس المال	١٠٠
إجمالى الناتج المحلى بتكلفة العناصر	١٧٧٠
+ صافى الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية	٥٠
إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق	١٨٢٠

الناتج القومى من ناحية إنفاقه (الإنفاق على إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق)

يُعرف الناتج المحلى تبعاً لإستعمالاته المختلفة فى مجال الإستهلاك وفى مجال الإستثمارات وفى مجال التصدير الخارجى (فائض التصدير على الأستيراد) والإنفاق الحكومى (فائض الإنفاق الحكومى عن إيرادات الحكومة) .

الإنفاق الإستهلاكى : يتمثل فى إنفاق الأفراد والمؤسسات والشركات التى لاتهدف إلى الربح وهى الإنفاق على السلع الإستهلاكية المباشرة والسلع النصف معمرة مثل الملابس والأحذية والسلع المعمرة مثل السيارات والثلاجات والإنفاق على الخدمات التى يحصل عليها الأفراد مثل التعليم والصحة .

الإنفاق الإستثمارى : يتمثل فى الإنفاق على الإستثمارات التى تتم بواسطة المؤسسات والشركات والأفراد الذين يهدفوا إلى الربح مثل الإنفاق على المصانع والمدارس والمستشفيات وخلافه.وهو يعبر عن تراكم تكوين رأس المال الإجمالى ويضاف إليه المخزون السلعى من العام السابق ليشكلا إجمالى الإستثمار .

الإنفاق الحكومى : ويتضمن جملة مصروفات الحكومة أى جميع مشتريات الحكومة من السلع والخدمات ومصروفات الإدارات الحكومية وإنفاقها الإستثمارى كما يخصم من الإنفاق الحكومى قيمة ما أنتجته الحكومة من سلع وخدمات وإيرادات الحكومة وبالتالى فهذا البند يمثل صافى الإنفاق الحكومى .

الإنفاق الخارجى : والمقصود هنا صافى الإنفاق الخارجى أى حساب قيمة التصدير الخارجى من السلع والخدمات مطروحاً منه قيمة الواردات الداخلة من السلع والخدمات . وأحياناً تكون القيمة موجبة نتيجة زيادة الصادر عن الوارد وأحياناً تكون القيمة سالبة لزيادة الواردات عن الصادرات .

ويطلق على هذه الطريقة لحساب إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق أى طريقة المنتج النهائى أى الطلب النهائى على السلع والخدمات ، والجدول التالى يوضح حساب الإنفاق على إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق تبعاً لإستعماله .

ويلاحظ هناك إختلاف بين طريقة المنتج النهائى وطريقة دخول عناصر الإنتاج وحتى يتساويا فيجب تعديل صافى الناتج المحلى بسعر التكلفة بإضافة إليه إهلاك رأس المال حتى يعطى الإجمالى ثم إضافة فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات حتى يعطى التقييم بسعر السوق وهذا موضح فى جدول صافى الناتج المحلى بسعر السوق .

حساب الناتج المحلى تبعاً لإستعماله .		القيمة
الإنفاق الإستهلاكى :		
١) مباشرة	٥٠٠	
٢) نصف معمرة	٢٠٠	
٣) معمرة	١٠٠	
٤) الخدمات	٣٠٠	
		١١٠٠
إجمالى الإنفاق الإستثمارى :		
١) قطاع خاص (تكوين رأس المال)	٢٥٠	
٢) قطاع عام (تكوين رأس المال)	١٥٠	
٣) التغير فى المخزون	٢٠	
		٤٢٠
الإنفاق الحكومى :		
١) الإستثمارى الحكومى	٢٨٠	
٢) الإنفاق الحكومى	٥٢٠	
		٨٠٠
القطاع الخارجى :		
١) صادرات	٥٠٠	
٢) واردات	٩٠٠-	
		٤٠٠-
الإنفاق على إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق		١٩٢٠

الدخل القومي تبعاً لحسابات هيئة الأمم المتحدة ويشتمل الدخل على الآتي :

أ- **الأجور والمرتبات** : ويشمل كل مايحصل عليه المأجورين المقيمين بصفة إعتيادية من الأفراد ، المشروعات ، الجمعيات ، الهيئات العامة أو من الخارج وذلك قبل دفع الضرائب وقبل خصم أقساط التأمين الإجتماعي والمعاشات، فهو يساوى مجموع الأجور والمرتبات مضافاً إليه مقدار ما يساهم به أرباب الأعمال في التأمينات والمعاشات لصالح العمال .

ب- **الدخول المتحصل عليها من المشروعات** : والتي لاتأخذ شكل الشركات ويقصد بذلك دخول الأفراد نقداً وعينا قبل دفع الضرائب كأصحاب مهن أو الشركاء في مزرعة .

ج- **دخول الأفراد أو المؤسسات التي لاتسعى إلى الربح من الأملاك** : أى دخول الملاك بصفتهم ملاكاً لأصول عقارية أو منقولة أى على مايحصلون عليه من ربح بصفتهم ملاكاً لأراضي أو مباني ومايحصلون عليه من فوائد من إمتلاكهم للسندات أو من التأمين على الحياه أو من البنوك أو من أرباح الشركات والجمعيات التعاونية، ولايشتمل هذا البند على دخول الأفراد من مشروعاتهم الخاصة .

د- **مدخرات الشركات** : وهى الأرباح غير الموزعة .

هـ- **الضرائب المباشرة على الشركات** : وهى الضرائب التي تفرض على الدخول أو رأس المال وتتضمن أيضاً الضرائب على الأرباح سواء أن كانت موزعة أو غير موزعة والضرائب على الأرباح الإستثنائية وعلى رأس مال الشركة أو الجمعية التعاونية .

و- **دخل الحكومة من أملاكها ومن مشروعاتها** : وهو متحصلات الحكومة من المشروعات العامة وصافى الربح والفوائد والأرباح المتحصلة من ملكية المباني والأوراق المالية .

ز- الفوائد على القروض العامة : ويعتبر هذا القيد قيداً سلبياً نظراً لأن الفوائد على القروض العامة تدخل في حساب الدخول من الملكية وفى حساب مدخرات الشركات فإنها يجب أن تخصم حتى نحصل على الدخل القومى صافياً من هذه الفوائد، والفائدة هنا التى تستحق للقطاع الخاص أو العام أو لبقية العالم الخارجى عن كل أنواع القروض الحكومية، وتستنزل تلك الفوائد لأنها تمثل مدفوعات تحويلية من قطاع إلى آخر، وهناك بعض البلاد لاتستبع تلك الفوائد وخاصة البلاد التى تعتمد على القروض الإنتاجية والتى يكون للحكومة نصيب كبير فى عملية الإستثمار، أما البلاد التى تستبعد تلك الفوائد فإنها تعتبر القطاع الحكومى قطاعاً إستهلاكياً، وبناءاً عليه فإنه تستبعد الفوائد على القروض الإستهلاكية .

ح- الفوائد على القروض الإستهلاكية : وتقيد قيداً سالباً ولأن هذه القروض الإستهلاكية لاتمثل عملية إنتاجية وبناءاً عليه فإن الفوائد هنا تمثل نفقات تحويلية . أما الفوائد التى يدفعها المنظم مقابل قرض منتج فإنها تعتبر جزءاً من الناتج النهائى الصافى وهو دخل رأس المال .

الباب السابع

العلاقات الإقتصادية فى المقتصد القومى والسياسات المالية

الفصل الأول: العلاقات الإقتصادية فى المقتصد القومى

يمكن توضيح العلاقات الإقتصادية بين مختلف المتغيرات الإقتصادية بإستخدام النماذج الإقتصادية المبسطة، ففى مجال توضيح العلاقات بين الدخل القومى* والمتغيرات الإقتصادية التى تؤثر فيه يمكن مثلاً إستخدام نموذج مبسط للمقتصد القومى والنموذج الإقتصادى يتحدد عادة بشقين أولهما : المتغيرات التى يتضمنها ، وثانيهما :"العلاقات لتى تربط بين هذه المتغيرات، والنموذج المبسط الذى سوف يتناوله هذا الباب لتحليل العلاقات الإقتصادية بين الدخل القومى كمتغير تابع** والمتغيرات الإقتصادية الأخرى التى تؤثر كمتغيرات مستقلة يتضمن المتغيرات التالية : (١) الدخل القومى وسيرمز إليه بالرمز (ص) ، (٢) الإنفاق الإستهلاكى ويرمز له بالرمز (س) ، (٣) الإنفاق الإستثمارى ويرمز له بالرمز (ث) ، (٤) الإنفاق الحكومى على السلع والخدمات ويرمز له بالرمز (ح) وتنقسم المتغيرات التى يتضمنها النموذج المبسط إلى نوعين من المتغيرات الإقتصادية أولهما يطلق عليه المتغيرات الداخلية وهى تلك المتغيرات التى تتحدد عن طريق متغيرات أخرى داخل النموذج هى تتضمن الدخل المحلى (ص) والإنفاق الإستهلاكى (س) وثانيهما الخارجية وهى تلك المتغيرات التى تتحدد خارج النموذج وتؤثر

---

* يتكون الدخل القومى كما سبق أن تبين من إجمالى الإنفاق على السلع والخدمات الإستهلاكية والإستثمارية والإنفاق الحكومى والقطاع الخارجى

** المتغير التابع هو المتغير الذى يتبع فى تغيره مجموعة من المتغيرات أو تتحدد قيمته بمجموعة من المتغيرات يطلق عليها المتغيرات المستقلة ويقصد بلفظ مستقلة أنه لايوجد إرتباط بين بعضها البعض أى أنها مستقلة فى تأثير كل منها .

على المتغيرات الداخلية ، وهى تتضمن فى هذا النموذج كل من الإنفاق الإستثمارى (ث) والإنفاق الحكومى (ح) والقطاع الخارجى . وفى هذا النموذج سيفرض أن أسعار السلع والخدمات ثابتة .

وينطوى النموذج على أربعة علاقات أساسية هى :

ص = س + ث + ح .... (١)

س = أ + ب ص .... (٢)

ث = ث° .... (٣)

ح = ح° .... (٤)

أولاً: الدالة الإستهلاكية

توضح الدالة* السالف عرضها ، أن الدخل الوطنى (ص) يتضمن الإنفاق الإستهلاكى (س) والإنفاق الإستثمارى (ث) والإنفاق الحكومى (ح) بينما توضح الدالة (٢) العلاقة بين الدخل والإستهلاك ويلاحظ من المشاهدات فى الحياة اليومية أن الفرد إذا مازاد دخله فإنه عادة ماينفق جزء من هذه الزيادة فى الإستهلاك والجزء الآخر يقوم بإدخاره، وبذلك فإن نسبة الزيادة فى الإنفاق الإستهلاكى إلى الزيادة فى الدخل تتراوح بين صفر،١ وفى مجال الدراسة للإقتصاد الشامل يوجه الإهتمام إلى المقتصد بأكمله وليس

---

* الدالة نوع من أنواع العلاقات الرياضية بين نوعين من المتغيرات أولهما المتغيرات المستقلة أى تلك التى يمكن أن تأخذ أية قيمة فى مجالها وثانيها المتغيرات التابعة أى تلك التى تتوقف القيم التى تأخذها على قيم المتغيرات المستقلة فإذا عرف الشكل الرياضى للدالة فإنه يمكن معرفة القيم التى تأخذها المتغيرات التابعة عند كل قيمة من المتغيرات المستقلة .

إلى السلوك الفردى كما هو الحال فى دراسة الإقتصاد الجزئى ، ومع ذلك نلاحظ أن المبدأ السابق الخاص بالفرد ينطبق على المقتصد بأكمله إذ أن زيادة الدخل الوطنى تعنى زيادة الدخل لبعض الأفراد وطالما أن بعضهم سوف يدخر جزء من هذه الزيادة وينفق الجزء الأخر فإنه من المنطقى أن نفترض سيادة نفس العلاقة بين الدخل والإستهلاك بالنسبة للمقتصد بأكمله، ويطلق على هذه العلاقة الدالة الإستهلاكية وهى الدالة التى تعبر عن العلاقة بين مقدار الإنفاق الإستهلاكى كمتغير تابع ، وبين المتغيرات الأخرى التى تؤثر عليه كمتغيرات مستقلة .

ولقد جرى العديد من المحاولات الإحصائية للوقوف على شكل هذه العلاقة وأسفرت هذه الدراسات على أن هناك العديد من المتغيرات بالإضافة إلى الدخل تؤثر على مستوى الإستهلاك أهمها الدخل المتوقع ومقدار القروض الإستهلاكية ومدى التفاؤل والتشاؤم والظروف الجوية وغيرها . وسوف يفترض ثبات هذه المتغيرات فى هذه المرحلة من الدراسة حتى يمكن التركيز على نوعية العلاقة القائمة بين الدخل وهو أهم هذه المتغيرات من ناحية والإستهلاك من ناحية أخرى .

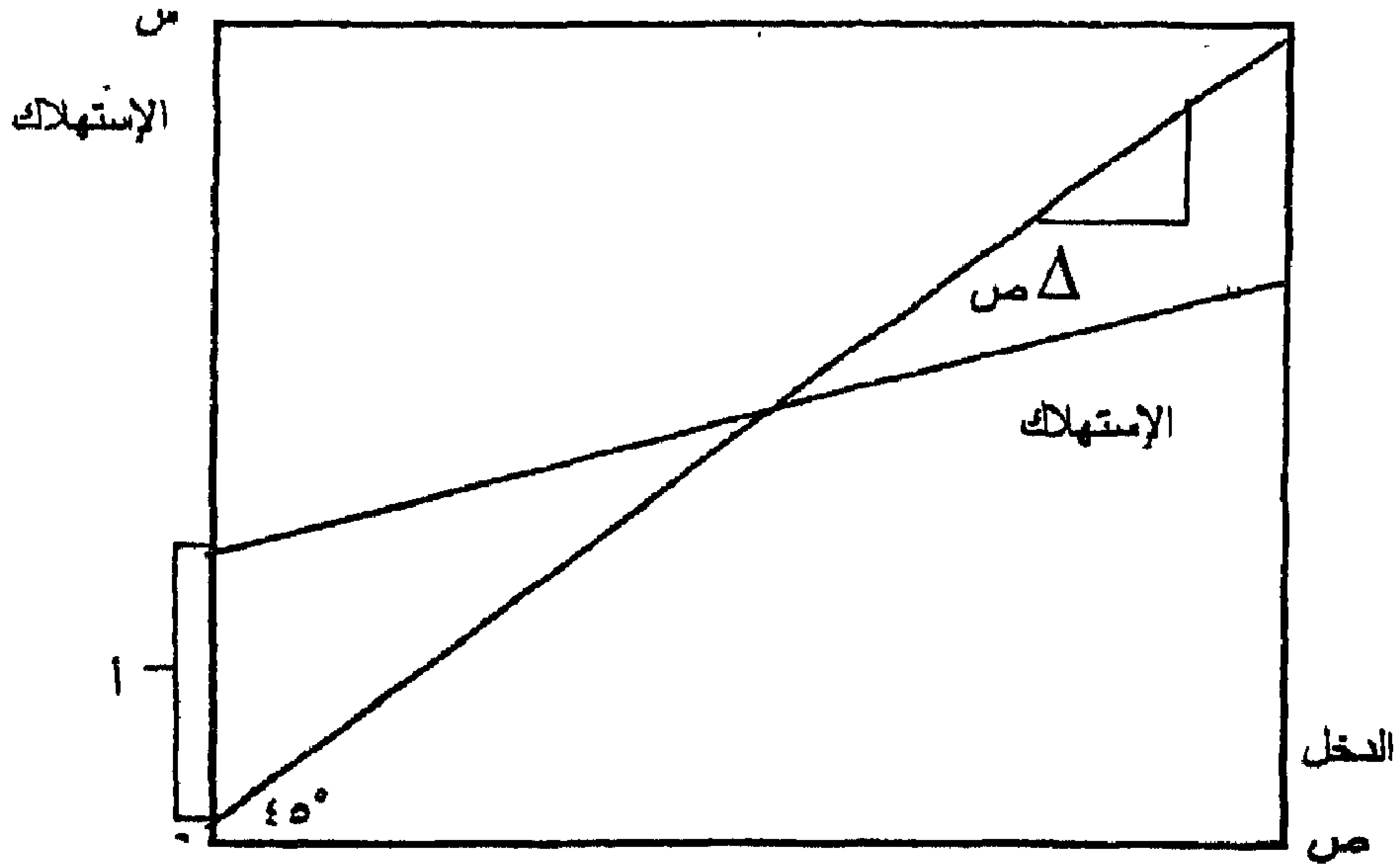
ويلاحظ أن الدالة الإستهلاكية فى هذا النموذج من النوع الخطى وتنطوى هذه الدالة على إفتراض ثبات الزيادة فى الإستهلاك الناشئة عن الزيادة فى الدخل بمعنى أنه إذا كانت الزيادة فى الدخل القومى تبلغ ١٠٠ جنيه وكان ينفق منها ٨٠ جنيهاً على الإستهلاك فإن مقدار الزيادة فى الإستهلاك الناشىء عن الزيادة فى الدخل يظل ثابت بإستمرار، ويمثل المقدار (ب) فى الدالة رقم (٢) مقدار الزيادة فى الإستهلاك (س) الناشئة عن زيادة الدخل (ص) بمقدار وحدة واحدة ، فإذا رمزنا إلى الزيادة فى الإستهلاك بالرمز (س) ، والزيادة فى الدخل بالرمز (ص) ، فإنه فى حالة زيادة الدخل من ص إلى ص + Δ ص يزيد الإستهلاك أيضاً من س إلى س + Δس ، وبإستخدام المعادلة رقم (٢) يتضح أن :

س + Δ س = أ + ب (ص + Δ ص) .... (٥)

س + Δ س = أ + ب ص + ب Δ ص .... (٦)

وبطرح المعادلة رقم (٢) من المعادلة رقم (٥) ينتج أن Δ س = Δ ص حيث تمثل (ب) نسبة الزيادة في الدخل التى سوف يتم إنفاقها على الإستهلاك ويطلق عليها الميل الحدى للإستهلاك .

ويمكن رسم الدالة الإستهلاكية كما فى الشكل المرفق حيث يوضح المحور الأفقى مقدار الدخل والمحور الرأسى مقدار الإستهلاك ويمكن قياس الميل الحدى للإستهلاك كما فى الشكل برسم خط موازى للمحور الأفقى مثل الخط (أ ب) وبإستخدام الخط الممثل للدالة الإستهلاكية كوتر للزاوية فإنه يمكن حساب اميل الحدى للإستهلاك بإستخدام النسبة د س إلى د ص ، وفيما يتعلق بالدالة الخطية فإن هذه النسبة تساوى ظل الزاوية (م) وهى تمثل فى نفس الوقت ميل الخط الممثل للدالة الإستهلاكية . ويمكن قياس متوسط الميل للإستهلاك ، ويقصد به متوسط ماينفق من الوحدة النقدية أو نسبة الإستهلاك إلى الدخل برسم الخط (ع ع) من نقطة الأصل لتقابل الخط الممثل للدالة الإستهلاكية ويستخدم كوتر للزاوية كما فى الشكل ، وبحساب نسبة طول الخط (ع م) الذى يمثل الإستهلاك (س) إلى طول الخط (م ع) الذى يمثل الدخل (ص) ، يلاحظ أن هذه النسبة ليست ثابتة كما هو الحال فيما يتعلق بالميل الحدى للإستهلاك وإنما تختلف بإختلاف مستوى الدخل، فعندما يكون الدخل منخفضاً فإن النسبة تبلغ أكبر من ١ وهى تشير بذلك إلى أن الأفراد ينفقون على الإستهلاك أكثر مما يحصلون عليه من دخل وعند الدخول المرتفعة فإن متوسط الميل للإستهلاك يكون منخفضاً ، ويشير ذلك إلى أن الأفراد لاينفقون كل دخولهم بل يحتفظون بجزء منها فى صورة مدخرات . ويوضح الجدول التالى مثال فرضى للدالة الإستهلاكية ومتوسط الميل الإستهلاكى والميل الحدى للإستهلاك .



الدالة الإستهلاكية

دالة إستهلاكية إفتراضية بالمليون جنيه .

الدخل (ص)	الإستهلاك (س)	متوسط الميل للإستهلاك (م س)	الميل الحدى للإستهلاك (م ح س)
٠	٥٠	ــــــ	٠,٦٧
٦٠	٩٠	١,٥	٠,٦٧
١٢٠	١٣٠	١,٠٨	٠,٦٧
١٥٠	١٥٠	١,٠٠	٠,٦٧
١٨٠	١٧٠	٠,٩٤	٠,٦٧
٢٤٠	٢١٠	٠,٨٨	٠,٦٧
٣٠٠	٢٥٠	٠,٨٣	٠,٦٧
٣٦٠	٢٩٠	٠,٨١	٠,٦٧

وتمثل قيمة (أ) فى الدالة الإستهلاكية س = أ + ب ص مقدار الإستهلاك عندما يبلغ الدخل صفراً، كما ويتضح ذلك من الجدول وتبلغ قيمة (أ) ٥٠ مليون جنيه في هذا المثال، وهى تمثل مقدار ثابت الدالة الإستهلاكية بينما تمثل قيمة (ب) ميل الدالة، وزيادة قيمة(أ) فى الدالة تعنى أنها تنتقل إلى أعلى، بينما تعنى زيادة قيمة(ب)للدالة أنها تصبح أكبر ميلاً.

ثانياً: الدخل التوازنى

لإيجاد مستوى الدخل القومى الذى يحقق شروط النموذج المبسط للمقتصد ينبغى حل المعادلات الأربعة السابقة للنموذج، ويطلق على هذا المستوى من الدخل أى الدخل الذى يحقق شروط النموذج ، بالدخل التوازنى وحيث لايتغير مستواه إلا بتغير العوامل المؤثرة عليه، وعند عدم إدخال مستوى الإستثمار أو الإنفاق الحكومى وتأثيرها على الدخل التوازنى فى عملية التحليل ، يلزم لحل هذا النموذج أن نعود مرة أخرى لتحديد المعادلة رقم (١) وهى :

ص = س + ث + ح .... (١)

وبالتعويض فى هذه المعادلة بقيم (س ، ث ، ح) التى تمثلها المعادلات أرقام (٢ ، ٣ ، ٤) على التوالى ينتج أن :

ص = (أ + ب ص) + ث° + ح° .... (٧)

وبطرح (ب ص) من كل من الطرفين ينتج أن :

ص - ب ص = أ + ث° + ح° .... (٨)

ص (١-ب) = أ + ث° + ح° .... (٩)

وبالقسمة على (١-ب) ينتج أن :

ص = ١/(١-ب) (أ + ث° + ح°) .... (١٠)

ويمكن تحديد مستوى الدخل القومى المتوقع إذا ما علم الإنفاق الإستثمارى (ث°)، والإنفاق الحكومى (ح°) ، وقيمة كل من (أ ، ب) . ويوضح الجدول التالى الحل الرياضى لهذا الإسلوب وقد إستخدمت الدالة الإستهلاكية التى يتضمنها هذا الجدول وأفترض أن قيمة الإنفاق الإستثمارى (ث°) تبلغ ٣٠ مليون جنيه ، وقيمة الإنفاق

الحكومي (ح°) تبلغ ٢٠ مليون جنيه ، ومنه يتضح أن مستوى الدخل التوازني هـو ٣٠٠ مليون جنيه حيث يتساوى عنده مجموع الإستثمار والإنفاق الحكومي والإنفاق الإستهلاكي مع إجمالي الدخل القومي ، ويوضح الشكل التالي مستوى الدخل التوازني بإستخدام هذا

بيانات إفتراضية للدخل القومي بالمليون جنيه .

الدخل (ص)	الإستهلاك (س)	الإستثمار (ث°)	الإنفاق (ح°)	الطلب الإجمالي** س + ث° + ح°
٠	٥٠	٣٠	٢٠	١٠٠
٦٠	٩٠	٣٠	٢٠	١٤٠
١٢٠	١٣٠	٣٠	٢٠	١٨٠
١٥٠	١٥٠	٣٠	٢٠	٢٠٠
١٨٠	١٧٠	٣٠	٢٠	٢٢٠
٢٤٠	٢١٠	٣٠	٢٠	٢٦٠
٣٠٠	٢٥٠	٣٠	٢٠	٣٠٠
٣٦٠	٢٩٠	٣٠	٢٠	٣٤٠

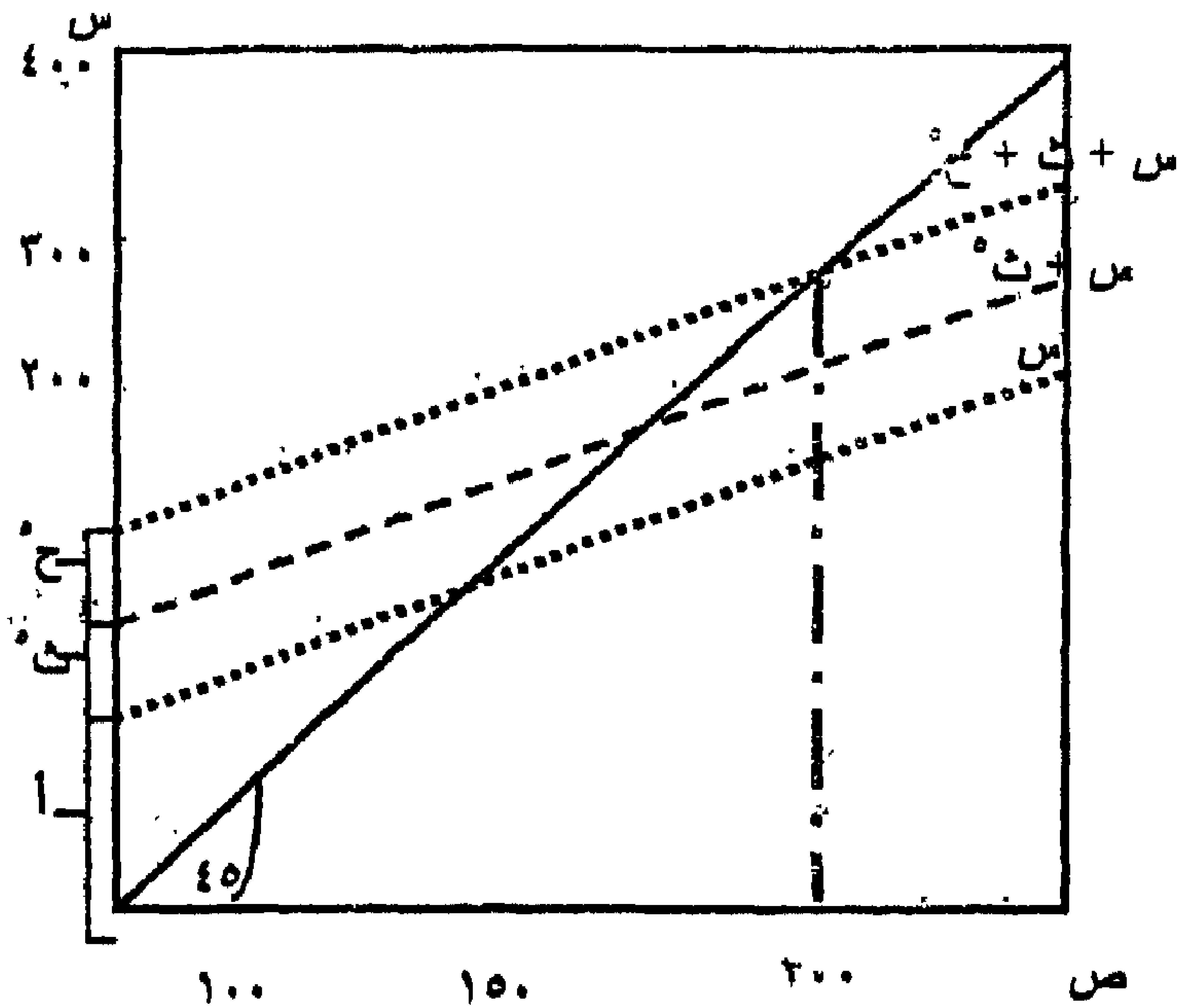
** الطلب الإجمالي هو مجموع الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري والحكومي .

الإسلوب حيث تم رسم الدالة الإستهلاكية التي سبق توضيحها في الشكل السابق وأضيف إليها مستوى الإنفاق الإستثماري والإنفاق الحكومي والتي يوضحها العمود الأخير في الجدول السابق.

ويتم تحديد مستوى الدخل التوازني عند نقطة تساوى مجموع الأنواع الثلاثة من الإنفاق مع الدخل . ولما كان الدخل يقاس على المحور الأفقي ، والأنواع الثلاثة من الإنفاق على المحور الرأسي فإنه ينبغي قياس الدخل رأسياً ويتم ذلك برسم خط من نقطة الأصل يصنع مع المحور الأفقي زاوية تبلغ ٤٥ درجة ويطلق عليه خط الدخل وكل نقطة على هذا الخط يتساوى عندها الدخل (ص) مع الإستهلاك (س) ويتحدد الدخل التوازني عند نقطة تقاطع خط الـ ٤٥ درجة (خط الدخل) مع الخط الممثل لمجموع الإنفاق (س + ث° + ح°) حيث يتساوى عندها قيمة الدخل مع قيمة مجموع الإنفاق ويمثلها المعادلة :

$$= س + ث^{\circ} + ح^{\circ}$$

ويمكن توضيح المراحل التى يمر بها المقتصد حتى يتم تحقيق المستوى التوازنى للدخل القومى بالإستعانة بالجدول السابق. فلو فرض أن المستهلكين يتوقعون دخل يبلغ ٢٤٠ جنيه فإنهم ينفقون ٢١٠ مليون جنيه على الإستهلاك . وبإضافة مقدار الإستثمار الذى تبلغ قيمته ٣٠ مليون جنيه ، ومقدار الإنفاق الحكومى الذى تبلغ قيمته ٢٠ مليون جنيه للحصول على مقدار ماتحصل عليه المنشآت الإقتصادية فى المقتصد ، يتبين أنها تحصل على ٢٦٠ مليون جنيه توزعها بالتالى على أصحاب عناصر الإنتاج (المستهلكين فى صورة أجور وفوائد وأرباح وإيجار) .



مستوى الدخل التوازنى

وحيث أن المستهلكين سوف لايرضون عن تصرفهم فى مثل هذه الحالة لأن إنفاقهم الإستهلاكى البالغ ٢١٠ مليون جنيه كان على أساس توقعهم بأن دخولهم سوف تبلغ ٢٤٠ مليون جنيه فإنهم سوف يميلون إلى زيادة حجم الإستهلاك ليتناسب مع الزيادة فى حجم الدخل وكذلك إن الحركة سوف تستمر حتى يبلغ الدخل ٣٠٠ مليون جنيه . أما إذا توقع المستهلكين أن الدخل سيبلغ ٣٦٠ مليون جنيه فإنهم ينفقون ٢٩٠ مليون جنيه

على الإستهلاك وتحصل المنشآت الإقتصادية بالتالى على ٣٤٠ مليون جنيه (٢٩٠ + ٣٠ + ٢٠) وعندما يعود هذا الدخل مرة أخرى إلى المستهلكين فإنهم سوف يشعرون أنهم أنفقوا أكثر مما توقعوا الحصول عليه وبالتالى يقومون بخفض مستوى إستهلاكهم نتيجة لدخلهم المنخفض وينعكس ذلك مستقبلاً على مستوى الدخل الذى لابد وأن ينتهى مستوى توازنه عند ٣٠٠ مليون جنيه .

ثالثاً: المضاعف

يُعد التغير فى الطلب الإجمالى (مجموع الطلب على جميع السلع فى المقتصد وهو الطلب الناشىء عن الإنفاق على الإستهلاك والإنفاق الإستثمارى والإنفاق الحكومى) أحد المتغيرات الإقتصادية الهامة فى التحليل الإقتصادى الكلى أو الشامل، وسوف نتناول فى هذا المجال أولاً تأثير التغير فى الإستثمار أو الإنفاق الحكومى على الطلب الإجمالى وقد سبق أن تبين أنه يمكن تحديد مستوى الدخل القومى المتوقع وفقاً للمعادلة رقم (١٠) إذا ماعُلم الإنفاق الإستثمارى (ث°) والإنفاق الحومى (ح°) وقيمة (أ ، ب) .

ص = ١/ (١-ب) (أ + ث° + ح°) .... (١٠)

وسيرمز للتغير فى الإستثمار بالرمز (Δ ث) وللتغير المصاحب له فى الدخل بالرمز (Δ ص) وعلى ذلك فإن زيادة الإستثمار من (ث°) إلى (ث° + Δ ث) سوف تؤدى إلى زيادة الدخل من (ص) إلى (ص + Δ ص) وبالتعويض بهذه القيم فى المعادلة رقم (١٠) يتضح أن :

ص + Δ ص = ١ / (١-ب) (أ + ث° + Δ ث + ح°) .... (١١)

= ١ / (١-ب) (أ + ث° + ح°) + ١ / (١-ب) Δ ث

وبطرح المعادلة رقم (١٠) من المعادلة السابقة رقم (١١) ينتج أن :

Δ ص = ١ / (١-ب) Δ ث .... (١٢)

وتوضح المعادلة رقم (١٢) النسبة بين زيادة الإستثمار وزيادة الدخل التى تعتمد على الميل الحدى للإستهلاك ويرمز له بالرمز (ب) وبالإستعانة بالأرقام الواردة بالجدول السابق حيث تبلغ قيمة (ب) ٣/٢ يلاحظ أن النسبة بين زيادة الإستثمار وزيادة الدخل تبلغ ٣ إذ عندما يزيد الإستثمار إلى ٢٠ مليون جنيه تؤدى إلى زيادة الدخل بمقدار ٦٠ مليون جنيه (أى ثلاثة أمثال الزيادة فى الإستثمار)، وهذه النسبة بين زيادة الدخل وزيادة الإستثمار تعتبر هامة وقد أطلق عليها الإقتصاديون إسم المضاعف وسيرمز إلى المضاعف بالرمز (ض°) .

ومن الدالة رقم (١٢) يمكن أن تعبر عن المضاعف بالمعادلة رقم (١٣) :

ض° = ١ / (١-ب) .... (١٣):

وهذا يعنى أن المضاعف = ―――――――――

١ - الميل الحدى للإستهلاك

وبالإستعانة بالخطوات السابقة يمكن أن نتبين أيضاً أن الدخل يتأثر بنفس الطريقة بالتغير فى الإنفاق الحكومى ، إذ أن كل من الإستثمار والإنفاق الحكومى يؤثران بنفس الطريقة على الدخل القومى فى النموذج الإقتصادى المبسط الذى توضحه المعادلات من رقم (١) إلى رقم (٤) . ويمكن أن تحدد العلاقة بين التغير فى الدخل والتغير فى الإنفاق الحكومى بالمعادلة رقم (١٤) التالى عرضها :

Δص = ١ / (١-ب) Δ ح .... (١٤)

وهكذا يتبين أن المضاعف يمدنا بنسبة التغير فى الدخل القومى التوازنى نتيجة لتغير الإستثمار ، ويمكن تتبع تأثير الإستثمار على الدخل القومى إذا ما كان الميل الحدى للإستهلاك يبلغ ٣/٢ فإذا كانت الزيادة فى الإستثمار تبلغ ١٠٠ جنيه فإن هذه الزيادة فى الإستثمار تصبح دخلاً لبعض المستهلكين الذين يقومون بدورهم بإنفاق ثلثى مايحصلون عليه أو ٦٦,٦٧ جنيه فى شراء السلع والخدمات ، وهذا بدوره يصبح دخلاً لغيرهم من

الأفراد الذين ينفقوا ثلثى ماحصلوا عليه أى ٤٤,٤٤ جنيه . وتستمر\ هذه العمليات المتتابعة حتى لايتبقى إلا مبلغ ضئيل ، وكل من هذه العمليات يمكن أن تحتسب كدخل أو إنفاق ويزداد إجمالى النقود فى المقتصد إلى ٣٠٠ جنيه وبذلك يتضح أن زيادة الإستثمار بمبلغ ١٠٠ جنيه أدت إلى زيادة الدخل القومى بقرابة ٣٠٠ جنيه (٣ × ١٠٠) . ويوضح الجدول التالى تتابع هذه الزيادة النقدية فى إجمالى الدخل القومى ، كما يوضح أيضاً أن الدخل فى كل دورة يستخدم كأساس للإستهلاك فى الدورة التالية .

الإنفاق	المقدار	الدخل
الإستثمار الأصلى	١٠٠,٠٠	الدخل المستهلك أ
الإستهلاك المستهلك أ	٦٦,٦٧	الدخل المستهلك ب
الإستهلاك المستهلك ب	٤٤,٤٤	الدخل المستهلك ج
الإستهلاك المستهلك ج	٢٩,٦٣	الدخل المستهلك د
الإستهلاك المستهلك د	١٩,٧٥	الدخل المستهلك هـ
الإستهلاك المستهلك هـ	١٣,١٧	الدخل المستهلك و
الإستهلاك المستهلك و	٨,٧٨	الدخل المستهلك ح
الإجمالى	٣٠٠,٠٠ جنيه	

رابعاً: الدالة الإدخارية

الإدخار هو الجزء المتبقى من الدخل بعد الإنفاق على مختلف السلع الإستهلاكية ويستخدم هذا الجزء المتبقى فى الإنفاق على السلع الإستثمارية . وينبغى التمييز فى هذا المجال بين الإدخار والإكتناز الذى يقصد به مجرد الإمتناع عن الإستهلاك فى الوقت الحاضر . والدالة الإدخارية هى الدالة التى تعبر عن العلاقة بين الإدخار كمتغير تابع والدخل كمتغير مستقل، وهى عبارة عن البعد الرأسى بين الدالة الإستهلاكية وخط الـ ٤٥ درجة (خط الدخل).

ويميل كثير من الإقتصاديين إلى الحديث على الدالة الإدخارية بدلاً من الدالة الإستهلاكية . وطالما أن الدخل يستخدم إما فى الإدخار أو فى الإستهلاك فإن التـرارات

المتعلقة بالإستهلاك تعتبر بالضرورة قرارات تتعلق هى الأخرى بالإدخـــار أو العكــس . ويمكن الحصول على الدالة الإدخارية من الدالة الإستهلاكية بطرح الإستهلاك من الدخـــل كما أنه بإستخدام الرمز (د) للتعبير عن الإدخار يمكن الحصول على الدالة الإدخارية التـــى توضحها الدالة رقم (١٥) التالى عرضها .

د = ص − س .... (١٥)

د = ص − (أ − ب ص).

د = ص − أ ب ص

د = −أ + (ص − ب ص).

د = −أ + (١−ب) ص .... (١٦)

ويعبر المقدار (١−ب) عن الميل الحدى للإدخار ، وهى عبارة عن مقدار الزيادة فى الإدخار الناشئة عن كل وحدة نقدية زيادة فى الدخل القومى ، أو هى مقدار التغير فـــى الإدخار مقسوماً على مقدار التغير فى الدخل القومى . ويوضح المقدار (−أ) فـــى الدالـــة مستوى الدالة الإدخارية ويوضح الجدول التالى الإشـــتقاق الجـــبرى للدالـــة الإدخاريـــة بإستخدام الدالة الإستهلاكية حيث يستخرج العمود الخاص بالإدخار بطرح الإستهـــلاك

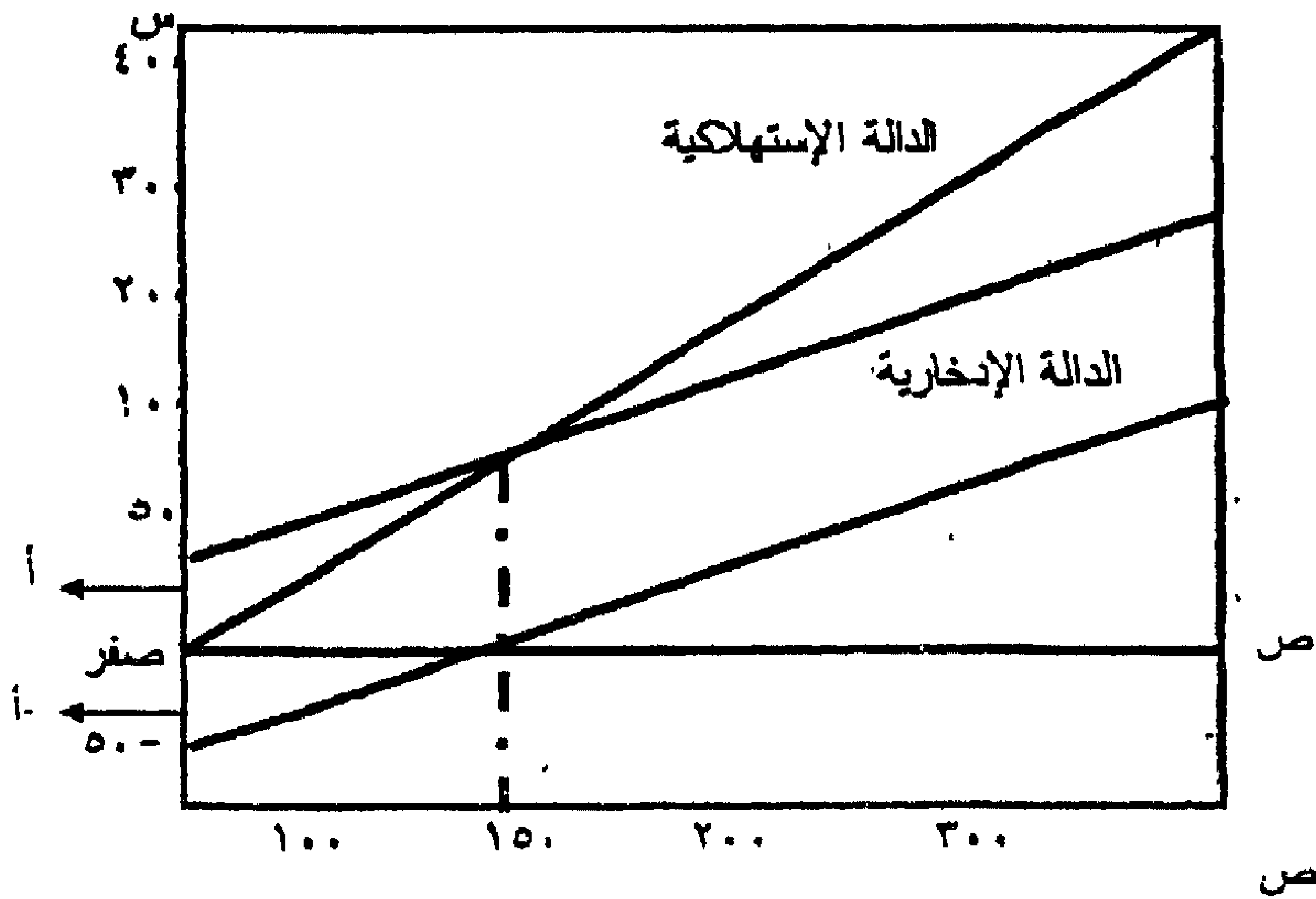
الدالة الإدخارية الإفتراضية بالمليون جنيه .

الدخل (ص)	الإستهلاك (س)	الإدخار (د)	الميل الحدى للإدخار(م ح د)
٠	٥٠	−٥٠	٠,٣٣
٦٠	٩٠	−٣٠	٠,٣٣
١٢٠	١٣٠	−١٠	٠,٣٣
١٥٠	١٥٠	٠	٠,٣٣
١٨٠	١٧٠	١٠	٠,٣٣
٢٤٠	٢١٠	٣٠	٠,٣٣
٣٠٠	٢٥٠	٥٠	٠,٣٣
٣٦٠	٢٩٠	٧٠	٠,٣٣

القومى من الدخل القومى عند كل مستوى . فمثلاً بالنسبة لمستوى الدخل القومى البـــالغ ١٨٠ مليون جنيه يلاحظ أن الاستهلاك يبلغ ١٧٠ مليون جنيه ، وبذلك يبلغ الإدخـــار ١٠ مليون جنيه، وحيث أن الميل الحدى للإدخار هو عبارة عن مقدار التغـــير فـــى الإدخـــار

(Δد) مقسوما على مقدار التغير في الدخل (Δص) وحيث أنه قد إفترض أن الدالة الإستهلاكية خطية . وبالتالى إفترض أن الدالة الإدخارية هى الأخرى خطية فإن الميل الحدى للإدخار لابد وأن يصبح بذلك ثابتاً عند مختلف مستويات الدخل إذ يلاحظ أنه يبلغ ٠,٣٣ وهو مكمل للميل الحدى للإستهلاك البالغ ٠,٦٧ ومجموعهما واحد صحيح . وهذا يشير إلى أن الدخل القومى إما أن يدخر أو أن ينفق على مختلف أوجه الإستهلاك .

ويمكن الحصول أيضا على الدالة الإدخارية من الدالة الإستهلاكية بيانياً وذلك برسم خط من نقطة الأصل بزاوية ٤٥ درجة يطلق عليه خط الدخل ، ثم يقاس الفرق الموجود بينه وبين خط الدالة الإستهلاكية كما فى الشكل التالى ويلاحظ أنه عندما يتساوى الدخل مع الإستهلاك لايوجد مدخرات ، أى يلاحظ أن الإدخار يبلغ صفر وقد يصبح ذلك مثلا بإستخدام البيانات الموجودة بالجدول السابق عند مستوى الدخل ١٥٠ كذلك يلاحظ أيضا أنه عندما يبلغ الدخل صفر فإن الإستهلاك القومى يبلغ ٥٠ مليون جنيه والإدخار القومى يبلغ -٥٠ مليون جنيه . وهذا يعنى أن الإستهلاك يتم عن طريق الإقتراض . أما بعد مايتساوى الدخل القومى مع الإستهلاك القومى (١٥٠ مليون جنيه) فإن المقتصد لايستطيع تحقيق قدر من الإدخار .



الدالة الإستهلاكية والإدخارية

ويمكن الحصول على المضاعف من العلاقة الإدخارية تماماً كما ويمكن تحقيق وضع التوازن من الدالة رقم (١٧) حيث يتساوى الدخل مع مجموع الإنفاق .

ص = س + ث° + ح° .... (١٧)

وبالتعويض عن قيمة (د) بإستخدام الدالة الإدخارية التى سبق توضيحها بالمعادلة رقم (١٥) ينتج الدالة (١٨) .

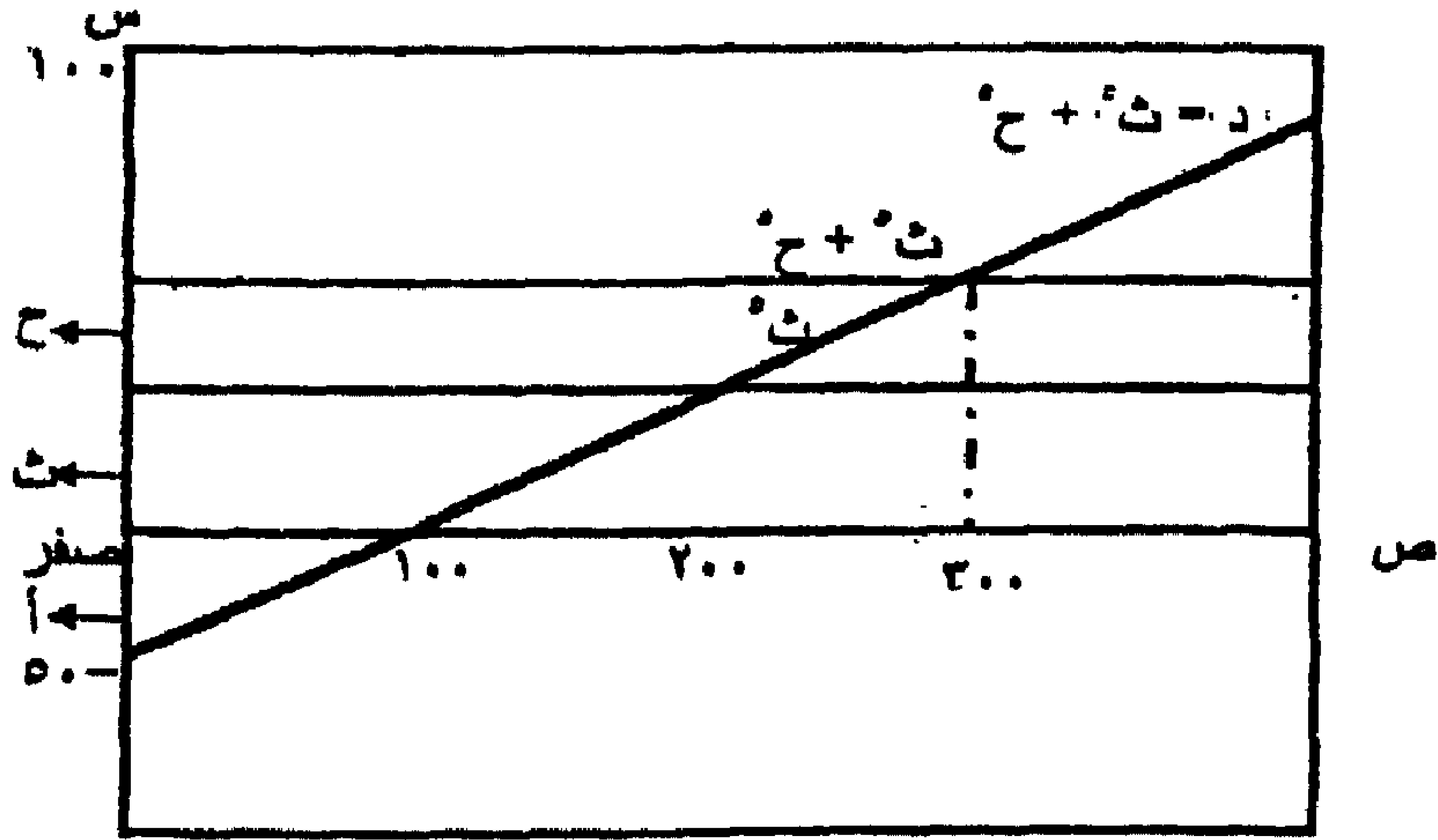
- أ + (١-ب) ص = ث° + ح° .... (١٨)

(١-ب) ص = أ + ث° + ح°

ص = ١ / (١-ب) (أ + ث° + ح°)

والدالة الأخيرة تماثل الدالة رقم (١٠) ، وإذا أردنا الحصول على الدخل القومى التوازنى من الدالة الإدخارية رقم (١٨) بإستخدام القيم ٢٠، ٣٠ مليون جنيه بالنسبة للإنفاق الإستثمارى (ث°) والإنفاق الحكومى (ح°) على التوالى ، فإنه يتضح أن الدخل القومى التوازنى يتحقق عندما يبلغ الدخل الوطنى ٣٠٠ مليون جنيه إذ عند هذا المستوى يتساوى الإدخار مع كل من الإنفاق الحكومي والإنفاق الإستثماري . وطالما أن مجموعهما يبلغ ٥٠ مليون جنيه عند كل مستويات الدخل القومى ، فإن الوصول إلى مستوى الدخل التوازنى يحتاج إلى البحث عن مستوى الدخل الذى يبلغ الإدخار عنده ٥٠ مليون جنيه كما بالجدول والشكل التالى طريقة الحصول على الدخل التوازنى بإستخدام الدالة الإدخارية حيث أنه إذا رسم خط أفقى يمثل الإستثمار مضافاً إليه الإنفاق الحكومى فإن مستوى الدخل التوازنى يتحقق عند نقطة تقاطع الدالة الإدخارية مع هذا الخط

الدخل (ص)	الإدخار (د)	الإستثمار (ث°)	الإنفاق الحكومي (ح°)	الإستثمار والإنفاق الحكومي ث° + ح°
٠	-٥٠	٢٠	٣٠	٥٠
٦٠	-٣٠	٢٠	٣٠	٥٠
١٢٠	-١٠	٢٠	٣٠	٥٠
١٥٠	٠	٢٠	٣٠	٥٠
١٨٠	١٠	٢٠	٣٠	٥٠
٢٤٠	٣٠	٢٠	٣٠	٥٠
٣٠٠	٥٠	٢٠	٣٠	٥٠
٣٦٠	٧٠	٢٠	٣٠	٥٠



الدخل التوازني والإدخار

خامساً: مضاعف الإستهلاك.

لقد تبين فيما سبق أنه يمكن الحصول على المضاعف الذى يوضح العلاقة بين التغير فى الإستثمار أو الإنفاق الحكومى والتغير فى الدخل ، وإذا مانحن حاولنا الحصول على مضاعف يوضح العلاقة بين مستوى الإستهلاك ومستوى الدخل لتبين عدم إمكانية ذلك فالهدف من هذا المضاعف هو يوضح إستجابة النظام الإقتصادى للقوى الخارجية أى توضيح مدى تأثر المتغيرات الداخلية للنموذج بالمتغيرات الخارجية للنموذج . ويعزى ذلك إلى أن الإستهلاك ليس أحد المتغيرات الخارجية للنموذج الإقتصادى المبسط بل أنه أحد المكونات الأساسية للنموذج أو المقتصد ولإيجاد مستوى الإستهلاك يلزم فقط الوقوف على مستوى الدخل

ولكن من الممكن منطقياً إحتساب قيمة مقاربة لقيمة مضاعف الإستهلاك . والمعادلة س = أ + ب ص توضح الدالة الإستهلاكية، وقد ينظر إلى هذه المعادلة على أنها تقسم الإستهلاك إلى قسمين إحدهما لايعتمد على الدخل ، بينما القسم الآخر يعتمد عليه. وبطريقة مشابهة لتكاليف المنشأة يمكن أن يطلق على الجزئين الإستهلاك الثابت والإستهلاك المتغير ويمكن النظر إلى الإستهلاك الثابت كمتغير خارجى ويمكن الإستعانة بالدالة رقم (١٠) للحصول على مضاعف الإستهلاك :

ص = ١ / (١-ب) (أ + ث° + ح°)

Δص = ١ / (١-ب) × Δ أ

وهذا المضاعف يماثل مضاعف الإستثمار مضاف إليه مضاعف الإنفاق الحكومى حيث تمثل (أ) مقدار ثابت مستوى الإستهلاك . ولكن إستعمالات هذا المضاعف محدود فى دراسة تأثير التغير فى الدخل القومى على التغير فى مستوى الدالة الإستهلاكية.

سادساً: العوامل المحددة للإستثمار

١ - الكفاية الحدية لرأس المال

إن شراء الأوراق المالية أو أسهم شركات قائمة لايعتبر إستثمارا ، وإنما ينطوى فقط على مجرد تحويل فى الملكية من شخص لأخر ، أما الإستثمار بالمعنى الإقتصادى فيقصد به خلق أصول جديدة مثل إنشاء مصانع أو بناء الات رأسمالية . ويمكن أن نعرف الإستثمار بأنه مجموع المبالغ النقدية التى تنفق بغرض الحصول على سلع استثمارية أى سلع إنتاجية تستخدم في إنتاج غيرها من السلع ويضاف إلى ذلك قيمة المخزون من السلع النهائية وهى السلع التى يتم إستهلاكها فى نهاية العام ، ويمكن تقدير الإستثمار بطرح قيمة السلع التى تم إستهلاكها من قيمة صافى الناتج القومي وبذلك فإن الإستثمار يمثل الزيادة الصافية في رأس المال القومي الذى يتضمن السلع الإنتاجية والمباني والمخزون من السلع النهائية . وبطبيعة الحال يتأثر الإستثمار بعدد من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ويمكن تقسيم المتغيرات المؤثرة على الإستثمار إلى مجموعتين أولهما مجموعة المتغيرات الداخلية أى التى يتضمنها النظام الإقتصادى ومنها إزدياد النمو السكانى أو إزدياد الإنتاج والدخل أو ظهور سلع أو إكتشافات أو موارد جديدة ، وتشترك هذه المتغيرات فى أنه يصعب التنبؤ بها ، وثانيهما مجموعة المتغيرات الخارجية وهى عوامل خارجية عن النظام الإقتصادى وهى تتعلق بالتقدم التكنولوجى والضرائب أو الإنفاق الحكومى والظروف السياسية والتوقعات التفائلية والتشاؤمية من جانب رجال الأعمال ، وسنتناول دراسة المشاكل التى تواجه المستثمر .

تكلفة الإحلال يقوم رجل الأعمال بالإستثمار إذا توقع أنه مربح ، ولتحليل مشكلة تحديد الأربحية ، دعنا نتصور المشكلة التى تواجه أحد المنشآت الإقتصادية التى تقرر شراء أصل من الأصول مثل جرار لإستخدامه فى عمليات الحرث ، ويمكن للمنشأة أن تحصل على عائد من عمليات الحرث فى كل عام ويطلق على هذا العائد خلال السنوات بالتيار الدخلى ويجب على المنشأة أيضا أن تحتسب التكاليف وهى تتضمن مثلا

الضرائب والزيوت والسولار وأجور العمال وغيرها من المصاريف الأخـــرى، ويطلـــق عليها تيار التكاليف والفرق بين هذين التيارين يطلق عليه تيار صافى الدخـــل للجـــرار . ولاينبغي أن تفكر المنشأة فقط في العائد المتوقع من الجرار ولكن ينبغـــي أن تفكـــر فـــي تكاليف الجرار أو ثمن عرض هذا الجرار ويقصد منها تكلفة إحلال هذا الجـــرار بجـــرار جديد يشابه تماماً الجرار الذى سيتم الإستثمار فيه ويطلق عليه تكلفة العـــرض أو تكلفـــة الإحلال.

إحتساب الكفاية الحدية لرأس المال إذا تصورنا أن المنشأة قامت بـــإقتراض النقـــود اللازمة لشراء الجرار الذى تكلمنا عنه في الفترة السابقة من البنك فإنه ينبغي أن نتســـائل عن سعر الفائدة الذى يجعل القيم الحاضرة لصافى الدخل (أو العائد) مساوية لثمن شـــراء الجرار وتقوم المنشأة بشراء الجرار إذا كانت الغلة المتوقعة من الجرار أكبر مـــن ســـعر الفائدة التى سيقترض بها الأموال من البنوك ، أى أن المنشأة تقارن فى هذه الحالـــة بيـــن النسبة المئوية التى إذا إستخدمها فى إحتساب القيمة الحاضرة للإيرادات السنوية المتوقعـــة للأصل والتى تجعل مجموع هذه القيم مساوية للثمن الذى تمكنها به أن تشترى به الأصل، وبين سعر الفائدة حتى يتم شراء الأصل لأن ذلك يعنى زيادة الأربـــاح عمـــا إذا قـــامت المنشأة بإدخار رأس مالها فى البنك . ويطلق على هذه النسبة المئوية الكفاية الحدية لـــرأس المال . ويعرفها كينز بأنها سعر الخصم الذى يجعل القيمة الحالية لسلسلة مـــن الأقســـاط السنوية التى تنتج عن الغلة المتوقعة من الأصل الرأسمالى فى أثنـــاء حياتـــه الإنتاجيـــة مساوية تماماً لثمن عرضه ويمكن التعبير عن الكفاية الحدية لرأس المـــال فـــي صـــورة رياضية كما يلي :

$$ق = ع_1 / (1+ك) + ع_2 / (1+ك)^2 .... + ع_ن / (1+ك)^ن$$

حيث تمثل (ق) سعر العرض للأصل أو القيمة الحاضرة له ، وتمثل (ع) الغلة المتوقعـــة فى السنة الأولى وهكذا بالنسبة لـــ ($ع_2$ .... $ع_ن$) ، (ك) تمثل الكفاية الحديـــة لـــرأس المال.

فلو كانت إحدى الآلات تبلغ تكاليفها ١٠٠٠ جنيه وتبلغ حياتها الإنتاجية مدة عام واحد فقط ويبلغ صافى الدخل الذى يتحقق من مبيعاتها فى نهاية العام ١٠٨٠ جنيـــه فـــإن الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة لهذه الآلة تبلغ ٨% وفى ظل هذه النسبة يمكن إقـــتراض مبلغ ١٠٠٠ جنيه من أحد البنوك مع الإحتفاظ بالنقود فى بنك بينما يعتبر الإستثمار مربحاً إذا كان سعر الفائدة أقل من ٨% بينما غير مربح إذا بلغ سعر الفائدة أكبر من ٨%

فإذا رمزنا للقيمة الحاضرة بالرمز (ق) وإلى العائد السنوى بـــالرمز (ع) وإلـــى سعر الفائدة أو الكفاية الحدية لرأس المال بالرمز (ك) فإنه يمكن إحتساب العائد الســـنوى كما فى المعادلة (١٩)

ق (١+ك) = ع .... (١٩)

١٠٠٠ (١,٠٨) = ١٠٨٠

ويلاحظ أنه تم ضرب قيمة تكاليف الأصل فى (١+ك) لأن المفترض ينبغـــى أن يسترد قيمة الأصل بالإضافة إلى سعر الفائدة ويمكن إيجاد القيمة الحاضرة للأصل بمعرفة العوائد السنوية وفقاً للمعادلة رقم (٢٠) .

ق = ع / (١ + ك) = ١٠٨٠ / ١,٠٨ = ١٠٠٠ ...... (٢٠)

وفى مثل هذا المثال البسيط يمكن حل المعادلة البسيطة للحصول على قيمـــة (ك) بمعرفة كل من العائد السنوى والقيمة الحاضرة للأصل ويمكن تعريفها بالكفايـــة الحديـــة لرأس المال أو بأنها سعر الفائدة التى يتساوى عندها القيمة الحاضرة مع تكاليف الأصـــل وهى تبلغ ٨% .

فإذا كانت الآلة تدر عائداً يبلغ ١٠٨٠ جنيه فقط فى نهاية الســـنة الثانيـــة فـــإن الكفاية الحدية تبلغ حوالى ٤% ، فإذا إقترضنا مبلغاً من المال بسعر الفائدة الذى يبلـــغ ٤% لشراء الآلة فإن العائد يبلغ فى نهاية السنة الأولـــى ١٠٤٠ جنيـــه أى (١,٠٤ × ١٠٠٠) ويبلغ نفس فى نهاية السنة الثانية [illegible]

الكفاية الحدية لرأس المال تبلغ ٣,٩٢% وتوضح المعادلة رقم (٢١) إحتساب العائد السنوى فى هذه الحالة .

ق × (١+ك)^{2} = ع .... (٢١)

١٠٠٠ (١,٠٣٩٢)^{2} = ١٠٨٠ جنيه

كما يمكن التعبير عنها فى الصورة التالية :

ق = ع / (١+ك)^{2} .... (٢٢)

فإذا كان العائد يأتى فى نهاية السنة الثالثة فإن المقام يبلغ (١+ك)^{3} ، بينما يبلغ فى السنة الرابعة (١+ك)^{4} وهكذا .

وفى الحقيقة فإن معظم المستثمرين لايحصلون على عائد منفرد من الأصل ولكن يحصلون على عائد على مر السنوات أو فى كل شهر أو حتى فى كل يوم . وفى هذه الحالة فإن القيمة الحاضرة لهذا التيار من العوائد هو مجموع القيم الحاضرة لكل عائد فى هذا التيار ، فإذا كان ع$_{1}$ ، ع$_{2}$ ، .... ، ع$_{ن}$ تمثل العوائد فى كل سنة ، ق$_{1}$ ، ق$_{2}$ ، .... ق$_{ن}$ تمثل القيمة الحاضرة لكل عائد من هذه العوائد، ويمثل (ق) مجموع القيم الحاضرة .

حيث :

ق = ق$_{1}$ + ق$_{2}$ + ق$_{3}$ + ... + ق$_{ن}$ .... (٢٣)

ق = ع$_{1}$ / (١+ك) + ع$_{2}$ / (١+ك)^{2} +......+ ع$_{ن}$ / (١+ك)^{ن} .... (٢٤)

ولإيجاد قيمة (ك) أى الكفاية الحدية لرأس المال يتم التعويض فى المعادلة الأخيرة لقيم العوائد السنوية ع$_{1}$ ، ع$_{2}$ ، .... ، ع$_{ن}$ ثم يتم التعويض عن قيمة (ق) وهى تساوى سعر شراء الأصل ثم بحل المعادلة لإيجاد قيمة (ك) ، فإذا كان عمر الآلة يزيد عن سنتين فإن الحسابات تكون صعبة ، وفى العادة يكون من الأسهل تخمين قيمة (ك) ثم

بالتعويض فيها يتم إحتساب قيمة (ق) وتقارن النتيجة بتكاليف شراء الأصل فإذا كانت قيمة (ق) المحتسبة أكبر من التكاليف فإن هذا يعنى أن التخمين كان أعلى نسبياً وتعاد المحاولة مرة أخرى :

٢ - العلاقة بين الإستثمار والكفاية الحدية :

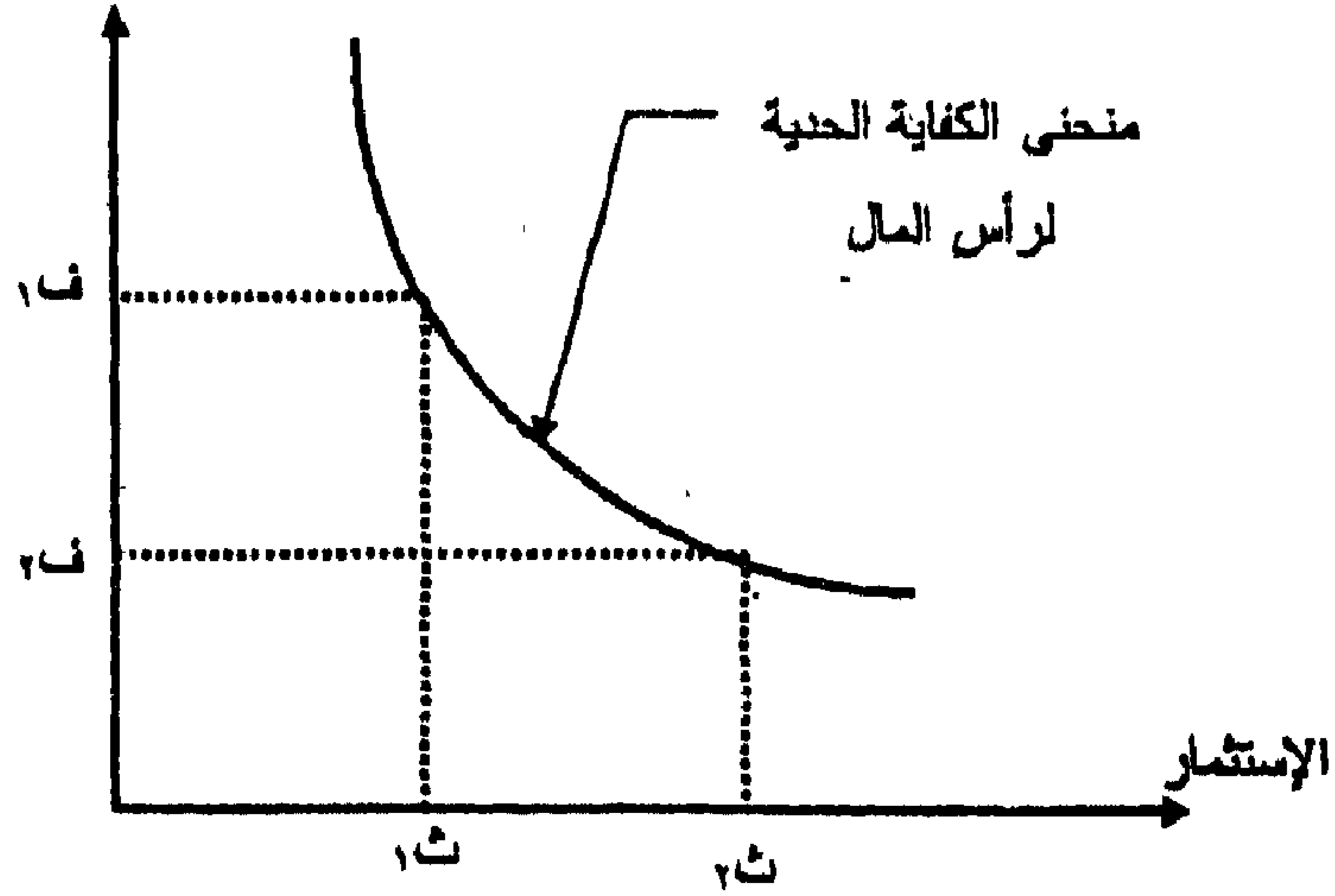
سبق أن تبين من قبل أنه لابد لكى يتم الإستثمار أن تزيد الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة، ومما هو جدير بالذكر أن هناك علاقة بين مقدار الإستثمارات وبين الكفاية الحدية لرأس المال ، إذ أن زيادة الإستثمارات فى أحد الأصول (الجرارات مثلاً) قد يؤدى إلى زيادة الإنتاج وهذا ينعكس فى خفض ثمن البيع وبالتالى يقل صافى الدخل المتوقع ومن زاوية أخرى فقد تؤدى زيادة الإستثمارات فى أصل معين إلى زيادة الإنتاج التى تؤدى إلى زيادة التكاليف الإنتاجية (بإفتراض أن الإنتاج يتم فى مرحلة تناقص الإنتاجية) وبذلك فإن زيادة الإستثمار تؤدى إلى إنخفاض الكفاية الحدية لرأس المال . ويمكن توضيح تلك العلاقة فى الشكل التالى حيث يمثل المحور الرأسى سعر الخصم أو الكفاية ويمثل المحور الأفقى مقدار الإستثمارات ويمثل منحنى الكفاية الحدية لرأس المال منحنى الطلب على الإستثمار وكل نقطة على هذا المنحنى تمثل العلاقة بين مستوى معين من سعر الخصم* (سعر الفائدة) ومستوى الإستثمارات الذى يتفق معه إنخفاض سعر الخصم كلما إزداد الإستثمار وبذلك فإن منحنى الطلب على الإستثمار الذى يمثله منحنى الكفاية الحدية يماثل منحنى الطلب على أى سلعة .

ولكى يحصل المستثمرون على أقصى قدر ممكن من الأرباح فإنهم يقومون بمساواة سعر الخصم المتوقع بسعر الفائدة وبالتالى فإن المستثمرين يستمرون فى زيادة الإستثمارات طالما أن سعر الخصم أو الكفاية الحدية لرأس المال كان أعلى من سعر الفائدة . وبالتالى فإن العلاقة عكسية بين الإستثمار وسعر الفائدة كما هو واضح فى الشكل التالى إلا أن هذه العلاقة تتوقف على مرونة منحنى الطلب على الإستثمار أى على الكفاية

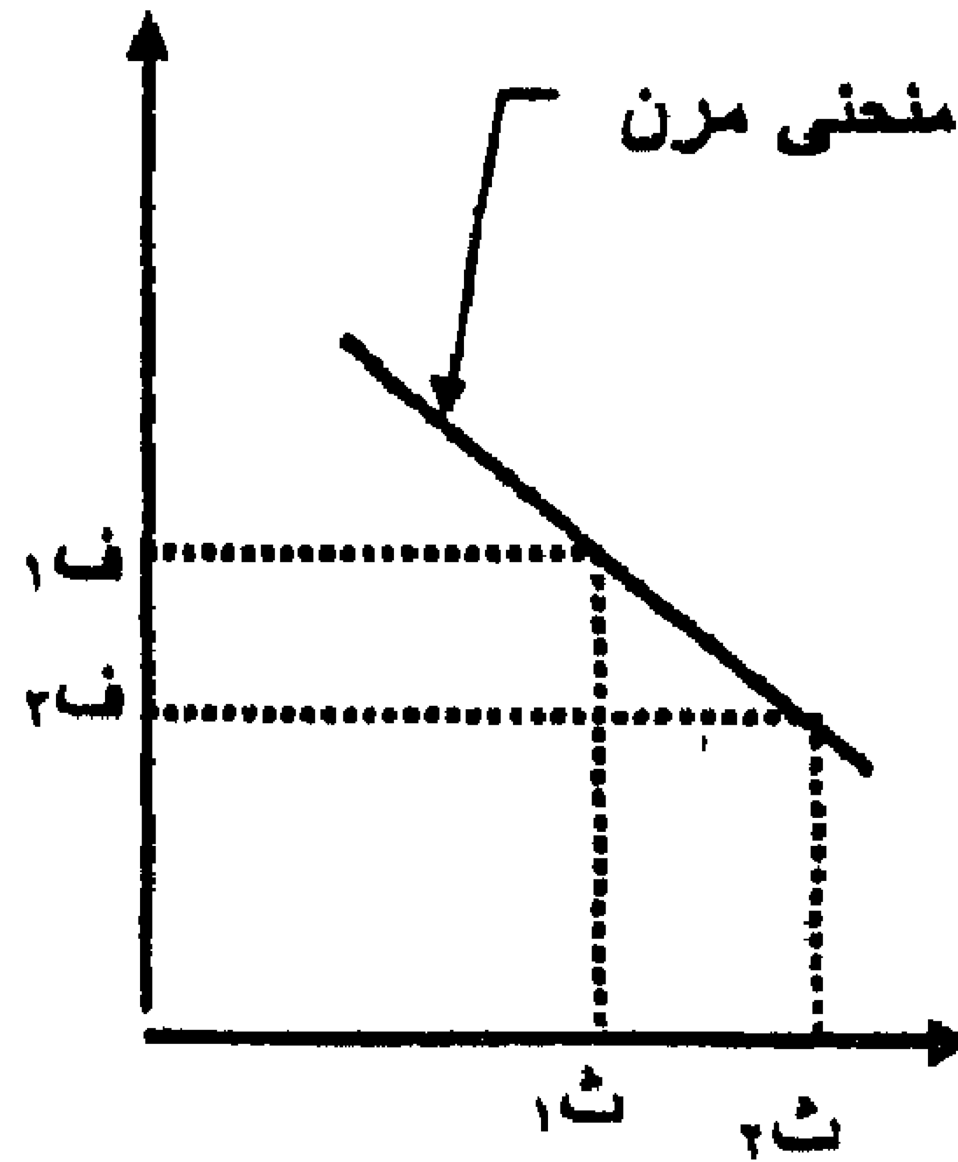
---

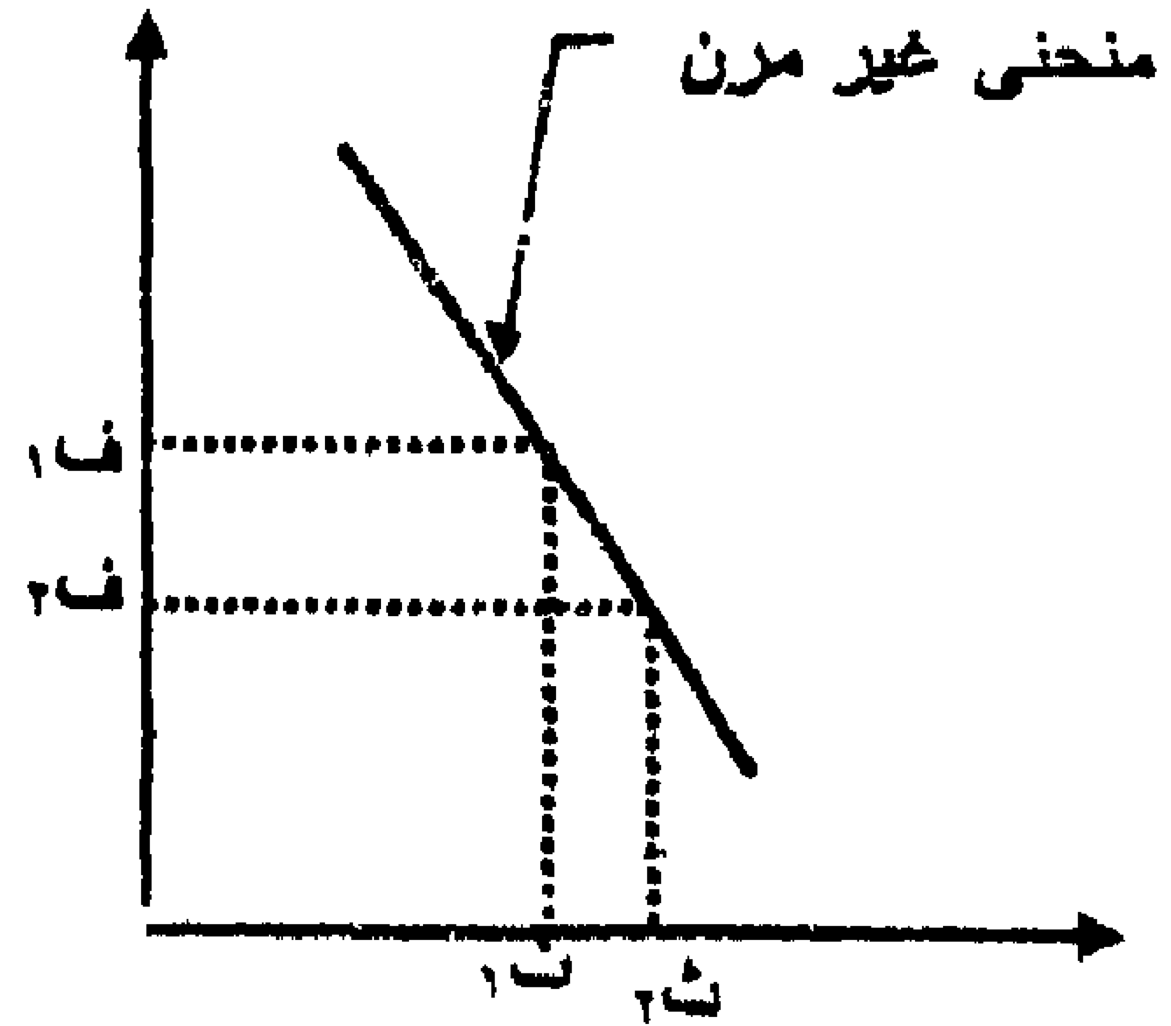
* سعر الخصم اللازم لمساواة صافى الدخل المتوقع للأصل لثمن العرض (الكفاية الحدية لرأس المال) .

الحدية لرأس المال . ويوضح ذلك الأشكال التالية حيث يتضح منها إختلاف مقدار التغير في الإستثمار الناشيء عن تغير سعر الفائدة بمقدار معين نتيجة لإختلاف مرونة منحنى الطلب على الإستثمار .



منحنى الكفاية الحدية لرأس المال

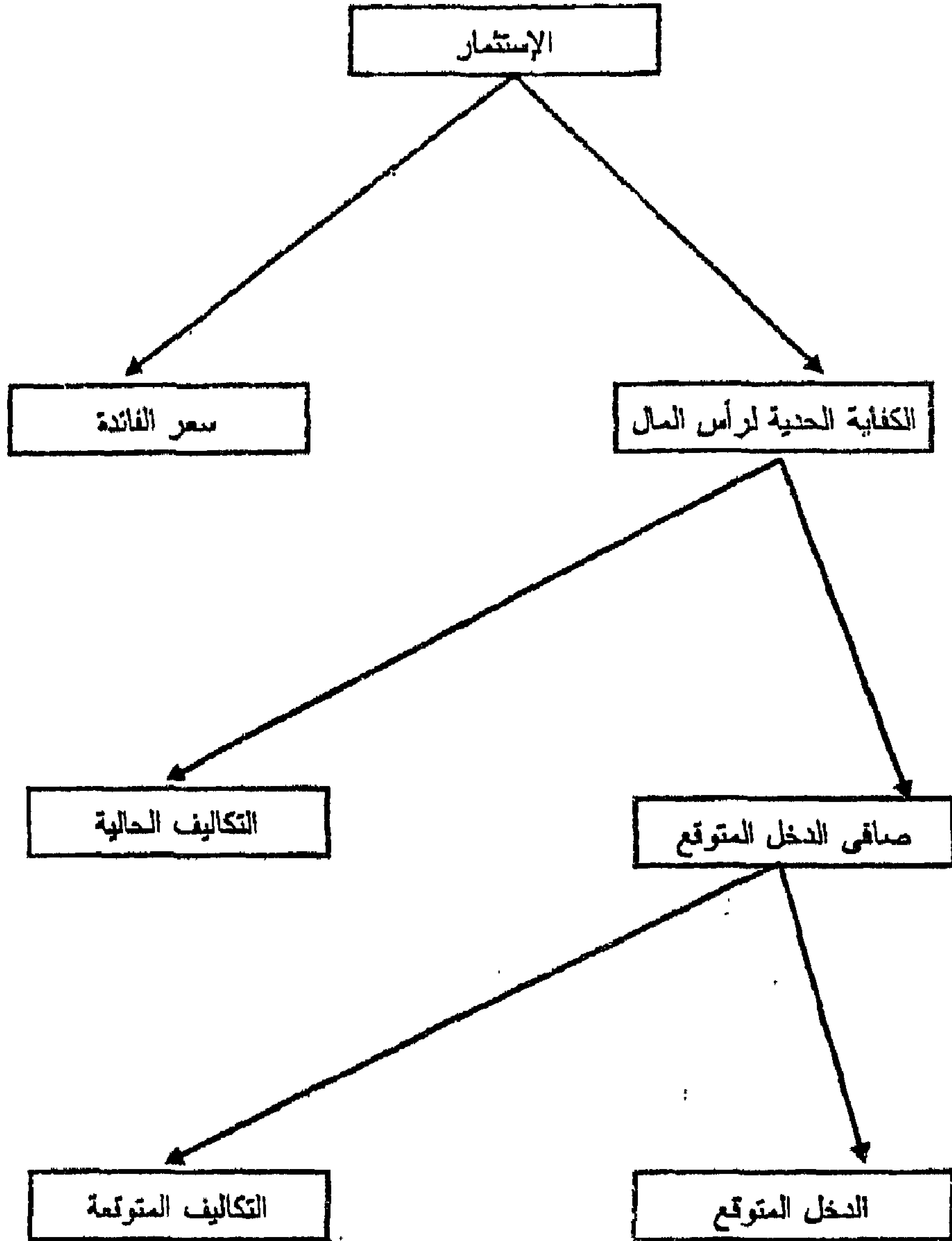




إختلاف الإستثمار بإختلاف مرونة منحنى الطلب على الإستثمار

٢- العوامل المؤثرة على الإستثمار :

يمكن توضيح العوامل المؤثرة على الإستثمار كما هو مبين في الشكل التـــالي ، وفي الحقيقة فإن أوجه النقد التي توجه إلى مبدأ الكفاية الحدية لرأس المال تتلخص في أنـــه يخفى أكثر مما يظهر من الحقائق . فلتوضيح التغير في الكفاية الحدية لرأس المال ينبغـــي توضيح التغير في سعر شراء السلع الرأسمالية وتوضيح أيضاً التغير في صـــافي الدخـل المتوقع ويعتمد التغير الذي ينتاب صافي الدخل المتوقع على كل من المتغيرات التي تنتاب التكاليف المتوقعة والدخل المتوقع ، وبالرغم من إفتراضنا ثبـــات هـــذه المتغـــيرات فـــي الدراسة فإن المشكلة التي تواجه رجال الأعمال بإستمرار هـــي توقعاتـــهم حـــول هـــذه التغيرات التي قد تكون متفائلة فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال ويزداد الإستثمار .



العوامل المؤثرة على الإستثمار

الفصل الثاني: السياســة الماليــة

يتناول هذا الفصل دراسة دور الحكومة فى تحديد مســتوى الطلــب الإجمــالى وستنحصر المناقشة فى دور السياسة الحكومية المالية ، أى فى دراسة دور الأنشطة التــى تتعلق بالدخل والإنفاق الحكومى ، وأثرها على المتغيرات الإقتصادية الكليــة الأخــرى ، وسوف نقدم فى هذا التحليل المتغيرات الإضافية التالية :

أ- المتغيرات الداخلية :

صرم = الدخل المتصرف فيه .

ب- المتغيرات الخارجية :

ر = الضرائب .

ت = المدفوعات التحويلية .

المعادلات الأساسية :

ص = س + ث + ح .... (١)

س = أ + ب صرم .... (٢)

ث = ث° .... (٣)

ح = ح° .... (٤)

صرم = ص - ر + ت .... (٥)

ر = ز° .... (٦)

ت = ت° .... (٧)

يلعب الإنفاق الحكومى دوراً هاماً فى المقتصد فمثلاً تقوم الحكومة فى الولايــات المتحدة الأمريكية بشراء حوالى ٢٠-٢٥% من السلع والخدمات التى ينتجها هذا المقتصــد وطالما كان هذا الجزء من الإنفاق القومى يقع تحت سيطرة الحكومة فإنه يمكن أن يستخدم فى التأثير على مستوى الطلب الإجمالى . ويطلق على تدخل الحكومة ومعالجتها لكل مــن الدخل والإنفاق الحكومى لتحقيق مستوى مناسب من الدخل القومى أسم (السياسة المالية) .

وبالإضافة إلى السياسة المالية فإن الحكومة تمتلك بطبيعة الحال الكثير من الوسائل التى تمكنها من التأثير على الدخل القومى . فمثلاً عندما تعقد الحكومة إتفاقية تجارية جديدة فإن ذلك يؤثر على مستوى الناتج الخاص بالصناعات التصديرية والإستيرادية وينافس أيضاً الصناعات الوطنية التى تنافس السلع المستوردة ، وعندما تصدر قوانين لمحاربة الإحتكارات ينخفض المستوى العام للأسعار وترتفع مستويات كل من الدخل والإنتاج .

وسينطوى التحليل الخاص بالسياسة المالية فى هذه الدراسة على عدد من الفروض البسيطة منها عدم التفرقة بين أنواع الضرائب عند تناول تأثير التغير فى الضرائب على الدخل القومى ، وذلك بالرغم طبعاً من أن الضريبة تُعرف فى العادة بأنها أى محاولة لتحويل النقود من المستهلكين إلى خزائن الحكومة بدون أى عائد مباشر إلى المستهلك .

وتتكون الميزانية الحكومية من ٣ بنود رئيسية هى : (١) الإنفاق الحكومى، (٢) المدفوعات التحويلية، (٣) الضرائب . وينطوى الإنفاق الحكومى على المدفوعات الحكومية المتعلقة بشراء السلع والخدمات . أما المدفوعات التحويلية فتتضمن المدفوعات التى تدفع بواسطة الحكومة دون الحصول على سلع أو خدمات مثل التأمين ضد البطالة والمعاشات ، وهى المدفوعات التى تستخدم فى نقل وتوزيع الدخل بين طبقات المقتصد .

أما الضرائب فهى كما أشير سابقاً تنطوى على المدفوعات التى تؤول إلى الحكومة والتى لايحصل دافعى الضرائب على أى عائد مباشر فى مقابلها ، وهى بذلك عكس المدفوعات التحويلية تماماً . وتعتبر الإعانة التى تدفعها للمنشآت الإقتصادية عكس ضريبة الأعمال التجارية . وإذا ماحاول البعض مطابقة إجمالى المدفوعات الحكومية بما تحصل عليه فعليه أن يتذكر أن الحكومة لها قوة الحصول على قروض ، وبالتالى عليه أن يتذكر أيضاً أنه لايوجد مايدعو إلى أن تتساوى المتحصلات الحكومية أى الإيرادات الحكومية مع المصروفات الحكومية فى سنة ما ، إذ يمكن أن تمول أوجه الإنفاق الجديدة عن طريق الإقتراض تماماً ويمكن إستخدام الضرائب الجديدة فى تقليل الديون ، وقد تقوم الحكومة بالإقتراض لتمويل المدفوعات العاجلة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة التى

تمتلك قوة إصدار أو خلق النقود تجعل الميزانية النقدية غير متوازنة بإستمرار عن طريق طبع نقود جديدة لتغطية العجز (وسوف نناقش مضار هذه السياسة فيما بعد) .

وطالما أن الحكومة يكون في مقدورها تغيير أحد بنود الميزانية بدون تغير البنود الأخرى ، لذلك فإن هذا التحليل سوف يتناول بالدراسة التغيير في الإنفاق الحكومي والمدفوعات التحويلية والضرائب كل على حدة . فمثلاً عندما نقول أن زيادة الإنفاق الحكومي لها تأثير معين فإن ذلك يعتبر صحيحاً عند ثبات بقية العوامل الأخرى ، وبصفة عامة خاصة الضرائب .

الإنفاق الحكومي

لقد سبق أن تبين أن مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يرمز له بالرمز (ضح)

ضح = ١ / (١ – ب)

كما تمت مناقشة هذا المضاعف ورمز له بالرمز (ض) ، وحيث أننا سوف نناقش في هذا الباب عدد آخر من أنواع المضاعف فسيرمز لمضاعف الإنفاق الحكومي بالرمز (ضح) حيث يشير إلى مقدار التغير في إجمالي الطلب الكلي المصاحب لكل تغير مقداره وحدة نقدية في الإنفاق الحكومي . وإشارة هذا المضاعف موجبة دائماً لأن زيادة الإنفاق الحكومي لابد أن تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والعكس صحيح بطبيعة الحال .

الضرائب والمدفوعات التحويلية

المدفوعات التحويلية الحكومية إن هي إلا تلك المدفوعات الحكومية التي تستخدم في نقل وتوزيع الدخل بين طبقات المقتصد ومن أمثلتها مدفوعات الضمان الإجتماعي والمعاشات والتأمين ومن شأن هذه المدفوعات أن تساعد المستهلكين على تحصيل دخول من الحكومة دون أن تحصل الحكومة في مقابلها على سلع أو خدمات كما أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى حصول المستهلكين على دخول . ويقوم المستهلكون عادة بإعادة إنفاق جزء من النقود التي يحصلون عليها في شراء السلع والخدمات ، وهم بذلك يزيدون من

دخول المواطنين الآخرين ويزيدون من إنفاقهم أيضاً . ويتساوى التأثير على الإستهلاك القومي إذا ما أستأجرت الحكومة محاسباً أو دفعت معاشاً لأحد الأفراد والإختلاف بين الحالتين ينطوى على أن الإنفاق الحكومي يؤدى إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات بينما المدفوعات التحويلية لاتؤدى إلى ذلك، فإذا كان الإنفاق الحكومي البالغ ١٠٠ جنيه يؤدى إلى زيادة الدخل القومي بمقدار ١٠٠ جنيه بينما تزداد السلع الإستهلاكية بمقدار ٢٠٠ جنيه، في حين أن زيادة المدفوعات التحويلية بمقدار ١٠٠ جنيه تؤدى إلى زيادة الإستهلاك بمقدار ٢٠٠ جنيه فقط ولكن لاتؤدى إلى زيادة السلع والخدمات الحكومية . وفي هذه الحالة فإن مضاعف الإنفاق الحكومي يبلغ ٣ بينما يبلغ مضاعف المدفوعات التحويلية ٢ فقط .

وبذلك فإن مضاعف المدفوعات التحويلية يقل دائماً بمقدار واحد عن مضاعف الإنفاق الحكومي، أما الضرائب فهي كما سبق وأن قيل بأنها أى محاولة لتحويل النقود من المستهلكين إلى خزائن الحكومة بدون عائد مباشر إلى المستهلك ، فهي بذلك مدفوعات تؤول إلى الحكومة دون أن يحصل دافعوها على أى عائد مباشر، وهكذا فإن الضرائب تعتبر عكس المدفوعات التحويلية إذ أن الضرائب تنقل النقود من المستهلكين إلى الحكومة بينما تقوم المدفوعات التحويلية بنقلها من الحكومة إلى المستهلكين، وهذا التماثل يشير إلى أن مضاعف الضرائب ينبغى أن يتساوى مع مضاعف المدفوعات التحويلية ولكنه سالب . الإشارة السالبة تعنى أن زيادة الضرائب تؤدى إلى إنخفاض الدخل القومي ، أما مضاعف المدفوعات التحويلية فهو موجب الإشارة وهذا يعنى أن زيادة المدفوعات التحويلية تؤدى إلى زيادة الدخل النقدى

أنـــواع المضاعف

لمحاولة حساب قيمة المضاعف لكل نوع من أنواع المتغيرات الحكومية وهـــى الإنفاق والمدفوعات التحويلية والضرائب فسوف نبدأ بمجموعة المعادلات التالية التى سبق ذكرها فى بداية هذا الباب وهى :

ص = س + ث + ح .... (١)

س = أ + ب صم .... (٢)

ث = ث° .... (٣)

ح = ح° .... (٤)

صم = ص - ر + ت .... (٥)

ر = ر° .... (٦)

ت = ت° .... (٧)

والمعادلات أرقام (١ ، ٣ ، ٤) هى نفسها التى تم إستخدامها فى الباب الســـابق ولكن بالرغم من ذلك فإن المعادلة رقم (٢) تختلف قليلاً ، فبدلاً من العلاقة التى يوضحـــها الباب السابق بين الإستهلاك والدخل فأنه قد تم إحلال العلاقة بيـــن الإســـتهلاك والدخـــل المتصرف فيه . وهذه تعتبر خطوة نحو الواقعية وخاصة فى هذه الأيام التى أصبحت فيـــها الضرائب تمثل شطراً كبيراً من الدخل ، إذ يقوم الأفراد برسم أنماط إستهلاكهم عن طريق الدخول التى يتحصلون عليها بعد إستنزال الضرائب وإضافة المدفوعات الأخـــرى مثـــل الإعانات . وتوضح المعادلة رقم (٥) تعريف الدخل المتصرف فيه كما فى الباب الســـابق وأخيراً فإن المعادلات أرقام (٦ ، ٧) توضح أن الضرائب والمدفوعات التحويلية تعتـــبر متغيرات خارجية أى لايفسرها النموذج الإقتصادى وتتحدد خارجه .

مضاعف الإنفاق الحكومى

يتم حساب مضاعف الإنفاق الحكومى وذلـــك بـــالتعويض بالمعادلات أرقام (٦ ، ٧) فى المعادلة رقم (٥) ثم بالتعويض بالمعادلة رقم (٢) كما يلى :

س = أ + ب صم .... (٨)

= أ + ب (ص – ر° + ت°)

= أ + ب ص – ب ر° + ب ت°

ثم بإجراء التعويض بالمعادلة أرقام (٨ ، ٣ ، ٤) فى المعادلة رقم (١) ينتج أن :

ص = س + ث + ح .... (٩)

= أ + ب ص – ب ر° + ب ت° + ث° + ح°

ولتبسيط المعادلة رقم (٩) يتبين أن :

ص – ب ص = أ – ب ر° + ب ت° + ث° + ح° .... (١٠)

(١ – ب) ص = أ – ب ر° + ب ت° + ث° + ح° .... (١١)

ص = ١ / (١ – ب) × (أ – ب ر° + ب ت° + ث° + ح°) .... (١٢)

وللحصول على مضاعف الإنفاق الحكومى فإنه يفترض زيادة الإنفاق الحكومى (ح°) إلى (ح° + Δ ح) وبالتالى سوف تزداد (ص) إلى (ص + Δ ص) ويمكن التعبير عن ذلك كما فى المعادلة رقم (١٣) :

ص + Δ ص = ١ / (١–ب) × (أ – ب ر° + ب ت° + ث° + ح° + Δ ح)... (١٣)

= ١ / (١–ب) × (أ – ب ر° + ب ت° + ث° + ح°) + ١ / (١–ب) Δ ح

وبطرح المعادلة رقم (١٢) من المعادلة رقم (١٣) يتضح أن :

Δص = ١ / (١–ب) Δ ح .... (١٤)

مضاعف المدفوعات التحويلية : للحصول على مضاعف المدفوعات التحويلية فإنه سيفترض زيادة المدفوعات التحويلية إلى (ت + Δ ت) ويصاحب ذلك زيادة (ص) إلى (ص + Δص) ويمكن التعبير عن ذلك كما فى المعادلة رقم (١٥)

ص+ Δص = ١ / (١–ب) × (أ – ب ر° + ب ت° + ب Δت + ث° + ح°).. (١٥)

ثم بطرح المعادلة رقم (١٢) من المعادلة رقم (١٥) ينتج أن :

Δص = ١ / (١-ب) (ب Δ ت) = ب / (١-ب) Δت ....(١٦)

Δص / Δت = ب / (١-ب) = ضت

مضاعف الضرائب بنفس الطريقة السابقة يمكن حساب مضاعف الضرائب كما في المعادلة رقم (١٧) :

Δص = - ب / (١-ب) Δر ....(١٧)

Δص / Δر = ب / (١-ب) = ض ر

وبذلك يتبين أنه من المعادلات أرقام (١٤ ، ١٥ ، ١٧) يمكن الحصول على المضاعفات التالية :

مضاعف الإنفاق الحكومي (ضح) = ١ / (١-ب) .... (١٨)

مضاعف المدفوعات التحويلية (ضت) = ب / (١-ب) .... (١٩)

مضاعف الضرائب (ضر) = - ب / (١-ب) .... (٢٠)

وفي المناقشة السابقة أحتسب التأثير النسبي للمضاعف والذي أسفر عن أن تأثير مضاعف المدفوعات التحويلية الحكومية سوف يكون أقل من مثيله المتعلق بالإنفاق الحكومي ويتساوى الفرق مع مقدار الإنفاق الأصلي وبذلك فإن مضاعف المدفوعات التحويلية يكون أقل من مضاعف الإنفاق الحكومي بمقدار ١ .

ويتم توضيح ذلك كما يلي في المعادلة رقم (٢١) :

ضت +١ = ب/(١-ب) +١ = ب/(١-ب) + (١-ب)/(١-ب) = (ب +١-ب) / (١-ب)

= ١ / (١-ب) = ضح

تأثير أنواع المضاعفات على الدخل

يمكن توضيح التأثيرات المختلفة لكل نوع من أنواع المضاعفات السابقة بإستخدام البيانات الواردة فى الباب السابق التى تم الحصول عليها على مستوى الدخل القومى التوازنى الذى يبلغ ٣٠٠ مليون جنيه ويوضح ذلك الجدول التالى :

بيانات إفتراضية للدخل القومى والإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومى بالمليون جنيه

الدخل (ص)	الإستهلاك (س)	الإستثمار (ث°)	الإنفاق الحكومى (ح°)	الطلب الإجمالى س + ث° + ح°
٠	٥٠	٣٠	٢٠	١٠٠
٦٠	٩٠	٣٠	٢٠	١٤٠
١٢٠	١٣٠	٣٠	٢٠	١٨٠
١٥٠	١٥٠	٣٠	٢٠	٢٠٠
١٨٠	١٧٠	٣٠	٢٠	٢٢٠
٢٤٠	٢١٠	٣٠	٢٠	٢٦٠
٣٠٠	٢٥٠	٣٠	٢٠	٣٠٠
٣٦٠	٢٩٠	٣٠	٢٠	٣٤٠

تأثير الإنفاق الحكومى على الدخل القومى

من الملاحظ أن الجدول السابق لايوضح تأثير التغير فى الضرائب أو المدفوعات التحويلية وذلك لإفتراض أن تأثير الضرائب يلاشى تأثير المدفوعات التحويلية فى هذه الحالة ، وبالتالى فإن الدخل المتصرف فيه يتساوى مع الدخل القومى . وبالرغم من ذلك فإن الجدول السابق يوضح تأثير التغير فى الإنفاق الحكومى على الدخل القومى فإذا إرتفع الإنفاق الحكومى بمقدار ٢٠ مليون جنيه فإن مستوى الدخل القومى التوازنى يرتفع إلى ٣٦٠ مليون جنيه وهذا يعنى أن مضاعف الإنفاق الحكومى يبلغ ٣ (٦٠ مليون جنيه مقسوماً على ٢٠ مليون جنيه) .

تأثير الضرائب أو المدفوعات التحويلية على الدخل القومى

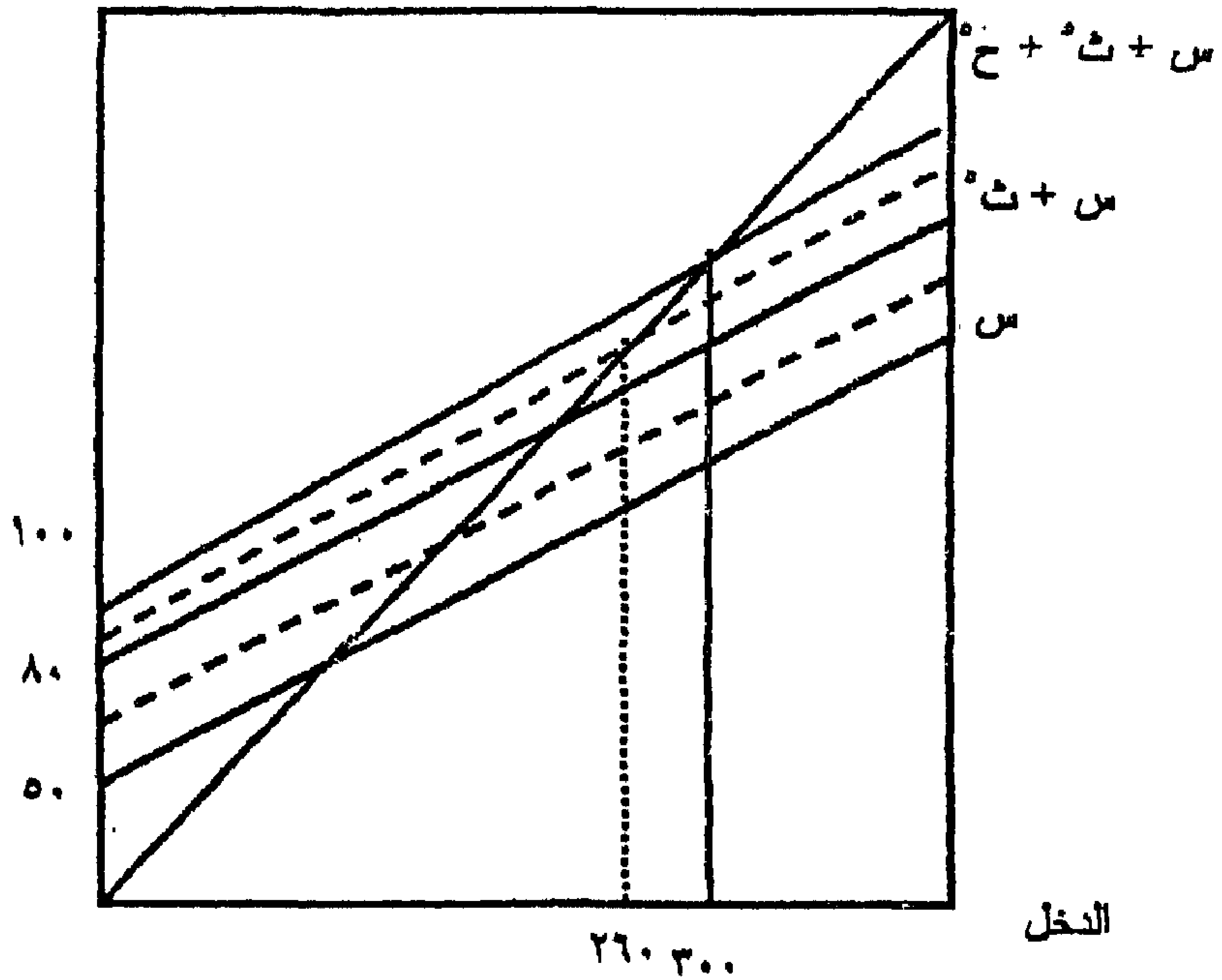
لما كانت الضرائب والمدفوعات التحويلية تؤثران على الدخل بنفس الطريقة كما سبق أن تبين ولكن تأثير كل منها يختلف فى الإتجاه ؛ فسوف يكتفى بإستخدام مثال جبرى يوضح تأثير الضرائب فقط على الدخل القومى كما فى الجدول المرفق حيث تبلغ الضرائب ٢٠ مليون جنيه ويلاحظ أن الدالة الإستهلاكية التى يتضمنها الجدول هى نفس الدالة التى يتضمنها الجدول السابق إلا أنه ترتبط بالدخل المتصرف فيه بدلاً من الدخل القومى كما يلاحظ شروط التوازن السابق حيث ينبغى أن يتساوى الدخل القومى مع إجمالى الإنفاق الإستهلاكى والحكومى والإستثمارى (الطلب الإجمالى) أى أن (ص = س + ث + ح) ، لكن المستوى الذى يتحقق عنده الدخل التوازنى هو ٢٦٠ مليون جنيه بنقص يبلغ ٤٠ مليون جنيه عن المستوى الذى كان عليه فى الجدول السابق وطالما أن هذا الإنخفاض فى الدخل القومى يعزى إلى زيادة الضرائب بمقدار ٢٠ مليون جنيه فإن مضاعف الضرائب يبلغ-٢ فى هذه الحالة، بينما مضاعف الإنفاق الحكومى يبلغ ٣ . وهذا يتفق مع ماسبق ذكره من أن مضاعف الضرائب ذو إشارة سالبة ويقل عن مضاعف الإنفاق الحكومى بمقدار ١ .

بيانات إفتراضية للدخل القومى والضرائب بالمليون جنيه .

الدخل القومى (ص)	الضرائب (ر)	الدخل المتصرف فيه (صم)	الإستهلاك (س)	الإستثمار (ث)	الطلب الكلى س + ث + ح
٢٠	٢٠	٠	٥٠	٣٠	١٠٠
٨٠	٢٠	٦٠	٩٠	٣٠	١٤٠
١٤٠	٢٠	١٢٠	١٣٠	٣٠	١٨٠
٢٠٠	٢٠	١٨٠	١٧٠	٣٠	٢٢٠
٢٦٠	٢٠	٢٤٠	٢١٠	٣٠	٢٦٠
٣٢٠	٢٠	٣٠٠	٢٥٠	٣٠	٣٠٠
٣٨٠	٢٠	٣٦٠	٢٩٠	٣٠	٣٤٠

ويمكن توضيح طبيعة تأثير الضرائب والإنفاق الحكومى على الدخل القومى أيضاً بإستخدام الرسم البيانى الذى يستند إلى الأرقام الواردة بالجدول السابق، كما هو مبين فى الشكل التالى ، ويمكن توضيح تأثير الضرائب بتحريك الدالة الإستهلاكية أفقيا بمقدار الضرائب ويعزى ذلك إلى تأثير الضرائب على العلاقة بين الدخل والدخل

المتصرف فيه. فزيادة الضرائب تؤدي إلى خفض الإستهلاك وفي المثال الوارد بالجدول السابق حيث بلغت الضرائب ٢٠ مليون جنيه فإن الدخل القومي البالغ ٣٢٠ مليون جنيه يقابل الدخل المتصرف فيه البالغ ٣٠٠ مليون جنيه وبالتالي يقل الإستهلاك المرتبط بهذا الدخل ثم يضاف مقدار الإنفاق الحكومي والإستثماري إلى مستوى الإستهلاك المنخفض حتى يتم الحصول على مستوى الدخل التوازني (بتقاطع الخط الممثل للدخل وهو الخط ٤٥ ° من نقطة الأصل مع الخط الممثل لإجمالي الإنفاق الإستهلاكي والحكومي والإستثماري أي خط (الطلب الإجمالي) . ويمثل الخطوط الكاملة حل النموذج بيانياً لتحديد مستوى الدخل التوازني في ظل عدم إدخال الضرائب . بينما يمثل الخطوط المتقاطعة حل النموذج في ظل إدخال الضرائب .



تأثير الضرائب على مستوى الدخل التوازني

الضرائب والإدخـــار

يماثل تأثير كل من الضرائب والمدفوعات التحويلية على الإدخار تأثيرهما علـــى الإستهلاك . وقبل الخوض فى مجال دراسة هذا التأثير سنعود تعريـــف الإدخـــار بأنـــه الإمتناع عن الإستهلاك فى الوقت الحاضر بهدف زيادة الإستهلاك فى المستقبل كما ســبق أن قيل فى الباب السابق ويمكن تمثيل الإدخار بالدالة التالية :

د = صر - س .... (٢٢)

د = ص - ر + ت - س

ويتضح من ذلك أن الإستهلاك يتأثر بالدخل المتصـــرف فيـــه وليـــس بـــالدخل المتحمل عليه وهذا يؤثر قليلاً على شروط مستوى التوازن الذى يقتضى بلوغـــها تحقيـــق مساواة الدخل القومى بالإنفاق الإستهلاكى والحكومى والإستثمارى أى مســـاواة الدخـــل بالطلب الإجمالى حيث توضحه المعادلة رقم (٢٣) :

ص = س + ث + ح .... (٢٣)

وبحل المعادلة رقم (٢٣) بالنسبة إلى (ص) يمكن أن تبين :

ص = س + د + ر - ت .... (٢٤)

وبالتعويض بقيمة (ص) فى المعادلة رقم (٢٥) ينتج أن :

س + د + ر - ت = س + ث + ح .... (٢٥)

أو د + ر - ت = ث + ح .... (٢٦)

وتوضح المعادلة رقم (٢٦) شروط جديدة لتوازن الدخل القومى وبالرغم من أنها من الناحية الشكلية قد تعتبر مخالفة لشروط التوازن السابق بيانها فى الباب السابق إلا أنـــها بالرغم من ذلك تماثلها من حيث المضمون . فالمعادلة رقم ٢٥ تـــدل علـــى أن إجمـــالى المبالغ المتحصل عليها وهى (ص + ت) يمكن أن تستخدم فى أوجه الإنفاق الإســـتهلاكى

(س) أو فى الإدخار (د) وفى دفع الضرائب (ر) بينما توضح المعادلة رقم (٢٦) أن الإنفاق الحكومى (ح) مضافاً إليه الإنفاق على الإستثمار (ث) لابد أن يتساوى مع الإدخار الشخصى (د) والإدخار العام (ر - ت) وهو المبلغ المتبقى بعد طرح المدفوعات التحويلية من إجمالى قيمة الضرائب (ر) .

ولتسهيل الشرح نفترض أن المقتصد لايوجد به مدفوعات تحويلية بينما تفرض الحكومة ضرائب فى المقتصد فقط ، وينبغى أن نلاحظ أن الفرق بين الضرائب والمدفوعات التحويلية (ر - ت) هى العامل المؤثر على الدخل القومى ، فإذا كانت الضرائب تبلغ مليون جنيه بينما تبلغ المدفوعات التحويلية ١٠ مليون جنيه فى الدخل القومى التوازنى يتفق مع الدخل القومى التوازنى عندما تكون الضرائب ٢٠ مليون جنيه ولاتوجد مدفوعات تحويلية .

ويظهر التأثير الأول للضرائب فى خفض الإدخار عند كل مستوى كما يقل الدخل الممكن التصرف فيه بزيادة الضرائب ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح بمقارنة بيانات الجدول التالى حيث يتضمن الدالة الإدخارية فى ظل عدم وجود الضرائب بالبيانات الواردة بالجدول التالى الذى يتضمن الدالة الإدخارية فى ظل الضرائب البالغة ٢٠ مليون جنيه . وللحصول على مستوى الدخل التوازنى بإستخدام الجدول ينظر إلى النقطة التى يتعادل عندها الإدخار مع مجموع الإستثمار والإنفاق الحكومى (٥٠ مليون جنيه لكل منها) وبذلك يبلغ الدخل القومى ٣٠٠ مليون جنيه . أما فى الجدول فينبغى إضافة الضرائب إلى الإدخار ثم يمكن الحصول على النقطة التى يتساوى عندها مجموع الضرائب والإدخار مع مجموع الإستثمار والإنفاق الحكومى (٥٠ مليون جنيه لكل منهما) ويبلغ المستوى التوازنى للدخل عندما تبلغ الضرائب ٢٠ مليون جنيه ، ٢٦٠ مليون جنيه وبالتالى فإن مضاعف الضرائب يبلغ -٢ ، وهذا يتناسب مع الميل الحدى للإستهلاك الذى يبلغ ٢/٣ .

ويمكن إيضاً توضيح تأثير الضرائب على الإدخار بيانياً كما فى الشكل التالى حيث يوضح الخط المتصل الدالة الإدخارية فى ظل عدم وجود ضرائب ويرمز له بالرمز (د) بينما يمثل الخط المتقطع ويرمز له بالرمز (د) الدالة الإدخارية فى ظل الضرائب ،

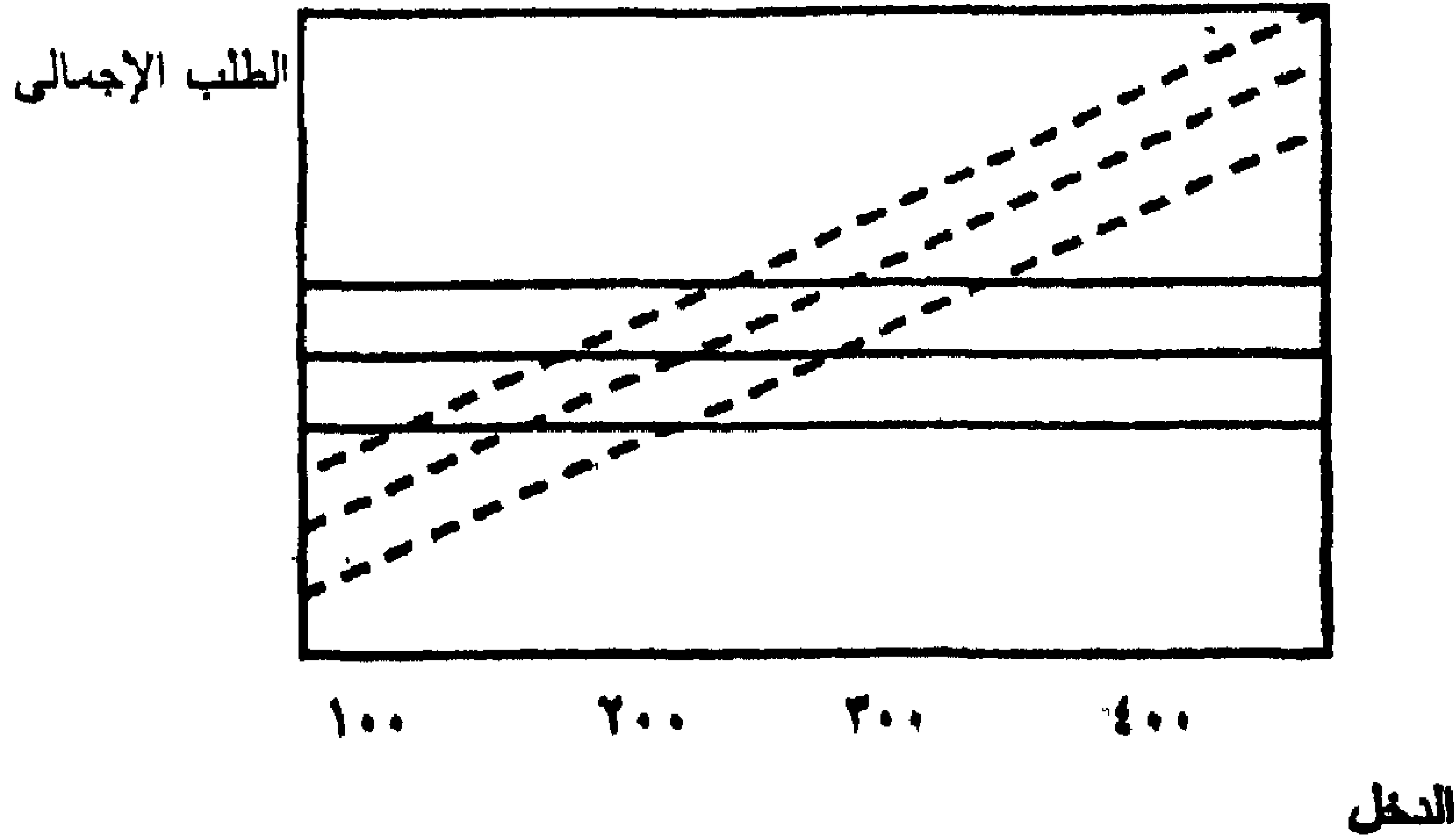
ويلاحظ أن الدالة الإدخارية فى ظل الضرائب تكون منخفضة عن الدالة الإدخارية فى الحالة الأولى .

بيانات إفتراضية عن الدخل القومى والإدخار فى ظل عدم وجود ضرائب.

الدخل (ص = $ص_ت$)	الإدخار (د)	الإستثمار ($ث_٠$)	الإنفاق الحكومى ($ح_٠$)	الإستثمار + الإنفاق الحكومى $ث_٠ + ح_٠$
٠	-٥٠	٢٠	٣٠	٥٠
٦٠	-٣٠	٢٠	٣٠	٥٠
١٢٠	-١٠	٢٠	٣٠	٥٠
١٥٠	٠	٢٠	٣٠	٥٠
١٨٠	١٠	٢٠	٣٠	٥٠
٢٤٠	٣٠	٢٠	٣٠	٥٠
٣٠٠	٥٠	٢٠	٣٠	٥٠
٣٥٠	٧٠	٢٠	٣٠	٥٠

بيانات إفتراضية عن الدخل والضرائب بالمليون جنيه .

الدخل (ص)	الضرائب (ر)	الدخل المتصرف فيه ($ص_ت$)	الإدخار (د)	الإدخار + الضرائب (د + ر)	الإستثمار + الإنفاق الحكومى ($ث_٠ + ح_٠$)
٢٠	٢٠	٠	-٥٠	-٣٠	٥٠
٨٠	٢٠	٦٠	-٣٠	-١٠	٥٠
١٤٠	٢٠	١٢٠	-١٠	١٠	٥٠
١٧٠	٢٠	١٥٠	٠	٢٠	٥٠
٢٠٠	٢٠	١٨٠	١٠	٣٠	٥٠
٢٦٠	٢٠	٢٤٠	٣٠	٥٠	٥٠
٣٢٠	٢٠	٣٠٠	٥٠	٧٠	٥٠
٣٨٠	٢٠	٣٦٠	٧٠	٩٠	٥٠



الضرائــب والإدخـــــار

ويمثل الفرق بين الخط المتقطع للدالة الإدخارية والخط المتصـــل لــها مقــدار الضرائب . بينما يمثل الخط المتقطع الآخر الإدخار مضافـــاً إليـــه الضرائـــب (د + ر) . والفرق بين الخط الإدخار والخط المتقطع (د + ر) يمثل أيضاً مقدار الضرائب . ويتحـــدد مستوى التوازن للدخل القومى عند نقطة تقاطع الخط الممثل لمجموع الإدخار والضرائـــب (د + ر) مع الخط الممثل لمجموع الإستثمار والإنفاق الحكومى (ث + ح) .

وبمقارنة الجدولين السابقين بالإضافة إلى الشكل السابق يتبين أنـــه عنـد كــل مستوى من مستويات الدخل يكون مجموع الإدخار والضرائب الجديدة أعلى من مســتوى الإدخار السابق إذ أن عبء الضرائب يقع جزئياً على الإستهلاك ونتيجة لذلك فإن الإدخـار سوف لايقل بزيادة الضرائب .

المرونـــة الذاتيـــة

يطلق على الميزانية الحكومية التى تتغير فيها الضرائب والمدفوعات التحويليـــة – وفى بعض الأحيان الإنفاق الحكومى مع التغير فى الدخل – بالميزانية ذاتية المرونـــة .

فإذا رمزنا إلى المعدل الحدى للضرائب* بالرمز (ل) أى أن الضرائب دالة للدخل فإن النموذج الذى سنتناوله بالدراسة للحصول على مضاعف الإستثمار فى ظل المرونة الذاتية سوف يتكون من المعادلات الآتية :

ص = س + ث + ح .... (٢٨)

س = أ + ب (ص - ر) .... (٢٩)

ر = ر° + ل ص .... (٣٠)

ث = ث° .... (٣١)

ح = ح° .... (٣٢)

وبذلك فإن مضاعف الإستثمار فى ظل المرونة الذاتية يرمز له بالرمز (ص ذم) وتمثله المعادلة رقم (٣٧) وهو يقل عن مضاعف الإستثمار فى ظل الظروف العادية .

ص ذم = ١ / (١ - ب + ب ل) .... (٣٣)

حيث أن البند الجديد فى المضاعف (ب ل) يزيد من المقام وهذا يؤدى إلى إنخفاض قيمة الكسر ولهذا السبب فإن تأثير التغير بمقدار معين فى الإستثمار أو الإنفاق الحكومى سوف يكون أقل عما إذا كانت الضرائب ثابتة ، وعند إحتساب مضاعف الإستثمار فى ظل المرونة الذاتية وبإستخدام النموذج الذى يفترض فيه تغير الضرائب مع الدخل وعدم وجود مدفوعات تحويلية وثبات الإنفاق الحكومى فإنه من المتوقع أن يكون التأثيرات المختلفة فى المقتصد أكثر بطء عما هو الحال عند سيادة الظروف العادية الأخرى ، فإذا كان المعدل الحدى للضرائب يبلغ ٢٥% فإن إنخفاض الدخل المتحصل عليه بمقدار ١٠٠ جنيه سوف يؤدى إلى إنخفاض الدخل المتصرف فيه بمقدار ٧٥ جنيه وبالتالى ينخفض التأثير على الإستهلاك ويتوقع بذلك أن يكون المضاعف أقل ، وسيظهر ذلك بوضوح إذا تناولنا التحليل إبتداء من المعادلة رقم (٢٩) .

س = أ - ب ر° + ب ص - ب ل ص

س = أ - ب ر° + ب (١-ل) ص

---

* مقدار التغير فى الضرائب نتيجة تغير الدخل بمقدار وحدة نقدية واحدة .

وطالما أن (ل) تمثل المعدل الحدى للضرائب ، (١-ل) تمثل النسبة المئوية التى يحتفظ بها من الدخول الإضافية ويمكن أن يخلق عليها المعدل الحدى للإحتفاظ بالدخل . وطالما أن (ب) تمثل الميل الحدى للإستهلاك بالنسبة للدخل المتحصل عليه فإن المقدار ب (١-ل) يمثل الميل الحدى الفعال للإستهلاك وبطبيعة الحال فإنه كلما إرتفعت قيمة (ل) كلما إنخفضت قيمة الميل الحدى الفعال للإستهلاك . ويوضح الجدول التالى قيم الميل الحدى الفعال للإستهلاك (١-ل) والمضاعف فى ظل المرونة الذاتية (ض ذ م) المحتسبة عند قيم معينة للميل الحدى للإستهلاك (ب) وقيمة معينة للمعدل الحدى للضرائب (ل) . ويعزى إختلاف قيمة المضاعف عن غيرها من القيم عندما تبلغ قيمة المعدل الحدى للضرائب (ل) صفراً إلى تأثير المرونة الذاتية على المضاعفات .

ولقد أصبحت المرونة الذاتية أحد الأدوات الهامة فى السياسة المالية فى العصر الحديث ، فإذا كان البرنامج الحكومى النقدى يتضمن خفض الضرائب وإرتفاع قيمة المدفوعات التحويلية عند كل إنخفاض فى الدخل القومى فإن ذلك يقلل من التغيرات التى تؤثر فى الدخل القومى .

ومثل هذا البرنامج يساعد على تجنب تحول الإرتداد إلى كساد ، ولرسم الإنتاج وضرائب الدخل والتأمين ضد البطالة هذه الطبيعة (أى المرونة الذاتية) فى حين أن الضرائب العقارية والمدفوعات التحويلية والمعاشات لاتنطوى على مثل هذه المزايا .

والناحية الجوهرية فى هذا البرنامج كما سبق ، هى المرونة الذاتية بالرغم من أن المضاعف قد قل فإنه يبقى أكبر من الواحد مالم ينخفض الميل الحدى للإستهلاك إلى الصفر أو أن يرتفع الميل الحدى للضرائب إلى ١٠٠% إذ فى هذه الحالة لايمكن إستخدام هذا البرنامج فى التغلب على كل التقلبات التى تنتاب الدخل القومى .

مضاعف الإستثمار فى ظل المرونة الذاتية .

الميل الحدى للإستهلاك (ب)	الميل الحدى للضرائب (ل)	الميل الحدى الفعال للإستهلاك ب (١-ل)	مضاعف الإستثمار فى ظل المرونة ض ذ ر = ١ / (١-ب+ ب ل)
٠,٨	٠,٠	٠,٨٠	٥,٠٠
٠,٨	٠,١	٠,٧٢	٣,٥٧
٠,٨	٠,٢	٠,٦٤	٣,٧٨
٠,٨	٠,٣	٠,٥٦	٢,٢٨
٠,٦	٠,٠	٠,٦٠	٢,٥٠
٠,٦	٠,١	٠,٥٤	٢,١٨
٠,٦	٠,٢	٠,٤٨	١,٩٢
٠,٦	٠,٣	٠,٤٢	١,٧٢
٠,٤	٠,٠	٠,٤٠	١,٦٧
٠,٤	٠,١	٠,٣٥	١,٥٦
٠,٤	٠,٢	٠,٣٢	١,٤٧
٠,٤	٠,٣	٠,٢٨	٠,٣٩

ولكن يمكن الإقلال من التقلبات الدورية للدخل القومى بإستخدام برنامج مناسب لتغير معدلات الضرائب أو الإنفاق الحكومى ومع ذلك فهذه التغيرات تحتاج إلى تخطيط إدارى أو تنفيذى وموافقة من السلطة التشريعية الأمر الذى يقضى مرور فترة طويلة من الزمن ويحتاج إلى إستخدام أساليب خاصة بتقدير التغيرات المتوقعة . هذا فى حين أنه إذا إستخدمت المرونة الذاتية من البداية فإنها تعمل بصفة أوتوماتيكية للتقلل من أثر التقلبات الداخلية .

الميزانية المتوازنة

فى مجال المناقشات العامة فى النشاط الحكومى قد يقول البعض أنه يمكن التغلب على التضخم والإنكماش إذا ما صاحب التغير فى الإنفاق الحكومى تغير مماثل فى الضرائب . وفى ظل الإستعراض السابق يتضح أن ذلك غير جائز طالما أن مضاعف

الإنفاق الحكومى لا يتساوى مع مضاعف الضرائب . فإذا سارت الحكومة على برنامج للإنفاق الحكومى وتحقق لها عائد من الضرائب يغطى الإنفاق فإنه يمكن أن يطلق على هذه الحالة أن الحكومة لها ميل حدى للإستهلاك يبلغ واحداً وطالما أن الميل الحدى للإستهلاك لدافع الضرائب يكون أقل من ذلك فإن تيار الإنفاق الحكومى سوف يزداد حتى إذا ماواجهته بزيادة الضرائب . ويمكن إحتساب التأثير التضخمى بالضبط من المضاعفات، فإذا تصورنا أن كلاً من الإنفاق الحكومى والضرائب سوف يزداد مقدار (ك) فيمكن أن تمثل ذلك بالمعادلة رقم (٣٤) ، وبذلك فإن الزيادة فى الدخل تبلغ مجموع تأثير الزيادة فى كل من الإنفاق الحكومى والضرائب وبالتالى فإن الزيادة فى الدخل (ص) يمكن أنو توضح بالمعادلة رقم (٣٥) .

? ح - ? ر - ك .... (٣٤)

?ص - ضرح ك + ضرر ك .... (٣٥)

حيث تمثل (ضرح) ، (ضرر) مضاعف الإنفاق الحكومى ومضاعف الضرائب على التوالى وبالتعويض بقيمة (ضرح ، ضرر) فى المعادلة رقم (٣٥) ينتج المعادلة رقم (٣٦) وهى :

?ص - ١ / (١-ب) ك - ب / (١-ب) ك .... (٣٦)

- (١-ب) / (١-ب) ك - ك

ويمكن أن نستخلص من ذلك أن مضاعف الميزانية المتوازنة يبلغ واحد بصرف النظر عن الميل الحدى للإستهلاك ، ويمكن أن نتصور ذلك بتتبع الحالة التالية ، فلو تصورنا أن الحكومة فرضت ضريبة خاصة على المحاسبين وأنها إستخدمت حصيلة هذه الضريبة فى إستئجار نفس المحاسبين لفحص السجلات الحكومية ، فإن المحاسبين سوف يتأثرون بما يدفعون فى صورة ضرائب إذا عادت إليهم فى صورة أجور ، وبالتالى لايتأثر إستهلاكهم أما الزيادة الصافية فى الناتج القومى فهو يتمثل فى زيادة العمل التى قام بها المحاسبين للحكومة . وبالتالى فإن الأثر الصافى لزيادة الضرائب والإنفاق الحكومى سيكون زيادة الدخل القومى بنفس القدر .

وينبغى أن ننوه فى النهاية أن التحليل الذى يتضمنه هذا الباب يتركز حول تـأثير التغير فى العوامل المالية الحكومية مع إفتراض ثبات جميع العوامـل الأخـرى ، وكمـا سيتضح ذلك فيما بعد فإنه غير المحتمل أن لايتأثر الإستثمار بالتغيرات فى العوامل المالية الحكومية ومع ذلك ولتبسيط التحليل فى هذه المرحلة فأننا إفترضنا أن الإستثمار لايتـأثر بتغير المتغيرات الحكومية المالية وفى ظل هذا اطار المحدد لتحليل السياسة الماليـة فـإن مايمكن أن نستخلصه من توصيات يعتبر محدوداً وبالتالى ينحصر مجال هذه الدراسة فـى توضيح ميكانيكية السياسة المالية الحكومية وتوضح مايمكن للحكومـة أن تفعلـه ولكـن لايمكن أن نستخلص منه ماينبغى لها أن تقوم به .

المراجع

إبراهيم دسوقي أباظة – الإقتصاد الإسلامي، مقوماته ومنهاجه، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٤.

أحمد جامع – موجز في التحليل الإقتصادي الجزئي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٥.

أحمد سعيد حسنين – مبادىء في النظرية الإقتصادية – الجزء الثاني، دار الهنا للطباعة، ١٩٧١.

أحمد محمد توفيق النيل (وآخرون) – أساسيات علم الإقتصاد الجزئي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٧.

أحمد محمد توفيق النيل (وآخرون) – مبادىء علم الإقتصاد (التحليل الجزئي)، الإسكندرية، ١٩٧٦.

أحمد محمد توفيق النيل (وآخرون) – محاضرات في الإقتصاد الشامل، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية ١٩٧٥.

أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب – أساسيات الإقتصاد السياسي، دار الجامعات الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٨.

إسماعيل محمد هاشم – الإقتصاد التحليلي، الكتاب الثاني، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٠.

إسماعيل محمد هاشم – المدخل إلى أساسيات الإقتصاد التحليلي (الكتاب الأول)، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٤.

إسماعيل محمد هاشم – المدخل إلى أساسيات الإقتصاد التحليلي، (الكتاب الثاني)، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٤.

السيد محمود الشرقاوي – مقدمة في النظم الإقتصادية، قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٦.

السيد محمود الشرقاوي، عبد الكريم عبد القوي - النظرية الإقتصادية، المعهد الفني التجاري بدمنهور، ١٩٨٦.

جون م. كنز - النظرية العامة في الإقتصاد، دار مكتبة الحياة، بيروت، ترجمة نهاد رضا.

دونا لدس. واتسن، ماري أ. هولمان - نظرية السعر وإستخداماتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ترجمة ضياء مجيد.

شوقي محمود غنيم، محمد حسام السعدني - مبادىء النظرية الإقتصادية، الجزء الأول، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٨٣.

صبحي تادرس قريصة (وآخرون) - مقدمة في علم الإقتصاد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

عبد التواب اليماني - محاضرات في مبادىء الإقتصاد- الجزء الثاني، كلية الزراعة، جامعة طنطا.

عبد الحميد يوسف سعد - أساسيات النظرية الإقتصادية، كلية الزراعة، شبين الكوم، جامعة عين شمس.

عبد الحميد يوسف سعد - مذكرات في مبادىء الإقتصاد التطبيقي، شركة الطباعة الفنية المتحدة، كلية الزراعة، شبين الكوم.

عبد الرحمن يسري أحمد - أسس التحليل الإقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٨٤.

عبد النعيم مبارك - النقود والصيرفة والسياسات النقدية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤.

عبد الوهاب مطر الداهري - أسس ومبادىء الإقتصاد الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٧٥.

علي يوسف خليفة، أحمد زبير جماطة - النظرية الإقتصادية (التحليل الإقتصادي الجزئي)، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٨.

فايز بن إبراهيم الحبيب - مبادىء الإقتصاد الكلي، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، يناير ١٩٩٤.

كامل بكرى - مقدمة فى الإقتصاد الجزئى والتجميعى، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤.

كامل بكرى، محمد محروس إسماعيل - مبادىء الإقتصاد الجزئى، مركز الدلتا للطباعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣.

لبيب شقير - تاريخ الفكر الإقتصادى، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

مبادىء الإقتصاد الجزئى - مركز التعليم المفتوح، وحدة التعليم المفتوح، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢.

مبادىء النظرية الإقتصادية (تدريبات عملية)، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

محمد إبراهيم دكرورى، محمد جلال أبو الدهب- أصول علم الإقتصاد، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩.

محمد إسماعيل فرج (وآخرون) - محاضرات فى مبادىء علم الإقتصاد، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٩.

محمد إسماعيل فرج، محمد حلمى الصيلى - محاضرات فى مبادىء الإقتصاد الجزئى، مكتب فلمنج للطباعة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.

محمد إسماعيل فرج، محمد حلمى الصيلى - محاضرات فى مبادىء الإقتصاد الجزئى، مكتب فلمنج للطباعة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٩.

محمد صلاح الدين الجندى، جميل عبد الحميد جاب الله - أسس الإقتصاد، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ١٩٩٧.

محمد عبد الودود خليل، كمال سلطان سالم - مبادىء علم الإقتصاد (نظرية القيمة والتوزيع)، دار الزهراء للآلة الكاتبة والطباعة، الإسكندرية، ١٩٧٨.

محمد كمال العتر - مبادىء الإقتصاد، المكتبة الإقتصادية، دار المعارف، مصر ١٩٧٠.

محمود صادق العضيمى - محاضرات فى النظرية الإقتصادية، الجزء الأول، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

محمود عبد الهادى شافعى - مدخل إلى الإقتصاد الزراعى، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان.

محمود عبد الهادي شافعي – مقدمة في مبادىء الإقتصاد، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

محمود محمد شريف – الإقتصاد، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، ١٩٧١.

محمود محمد شريف – علم الإقتصاد (الجزء الأول)، دار المطبوعات الجديدة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٩.

مختار بهلول- كيف يعمل الإقتصاد، كتاب الرياض (٢٢)، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥.

مصطفى رأفت عبد الظاهر – إقتصاديات الإنتاج، المعهد العالي للتعاون الزراعي، ١٩٨٧.

مصطفى رأفت عبد الظاهر – مبادىء الإقتصاد الجزئي، الجزء الأول، ١٩٨٧.

